وطــن بــجــنــاحــين



أطروحات متعددة كثيرة وشائكة، تزاحم مشاغلنا وهمومنا اليومية، وتفاجئنا بمستجدات كل يوم، منها ما هو نابع منا، من ثقافتنا وحضارتنا وقيمنا، ومنها ما هو مستدعى ومعار من ثقافات أخرى لحالات وأزمان وأناس آخرين، ولكنها تصب كلها فى قالب واحد، إنه استعادة المجتمع المريض، بمواطنه المنهك، المهموم، المأزوم، مسلوب الحق والواجب معًا؛ استعادته من قبضة وبراثن الدولة السالبة المسلوبة، القامعة المقموعة، المتسلطة والمتسلط عليها، التى تمارس على هذا الضعيف إعادة إنتاج ما تتعرض له من قمع وسلب ونهب من جهات عديدة أفرزتها منظومة علاقات القوى لعالم جديد وتحولات خطرة! هذه التحولات التي انهار معها سقف استحقاقات المواطن إلى درجة العجز عن توفير الأمن المجتمعى الذى هو أبسط شروط العقد الاجتماعى المفترض بينها وبينه، فكيف لنا بإعادة الثقة بها، هذه الدولة المريضة، والتى يرى البعض أنها تحتضر وهى على ما هي عليه، فكيف لنا أن نطلب منها ما تفتقر إليه: هامش الحريات، احترام الكرامة والحقوق الإنسانية، غل قبضة القمع المهين، والقبول بتنوع واختلاف الفاعلين من أجل الوطن.

حينما اخترنا أن يكون ملف عدد مجلتنا الثانى موضوع (المجتمع المدنى فى ليبيا: رهان المستقبل) لم يكن خيارنا مسايرة لشعارات معينة أصبحت

تتسيد المشهد الفكري والثقافى العربى، ولا رغبة منا فى الجري وراء موضات فكرية ما، وهو ما قد نتهم به من بعض قصيرى النظر، وأصحاب المشارط الثقافية من ذوى الرؤية الأحادية للمجتمع والتاريخ.

نحن نعى بعلم اليقين أن المواضيع التى اخترناها لتكون ملفات لحوارتنا شائكة وملتبسة فى إطار ثقافتنا العربية والليبية على وجه الخصوص، وهو التباس لحق بهذا المفهوم لجدته وتجاوزه لكثير من المفاهيم السائدة فى هذه الثقافة التى أصبح من سماتها الراسخة إعادة تدوير الكلام بدون هضمه واستيعابه بشكل يستجيب لمعطيات الواقع الذى يتحقق فيه.

إن سؤال المجتمع المدنى يقابل سؤال تشكل الدولة الحديثة فى منطقتنا العربية، ولعل أحد الأسباب الرئيسة لإخفاق نموذج الدولة العربية «الخائب» فى تحقيق أى من المشاريع التنموية والديمقراطية، يعود إلى كون أحد جناحيها (المجتمع المدنى) - إرادة الناس ومشاركتهم - ظل فى مختلف مراحلها التاريخية منفياً ومغيباً عن ممارسة دوره الطبيعى!

لقد قامت الدولة العربية المعاصرة - بمختلف مسمياتها - على أساس أنها ظل الله فى الأرض، فكانت هى القاضى والمحامى، وصوت الشعب (الكل فى واحد)؛ فغيبت الإرادة وألغت روح المبادرة وجرمت التفكير والعمل من أجل التغيير أيّا كان مجاله. غاب صوت الناس - حسب تعبير المفكر الليبي (الصادق النيهوم) وغابت إرادتهم، وخملت قدراتهم الفاعلة فى صنع حياة أفضل. وبهذا الغياب والخمول لم يخسر المواطن والمجتع العربى وإنما خسرت الأنظمة كذلك، حين فرطت فى عقدها الاجتماعى الذى أوكل إليها إدارة شؤون حياتها، فكان أول ما فعلته أن كممت الأفواه واعتقلت إرادة المجتمع فى أن يؤسس منظماته ونقاباته وجمعياته.. إلخ من مؤسسات المجتمع المدنى المنوط بها صنع وتسيير وتنظيم شؤون حياتهم المختلفة. وبهذا انفصل المواطن عن الدولة التى لم تعد دولته، ولم يعد يهمه ما يصيبها من المكاره أو الكوارث.. أو حتى أن يغزوها العدو؟

تلك هى الصورة البائسة المخزية التى أوصلنا لها نظامنا العربى بمختلف مسمياته وبجناحه الواحد الذى لم يقدر له - ولن يقدر له - أن يجنح فى فضاء الحرية والتقدم. ومن هنا تأتى حاجتنا الملحة جميعاً لإعادة الاعتبار إلى الأسئلة الأولى والبديهية: كيف وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟ وكيف نخرج من براثن هذا التخلف والانكسار المريع؟

ليس ثمة حلول أو وصفات جاهزة لإشكاليات واقعنا العربى العديدة، وليس ثمة رسل ولا أنبياء؛ ليقدموا لنا رسالتهم المنزلة من السماء! ولكن وسط هذا الليل الدامس وأنواء الخطوب ثمة بصيص من الأمل هو الحرية، وهى ليست اسماً مقدساً أو وصفة سحرية، وإنما فعل وعمل، لأفراد وجماعات وأفكار وآراء وإرادات هى تخطيط وحوار. هى قدرة على الاستماع لكل الأصوات، وقدرة كل الأصوات على أن تصدح بما يعتمل فى الصدور، هى حق للجميع فى ثروة المجتمع وحق للمواطن فى أن يراقب ويحاسب أجهزة دولته التى اختارها بمحض إرادته الحرة لتدير مجتمعاً هو واحد من أفراده الأحرار، بوصفها القانون الذى يستظل به الجميع ويحميهم من غبن سيطرة القلة على المجموع أو العكس. هى حق العيش بحرية وكرامة، فى وطن يتساوى فيه الجميع كأسنان المشط. تلك هى إحدى المهام الرئيسة الموكولة لهذا الجناح المغيب فى عالمنا العربى، وهو الرهان المتبقى لنا للخروج من هذا النفق المظلم الذى يعيش فيه الجميع شعوباً وأنظمة.

(عراجين) حين تشرع صفحات عددها الثانى لموضوعة المجتمع المدنى، فهى تدرك أن هذا الموضوع المهم والشائك الذى أصبح يحتل قمة أولويات أجندة النهوض بمجتمعاتنا العربية وتتعدد فيه الاجتهادات ووجهات النظر، لن يكفيه هنا ملف واحد أو عدد من أعداد مجلتنا. وما ملف هذا العدد إلا خطوة البدء فى مسيرة طويلة للحوار الوطنى المفتوح وللنقاش والاجتهاد حول هذا الموضوع من مختلف مكونات الطيف السياسي والثقافي في بلادنا.

عراجين

دراسات



الدولة والمجتمع في القرن التاسع عشر

قراءة جديدة في الأصول والتحولات والاقتصاديات الجهوية

د. علي عبد اللطيف حميدة*

تهدف هذه الدراسة إلى إعادة قراءة أصل تكوين الدولة، وردود فعل المجتمع الليبي، نحو تكوين الدولة في ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر وبالذات مرحلة تكوين الدولة العثمانية بعد 1835 وحتى 1911.

الأسئلة الأساسية لهذة الدراسة تتعلق بأهم الدراسات التاريخية والسياسية عن الدولة والمجتمع في تلك الفترة؟ وما هو منهج هذه الدراسة؟ كيف نطبق منهجنا على القرن التاسع عشر؟ وما هو الجدل الأساسى لهذه الدراسة؟ وأخيراً كيف نطبق الجدل الأساسي على علاقة الدولة من ناحية وردود فعل المجتمع الليبي لضغوط ومشاريع الدولة العثمانية في الولاية، وما خلاصة هذه التجربة التاريخية وأهميتها لفهم المرحلة الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين؟

نقد الدراسات التاريخية عن القرن التاسع عشر:

يمكن حصر أهم تجارب تكوين الدولة في القرن التاسع عشر إلى الدولة القرمانلية 1711 م – 1835م، ودولة أولاد محمد 1550 - 1812م، الدولة العثمانية في المرحلة ما بين 1835 - 1911 م، بالإضافة إلى ما نزعم أنه مهم أيضًا وهو تحول الحركة السنوسية من مرحلة الإصلاح الديني، التعليمي والتجاري، إلى بناء مؤسسات دولة فعلية برغم عدم إعلانها حتى بداية القرن العشرين (1859 - 1932).

---

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة نيو إنجلند بدفور، ولاية مين – الولايات المتحدة

تكوين الدولة في النظريات السياسية المعاصرة يعني إما عملية داخلية في المجتمع أو نتيجة للغزو العسكري أي الإلحاق بدولة موجودة أصلاً. الدولة في العرف القانوني تعني إقليمًا وشعبًا وعقدًا قانونيًا وهوية، ولكن في التعريف الاجتماعي والنظري فالدولة هي مؤسسة تحتكر العنف المشروع مثل المحاكم والشرطة والسجون والضرائب والحماية وغيرها. أما المجتمع فتعريفه في هذه الدراسة هو كل المؤسسات والتنظيمات الأهلية التي تتوسط بين الدولة والعائلة.

لا شك بأن ابن غلبون وأحمد النائب هما أهم مؤرخي القرن التاسع عشر، وما زلنا نحتاج إلى العودة إلى أعمالهم، ولكنهما في نهاية المطاف – شأنهما فى ذلك شأن أى مؤرخ – يعبران عن وجهة نظر علماء الدين الذين ارتبطوا بالدولة المركزية القرمانلية والعثمانية في طرابلس الغرب.

ولكن أهم الدراسات المعاصرة عن الدولة والمجتمع الآن، وبلا شك هي أعمال الشيخ الطاهر أحمد الزاوي وأطروحة الأكاديمي الليبي عبدالله إبراهيم والأكاديمية الأمريكية المرموقة ليزا أندرسون التي تخصصت في موضوع تكوين الدولة في ليبيا وتونس.

هذه الدراسات أضافت الجديد إلى موضوع الدولة بتوثيق وتحليل أصولها وتطورها، ونحن بلا شك مدينون لهذه الأعمال في تأسيس البدايات العلمية لفهم موضوع الدولة في التاريخ السياسي والاجتماعي لليبيا خلال القرن التاسع عشر. ولكن هذه الدراسات شابتها بعض المثالب. فالشيخ الطاهر الزاوي ركز على التأريخ للدولة المركزية، تاريخ الولاة وكأنه يرى بأن التاريخ هو تاريخ النخبة والأسر الحاكمة على حساب التاريخ الاجتماعي للناس العاديين، الدكتور عبدالله إبراهيم قدم تفاصيل مهمة عن الدولة ولكنه تجاهل دينامية الاقتصاد الجهوي وتفاعله مع الدولة المركزية، أما الدكتورة ليزا أندرسون فيحمد لها أنها درست كل الفترة من خلال منهج مقارن والأهم أنها حاولت أن تطبق نظريات معاصرة على حالة ليبيا وتونس، وبالتالى تجاوزت المنهج التقليدي الذي ينظر إلى ليبيا كحالة خاصة أو إعداد قائمة من الأسماء والتواريخ من غير فهم منهجي مقارن ومتعدد لوضع تاريخ القرن التاسع عشر في طرابلس الغرب في إطار مقارن عالمي رحب. ولكن الدكتور أندرسون كما حاولنا في دراسة نقدية مفصلة عن دراستها طبقت منهج التحديث الأمريكي بالتركيز على تكوين الدولة على حساب المجتمع الذي افترضت بأنه تقليدى وسكوني (1).

منهجنا البديل يتجاوز بعض هذه المثالب التي تركز على الدولة وتتجاهل ديناميات المجتمع ليس فقط بأعيانه ونخبته ولكن أيضاً من خلال قبائله وحرفييه وفلاحيه وعبيده ومهمشيه، والأهم من ذلك الحذر من تطبيق مفهوم الدولة – الوطنية الحديثة بحدودها المعاصرة على القرن التاسع عشر، ولذلك تنظر إلى الحدود، الأطراف والجهات المجاورة بشكل جدي لأنها تداخلت مع القبائل والجماعات الليبية سواء في بلاد السودان أو تونس والصحراء الغربية في مصر ووادي النيل. بعبارة أخرى لا بد من فهم القرن التاسع عشر من سياقه التاريخي فيما يتعلق بالدولة والمجتمع وتعريف مستويات الهوية سواء بمفهومها الإسلامي، العثماني أو الجهوي أو القبلي، وكيف أن هذه المستويات لفهم الهوية لم تكن ساكنة ومتناقضة، بل مكملة لبعضها ومتغيرة بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الولاية.

منهجنا في هذه الدراسة هو الاقتصاد السياسي الذي يركز على مستويين في التحليل:

أولاً: الخطاب السياسي والأيديولوجي للجماعات المختلفة في المجتمع، والسياق الاقتصادي والاجتماعي التاريخي للخطابات والهويات والأيديولوجيات السائدة في المجتمع والدولة. وهذا يعني بالتحديد الاهتمام بدراسة الجغرافيا والبيئة وعلاقات الملكية والإنتاج.

ثانياً: أن أساس التحليل الجهة، الولاية والنظام التجاري العالمي سواء في الصحراء أو البحر المتوسط كعوامل تؤثر في طبيعة الدولة والمجتمع وعدم السقوط في فخ فهم الدولة الوطنية الحديثة وكأنها لها نفس الحدود والوجود في القرن التاسع عشر.

الجدل الأساسي لهذه الدراسة يقوم بأن تكون الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر جوبه بردود فعل متباينة من قبل المجتمع الذي بدوره تميز بتطور غير متكافئ في اقتصادياته الجهوية وتركيبته الاجتماعية. نجح المشروع العثماني بعد مرحلة الغزو العسكري في استقطاب الأعيان ونخب المدن والسواحل وبالذات في المنطقة الغربية الأكثر كثافة في عدد السكان والأهمية الاقتصادية.. ولكن دواخل برقة والقبلة وقبائل فزان وبالذات تحالف الصف الفوقي ظلت خارج مشروع الدولة. وهنا نحن لا نقول بأن السيادة العثمانية كانت غير موجودة ولكن المقاومة الفعلية لسيادة الدولة ظلت موجودة في هذه الدواخل. بعبارة أخرى الدولة العثمانية بالرغم من نجاحها العسكري في المرحلة ما بين

1835 - 1860 ظلت ضعيفة في البوادي، الدواخل والأرياف نظراً لقوة المجتمع المحلي وبالذات قدرته على حمل السلاح والحروب في عمق الصحراء وأطرافها. وأهم الوسائل المنظمة لمقاومة الدولة العثمانية في الدواخل كانت إما عن طريق الانسحاب أو التحالف الكبير عن طريق حركة الصفوف أو قدرة المجتمع على تكوين حركة منظمة تحولت إلى دولة مهمة كما في حالة الحركة السنوسية على الأقل في بداياتها المرتبطة بالمجتمع قبل أن تتحول إلى نظام نخبوي مهزوم.

هذا الجدل الأساسي يركز على رؤية وقراءة القرن التاسع عشر من خلال الردود الجهوية للمجتمع الليبي للمشروع العثماني بالتركيز على العلاقات التالية:

1 – الطبيعة الجغرافية والاقتصادية لجهات الولاية طرابلس، فزان وبرقة.

2– علاقة المدن بالأرياف والبوادي كأسواق وهيمنة تجارية واجتماعية.

3– تأثير مشروع الدولة العثمانية والتحولات في البحر المتوسط والصحراء الكبرى وبلاد السودان على الاقتصاديات الجهوية والبناء الطبقي وردود فعل الفئات المختلفة لفترة المشاريع والضغوط سواء تسجيل الأراضي، ازدهار وانهيار طرق القوافل التجارية أو أزمات الحروب الاستعمارية والجفاف والمجاعة.

الجغرافيا السياسية الليبية العثمانية تقول لنا بأن اسم ليبيا جديد وطرح بعد الغزو الإيطالي. وقبيل هذه المرحلة عُرِفَتْ ليبيا في المرحلة العثمانية بولاية طرابلس الغرب بثلاث جهات: طرابلس، برقة وفزان. وهي ولاية بلا أنهار أو مصادر مائية غنية، ولكنها ضخمة الحجم وتمتد حتى أطراف بلاد السودان. ولأن الصحراء تمتد حتى تلتقي بالبحر كما في منطقة سرت نلاحظ أن عدد السكان كان قليلاً. وإذا نظرنا إلى معدل سقوط الأمطار سنوياً نجد في منطقة الجبل الأخضر أكبر كمية تسقط سنويًا ما بين 500 : 600 مليمتر وفي المنطقة الغربية الساحلية والجبل حوالي 300 مليمتر، أما في فزان وداخل برقة أي بقية البلاد فالمطر غير منتظم وإذا سقط فهو لا يزيد عن 10 مليمترات فقط [(2)]. ولا عجب إذن أن نجد 5% فقط من أراضي الولاية صالحًا للزراعة معظمها في المنطقة الغربية ذات الأراضي الخصبة وأكثر كثافة للسكان. بعبارة أخرى المنطقة الساحلية والجبل الغربي،

سهل المرج والواحات في الصحراء هي الاستثناء وليست القاعدة لأن معظم الولاية صحراء مترامية الأطراف [3].

حقائق الجغرافيا وضعف التقنية وقدرة الدولة العثمانية المحدودة أدت إلى ضعف وجودها خارج المدن والمنطقة الغربية. كما أن الاقتصاد الرعوي والزراعي سيطر على الإنتاج وبالذات رعي الإبل والغنم والماعز وزراعة الحبوب في السنين المطيرة، ولكن في ظل هذا الوضع البيئي والجغرافي أصبح الاهتمام بالتجارة وبالذات القوافل عبر الصحراء أهم ملامح اقتصاد الولاية في القرن التاسع عشر وبذلك يجب أن نصف التكوين العثماني بأنه تجاري ريعي وبشكل أقل رعوي زراعي [4].

تجارة الترانزيت عبر الصحراء أساسها التوسط بين الأسواق وبالتحديد بين أسواق البحر المتوسط وبين غرب أفريقيا وجنوب أوروبا. هذه التجارة التي أتقنها الليبيون كتجار ادلاّء للقوافل وحراس وأسواق وحماة أعطتهم مورداً دائماً ومستقراً للعيش في بيئة صحراوية محدودة الموارد المائية والزراعية [5].

ساعد الموقع الجغرافي المتميز لولاية طرابلس الغرب كأقرب منطقة لغرب أفريقيا على ازدهار تجارة القوافل ولذلك نجد أنه من أربعة طرق للقوافل الأساسية بين البحر المتوسط وغرب أفريقيا، ثلاث منها مرت بليبيا العثمانية: طريق طرابلس- فزان - كاواد إلى برنو، طريق طرابلس - غدامس وغات من أيد إلى كانو، وأخيراً طريق بنغازي - الكفرة إلى وادي [6].

تجارة الترانزيت عبر الصحراء قديمة منذ فترة الحكم الإمبراطوري الروماني. هى تجارة تركز على إنتاج الزينة والرفاهية مثل الملابس، والعاج، وريش النعام، والذهب، والجلود، والأسلحة النارية، والعبيد من غرب أفريقيا. التجار الأوربيون كانوا يقدمون الملابس والأسلحة وبالذات البنادق، أما العائلات الأرستقراطية الحاكمة في غرب أفريقيا والتجار، القبائل والفلاحين الليبيين والدولة العثمانية فقد أفادوا من المشاركة في هذه التجارة كأدلاء أو مساهمين أو حماة لهذه القوافل، كبائعين للتمور والخبز والأكل لهذه القوافل واستفادت الدولة العثمانية بولاتها وإدارييها الذين فرضوا أتاوات ومكوساً على هذه التجارة مقابل الحماية.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن التحالف بين تجار القوافل والقبائل المسلحة أفاد الطرفين، كما أفاد دولة أولاد محمد في فزان حتي 1812 والحركة السنوسية، فضلاً عن الدولة القرمانلية في بداية القرن وقبل سقوطها في 1835(7) .

وقد ازدهرت تجارة الترانزيت كتجارة عالمية خلال القرن التاسع عشر، ولكنها مع بداية 1880 مرت بأزمات وتغييرات جديدة أدت إلى تحولات مهمة بنهاية القرن. فقد أدى التغلغل الاستعماري – الأوربي وبالذات الإنجليزي والفرنسي في وسط وغرب أفريقيا أدى إلى تحويل التجارة عن طريق السفن إلى غرب أفريقيا إلى مستعمرات فرنسا في تونس، والجزائر أو وادى النيل بالنسبة للاستعمار الإنجليزي. الاستثناء الوحيد لتدهور طرق التجارة عبر طرابلس وفزان هو ازدهار طريق بنغازي والكفرة وادري في برقة (8).

فضلاً عن أن إقليم فزان ذا الموقع الحيوي لتجارة القوافل عبر الصحراء قد مر بأزمة تجارية حادة. وقد ازدهرت دولة أولاد محمد كمنظمة وحامية للتجارة عبر أسواق فزان بين 1551 - 1812 وحتى بعد سقوطها كرد فعل لقرار الدولة القرمانلية في طرابلس لاحتلال فزان وأخذ ضرائب التجارة مباشرة بعد الاتفاقيات الشديدة ضد هذه الدولة، فأن التجارة عبر فزان استمرت ولذلك نجد أن واحات فزان الأكثر أهمية بالذات: مرزق، غداس، غات، وسوكنة، وزويلة قطنها عدد سكان كبير نسبياً ما بين 9.000 إلى 10.000 نسمة فى 1880 (1).

وبالمقارنة نجد أن برقة لم يكن بها مراكز حضرية متقدمة مثلاً بنغازي ودرنة كان تعدادها السكانى قليلاً حوالي 5.000 نسمة حتى 1860 (10) ولكن ليس هذا غريباً فالأسواق الأساسية لقبائل برقة لم تكن في بنغازي ودرنة ولكن في غرب مصر مثل الإسكندرية، السلوم، أم الحمامة ومرسى مطروح (11) في هذه الأسواق وجدت القبائل والتجار البرقاويون مستهلكين قادرين علي شراء اللحوم، والألبان، والطيور والعاج وبالمقابل أمكانهم شراء الأدوات والشاى والسكر والأسلحة (12).

هذه التعددية الجهوية ذات الطابع الجغرافي التجاري أدت إلى ظهور اندماج قوي بين الأرياف والبوادي من ناحية والأسواق الحضرية والدولة المركزية في طرابلس الغرب، ولكنها لم تغير الاستقلال الفعلي النسبي لفزان وبرقة بنهاية القرن التاسع عشر.

هذا التعدد الجهوي في نوعية الاقتصاد السياسي أثر في تعدد مفاهيم الهوية أيضاً من مستويات متعددة وجهوية وقبائلية. فمثلاً في بوادي وأرياف برقة استمر الاستقلال الفعلي للقبائل والواحات من الدولة المركزية حتى بعد الغزو العثماني العسكري في سنة 1835 سبب هذا الوضع هو قدرة القبائل والفلاحين المسلحة على الانسحاب والمقاومة من فزان ولكن برقة شهدت ظهور حركة اجتماعية دينية منظمة عن طريق التجارة والتعليم أدت إلى تقوية قدرة القبائل على مقاومة الدولة العثمانية في بنغازي وطرابلس الغرب عاصمة الولاية (13).

أيضاً فإن التكوين الاقتصادي والاجتماعي في طرابلس الغرب كان ذا طابع ريفي. وقد اعتمدت الدولة العثمانية اعتمدت على فرض ضرائب ومكوس في المدن والواحات والبوادى ولكن قدرة الدولة على جمع الريع انحصرت فيى السواحل والمدن نظراً لمقاومة قبائل الداخل المسلحة من ناحية وظهور حركات اجتماعية منظمة مثل الحركة السنوسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولذلك لجأت الدولة إلى التحالف مع القبائل القوية مثل المحاميد في الجبل الغربي و أولاد سليمان فى سرت وفزان أو السعادي في برقة لجمع الضرائب أحياناً أو استخدام محلات عسكرية لفرض السلطة.

هذه العلاقة المتغيرة بين الدولة في طرابلس والجهات ليست بجديدة فهي استمرار لما حدث من قبل في القرن الثامن عشر، حيث تصادمت الدولة القرمانلية مع دولة أولاد محمد في فزان مرات عديدة من أجل الحصول على عوائد من اقتصاد فزان التجاري المزدهر نظرا لمرور العديد من القوافل خلاله. وعندما واجه يوسف باشا القرمانلي ضغوطا إنجليزية وفرنسية أدت إلى تحطيم أسطوله البحري وبالتالي نضبت العوائد الضريبية البحرية اضطر يوسف باشا إلى التحول إلى أفريقيا وتجارة القوافل لتعويض ما خسره في البحر المتوسط (14). ومن هنا يجب أن نفهم أسباب إرساله جيشه إلى فزان وتدمير دولة أولاد محمد بدلا من التحالف معها كما حدث في الماضي، ذلك لأن يوسف أراد الاستحواذ على موارد فزان الزراعية والتجارية مباشرة ومن غير مشاركة نخبة دولة أولاد محمد في فزان سنة 1811.

ولكن هذه السياسة لم تنجح إلا لفترة محدودة لأن الضغوط الإنجليزية والفرنسية استمرت على يوسف باشا الذي بدأ الاقتراض من تجار أوربيين في عشرينيات القرن

التاسع عشر [15]. وفي ظل عدم اتساع القاعدة الاجتماعية للدولة القرمانلية أفلس يوسف باشا، وأعلن عدم قدرته على تسديد ديونه كما حدث فى بلدان الشمال الأفريقى كمصر وتونس.

ومرة أخرى جاءت الأساطيل الفرنسية والإنجليزية لطرابلس من أجل الضغط على يوسف باشا لسداد ديونه فى سنة 1820 -1830 . ضعيفًا ومعزولاً اضطر يوسف باشا أن يوقع اتفاقيتين لسداد ديونه، بل إنه أعطى التجار الأوربيين الحق في جباية الضرائب بأنفسهم وبالحق في المحاكمة أمام محاكمهم الخاصة والاستثناء من ضرائب الدولة القرمانلية.

اضطر يوسف باشا إلى فرض ضرائب جديدة على الناس ولأول مرة فرض ضرائب على فئة الكره غلية التي تمثل النخبة الحاكمة، أى نخبة العسكرية [16]. والكره غلية هم فئة ذات ثقافة تركية انحدر أفرادها من آباء أتراك وأمهات ليبيات وفي طرابلس الغرب كونوا القوة الأساسية للدولة القرمانلية كشرطة قادت الحملات العسكرية وملاك أراضي. هذا الإجراء ضد الكره غلية فجر كل التناقضات ضد يوسف باشا حينما طلب الكره غلية منه أن يتنحى عن السلطة لصالح حفيده محمد. مسنًا ومثقلاً بالأعباء تنحي يوسف باشا عن الحكم لصالح ابنه على في سنة 1832 على عكس ما أراد الكره غلية مما أدى إلى أزمة خلافة حادة وحرب أهلية في المنطقة الغربية بين أنصار ابنه وحفيده تدخل فيها القناصل الأجانب وخاصة كل من القنصل الإنجليزي والفرنسي [17].

هذه الأزمة السياسية للدولة القرمانلية أعطت الدولة العثمانية المركزية في اسطنبول فرصة الاستيلاء على الولاية، خاصة بعد ضياع نفوذها في الجزائر، وكان برأينا الاحتلال العثماني في هذه الفترة مختلفًا نوعيًا عن مجيء العثمانيين إلى طرابلس الغرب في منتصف القرن السادس عشر. إذ في منتصف القرن السادس عشر بعثت مجموعة من أهالى طرابلس الغرب مكتوبًا للسلطان العثماني لإنقاذهم من الاحتلال الأسباني، والدولة في تلك الفترة كانت ذات طابع ريعي وأيديولوجية إسلامية. أما في سنة 1835 فالدولة ذات طابع شبه رأسمالي والاحتلال العثماني في المنطقة العربية كان دمويًا ومدمرًا ويشبه الاحتلال الاستعماري فيما بعد، فالعثمانيون في غزوهم الثاني المباشر للولاية اصطدموا بمقاومة الأهالي، وبالذات تحالف القبائل والفلاحين في الجبل الغربي بقيادة المحاميد وزعيمهم «غومة» ومنطقة سرت وفزان، أو ما يسمى بالصف الفوقي بقيادة عبد الجليل

سيف النصر. نوعية الاحتلال أيضًا اختلفت لأن الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر كانت قد اختلفت في اقتصادها ونخبتها وبالتالي غزت الولاية بأسلوب عسكري دموي استعماري[18].

ما يهمنا هنا في هذه المرحلة ليس أسماء وتواريخ العهد العثماني الثاني، ولكن السياسات المحلية وآثارها على بنية المجتمع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد سيطرة الدولة على الولاية وبخاصة المنطقة الغربية ذات الأهمية الزراعية والتجارية والسكانية مقارنة بالجهات الأخرى طرفية الطابع.

السؤال الآن: **ما طبيعة التكوين الاقتصادي والاجتماعي في ولاية طرابلس الغرب خلال تلك الفترة؟** نعتقد بأن التكوين الاقتصادي في الولاية لم يكن إقطاعيا كما في غرب أوروبا أو أماكن شبيهة في مجتمعات أخرى مثل مصر في القرن التاسع عشر، والعراق في الأربعينيات من القرن العشرين[19]. ولكن ذلك التكوين الاقتصادى فى الوقت نفسه لم يكن ذا طابع آسيوي كما حاول بعض المؤرخين الماركسيين أن ينظروا لحالات العالم العربي في القرن التاسع عشر، كما نجد مثلاً في دراسات المؤرخ المصري «أحمد صادق سعد» حول التكوين الاجتماعي المصري. أولاً لأن معلومات ماركس عن الشرق بما فيه الشرق الإسلامي كانت استشراقية وغير دقيقة، والأهم من ذلك أن الدولة لم تكن قوية كما افترض ولكنها ضعيفة وواجهت مجتمعًا مستقلاً، ومسلحًا وقادرًا على المقاومة في غياب وجود طبقة احتكرت استخدام السلاح.

في ولاية طرابلس الغرب كانت هناك تعددية اجتماعية ضمن التكوين الريعي العثماني، الدولة ركزت على المنطقة الغربية، أما في فزان وبرقة فقد اقتصر وجود الدولة على محميات عسكرية صغيرة في الواحات الأساسية أو مدن الساحل، ولم توجد طبقة مالكة كبيرة للأراضي باستثناء بعض الحالات في واحات فزان. القبائل المسلحة كانت دائماً تستطيع الحرب إلى دواخل الصحراء والملكية الخاصة للأراضي وتوافرت بشكل واضح في المدن والسواحل، ولكنها لم تكن مستقرة في الدواخل، والقبائل امتلكت الأدوات والحيوانات بشكل فردي ولكن الأرض خارج الواحات كانت ملكاً للقبيلة بشكل جماعي للحرث في السنوات المطيرة والرعي للقطعان وآبار المياه.

ما نراه أيضاً هو وجود نمط الفلاحة الصغيرة الملكية في المنطقة الغربية وفزان حيث تملك الأسرة وتعمل فى سوانيها ومزارعها أو تعمل عقداً مع الخماسة الفلاحية من الجباة الذين لا يملكون أراضى ويعملون في هذه السواني مقابل خُمس أو ربع الإنتاج السنوي حسب الاتفاق. برقة لم تعرف وجود الفلاحين بشكل كبير كما في المنطقة الغربية وفزان[20].

في الاقتصاد العثماني شكلت القبائل والفلاحون طرفين يكمل كل منهما الآخر، ولا نستطيع القول بأن الاقتصاد القبلي والفلاحي ذو طبيعة منفصلة ومقفلة كما لاحظ بعض علماء الانثربولوجيا الاجتماعية في حالات أخري في أفريقيا والجزيرة العربية. أى بعبارة أخرى: لا نجد دليلا على وجود إنتاج رعوي ولكن ريعي تجاري يشمل التجار والقبائل والفلاحين[21].

فالعديد من القبائل الليبية كانت مرتبطة اقتصادياً مع الدولة العثمانة من خلال دفع الضرائب والمكوس ولكن القبيلة الليبية لم تكن ذات طابع نمطي واحد بل تعددت إلى أشكال مختلفة: قبائل تجارية كالمجابرة والزويه، وقبائل ذات وضع اجتماعي عالٍ كالسعادي، المحاميد، أولاد سليمان مثلا التي ملكت أراضي غنية وآبارا للمياه، وهناك قبائل تابعة اقتصادياً واجتماعياً كالمرابطين في برقة الذين كانوا يدفعون جزءًا من إنتاجهم للسعادي في القرن التاسع عشر، ثم قبائل أخرى كان لها اتباعها وعبيدها، وبالتأكيد من المهم عدم تبسيط البيئة الاجتماعية في القرن التاسع عشر وفهم مستويات التكوين الاجتماعي من النخبة العثمانية إلى الأعيان وكبار شيوخ القبائل في الكرغالية والقبائل التابعة و المهمشة، الجبادة والفلاحون المهمشون، العبيد والأسرى[22].

ولكن كيف استطاعت الدولة العثمانية السيطرة على ولاية كبيرة متوغلة في الصحراء الكبرى كولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر؟[23].

بلا شك وجود جيش عثماني وشرطة ومحلات في القرن التاسع عشر أعطى الدولة القدرة على جمع الضرائب والمكوس من الأهالي، بل إن الدولة استمرت في ربط سكان السواحل والمدن في نظامها الإداري والسياسي والتعليمي مما أدى إلى قيام طبقة جديدة[24] هي طبقة الأعيان في المنطقة الغربية أصولها إما دينية كعلماء دين تعلموا في الأزهر، جامع الزيتونة أو جامع أحمد باشا في طرابلس، الكرغلية ذات الأصل الهجين التركي وشيوخ القبائل الذين استفادوا من نظام الأراضي العثماني الجديد الطابو من خلال

تسجيل الأراضي القبلية والمشاعية بأسمائهم. أصبح هؤلاء الشيوخ الكرغلية وشيوخ القبائل أعضاء طبقة الأعيان التي ارتبطت بالدولة العثمانية في المنطقة الغربية كمديرين وقائمقامين ومتصرفين وقضاة وأئمة ومعلمي دين و إداريين ورجال شرطة بالإضافة إلى ضباط في الجيش التركي وأعضاء في مجلس المبعوثان العثماني فيما بعد [25].

بنهاية القرن التاسع عشر استطاعت هذه السياسة الجديدة لبناء دولة وإدارة في المنطقة الغربية أن تنجح في بناء إداري قوي إضافة إلى نمو وازدهار مدينة طرابلس الغرب لا كمركز إدارى سياسي، ولكن أيضاً كمركز تجاري مهيمن اعتمد على الإنتاج الزراعي والرعوي واليدوي للعمال الذين فقدوا أراضيهم وهاجروا إلى المدينة طلباً للعمل في الإدارة العثمانية أو الشركات الأجنبية مثل شركات الحلف الإنجليزية والاستثمارات الإيطالية التي هدفت إلى ترسيخ وجودها الاقتصادي في الولاية قبل الاحتلال العسكرى، مثلاً فقد ارتفع تعداد مدينة طرابلس من 20.000 في سنة 1883إلى 29.644 نسمة في سنة 1911.

أيضاً من أهم النتائج الاجتماعية والاقتصادية للسياسية العثمانية في المنطقة الغربية للولاية كان استقرار العديد من القبائل في الأراضي كفلاحين وملاك أراضي [26] ، وكما أسلفنا نجحت هذه السياسة لوجود عاملين:

أولا: سياسات الاستثمار الإنجليزي والإيطالي في الولاية وبخاصة في تجمع الحلف، الحبوب، واللحوم كما حدث في زيادة الطلب الإنجليزي على هذه المواد ليس خلال الحروب النابليونية في بادية القرن فقط [27] ولكن استمرارها فيما بعد أيضاً.

العامل الثاني: كان بلا شك هو انهيار تجارة القوافل عبر الصحراء وبالذات في إقليم فزان في الفترة بعد 1880 [28].

كما أسلفنا تجارة القوافل عبر الصحراء كانت عماد الاقتصاد العثماني للولاية لعدم انتظام الإنتاج الزراعي إذا استثنينا محصول التمور من فزان الذي اعتمد على الزراعة المتخصصة في الواحات. استمرار وازدهار تجارة القوافل اعتمد على عوامل عديدة منها اتفاق تجار غرب أفريقيا وسلاطينها مع تجار البحر المتوسط من جنوب أوروبا ومشاركة الدول القبائلَ على الإفادة من هذه التجارة [29].

كان الغزو الاستعماري الأوروبي وبخاصة الفرنسي والإنجليزي لغرب أفريقيا والسودان الأوسط والحروب مع رابح الزبير في منطقة بحيرة تشاد من الأسباب التى أدت إلى الفوضى وعدم الاستقرار وبالتالي توقف التجارة [30]. اضطر بعدها التجار الطرابلسيون إلى العودة إلى مدن الولاية وتونسحيث بدأت الدولة الاستعمارية الفرنسية في بناء المناجم وزراعة ملايين من أشجار الزيتون [31]. وقد وجد آلاف الطرابلسيين والفزانيين فرصًا للعمل في الزراعة والمناجم، ولكن هنا يجب الانتباه أيضاً الآن إلى السياسة العثمانية الزراعية واستثمارات شركات الحلف الإنجليزية وبنك روما [32].

فقد أعطت هذه الاستثمارات للفلاحين ورجال القبائل العاديين أو المعدمين فرصًا عديدة للعمل، مما أدى إلى قيام طبقة عاملة أجيرة في المنطقة الغربية وفي تونس الفرنسية، وهي برأينا البداية الحقيقية لظهور طبقة عاملة وطبقة فلاحية في المنطقة الغربية استقرت حديثاً في إطار الإصلاحات العثمانية في العقود الأخيرة قبيل الغزو الإيطالي في 1911 [33].

باختصار فإن الاقتصاد الريعي العثماني بدأ في التغيير بعوامل داخلية وخارجية أدت إلى قيام طبقة الأعيان، طبقة عمالية وطبقة فلاحية وخاصة في المنطقة الغربية للولاية، وكأن من الأنسب أن نصف الاقتصاد السياسي للمنطقة الغربية بأنه في مرحلة انتقالية من المرحلة الريعية إلى الرأسمالية، ولكنها لم تحسم بعد لأن الإنتاج الريعي استمر في الداخل بالإضافة إلى التغيرات في مدن الساحل الطرابلسي.

الاقتصاد السياسي لفزان مر بأزمة حادة أكثر من المنطقة الغربية. ففزان بموقعها المتميز كممر لتجارة القوافل إلى السودان الأوسط وغرب أفريقيا فيما الحروب الاستعمارية وغزوات الزبير القادمة من السودان أدت لتوقف التجارة، وبالتالى تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام والتجار ووضع الحرفيين بشكل خاص [34]، فالعديد من التجار هاجروا إلى طرابلس ومدن الشمال أو تونس الفرنسية. كما أن تعداد واحات فزان مثل مرزق، غات، غدامس وسوكنة تناقص بشكل واضح من 3.000 نسمة إلى 1.000 نسمة في بداية القرن العشرين [35].

برقة الجهة الشرقية من الولاية وبالتحديد بوادي برقة لم تتأثر كثيراً بتكوين الدولة العثمانية في النصف الثاني للقرن التاسع عشر. هناك تفسيرات لهذه الاستقلالية الفعلية النسبية.

أولاً: البعد الجغرافي عن طرابلس وأيضاً القوة العسكرية لقبائل السعادي وأحلافهم المرابطين قللت من فرص فرض فعلي لسيطرة الدولة في الشرق، ولذا انحصر النفوذ السيادي للدولة في الناحية الرسمية وبعض المراكز العسكرية في الواحات ولكن بغير قدرة على جمع الضرائب والمكوس بشكل شامل ومستديم.

ثانياً: التحالفات القبلية ارتبطت بغرب مصر كأسواق لبيع فائض الإنتاج من حيوانات، وجلود وألبان وشراء احتياجاتها من الشاى والقهوة والملابس والأدوات. حاولت الدولة العثمانية مد نفوذها خارج بنغازي والمرج ولكنها صدت عسكرياً أكثر من مرة وخاصة بعد أن نجحت الحركة السنوسية في توحيد القبائل والأهالي عن طريق التجارة والتعليم بنهاية القرن التاسع عشر وأصبحت السنوسية قوة اجتماعية، دينية وعسكرية لا يستهان بها. وبالتالى لم يكن من الصواب بالنسبة للدولة العثمانية الصدام مع هذه الحركة الاجتماعية الدينية (36). أيضاً من المهم ذكر أن الحركة السنوسية بدأت وتمركزت في برقة ولكنها استطاعت أن توحد وتبني زوايا وتضم أتباعًا لها في غرب مصر، والسودان، تشاد، وتونس والحجاز. وبالتالي كان لها موارد مالية وعسكرية جعلت وجودها في برقة أكثر ثقلاً وهيبة. ونحن حللنا هذه الحركة في كتابنا عن «المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا». ويكفي هنا أن نركز وتضم السنوسية بدأت كحركة دينية اجتماعية استطاعت لعبقرية مؤسسيها الأوائل أن تركز على بناء المجتمع من خلال التعليم والتجارة (37) مما أدى إلى بناء كل مؤسسات الدولة بنهاية القرن التاسع عشر.. ولهذا نقول بأن السنوسية في 1911 كانت دولة غير معلنة أى دولة فعلية في برقة لوجود نظام إداري تعليمي، تجاري، إيديولوجي ونخبة ملتزمة بهذه الحركة. إذن لم يبق إلا إعلان الدولة وحدث هذا فعلاً عندما انسحبت الدولة العثمانية من طرابلس الغرب.. بعبارة أخرى السنوسية كان لها الأساس الاقتصادي، الاجتماعي، التعليمي، والطبقي والجغرافي في (برقة) لتكوين دولة (38).

الاستنتاجات:

تناولنا في هذه الدراسة النظرية موضوع الدولة والمجتمع في ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر بمنهج جديد يركز على الخطاب الأيديولوجي من ناحية والاقتصاد السياسي من ناحية أخرى، أى السياق التاريخي لبنية الدولة والقوى الاجتماعية في جهات الولاية الأساسية: المنطقة الغربية، فزان وبرقة.

وذكّرنا بأن أهم نقاط الضعف في أهم الدراسات عن موضوع الدولة والمجتمع في تلك الفترة هي المنهج الأسري أو النخبوي الذي يهتم أساساً بتاريخ الولاة، السلاطين، والنخب من ناحية وأيضاً تجاهل طبيعة الدول في القرن التاسع عشر التي تختلف عن الدولة الوطنية/ القومية التي ظهرت فيما يعرف بليبيا الحديثة بحدود معروفة الآن.

إذا أردنا أن نفهم ديناميكية وطبيعة الدولة في القرن التاسع عشر إذن لابد من فهم طبيعة المجتمع أو ما يسمى الآن بالتاريخ الاجتماعي للناس العاديين داخل ما نسميه الآن بليبيا الحديثة وخارجها. وهنا لا بد من فهم الطبيعة المتغيرة لمفهوم الهوية والانتماء من الإسلام إلى العثمانية إلى الجهوية والقبلية حسب المستويات المتعددة. ولكن بلا شك إذا أردنا أن نتحدث عن تكوين الدولة في القرن التاسع عشر، فلا بد من ذكر تكوين الدولة بعد الغزو العثماني في القرن التاسع عشر وبخاصة 1835 وحتى السيطرة العسكرية على الولاية وبالذات المناطق الساحلية والغربية بهزيمة التحالفات القبلية الفلاحية في الجبل ومنطقة سرت، أما الجزء الثاني من تكوين الدولة العثمانية فقد تركز علي خلق نظام تعليمي وأيديولوجي من خلال المساعدة على خلق طبقة الأعيان العثمانية، واستقرار القبائل الغربية الساحلية حتى سنة 1911. ولكن قبيل الغزو العثماني كانت هناك الدولة القرمانلية وقبلها الدولة المجهولة في فزان التي كانت هناك رديفة للدولة في طرابلس دولة أولاد محمد التي قضى عليها القرمانليون في سنة 1812. بالإضافة إلى الدولة العثمانية، القرمانلية، أولاد محمد. نحن نزعم بأن الحركة السنوسية تطورت في نهاية القرن التاسع عشر عن طريق فائض الإنتاج التجاري والنظام الإسلامي إلى بناء قاعدة اجتماعية، اقتصادية، وأيديولوجية يبرر الاعتراف بأنها أصبحت دولة فعلية من غير إعلان رسمي.

الدولة والمجتمع في القرن التاسع عشر بُنيا على اقتصاد سياسي ريعي تجاري من

ناحية وإنتاج فلاحي/ رعوي من ناحية أخرى. هذا الاقتصاد الريعي العثماني كان يمر بمرحلة انتقالية نظراً لتعددية الاقتصاد السياسي الجهوي في طرابلس، فزان وبرقة ونظراً لتغلغل رأسمال عثماني، إنجليزي، فرنسي، وإيطالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

أولاً: النفوذ الفعلي العثماني في الفترة ما بين 1835 - 1911 لم يصل أو يؤثر في بوادي برقة نظراً لتوحيد السنوسية للقبائل السعادى المرابطين في بنية الحركة ونظامها التجاري والتعليمي ولأن السنوسية كانت قوة عسكرية مرهوبة الجانب. ولكن الدولة العثمانية استطاعت أن تتغلغل في أرياف وبوادي المنطقة الغربية طرابلس، مما أدى إلى فرض النظام العسكري الأمني والضريبي عليها ولكن الأهم من ذلك نجحت الإدارة العثمانية في استقطاب رجال الدين من العلماء، وبعض شيوخ القبائل والكرغلية الذين أيدوها في مقابل تسجيل الأراضي والعمل في مراكز إدارية مرموقة قضاةً ومتصرفين وقائمقامين ورجال شرطة وضباط جيش... ومن هنا استتب الأمن وبدأت الهجرة لمدينة طرابلس وبخاصة بعدما ازدادت الفرص للعمل في المدينة للفقراء. رجال القبائل العاديون الذين فقدوا أراضيهم بعد تسجيلها باسم الشيوخ الكبار.. بعبارة أخرى مدينة طرابلس أصبحت عاصمة سياسية للولاية ولكن الأهم أنها مركز تجاري حضري في الولاية لتجارة القوافل عبر الصحراء، وبعد تكوين الدولة العثمانية واستقرارها أصبحت السوق الأساسي للقبائل والفلاحين لبيع فائض إنتاجهم ولشراء أدواتهم فيها والاقتراض من بنوكها أي أن طرابلس أصبحت لها هيمنة سياسية، اقتصادية وتجارية على معظم أرياف المنطقة الغربية مثل مدن مشابهة كتونس والقاهرة ودمشق لأول مرة في القرن التاسع عشر. أيضاً من المهم أيضًا أن نستوعب أن تكوين الدولة العثمانية لم يؤدِ فقط إلى ظهور طبقة أعيان مرتبطة بالدولة ولكن استقرار العديد من القبائل وهو ما تشكل معه أول ظهور لطبقة فلاحية وأيضاً بدايات تكوين طبقة عاملة في طرابلس وتجارة الحلف.

أيضًا، فإن قبائل أخرى قد هاجرت إلي تونس للعمل في ظل الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري الفرنسي المتقدم هناك.. باختصار يمنك القول بأن الاقتصاد الجهوى للمنطقة الغربية في نهاية القرن التاسع عشر كان في مرحلة انتقالية من النمط الريعي التجاري إلى النمط الرأسمالي، وهذا يفسر ظاهرة التصاريح والانشقاقات بين الزعامات التجارية، القبلية والبيئية لهذه الطبقة ولمناقشاتهم حول الأراضي، المناصب والتجارة الخاسرة من

هذه التحولات، هم الفلاحون ورجال القبائل العاديون والمهمشون الذين خسروا الأرض أو لم يملكوها وفرضت عليهم الضرائب من قبل الدولة (39) .

أيضًا لا بد من الإشارة إلى أن التحالفات القبلية التي ظلت خارج التأثيرات العثمانية الرأسمالية استمرت من خلال النظام الريعي التجاري والرعوي وخاصة في منطقة القبلة.

وإذا كان الاقتصاد الجهوي للمنطقة الغربية يمر بمرحلة انتقالية بين النمط الاجتماعي الريعي والرأسمالي؛ أى مرحلة تحول ونمط فإن الاقتصاد الجهوي لفزان كان يعاني من أزمة انهيار مصدره الأساسي بعد إنتاج التمور وهو توقف تجار القوافل عبر الصحراء في الفترة بعد 1880 . هذه الأزمة أدت إلى تغيير في النظام الطبقي نظراً لهجرة العديد من التجار إلى طرابلس وتونس وأوقف العديد من الفلاحين إلى العمل في مناجم ومزارع الزيتون في تونس الفرنسية. ومن هنا تأتي أهمية تجاوز المفهوم الحديث لليبيا الحديثة في القرن العشرين والحذر من تطبيقه على القرن التاسع عشر لأن الارتباط الاقتصادي تجاوز الولاية وفي تونس الفرنسية نجد تجذيراً لتكوين طبقة عاملة ليبية في المناجم والمزارع الفرنسية. أيضاً أدت الأزمة التجارية لاقتصاد فزان إلى تناقص عدد السكان من 75.000 نسمة في بداية القرن إلى 36.000 نسمة سنة 1911... إذن فالاقتصاد الجهوي لفزان كان ذا طبيعة ريعية زراعية غلبت عليه سيطرة الملكية الزراعية الكبرى، للسواني والنخيل من ناحية والتحالفات القبلية الكبيرة وخاصة أولاد سليمان والطوارق على حساب الجبابدة، الفلاحين الخماسة، الصغار، العبيد والأرقاء.

الاقتصاد الجهوي لبرقة على عكس فزان كان يمر بمرحلة ازدهار نظراً لحماية الحركة السنوسية ذات الطابع التجاري للقوافل عبر الصحراء وتشريعها لبناء طريق جديد من بنغازي إلي واداي مستغلة انهيار طرق المنطقة الغربية وفزان، ونجحت الحركة السنوسية في بناء هذا الطريق من خلال أتباعها وحلفائها في برقة، دارفور، واداي وتشاد.

زوايا ومراكز الحركة السنوسية ببرقة بالتحديد لعبت دور المدن إداريًا، وتجاريًا وقضائيًا بالرغم من هامشية مدن برقة مثل درنة، بنغازي والمرج وأيضاً ربطت الحركة فى برقة غرب مصر منطقة وادي وشمال تشاد بمركز الحركة في برقة. وهنا تجاوزت الهوية الإسلامية السنوسية برقة وليبيا العثمانية، ولكن بخصوصية محددة فيما يتعلق بالأسواق

التجارية. فلقد عممت ارتباط الاقتصاد الجهوي في البوادي بغرب مصر كسوق قديم لبيع الإنتاج الحيواني والزراعي وشراء الأدوات.إن نجاح الحركة السنوسية خاصة في بداياتها كان في التركيز على التعليم والتجارة وطول النفس فى بناء الأتباع مما جعلها تنجح في خلق ارتباط قوي بين السعادي، والمرابطين والجماعات الاثنية الأخري من العالم العربي، الإسلامي والإفريقي، ولكن السنوسية أيضاً كان لها كأى دولة جنينية نظام نخبوي، فعلي رأس الحركة كانت الأسرة والعلماء والتجار وهم الذين استوحدوا على الأعشار، الزكاة والعوائد التجارية وبالذات في القرن العشرين عندما تحولت الحركة من أصولها الإصلاحية إلى نظام اجتماعي محافظ مما يعني بأن الاقتصاد السياسي لبرقة أيضاً كان يمر بمرحلة انتقالية من النمط الريعي التجارى إلى نمط رأسمالي، ولكنه غير مسيطر تماماً هذا الجدل يعنى أيضاً أن الرأسمالية ليست فقط ذات جذور أوروبية خارجية ولكنها نظام عالمي له جذوره المحلية الإسلامية والعربية.

خلاصة:

خلاصة القول إذا نظرنا إلى العلاقة بين المدن والأرياف نجد تعددية العلاقات في طرابلس ولاحظنا بروز صيغة تجارية واقتصادية لمدينة طرابلس على الأرياف الطرابلسية. ومن هنا يجب فهم تعاون الأعيان في المدن والأرياف من خلال تكوين الجمهورية الطرابلسية ومؤتمر غريان، بينما نجد غياب مركز حضري مهيمن في القرن التاسع عشر في برقة بل ضعف العلاقات التجارية بين البوادي والمدن الصغيرة وذلك لارتباط البوادي في برقة بغرب مصر كسوق طبيعي منذ قرون مضت.. بل إن الصحراء العربية هى الفضاء الاجتماعى لقبائل برقة ولذلك نجد نمطًا للهجرة فى حالات المجاعة والحروب الأهلية إلى الصحراء ووادي النيل، ومن ثم تكوين طبقي بطئ حيث استقطبت مثلاً دولة أولاد محمد على شيوخ القبائل الليبية المهاجرين كملاك أراضي وضباط في الجيش، أما رجال القبائل العاديون فأصبحوا بمرور الزمن فلاحين مستقرين.. هذا النمط التاريخي للهجرة نجده بفزان ودرجات متفاوتة أولاد عون، الهنادي، الجوازي، الذين هاجروا في القرن التاسع عشر هم أكثر استقرارًا بينما أولاد علي ما زالوا في مرحلة انتقالية بين النمط الرعوي والتجاري ولكنهم أيضاً بدوا الآن في الاندماج الاقتصادي في الدولة المصرية.

ولكن السنوسية نجحت في ربط ودمج العديد من القبائل والجماعات الإثنية خارج مدن

برقة الهامشية.. ولذلك نجد التعاون بين سكان هذه المدن وبوادي برقة ضعيفاً بعد الغزو الإيطالي في 1911.

بهذه القوى الجهوية الاجتماعية المعقدة التكوين واجه المجتمع الليبيي في القرن التاسع عشر إشكالية الدولة والتحولات الاجتماعية من ناحية والضغوط العسكرية والتجارية في تونس مصر، وبلاد السودان مما يعني أهمية فهم الدولة في القرن التاسع عشر في سياق ذلك القرن وليس من خلال ما حدث في القرن العشرين.

أخيراً أدى هذا التعدد الجهوي، الاقتصادي والاجتماعي إلى ردود فعل متباينة للغزو الإيطالي في سنة 1911. المنطقة الغربية طرابلس نظراً لأنها كانت تمر بمرحلة انتقالية بين النمط الريعي والرأسمالى شاب رد فعل الأهالي الإنشقاق والصراعات بين فئات ذات مصالح متعددة برغم تعاون أعيان المدن والأرياف في البداية.. أما فزان فالتحالفات القبلية الفلاحية ساهمت أساساً في المقاومة لأنها ظلت خارج إطار الدولة والتحولات الرأسمالية. برقة كانت أكثر حظاً لنصف قرن من النظام التعلمي والتجاري السنوسي الذي جهز النفوس وعلمهم وبني مؤسسات قضائية تعليمية، تجارية وأيديولوجية أعدت الاتباع ووحدتهم باختلاف أصولهم وأعراقهم تحت ظل الأيديولوجية الإسلامية السنوسية وبالتالي كانت برقة صعبة المراس على الجيش الاستعماري الإيطالي برغم تخلي القيادة السياسية الرسمية وهجرتها إلى مصر.. فلقد استطاع قادة الحركة الذين أنجبهم النظام التعليمي السنوسي الذي لم يكن أساسه المحسوبية والأصل بل التفوق والكفاءة إلى المقاومة حتى سنة 1932.. إذن النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو مرحلة انتقالية مهمة لفهم الصدام الدموي الذي حدث فيما بعد في النصف الأول من القرن العشرين والمجتمع الليبي كان حيوياً، متعدداً ومعقد التركيب.

1 - An example for dynastic histtory is Tahir Ahmad ALZawi Wulat Tarabulus alGharb Min bidyat al- Fath alArarabi ila nihayat al - Ahd al - Turki [The governors of Tripoli from the beginning of the Arab conquest until the end of the Turkish era], (Beirut: 1970), as for modernization theory see Abdullah Ali Ibrahim "Evolution of Government and Society in Tripolitania and Cyrenice (Libya) 1935 -" PH. D. Dissertation, University of Utah, 1982, and LisA S. Anderson "States" Peasants and Tribes: Colonialiism and Rural Politics in Tunisia nd Libya " PH. D. Dissertation,Columbia University, 1981.

2 - Ibrahim Ahmad Rizqanah al - Maulakah al - Libiyah [The Libyan Monarchy] (Cairo: Dar al - Nahddah al - Arabiyah 1964) P P. 32, 39, 73.

3 -On the Hilaliconquest see J. Ponect "le Mythe de La Catastopha hilaienne" Annales Aconomics ASociieties, Ciivilizationa XXII (1967), PP. 1097 - 1120, Rai Daghfus" al - Awamil al - Iqtisadiya Li - Hijarat Bani Hilalilal wa Bani Salim Il Afriqiiyah" [The Econimc Factors behidnthe mirgration of Bani Hilalilal wa Bani Salim of North Africa " Awraq Madrid (Apriiil, 1981) PP.. 147 - 163; andd agood summary of the debate over the Ilmpact of nomadism in Rhoadss Murphy,S essay "Thedecline of North Africa since the Roma occupatiion: Climate or Human? Association of American Geographers 41 (June 1951) PP. 116 - 132.

4 - Drought hit the regency in 1856, 1859, 1881- 82 and 1901 - 1903.

5 - Adu A. Boahen "The Caraven Trade Nitenteenth Centuy" Journal of AFrican History 111: 2 (1972) p. 350, and Dennis D. Cordell " Eastern Libya Wadai and the Sanusiya: Atarigo and a Trade Route " Journal of AFrican History 18: 2 (1972) PP.. 25.

6- Cordell, Ibid.

7 - Ahmad Said al Fituiri :Tripolitania, Cyrenica, and ilad As - Sudan: Trade Relation Durinfg the Second Half iof Niineteenth Century"Ph. D., University of Michigan, 19982 PP. 45 - 56.

8 - In 1911 Tripolii City,s population was 29, 664. for the role of the ciity as a commerciial an urban market see Robert Harriison "Migrants

iin the ity of Tripoli "The Gegraphical Journal 57 (July 1967) PP. 4065.

9 - For example Ghadamis had apopulatiopn was 12,000 in 1804 decllined to 6,831 in 1911 and 3,000 in 1965, Murzuq had 5,000 population in 1867 decloined to just ,000 in 1911.

10 - Up unti Now threr has been no major stuy of Libyan Saharan state. What we Know is descriptions by the Libyan historian Ibn Ghallbun and some European travelers e. g., Hornemann (1789), Barth (1849) and Ivachigal (1869). An important Source is recently discover. A manuscript written by unknown writer and copied by theT-ripolitanian notale al - Khuja is Called Tarikh Fezzan, ed. Habibb Wadaah al - Hisnawi (Tripoli: Center for Libyan Studiies 1929).

11 - Paolo Della Cella Narratiiive of an Epedition from Tripoloi in Barbary to the Western Frontier of Egypt in 1817 by the Bey of Tripoli. Translated from Italian by Anthony Aufrere (London: John and Arthur Ach, 1822) pp. 194, and James Hamilton Wanderiings in North Africa (London: John Murry, Albbbemarie St, 185) PP... 9 .

12 - Hamilton, LIbid., PP. 56. Ahma Abuzid" te Sedentralization of Nomads in the Western Desert of Egypt "International Social Science Journal X 4 (1959)PP.550 and E. E. Evans - Pritchard The Sanusi of Cyrenica (Oxford University Press 1419) PP.. 44, 46.

13 - Evans - Pritchard The Sanusi, PP... 10- 11, 18, 69, 71.

14 - Muhammmed Khalil Ibn Gha Ibbun al Tiidhkar fiman Malaka Tarabulus Wa Makana Biha Min AkHbr [A ermiinder of Tripoli,srulers and her History] ed. By T. A. al Zawi, (roipoli: Maktabbat al - nur, 2 nd edition, 1967)pp. 158.

15 - Se the script of three tribes Umer Ibn Ismail Inhiyar Hukm al - Usrah al - Qaramanliyah Fi Libya 1795 - 1835 [The Collapse of the qaramanli DDynasty in Libya] (Tripoli: Maktabat al - Firjane, 1866) pp. 448 - 452, 478 - 479.

16 - Hassan al - Faqih Hassan, al - Yawiimyat al Libyah [The Libayan Daily] Part one (1551 - 1832) adited by Muhammedd al Ustaand Amar Jhaydir,(Tripoli: Centr for Libayan Studies, 198) PP. and Ahmad (al - Naib al - Manhal al - Abhd Fi Tarik Tarabulus al Gharb... [The

sweet source for the history of Tripoli of the West] Y. I. (Tripoli: Maktabat al - Firjane (?)] 235. The det of Yusuf Qaramanli was estimated to be $ 500,000.00 accordding to French Counsel Charles Feraudd, Annales Tripolitannes (Pariis: Librairie Vaibert, 1972) PP. 363.

17 - Al - Ansari, al Mauhal PP. 14 - 15 and Seton Deardon, A Nest of Corsaira (London: John Murry,1976) PP. 299 - 342.

18 - LNA, (Libyan National Archives) Malaf al - Arodi, land tenure file.

19 - On Libyan peasantry see Adolf Vischer "Triiipolli" The Geographical Journal XXX VII; 5 (Nov. 19911), PP... 487 - 488, and Jean Despois "Types of Native Life in Tripolitania "Geographical Review 35 (1944 - 1945), Alger: Institut de Recherches Sahariennes de L' Universite D'Alger: (Paris, 1946)PP. 29, 63.

20 - Perry Anderson Passages fform Antiquiity to Feuddalism (London: Newlef Review 1974) PP. 217 - 228.

21 - Yusuf Toni "Tribal Diistribution and Racial Relationships of the Ancient and Moddern Peoples of Cyrenica" Tumiat Ayn Shams. Ulliyat al - Aabb, Itawliyal Kulliyat al- Adab Itawliyal Kulliyat al- Adab (1963) PP. 172.

22 - See for an Overview of tribal political confederation Umar Said Baghni "Asul Harakat al Sufuf wa A tharuh ala Harakat al - Tihad al - Libi" (The genesis of Sufuf and its impact on Libyan Jihad) al - Shahid 4 (1983) PP. 97.

23 - See Lisa Anderson "Nineteenth Century Reform in Ottoman Libya" International Journal of Middle East Studies, 16 (1984) PP. 325 - 348.

24 - See Allen streicker "Government and Revolt in Tripoli Regency, 1795 - 1855" M. A. Thesis Northwestern University 1970, and Ibrahiim ""The Rebellious Movement against the Ottoman 1835 - 58" iin " The Avolution ogf Government," PP... 79 - 118.

25 - Ali Mustafa al - Misurat' Sahafat Libya Fi Nisf Qarn [Libyan journalism in a half a centur] (Beiirut: Dar al Kashar, (1960)PP. 18.

26 - E.G.H. Joffe, "British Molta and the Qaramanliii DDynasty 1800 - 1835" Reviue D' Histoire Maghrebine, 12 eme Annes: 37 - 38 (Jan.

1985)P P. 32.

27 - Tripolitanian Esparto, Ports, England began in 1885, and 20,000 tons reached a peak of 210,000 tons in 1888, but declined by 1905 to 99,000 tons.. se G. B., PRO in 3919, Session 1908, Vol. 116.

28 - Harrison "Migrants to the City of TriPoli" PP. 415.

29 - Fituri "Tripolitania," PP. 48.

30 -Despois Geographie Hummaine PP. 182, and by the same author Le DDjabal Ne Fousa (Tripolitani): etude Geographique (Paris: 1935) PP. 166- 167. Duaing the 1920's around 20,000 Libyans lived in Tunisia.

31 - The population f Tripolitanian towns increased in the period between 1883 - 1911

Town	1883	1911
Tripoli City	20,000	29,644
Zawiiya	8,000	28,842
al - Aziziyah	9,000	26,899
Z;itan	20,000	38,042
Misurata	20,000	39,029

32 - The Bank had a budget of 5.000,000 liira. Began iin 1907 investing in Liby, manily iin landd and agriculture such as oil and esparto factories and bulit four miils and one ice factory. See R. Mori "La Penetrationi Pacifica Italiana in Libyia dal 1907 al 1911 eil Banco di Roma "Revista di Studi Politici Internationali, 24 (1957) PP. 110 - 111.

33 - Such as the Mayro of Tripoli Hassuna Qaramanli, the merchant Umr al - Muntasir and Jewish merchants. These notables Bought land for the Bank and after 1911 they collaborated with colonial adminiistration . These notables had contact with Italian government since 1880's. See Fransico Chspi Memoiirs v II, translated by M. Princhard - Agnetti London: 1923 PP. 474 - 475.

34 - In 1798 Horrenmann estimated the populatiion of Fezzan around 75,000 Nachtigal in 1869 appraisedd the number to be 50,000, and De Agostini 1917 ercordded Fezzan's population to be just 31,600.

35 - DDespois Geographie Humaiine, PP. 182 - 183.

36 - al - Sanusiyyah, (Cairo : 2 nd edition, 1988. But no attempt to our Konwledge has been made to study the political economy of the region and its impact on the Sanusiyah.

37 - Nicola Ziiadeh, Sanusiyah A Study of a Revivalist Movement (Leiden: Brill 1958) PP. 48.

38 - Evans - Priitchard estimated the number of Sanusi Lodges to be 146 in the 1920's. The Sanusi PP. 24.

39 - For a ddiscussion of the process of class formation e.g., "Peasantization" see Ken Post "Peasantization"and"Ruial Political Movement in Western Africa" Archiives Europeennes de Sociologie XIIII: 2 (1972) PP. 226-227 also for analysis of Peasantization and proletarization see Saliim Tamari "Factionaliism and Class Formation in Recent Palestinian History "in Roger Owen (ed) Studies in Economic andd Social History of Palestinian in the Nineteenth and Twentieth centuries... (Oxford: St. Anthony;s College 1982) PP. 193 - 199.



مسيرة القصة القصيرة الليبية

عمر أبو القاسم الككلي

تعتبر الحركة الثقافية الليبية، عموما، ضعيفة إذا ما قورنت بمثيلاتها فى بعض الأقطار العربية مثل سوريا ولبنان ومصر وتونس والمغرب. ولهذا الضعف عدة أسباب. ولكن السبب الأكثر فاعلية فى اعتقادنا، هو ما يمكن تسميته بالسبب الوراثى.

فتاريخيا لم تنشأ فى المنطقة المعروفة الآن بليبيا مراكز حضارية متقدمة على غرار المراكز الحضارية التى قامت فى أنحاء متعددة من الوطن العربى مثل بغداد ودمشق والقاهرة والقيروان وفاس. وقد تضافرت فى هذا الشأن جملة عوامل متداخلة ومتفاعلة منها اتساع رقعة البلاد وغلبة المظهر الصحراوى على تضاريسها ما أدى إلى تناثر التجمعات السكانية فى مواطن متباعدة قليلة الكثافة أو ترحلها وعدم استقرارها فى بقعة محددة. ذلك أن الثقافة، كما يقول الدكتور محمد الجرارى: «لا تزدهر.. إلا وسط فائض بشرى ومادى واسع بل مترف، قد يبدأ المثقف فى الأطراف - والأغلب كذلك - لكنه سرعان ما ينجذب للبؤر الواسعة المؤثرة والمجزية ماديًا ومعنويًا داخل زحام المدن وأسواقها وساحاتها..»(1) يضاف إلى ذلك أنه حتى المراكز الحضارية الصغيرة التى قامت فى كل من طرابلس وبنى غازى ومرزق وزويلة وغدامس وغيرها والتى كان يمكن أن تتبلور فيها حركة ثقافية ملائمة أخذت تتعرض إلى ضمور وتآكل منذ القرن السابع عشر مع تبدل حركة التجارة العالمية بعد حركات الكشف الجغرافى الأوروبى وتراجع أهمية تجارة القوافل(2) . إلا أن هذا لا يعنى أن التجمعات الحضرية فى ليبيا كانت تخلو تماما من أى شكل من أشكال الثقافة.

إرهاصات الأدب الحديث فى ليبيا والبدايات المجهضة للقصة القصيرة

يعود ظهور ملامح الأدب الحديث فى ليبيا إلى سنة 1908م مع صدور الدستور العثمانى الذى عرف باسم «المشروطية» والذى سمح بالصحافة الخاصة فى الولايات التابعة للدولة العثمانية ومنها ليبيا أو ما كان يعرف بإيالة طرابلس. «ومنذ ذلك التاريخ عرفت ليبيا بعض الصحف التى كانت تنشر ما يمكن اعتباره إرهاصات أولى للقصة القصيرة فى ليبيا فى شكل مقالات قصصية» (3). وهكذا فإننا نجد أن بدايات نشوء هذا الفن فى الأدب الليبى الحديث لا تختلف عن بداية نشوئه فى بلد عربى آخر له ثقله الثقافى مثل مصر، ولكن لسوء الطالع فإن الحياة الثقافية فى ليبيا ونتيجة للهجمة الاستعمارية الشرسة التى شنتها الأساطيل الإيطالية على ليبيا فى أكتوبر عام 1911 قد شهدت حالة من الركود والانطفاء» (4). ويدلل الفقيه على رأيه هذا بالإشارة إلى ما أورده الناقد المصرى د. سيد حامد النساج فى كتابة «تطور فن القصة القصيرة فى مصر» من أن مؤرخى القصة القصيرة فى الوطن العربى يعتبرون قصصا مثل «سنتها الجديدة» لميخائيل نعيمة التى نشرت عام 1914، و«فى القطار» لمحمد تيمور التى نشرت عام 1917 هى بداية ظهور فن القصة القصيرة فى الأدب العربى الحديث (5).

ولم تنشأ تحت نير الاحتلال الإيطالى ما يكمن تسميته بحركة ثقافية لا بالعربية ولا حتى بالإيطالية، ذلك أن هذا الاستعمار كان استعمارا استيطانيا لم يكن يهدف إلى استعمار البلاد وطلينة الليبيين (على خلاف الاستعمار الفرنسى فى الجزائر الذى كان يهدف إلى فرنسة الجزائريين) وإنما كان يستهدف إفراغ البلاد من سكانها وإحلال الإيطاليين بدلهم، كما أن سيطرة الفاشية على إيطاليا سنة 1922 كان نكبة للثقافة في إيطاليا ذاتها. إضافة إلى أنه لم تتح لهذا الاستعمار فرص الاستقرار بسبب قصر المدة التى بقيها فى البلاد (حوالى ثلاثين سنة) وبسبب المقاومة الباسلة التى أبداها الليبييون طوال عشرين سنة وحدوث الحربين العالميتين المعروفتين. ورغم صدور عدد من الصحف فى ليبيا تحت نير الاحتلال بداية من 1919 (6) إلا أنه لم تظهر كتابة قصصية تقترب من القصة بمعناها الحديث إلا فى أواسط الثلاثينات على يد وهبى البورى. لكن هذه المحاولة سرعان ما بترت بسبب توقف الكاتب نفسه لظروف شخصية عن الكتابة كما أنه لم تواكبها أو تتأثرها محاولات على نفس القدر من الجدية بحيث تشكل ظاهرة وتيارا، وذلك للسبب الذى ذكر أعلاه. فاستمرت حالة الانقطاع ما يربو على عشرين سنة أخرى. أى إلى أواسط الخمسينيات من القرن العشرين.

القصة الليبية: الانطلاقة الفعلية

تمثل أواسط الخمسينيات بداية الانطلاقة الجادة والمثابرة للقصة الليبيبة أى بعد سنوات قليلة من إعلان الاستقلال فى 24ديسمبر 1951.

والملاحظ أن القصة الليبية فى هذة الفترة دخلت مرحلة اليفاع مباشرة دون أن تمر بمرحلة الطفولة، أو أنها على الأقل قد اختزلت مرحلة الطفولة إختزالاً بالغاً ويكاد يكون هناك إجماع تام بين الأدباء الليبيين على هذا الرأى. فهذا الناقد المعروف أمين مازن يكتب سنة1966(أى فى بحر عشر سنوات من ظهور القصة القصيرة فى ليبيا) قائلاً: "حقاً أن القصة فى هذا الوطن ولدت منذ بدايتها متكاملة ولم تمر بمرحلة المحاولة الساذجة، بل جاءت مستفيدة من تجارب الكتاب العرب إلى حد كبير.

وفضلاً عن ذلك فإن ثمة من كتبها بنفس الجودة التي كتب بها فرسان القصة في العالم العربي[7].

وفي نفس السنة تقريباً يكتب ناقد آخر هو نجم الدين غالب الكيب قائلا بالخصوص: «القصة القصيرة بدأت تأخذ مكانها بارزاً بين مختلف إنتاج الفكر الليبي المعاصر»[8] بعدهما بأكثر من سنتين يكتب القصاص كامل حسن المقهور، أحد أهم رواد القصة الليبية وكتابها، يقول في عدد يناير 1969 من مجلة «الرواد» الليبية: «لم يعد خافيا أن القصة في الأدب الليبي تمثل إلى جانب الشعر، أنضج أنواع الأدب الذي تفجرت إمكانياته بعد الاستقلال. فعلى الرغم من معاصرة الشعر الليبي لسنوات طويلة من حياة الشعب، وعلى الرغم من حداثة نشأة القصة الليبية على نحو سوي.. فإن المتتبع للحركة الثقافية يمكنه القول بأن القصة الليبية قطعت شوطاً بعيداً وحققت انتصاراً لم يكن من السهل تحقيقه في باقي عناصر الثقافة الأخرى..» [9] وبعد ذلك بشهرين أي في عدد مارس وأبريل من نفس السنة تنشر نفس المجلة مقالا للأديب الليبي المعروف خليفة التليسي مقالا جاء فيه بهذا الشأن:« أما القصة فتاريخها حديث في بلادنا.. ولكنها رغم هذا العمر القصير قد استطاعت أن تثبت وجودها، وأن تبلغ عند بعض الكتاب درجة من التفوق والإبداع تضعها في مستوى الأعمال القصصية الناضجة التى يكتبها اللامعون من كتاب القصة في العالم العربي» [10]يمكن المضي في إيراد المزيد من الاستشهادات على النضج المبكر للقصة القصيرة الليبية ومكانتها البارزة في الحركة الأدبية في ليبيا لكننا نكتفى بهذه الأقوال التي تعمدنا أن يكون صدورها بعد فترة قصيرة نسبياً من نقطة الإنطلاق للتدليل على شدة وضوح الظاهرة وقوة وعمق الانتباه إليها.

وقبل مغادرة هذه النقطة أجد أنه من المهم إيراد شهادتين لناقدين مصريين حول القصة القصيرة في ليبيا، ففي دراسة بعنوان «القصة والإنسان في ليبيا» نشرت في عدد يونيو 1968 من مجلة الآداب البيروتية كتب الناقد المصري الدكتور أحمد عطية: «فالقصةالليبية هى أنضج الأعمال الأدبية الليبية بعد الاستقلال بالرغم من حداثتها بالقياس إلى قدم الشعر الليبي» [11] أما الدكتور عبد القادر القط الذي اشتغل فترة بالتدريس الجامعي في ليبيا، والذي له الفضل في أنه أول من نبه إلى أهمية قصص وهبي البوري في تاريخ الحركة الأدبية في القطر الليبي، فقد كتب في دراسة بعنوان «بدايات القصة الليبية القصيرة» في عدد يناير 1971من مجلة «المجلة» المصرية يقول عن القصص الليبية التي كتبت في الفترة ما بين سنتي 1954 -1957 وتبدأ مرحلة جديدة في نمو القصة الليبية القصيرة تتعدد فيها الاتجاهات وتختلف المستويات وتتحقق في أغلب قصصها المقومات المعروفة لهذا الفن الأدبي.

والناظر في قصص هؤلاء الكتاب يدرك لأول وهلة أنهم قد تجاوزوا تلك البدايات واكتمل لهم قدر غير قليل من النضج والأصالة وتبلورت تجاربهم ووضحت اتجاهاتهم الفنية» [12].

عوامل النضج

إذا كان لابد لأية ظاهرة أو واقعة أيا كانت من أن تكون نتيجة أو محصلة لجملة عوامل متضافرة ومتفاعلة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه علينا الآن: ما هى عوامل هذا النضج المبكر الذي أحرزته القصة القصيرة الليبية؟

يمكن تلمس عدة عوامل شاركت في التسريع بهذا النضج المشهود نعتقد أن أهمها:

1- توفر نخبة مثقفة طموحة ومتطلعة إلى البناء والتغيير تكونت من المثقفين الليبيين الذين تكونوا في المنافي بسبب هجرتهم أو هجرة أسرهم أيام الاحتلال الإيطالي، ثم عادوا أواسط الأربعينيات بعد زوال الاحتلال إلى أرض الوطن، وكذلك الأشخاص الذين تمكنوا من نيل قدر من التعليم والثقافة تحت ظروف الاحتلال، وهذه النخبة هي التي أسهمت بشكل فعال في تكوين الأحزاب السياسية وإنشاء الصحف.

2- الرغبة الجامحة لدى المثقفين والمتعلمين الليبيين في إعادة الارتباط بمحيطهم العربي بعد أن فصلوا عنه على مدى أكثر من ثلاثة عقود، وتشرب أحدث ما فيه في مجال الأدب والثقافة، وكانت القصة من الفنون الحديثة في البلاد العربية.

3- انتشار الفكر الاشتراكي وتنامي حركة التحرر القومي، وكلاهما ذو إطار وهدف

تحديثي في كافة المجالات وفي طليعتها المجال الثقافي.

4 - إيفاد البعثات من الطلبة الليبيين إلى مصر تحديداً حيث أتيحت لهم فرصة المعايشة المباشرة لما يعتمل في أهم ساحة ثقافية في الوطن العربي.

5 - ضعف الحركة الشعرية في ليبيا بحيث لم تجد القصة في الشعر مزاحماً كبيراً يسلبها قراءها.

6- الوضع الاجتماعي في ليبيا بعد الحرب وعند بداية الاستقلال والمشاكل التي يواجهها لم تكن من ذلك النوع الذي يتغذى عليه الشعر. على حين شكل ذلك مادة ثرية للقصة.

7- انتشار الصحف وحاجتها إلى مادة تسد بها الفراغ، من ناحية، وتجتذب القراء من ناحية أخرى.

الكبو ثم النهوض

مع نهاية الستينيات توقف العديد من كتاب القصة القصيرة عن مواصلة الكتابة، والجدير بالذكر أن ظاهرة نشاط وتوقف الكتاب بشكل مفاجئ تعد مظهراً بارزاً من مظاهر الحياة الأدبية في ليبيا في جميع مجالاتها، إلا أن النمو المطرد للقصة القصيرة في ليبيا استمر، مع ذلك بقوة وذلك بسبب ظهور مجموعة من القصاصين الشبان آنذاك الذين أضافوا إضافات مشهودة لمدونة القصة القصيرة الليبية.

لكن القصة في ليبيا أصيبت في نهاية عقد السبعينيات بنكبة بالغة بسبب اختفاء خمسة أصوات قصصية مهمة عن ساحة الفعل الثقافي في البلد، فخمدت حركة القصة القصيرة في ليبيا طوال عقد الثمانينيات وجزء من عقد التسعينيات بحيث لا نكاد نظفر طوال هذه الفترة، بأكثر من صوتين مهمين.

مع أواسط عقد التسعينيات تقريباً وحتى الآن استعادت القصة القصيرة في ليبيا حيويتها بانضمام أصوات جديدة مبدعة إلى هذه المسيرة التي نأمل لها ازدهارا مستديما.

الهوامش

1- د. محمد الجراري، أحمد النائب الأنصاري والمؤسسة العلمية. مقاربة في الأزمنة والأدوار، ورقة مقدمة إلى ندوة «المؤرخ أحمد النائب الأنصاري، حياته وآثاره وعصره في الذكرى المئوية لصدور كتابه (مع نهاية القرن 1899- 1999) المنعقدة بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، من8 إلى 1999/10/10.

2 - نفسه.

3 - د. أحمد إبراهيم الفقيه، بدايات القصة الليبية القصيرة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985 ، ص 8.

4 - نفسه، ص 17.

5 - نفسه، هـ7 ص 17.

6 - نفسه، ص 17 - 18.

7 - أمين مازن في: خليفة التكبالي. تمرد، قصص قصيرة، اللجنة العليا لرعاية الفنون والآداب، طرابلس. المقدمة. ص 10 .

8 - نجم الدين غالب الكيب، فى الأدب والنقد، وزارة الدولة، الإدارة العامة للثقافة، وحدة التأليف والترجمة والنشر، كتاب الشهر، العدد 20، طرابلس 1975، ص45 .

9 - كامل حسن المقهور. حول القصة الليبية في بشير الهاشمى، خلفيات التكوين القصصي في ليبيا، دراسة ونصوص، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1984 ص 181.

10 - خليفة التليسى، لمحة عن الحياة الأدبية فى ليبيا في: خليفة التليسي: رحلة عبر الكلمات، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس ط2 ، 1979 ص 261.

11 - د. أحمد عطية. في الأدب الليبي الحديث. دار الكتاب العربي، طرابلس.د . ت، ص 59.

12 - في: بشير الهاشمي، مذكور، ص 224 - 225.



النّسْج بالزّوايَا

الطريقة السنوسية وبنية السلطة الاجتماعية

في بادية برقة فى القرن التاسع عشر

د. محمد محمد المفتي

«ثمة مصدر إزعاج في شحات، لا يمكنني إغفاله، إذ توجد هنا مجموعة صغيرة من الدراويش أو المرابطين كما يسميهم الناس، استقرت مؤخراً في أحد القبور (الإغريقية) الكبيرة، قريباً من عين الماء. وهم ينتمون إلى طريقة أسسها حديثا، ولى صالح فيما يزعم، يدعى الشيخ السنوسي. ورئيسهم هنا فى قرنه رجل متعصب، يرفض أن تتسخ عيناه بمرأي مسيحي، وقد شغل نفسه بعد وصولى بمخاطبة الخدم العرب الذين بمعيتي، ليشرح لهم مدى المهانة التي يلحقونها بأنفسهم من خلال خدمتي. والنتيجة أنهم جميعاً بدأوا يظهرون قلة الأدب حيالى، حتى اضطررت فى النهاية إلى استبدالهم باستثناء الطباخ..».

«لقد أمسى مخيمنا يتردد بصدى الآذان طيلة اليوم، بين صلوات خدمى وزوارهم. لقد سعدت بمظاهرة التدين بين رفاقى، ولكنى تمنيت لو أن تقواهم قد أسبغت عليهم مزيدا من الدماثة وحسن المعاملة ...».

«ويبدو أن سيادة الولىّ قد بدأ يضيق بوجودى هنا، وهدد بإطلاق النار علىّ إن إنا كررت المرور [أمام الكهف الذى يقطنه]، وفى اليوم التالى بعثت شاكيا من الإهانة التى

لحقتني إلى أبي بكر [بوحدوث، شيخ قبيلة البراعصة، وسيد الجبل آنذاك]، ويبدو أن المسألة كانت دقيقة فتحاشى معالجتها مباشرة، وأرسل أحد أولاده إلى رئيس الجماعة [السنوسية] هنا. وبعد «يومين» جاء حمد ابن أبو بكر ليبلغ تعليمات الشيخ إلى الدراويش، وأخبرني أن أباه يعتذر عن عدم مجيئه شخصيًا لأن جنوده مشغولين بجمع الميرى [ضرائب المحاصيل] وبدون حراستهم لا يأمن التحرك...».

«هذا الرجل [أحمد] ابن أمير ثرى، يملك زوجات وقطعانا، لكنه يرتدى قميصاً قذرا، وصندلا بائسا كأى بدوى فقير، مسكين لأنه يشكو من خرّاج فى جنبه قد يسبب له السلّ، إلا إذا استجاب للكى بالحديد الساخن، وهو العلاج الوحيد المتوفر هنا»[1].

«.. وبعد أربع ساعات ونصف [من شحّات] وصلنا منطقة جبلية جميلة، بأشجار الخروب الرائعة والكثير من الأطلال الأثرية. هنا أيضا الزاوية الرئيسية للمرابطين السنوسيين، وتسمى سيدى رافع، وهى ما تزال تحت الإنشاء والأطلال المجاورة هى مصدر الأحجار والمواد المستخدمة للبناء...»[2].

هذه السطور البسيطة والعفوية أشبه بصورة فوتوغرافية قد تبدو ذات تفاصيل تافهة، لكنها مُحمّلة بالدلالات لأنها تفتح لنا كوّة مهما كانت صغيرة نطل منها على عالم فسيح من المفاهيم والعلاقات: حماس الدعاة السنوسيين الأوائل/ انضباطهم التنظيمى والرتبى/ إدراكهم لمفهوم المسيحى - الأوروبى، وتوجسهم مما ينطوى عليه من خطر كامن/ تفضيلهم السكني فى مبنى حجرى حتى ولو كان قبرا على السكنى فى خيمة البدو/ ببساطة الليبيين وفقرهم/ ...علاقة زعيم البراعصة الوطيدة بالسنوسية رغم أنها لم ترق إلى تحالف الوهابية وآل سعود فى الحجاز، لكنها علاقة أعطت مكانة خاصة للبراعصة وبالذات بيت حدّوث، ستتواصل لأكثر من قرن، وإلى فترة ما بعد استقلال ليبيا. وفوق كل هذا فإن الفقرة الأخيرة، هى - فى ظني - الوصف الوحيد المطبوع، لتشييد أول مركز للطريقة السنوسية.

تلك كانت مشاهدات عيانية أو وصفا لثقافة مجتمع البادية الليبية فى القرن التاسع عشر، سجلّها لنا الرّحّالة الإنجليزى جيمس هاميلتون[3] فى كتابه «تجوال فى شمال أفريقيا»... تنقل لنا شيئا من سمات الحياة فى الجبل الأخضر منتصف القرن التاسع عشر.

ففى عام 1854، زار هاملتون بنغازي وتجول على حصانه عدة أسابيع فى الجبل الأخضر لمشاهدة الآثار الإغريقية هناك. وكان الجبل الأخضر آنذاك منطقة معزولة لأن طرق القوافل كانت تمر جنوبه. ورغم أن اهتمامات الرحالة كانت منصبة على الأطلال الأثرية، إلا إن مشاهداته وانطباعاته لا تخلو من أهمية وطرافة، خاصة وأنه كان دقيق الملاحظة وصادقا فيما يبدو، برغم بذاءة لغته أحيانا وتحامله على العرب فى أحكامه.

أما «الدراويش» و«المرابطين» الذين يتحدث عنهم فهم أتباع محمد بن على السنوسى – الجزائرى المولد – دفين واحة الجغبوب، والذى كان رجلا ذى شموخ رسولىّ. فقد استطاع، بمعرفته الواسعة بالدراسات الدينية وبشخصيته الكاريزمية الجذابة والباعثة على الثقة، استطاع أن يجند فرقًا من المصلحين الدينيين (ذوى الأصول الإقليمية المختلفة، من المغرب حتى اليمن)، نذروا أنفسهم لبث صحوة دينية وتجانس إسلامى جديد. ومع ذلك تبقى شخصية محمد بن على السنوسى، مطمورة فى غموض تولد عن انبهار حوارييه وتلامذته من جهة، وعدم اكتراثه بتسجيل برنامجه الفكرى أو العمل التنظيمى من جهة أخرى.

وقد استندت الطريقة السنوسية على نظام الزوايا الموزعة فى أراضى القبائل، حيث الزاوية مركز لتعليم الدين وفض النزاعات... إلخ. وبرغم امتداد جهود السنوسى لتشمل الحجاز واليمن ومصر إلى المغرب، إلا أنها تركزت فى بادية برقة، حيث شكلت الزوايا، نظام دولة صهرَ – إلى حد ما – العلاقات القبلية تحت قيادات متناغمة.

لكن السنوسية لم تولد فى فراغ، ولن نفهم حجمها وأهميتها ما لم نضعها فى سياقها التاريخي والاجتماعي: أى علاقتها بما كان قبلها، علاقتها بزمانها، وعلاقتها ببادية برقة فى القرن التاسع عشر.

النموذج التاريخى:

لعل الطريقة السنوسية قد استوحت الكثير من التراث المغاربى فى مجال الإصلاح الدينى. فقد عرف المغرب مثلا حركتي المرابطين والموحدين قبل عدة قرون. وقد بدأت حركة المرابطين (1056 – 1147) بجماعة صغيرة تزعمها عبدالله بن ياسين، عاشت حياة نسك وانعزال فى جنوب المغرب، في «رباط» ابتنوه، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر. وسرعان ما تطورت الحركة، وأنشئت رباطات جديدة عاش من التحق بها حياة تعاونية، ومزارع

تمدهم بغذائهم. كما حمل أنصار الحركة السلاح، وبدأوا يطمحون إلى تطهير البلاد من المنكرات. وهكذا توسع نشاطهم نحو الشمال، مستندين إلى من عرفوا بالملثمين من قبائل لمتونة وجدالة التى كانت تسكن الصحراء شمال السنغال حاليا «موريتانيا».

وبعد عشرين عاما من تأسيس الحركة، انتقلت الزعامة إلى يوسف بن تاشفين (ت 1106م)، الذى كان إضافة إلى شجاعته وزهده، قائدا تنبه إلى ضرورة بناء مؤسسات الدولة، فوزع الأراضى المفتوحة على القبائل المناصرة، وعين أقرباءه على البلاد المفتوحة. واتخذ ألقاب السلطنة (أمير المؤمنين وناصر الدين)، وأحاط نفسه بالحرس والحجاب والأتباع لتنظيم استقبالاته. كما أتم بناء العاصمة الجديدة مراكش سنة (1070م). وأسس دارا للسكة لضرب العملة، واتخذ الأعلام البيضاء.

ومع أفول نجم المرابطين، تصاعدت في المغرب، حركة اصلاحية جديدة متشددة، هي حركة الموحدين (1138 - 1269) بزعامة محمد بن تومرت الصنهاجي. وتنامت الحركة فى زمن خلفه عبد المؤمن. وكان الموحدون يدعون إلى كسر قوارير الخمر ويعيبون على المرابطين سفور نسائهم (كما هو حال الطوارق إلى يومنا هذا)، وينادون بتبسيط الدين ليكون فى متناول العامة ويتجاوزوا بذلك الانقسامات المذهبية (ومن هنا جاءت تسمية الموحدين).

ومن زاوية موضوعنا، لن يكون من المبالغة أن نتصور أن مؤسس السنوسية قد استلهم «الزاوية» كوحدة بنائية لحركته، من «الرباط» الذى لعب دورا تاريخيا كمركز دينى اجتماعى وحربى. لكن محمد بن على السنوسى، ألغى الجانب العسكرى من وظائف الزاوية، وطور دورها الدينى والاجتماعى بحيث أصبحت مؤسسة تعليمية إدارية، تضفي سلاسة قانونية علي معاملات الناس وتنشر السلام وتحقق الاستقرار في مجتمع البادية الموبوء بالنزاعات والثارات.

التأثيرات المعاصرة:

كان العالم العربى فى القرن 19، جزءا من الأمبراطورية العثمانية، التى ظلت رغم نبل نوايا مؤسسيها، امتدادا للعالم القديم، وانطوت علي نفور وانغلاق إزاء العالم الحديث [4].

وأمام تعاظم كشوف أوروبا وما قاد إليه من تنشيط لتجارتها وطموحاتها الإستعمارية، بقى النظام العثماني منغلقا، وتدريجيا وهنت الدولة تحت وطأة الصراعات حول النفوذ والثروة، بين القصر ورجال الدولة وقادة الجيوش.

وهكذا تزايد فقر الدولة العثمانية، وقاد إلى رفع الضرائب وتقهقر الزراعة والحرف. وقاد الركود الاقتصادي الناتج إلى الفساد الإدارى والعسف، ومن ثم إلى تذمر الرعايا وشعوب الامبراطورية، وفيما بعد، بعجز الدولة العثمانية عن استيعاب التقنيات الحربية الجديدة (استخدام البارود، المدفعية، الأساطيل)، عجزت أيضا عن الدفاع عن أراضيها.

واقترب اللغز المحيّر من الحل، فى أحد أقطار الامبراطورية، فى مصر، بوصول الحملة الفرنسية (سنة 1798)، التى واجهت المصريين والمسلمين عامة بتحديات كثيرة. ومهما تفرع الجدل حول آثارها، إلا أن أحدا لا يستطيع أن ينكر أنها عرّت الضعف العمثانى أمام التقنية الأوروبية. فقد كانت القناعة فى البداية - كما يقول الجبرتى - إن مصر «بلاد السلطان، وليس للفرنسيس ولا لغيرهم عليها سبيل». وكان المماليك يدّعون بتبجح جاهل أنهم سيدوسوا على الإفرنج بخيولهم! وفى النهاية تم إخراج جيوش نابليون من مصر بفضل تقنية مضادة، بتدخل الأسطول الإنجليزى.

وفجرت الحملة الفرنسية وعيا مرعبا في المنطقة، قاد فى النهاية إلى استلام محمد على، الضابط الألبانى، للسلطة في مصر سنة 1805، وتنفيذه سلسة من الاجراءات التحديثية برغم أن هدفه المباشر كان توطيد حكمه وإحكام سيطرته: إبادة المماليك/ إنشاء جيش وأسطول حديثين/ إقامة نظام إدارى وضرائبى أكثر فعالية/ تطوير التعليم.

وفى نفس الحقبة، وبشكل مواز، شهد الشام تسرب الفكر الأوروبى عن طريق الإرساليات الدينية بالتعاون مع سكان المنطقة المسيحيين. وبرغم ما أحاط هذا المدخل من شكوك، إلا أن نشاط الإرساليات قاد إلى نهضة فكرية متعددة الأوجه، ووضْع أسس تحديث اللغة العربية وآدابها، بجهود رجال أمثال ناصيف اليازجى (1800 -1871) وفارس الشدياق (1804 - 1887) وبطرس البستانى (1819 - 1883).

وفى بؤرة أخرى داخل الامبراطورية العثمانية، في تونس والاستانة فيما بعد، قاد الشركسى المستعرب خير الدين تيارا إصلاحيا من داخل أروقة الدولة، عميق الرؤية، حذر الخطوات، انتهى إلى الأجهاض باستبعاد قائده[5].

ومع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر، تفاقمت المواجهة بين المجتمعات الإسلامية والأوروبية: احتلال روسيا لأراضى عثمانية (فى بلغاريا والبلقان) سنة 1877، احتلال فرنسا لتونس سنة 1881، واحتلال بريطانيا لمصر سنة 1882.

وجسّد جمال الدين الأفغانى (1828 - 1897) استجابة المسلمين للتحدى الأوروبى الجديد، والتى كانت استجابة عاطفية مرتبكة. فقد كان الأفغاني داعية انفعاليا أكثر منه مفكرا سياسيا، قادته حدة خطابه إلى مختلف المنافى ورفعته إلى قطب دينى مؤثر. لكن رؤية الأفغانى لم تخل من تشويش، فقد هاجم العلوم والعقلانية فى رسالته «الرد على الدهريين» وفى النهاية قاده حرصه الساذج على وحدة المسلمين إلى بلاط السلطان عبد الحميد، حيث أبقاه السلطان المهووس بشتى المخاوف، أسيرا مكرما بقية حياته.

الصحوة الإسلامية:

وقد تزامن مع التوجهات الثقافية التى أشرنا إليها، ظهور حركات إصلاح دينى، كالوهابية (6) والسنوسية، دعت إلى تطهير الدين بالعودة إلي أصوله الأولى، أملا فى استعادة قوة المجتمع الإسلامى الغابرة*.

المثير للتساؤل: إن هاتين الحركتين ظهرتا فى الدواخل، بعيدا عن الحواضر ومراكز السلطة، وبعيدا عن أى توغل أوروبى، وتوجهتا إلى قبائل البدو. ورغم شحة الأدلة إلا إن مؤسسى الوهابية والسنوسية، كانوا ولا شك على دراية بتزايد الهيمنة الأوروبية فى العالم، وتهديدها المتزايد لبلاد المسلمين.

وقد عاصر محمد بن على السنوسى، الحقبة الوسطى من تاريخ الحركة الوهابية وتعرف أثناء زياراته المتكررة للحجاز، على آرائها الاصلاحية وجدوى مبادراتها، ولعله استمد الكثير من الأمل من نجاحاتها، كما استمد الدروس من الثمن الباهظ الذى دفعته لحدّتها وتهورها. فقد لقيت الوهابية مطاردة من قبل الدولة العثمانية، وقام محمد على باشا فى مصر بإرسال حملة بقيادة ابنه إبراهيم إلى الحجاز، نكلت بالحركة واقتادت الكثير من أنصارها أرقاء تم بيعهم في سوق النخاسة بالقاهرة!

---

* في بداية الثمانينيات من القرن 19 اندلعت حركة المهدي في السودان، برغم أنها كانت أقرب إلى الشعوذة من الوجهة الدينية، إلا أنها سرعان ما دخلت فى حرب تحريرية ضد الوجود الانجليزي هناك، وفي يناير 1885 نجح أنصار المهدي في احتلال الخرطوم، وقتل الحاكم الانجليزي غوردون في قصره. توفي المهدي بعد ذلك بستة أشهر، واستعاد الانجليز بقيادة كتشنر، السودان في السنة التالية.

غومة المحمودي:

عند انتصاف القرن التاسع عشر، كان الليبيون يعيشون أنماط حياة شبيهة بالتى عاشها أجدادهم طيلة القرون السابقة: دورات الجفاف والقحط والوباء المتناوبة مع سنين المطر وبعض الرخاء / عسف الدولة التى لا هم لها سوى حفظ الأمن وجمع الضرائب دون أن تفكر في إعادة الاستثمار ما يصلها من أموال/ كساد التجارة بعد دخول السلع الأوروبية الأرخص ونضوب تجارة الرقيق.

وكان الناس ما يزالون يجترون ذكريات عهد يوسف القرملي، الذي مثل لهم حكما وطنيا رغم رعونة الرجل، ومشابهة أساليب حكمه بأساليب العثمانيين الذين عادوا (سنة 1835) بعد اندلاع حرب الأخوة بين من تبقى من القرمليين.

شخصية أخرى أسرت ألباب الليبيين، وكانت محور أحاديث الناس فى شوارع الحاضرة الليبية طرابلس: غومة المحمودى. وكأى بطل أسطورى، اندمجت أخباره ومعاركه وثوراته، بخيال الناس وأحلامهم. تابعه البعض بإعجاب وحب، وآخرون بشفقة وحزن، والبعض بكراهية أو لوم. لقد كان غومة المحمودى [7]، رجلا متمردا بالغريزة، ومقاتلا شجاعا. «شيخا ثريا بالوراثة، حكم الجبل الغربي.. تبني تذمر الناس من جور الأتراك ... وقاد القبائل فى ثورة مسلحة تواصلت ما مجموعه ثلاث وعشرين عاما (1835 - 1858)، ربما مدفوعا أيضا برغبته فى إعادة القرمليين إلى السلطة.

وتلخص لنا فقرة من رسالة بعث بها غومة وأعيان الجبل إلى السلطان عبد المجيد، مصادر التذمر، وهى الفساد الإدارى وثقل الضرائب: «أما الحكومة؛ فمن يوم وصول الوالى إلينا يترقب عزله، فتصير همته في جلب المال لنفسه، فيبقى يبيع الوظائف .. بيننا كالدلال. وقد ولون (ولوَا أى عينوا] على أكثر المأموريات الإيالة سفلة خدَمَتهم ... ومن اشترى وظيفة فيصير يجلب لنفسه ويسعى في سد راس ماله.. فهم يثيرون الهرج بين الناس ويغيرونهم .. ثم تكون منهم الحيل فى التكسب». وبعد تعديد أنواع الضرائب، تخلص رسالة إلى بأنه: « قد يُلزَم بعضُ الناس أن يعطى جميع غلتِه .. ويزيد على ذلك من نفسه» [8].

لم يكن غومة مجرد ثائر أهوج، بل كان على درجة واسعة من الإدراك، وعلي علاقات واسعة بسلاطين ورؤساء ووزراء الدولة العثمانية، وبباي تونس وقناصل إنجلترا وفرنسا. لكنه قاسي حياة السجن، ثم نفي وبعض رفاقه إلى طرابزون فى شمال شرقي تركيا، حيث قضوا اثنى عشر سنة (1842 - 1854). ونجح غومة فى الفرار من منفاه بالسفينة إلى تونس، وعاد إلى طرابلس ليستأنف الثورة التى تواصلت بتقطع فى غيابه.

أنزل غومة الهزائم بجيوش الأتراك مرارا، حتى وصل إلى قرقارش بوابة طرابلس الغربية (22 سبتمبر 1855). لكن خطأ تكتيكيا قاد إلى انكساره فى جنزور، وتوالت هزائم الثوار، وبدأ الحلفاء يتخلون عن غومة، وفى النهاية وقع البطل الأسطوري صريعا برصاصة فى معركة بوادى أوال يوم 26 مارس 1858، وحمل العثمانيون رأسه مسرعين إلى طرابلس، وهناك طافوا به موضوعا فى شبكة فوق جمل، وخلفه مجموعة من ضاربي الموسيقى الشعبية.

آنذاك فى هدوء لا يثير هواجس الدولة، كان محمد بن علي السنوسي يعلم بدو برقة فروض دينهم ويلقن الصبيان القرآن.

جزيرة فى اليابسة:

برقة .. كانت عالما منزويا، شبه منقطع عن العالم الخارجى. حواضرها: بنغازى، ميناء لتصدير الملح، محاط بقري صغيرة لزراعة الخضروات، ودرنة مدينة بساتين لإنتاج الفواكه. كلاهما مراكز لبعض الحرف، والأهم مراكز للتبادل التجارى مع الدواخل المنتجة للقمح والشعير والضأن والسمن.

كانت هناك مراكز تجارية أخرى، علي طرق المواصلات، طرق القوافل آنذاك: سلوق لتجارة الدواخل/ جالو وأوجلة للتجارة العابرة إلى جنوب الصحراء/ إجدابيا نقطة تقاطع إلى الغرب حيث مدن الساحل الغربى (وأقربها وأهمها مصراته) المصدرة للتمور والحصران والأكلمة والجرود وأردية النساد والحلي/ البطنان، التى كثيرا ما يتوجه إليها الرعاة بقطعانهم فى فترات الجفاف، بالنظر لأمطارها الأغزر لإرتفاعها) وعاصمتها طبرق إلى السلوم وسيوة، بوابتى مصر. (لم يكن خط سير القوافل يمر علي الجبل الأخضر).

ثقافيا لم تكن دواخل برقة تمتلك نظاما أو مؤسسات، غير النظام القبلى: أعراف وقيم

محفوظة فى صدور المشايخ والحكماء والشعراء. معرفة الناس الدينية ربما لم تكن تتجاوز الشهادة. بقية المتعلقات الدينية كانت مندمجة بعشوائية مع الاعتقادات العميقة في الأولياء الصالحين، المبعثرة أضرحتهم البسيطة فى أرجاء البلاد، والتى تتوجه إليها القبائل سنويا لإحياء «حول المرابط» موسم أشبه باحتفالات أعياد الخصب في المجتمعات الزراعية القديمة، احتفالات للأكل والمصاهرات والختان، والميز (مباريات الخيول)، وسماع الشعر وتسوية الاختلافات.

وبين الحين والحين قد تنفجر المشاحنات وربما الحروب، التى قد تبدأ بحادثة قتل لسبب أو آخر، وسرعان ما تتعاظم إلى حرب ثأرية. وقد تنطفئ الفتنة بجهود العقلاء، ولكنها قد تؤدى إلي هجرات، خاصة إذا كانت حول ملكية الأرض والآبار أو المعاطن (مستودعات المياه المتجمعة فى الحفر منذ موسم الأمطار الماضي)، وقد تندلع الحروب من جراء مقدم جماعة أو قبيلة بسبب جفاف إقليمها أو تكاثر عددها، وذلك - فى اعتقادى - كان السبب الأهم فى التغيرات الديموغرافية التى عرفتها دواخل برقة، وكثيرا ما كانت حركة السكان من الغرب، من سواحل طرابلس إلى الشرق.

ابن السنوسى:

ولد محمد بن على السنوسى مؤسس الطريقة السنوسية، بمستغانم بالجزائر، سنة 1887. طلب العلم بجامع القرويين في فاس بالمغرب ومكة، وكان كثير التجوال نسبيا: أقام فى برقة والجبل الأخضر ثمانى سنوات فقط، 1839 - 1847، ثم رجع إلى مكة 1847م، حيث أقام لفترة يعلم الفقه فى زاويته. ثم قصد مصر، ليبقى بها عامين حيث ألقي دروسا بالأزهر. وأخيرا، انتقل إلى الجغبوب سنة 1856م، وبقى بها إلى وفاته سنة 1859.

ولم تصلنا أفكار وتصورات محمد بن على السنوسى حول دعوته وأهدافها. لكنه وضع عدة كتب يطغى عليها الطابع التعليمى العام، وهي موجهة إلى تلامذته لترشدهم في التعامل مع الكتب الفقهية والتراثية. انظر الملحق). لكن كتبه على تخصصها وصغرها، تكشف عن غزارة إلمام الشيخ بالتراث الدينى والتاريخي الإسلامى، وسعة إطلاعه.

ويبدو أن هدفه الرئيسى كان إعادة أسلمة بدو ليبيا البعيدين عن تأثير جامعة الزيتونة في تونس والأزهر فى مصر، والذين كانوا فى عقائدهم أقرب إلى جاهلية .. بدون أصنام!

ولذلك أسس زواياه فى الواحات والقرى، التى كانت على خطوط سير القوافل وهى الوسيلة الوحيدة المتاحة للتنقل بالبر آنذاك، وبالتالى القناة الأفضل لنشر أفكاره الاصلاحية. وهذا ما يؤيده تأسيس معظم الزوايا (75٪) فى بادية برقة وفزان وصحراء مصر الغربية، وهى التى كانت تشكل معا تكوينا جغرافيا واجتماعيا متصلا. ويمكن بالطبع التوسل إلى مبررات تفسيرية أخرى لابتعاده عن المدن كالرغبة فى تحاشى السلطة العثمانية وعدم استفزازها، أو لانتشار الطرق الصوفية بالحواضر.

– سمات شخصية محمد بن على السنوسى (أو ابن السنوسى كما اشتهر) محاطة بهالة نور أغشت أبصار رفاقه ومريديه، وملفوفة فى بضع إيماءات صوفية مقتضبة تنسب إليه، وبالتالى لم تصلنا واضحه. لكن التاريخ يجزم بأنه كان رجلاً يحمل فى جوفه بذرة تمرد، قادراً على تجاوز السائد ونقضه، منظما فعالا، متواضعا، رجلا أحبه رفاقه وأطاعوه. لكن شخصيته لم تخل من أبعاد قلقة، ككل العظماء، فقد غادر بلده مستغانم إثر خصومة مع أقاربه حول تقسيم الأرث، لكنه كان شغوفا بالسفر والترحال، أو رأى فيه منفذا لتحقيق طموحاته الإصلاحية. وهكذا سافر إلى فاس وعمره 18 سنة، وأقام فيها عشر سنوات ثم غادرها إلى جنوب الجزائر، وبعد ذلك اتجه شرقا إلى تونس فطرابلس ثم برقة، ووصل القاهرة 1824.

جاء القاهرة فى عهد محمد على، المستقل عن الدولة العثمانية، وشاهد عن كثب اصلاحاته لجهاز الدولة وتحديث الجيش، ورأى بالمقابل تخلف الأزهر وانحطاط مستوي التعليم فيه. وفى 1825 وصل مكة بعد طرد جيوش إبراهيم باشا (ابن محمد على) للوهابيين من الحجاز. وهناك أقام ابن السنوسى قرابة 15 سنة، والتقى بالشيخ الصوفى أحمد بن الأدريسى (ت 1837)، فأخذ عنه وتأثر به. وتعرض الأدريسى لانتقادات فقهاء مكة الذين عدوه مبتدعا واضطهدته السلطة المتوجسة، فاضطر إلى مغادرة مكة إلي صبيا العسير (وكانت منطقة وهابية) [9].

فى مكة أسس ابن السنوسى أولي زواياه سنة 1837 في جبل أبى قبس وجذبت دروسه الكثير من الأتباع والمريدين. لكن نجاحه حرك ضده أيضا عداوة شيوخ مكة وشكوك السلطة . وهكذا غادر الحجاز، بفهم أوسع لقضايا العالم الإسلامى، وبوضوح

أكبر في توجهه الإصلاحى (على حساب الصوفى) وباجتهادات خاصة تعتمد على الكتاب والسنة دون التقيد بمذهب محدد، وربما الأهم، أنه طور أسلوبه التعلمى إلى لغة بسيطة تخاطب الناس العاديين، كما تخلص من العنف الذى شاب مواقف ابن عبد الوهاب. أو أنه لم يكن ميالا إلى العنف بطبعه.

قصد ابن السنوسى الغرب، لكن الجزائر كانت قد احتلت من قبل فرنسا. وفي طرابلس التى وصلها سنة 1841، صادف توجسا من واليها على أشقر باشا، فقد كانت طرابلس مسرحا لثورة غومة المحمودي فى جبل نفوسة وتمرد عبد الجليل سيف النصر فى سرت.

ثمة حصار غير مقصود؟ لم يكن بدا من الرحيل إلي برقة، حيث احتفى به قبيلة المغاربة فى إجدابيا وعشيرة الكزة من قبيلة العواقير فى ساحل بنغازى، وقبيلة البراعصة فى الجبل الأخضر.

لابد من الاستمرار، فالإصلاح لا يجب أن يتوقف

هل فكر فى بناء قاعدة إنطلاق فى برقة؟

أم أنه رضي بالحد الأدنى وبما يتيحه الواقع؟

أسئلة لا نستطيع الأجابة عنها . لكن جهوده تركزت بهدف إعادة البدو إلى ممارسة دينهم من صلاة وصيام وزكاة، وإلى تطبيق المعاملات الإسلامية في الزواج والأرث والعقود. فمثلا، لم يكن بدو برقة يورثون المرأة أرضا أو غنما، وبالتالى فإن الطالق عندهم لها «راسها وما ضم وبيتها وما لمْ» أى حليتها التى علي رأسها وما احتوته خيمتها.

لكن ابن السنوسى، لم يكن ليستقر على حال. أو لعل ترحاله انعكاس لطموحاته، وما كان يعتمل فى صدره من مشاريع إصلاحية للعالم الإسلامى. وبالفعل غادر برقة بعد سنوات، وعاد إلى الحجاز حيث بقى ثمانى سنوات أخرى، وأسس زوايا جديدة، واكتسب شهرة متعاظمة كولى صالح، وهناك أيضا وضع كتبه.

لكن برقة ظلت، ربما لأنها احتضنته، على صلة به! وكان يرسل سنويا من يزور الزوايا هناك ويبلغ توصياته وتوجيهاته إلى أتباعه.

والملفت، أنه لم يصطحب زوجته وولديه معه إلى الحجاز. تزوج ثانية، وذلك كان حلا

عمليا فى تلك الأزمنة. أما أن يترك ولديه الوحيدين اللذين رزق بهما بعد أن تقدم به العمر (ولد المهدى سنة 1844، وأبوه يبلغ من العمر 57 سنة). وتم إرسال المهدى إلى أبيه بالحجاز عندما بلغ السابعة من عمره.

عاد ابن السنوسى إلى برقة سنة 1854. أقام أولا بالعزيات. ولم يزر الزاوية البيضاء (أم الزوايا) منذ مغادرته لها بعد بنائها!

وفي النهاية قرر الانتقال إلى الجغبوب.

لماذا؟

ربما ابتعادا من مجال الدولة العثمانية، لكن السلطان عبد المجيد أعفى أملاك الزوايا من الضرائب، سنة 1856. ربما تعبيرا عن إحساس بنوع من الإجهاد أو حتى اليأس خاصة وأن ذيوع شهرته وانتشار الزوايا قد جلب عليه عداوة علماء الدولة وزعاماتهم فى استنابول، الذين اتهموه بالضلال والكفر.

ولعله، وقد بلغ السبعين، أراد أن ينقطع للتعبد فيما تبقى له من عمر.

ولا تقدم لنا الأدبيات السنوسية أى تفسير واضح لانتقال محمد بن على السنوسى إلى الجغبوب، بل تقدم الموضوع فى سحابة من الغيبيات الصوفية، من ذلك أن أحد الإخوان قال له: «أى حاجة بكم لهذا المحل، فإن ماءه مالح وناموسه كثير»، فرد «نحن مأمورون بذلك»!

بالتأكيد لم تكن الجغبوب المكان الذى يصلح لحياة رغدة، لكنها منحت المصلح فرصة لتأسيس مدرسة دينية كبرى ومكتبة ضخمة، وكانت على طريق قوافل الحجيج القادمة من أقطار المغرب.

وبوفاته كان ابن السنوسى، قد حقق جزءا من أحلامه، لكن ما حققه كان انجازا ضخما: لقد نجح فى أسلمة بدو برقة والسودان الأوسط. وترك وراءه شبكة من الزوايا تعلم صيغة جديدة ومعتدلة من الإسلام.

وعلى صعيد آخر، اندمج محمد بن على السنوسى فى التراث الشعبى ليصبح ولىّ برقة الأكبر، وترسخت صورته فى وجدان الناس كمصلح بعثه الله للقضاء على الجهل والفساد. وإذا كان يوقع بلقب «فيض الفتح القدوس». فقد ناداه الآخرون بالأستاذ الأعظم، والملاذ الأكرم، وحافظ العصر وقطبه.

– حسب ما يروى – يشدد على ضرورة التنمية الزراعية حيث تؤسس الزوايا.

وتعد المنطقة المحيطة، حرما للزاوية: منطقة أمان لمن يدخلها أو يستجير بها، إذ لا يجوز إطلاق الرصاص داخل الحرم، كما تحضر المشاجرات ورفع الصوت أو حتى الغناء فيه. والزاوية مفتوحة لأى ضيوف طارئين من العابرين، تقدم لم الطعام والمأوى. وتدريجيا ربما استقر البعض بجوار الزاوية، وابتنوا لأنفسهم منازل أو متاجر.

ويقدم أبناء القبيلة مساهات بالجهد (فى مواسم الحرث والحصاد) أو هبات من محاصيلهم. وكانت هناك إرشادات ولوائح داخلية لتنظيم كيفية التصرف فى موارد الزاوية: نفقات الشيخ الشخصية كالكساء (يّحظر لبس الحرير والجوخ) والبندقية والفأس ومهر زوجة واحدة أو المصاريف العامة كمرتبات وأجور معلم الصبيان والخدم والعمال. كما كان أكل اللحم فى الزاويا، مقصورا على يوم واحد فى الأسبوع، هو يوم الجمعة. ويحول جزء من دخل الزاويا إلى زعامة الحركة لتمويل برامج الحركة فى التوسع.. إلخ.

وفى ظروف الانقطاع السائدة آنذاك، كان لابد من ترك مساحة واسعة من حرية التصرف لشيخ الزاوية، من ذلك مثلا تخصيص عُشر مدخول الزاوية السنوى، له يتصرف فيه وفق مايراه.

وعموما شكلت الزوايا معا، شبكة إدارية متماسكة متجانسة متعاونة، غطت مساحات شاسعة. وذلك فى حد ذاته كان انجازا هاما، بالنظر لبدائية سبل المواصلات والاتصال، وغياب الأمن فى البوادى والأرياف وسيتضح أكثر، أثر هذا الانجاز فى ولاية محمد المهدى السنوسى، ابن المؤسس وخلفه فى زعامة الطريقة. ذلك أنه استطاع استنفار الزوايا كمنظومة إمداد ومعلومات لتوفير الرجال والمال والسلاح لخوض حرب مقاومة ضد التوسع الفرنسى جنوبى الصحرا.

المؤسسة:

لست بحاجة لتأكيد على نجاح الطريقة السنوسية وزواياها، سواء من حيث انتشارها أو تأثيرها فى إصلاح عقائد البادية، مساهمتها فى تخفيف النزاعات في مناطقها وتحقيق الاستقرار والسلام.

لكن يجدر أيضا الاستدراك والإشارة إلى أن ذلك النجاح قد أجج حماس بعض الكتاب، فاندفعوا إلى مبالغات ترسم صورة مثالية مفرطة الطريقة السنوسية وزواياها. فالزوايا كأى نظام إدارى يمتلك سلطات معنوية وقدرات مادية، عرضة - مع مرور السنين- للتميز وبالتالى للتجاوزات والفساد. وبالفعل، تراكمت لدى الزوايا ثروات، ربما متواضعة بمعايير اليوم، لكنها كانت كبيرة مقارنة بمحيطها المعرض لدورات الجفاف والقحط. فالزوايا كانت تمتلك فائض من الحبوب والاغنام ومنتجات الألبان (السمن) والصوف والتمر والعسل .. تخزنها، وقد تستبدلها مع القوافل بسلع مصنعة، وربما وصلتها معادن ثمينة أيضا.

تسربت إلى الطريقة السنوسسية مفاهيم وبروتوكولات «كهنوتية» فكان الأمر والقرار فى الزاويا، لأبناء العائلة السنوسية الذين عرفوا «بالأسياد» (أى السادة وهو اللقب الذى يطلق حتى على الطفل الذى يحبو)، ورافق ذلك ابتكار مصطلح «الهجر»، فإذا غضب أحد السنوسيين على أحد قيل «أنت مهجور» وهو بمثابة لعنة على صاحبها أن يكفر عنها، كما أسبغت على مشايخ الزوايا وحفاظ القرآن، صلاحيات بالأنابة، وصنفوا فى مرتبة خاصة، ولذلك عرفوا «بالأخوان» وهو مصطلح فضفاض، وأن كان يقصد به أبناء و احفاد المشائخ المؤسسين، لكن مصاهراتهم دمجت كثيرا منهم فى الأسرة السنوسية. ولم تكن تلك الرتب دون معنى: فقد رمزت إلى ابتعاد السنوسيين عن الاختلاط عن الناس، وقصر اتصالاتهم عن طريق الإخوان الذين أمسوا حجابا وسطاء بينهم وبين الآخرين. وبذلك أمست زيارة أى من الأسياد لا تتم إلا عن طريق أحد الأخوان، ويحتاج الأمر لعدة أيام حتى «يحصل الإذن بالزيارة.

وظهرت على الأخوان مظاهر النعمة والترف، ومنهم -كغيرهم من البشر - أساء استخدامها. وأحيانا تحولت الزاوية إلى ما يشبه الضيعة لهذا أو لذاك من أفراد الأسرة السنوسية. وفقد بعضهم حماس وتواضع وزهد المؤسس، والتفتوا إلى رعاية مصالحهم الشخصية، مستغلين مشاعر الناس التى كانت مزيجا من الإجلال والمحبة والتبرك، والخوف والتزلف والطمع!

التوزيع الجغرافي للزوايا السنوسية		
القطر	العدد	ملاحظات
برقة	38	منها 15 زاوية في الجبل الأخضر
طرابلس	8	
الجفرة وفزان	7	
مصر	18	كلها في الصحراء الغربية (الواحات الداخلة والخارجة والبحرية وسيوة وبراني .. إلخ).
الحجاز	13	
تونس	1	بمنطقة الجريد

ونلاحظ من التوزيع الجغرافى للزوايا السنوسية:

* العدد المذكور هنا محسوب على أساس الزاوايا التى أمكن التعرف عليها فعلا، لكنه أقل قليلا من العدد الفعلى، لأنه لا يشمل زاويا السودان والأقطار الأفريقية جنوبى الصحراء. لكن الأرقام التى يتداولها بعض الكتاب مبالغ فيها.

* نلاحظ من الجدول أن عدد الزاويا فى برقة يشكل قرابة نصف عدد الزاويا الكلى (44%)، أو حوالى ثلاثة ارباع عدد الزاويا (71%) فى ليبيا .

* كانت الزوايا تكاد تقتصر على الواحات والقرى، ففى ليبيا لم تنشئ الطريقة السنوسية سوي اربع زوايا فى المدن، واحدة فى كل من درنة وبنغازى ومصراته وزليطن.

* أن الزاويا فى مصر كانت جميعها فى الصحراء الغربية، التى هى امتداد طبيعى وسكانى لبرقة. فسكان الواحات من قبائل من أصول ليبية (الجوازى، أولاد على ...)

* أن معظم الزاويا كانت تقام عند تقاطع طرق التجارة والقوافل، أو قرب الآبار والعيون، وصهاريج المياه (وهى محفورة منذ أيام الإغريق لتجميع مياه الأمطار واستعمالها لسقاية الأغنام).

محمد المهدى ... التجريد والتماهى:

بوفاة محمد بن على السنوسى، وفى أجواء من لوعة الفقدان والولاء لشخصه المتسامى، أسندت زعامة الطريقة إلى ابنه محمد المهدى (1844 - 1902)، الذى لم يكن قد تجاوز 15 سنة، يعاونه فى ذلك رفاق المؤسس المخلصين.

كان الزعيم الشاب محاطا بهالة من القدسية الخاصة، التى ربما عمقها القائمون على الحركة السنوسية من باب الحفاظ عليها من التصدع والانقسام، ولكن ذلك لا يلغى صدق اعتقاد الكثير من أبناء العائلة، والإخوان، وعامة الناس، بمهدوية السيد محمد المهدى، رغم أنه - فيما يقال - كان نفى ذلك مرة حينما سئل. ويبدو أن محبة الأب لأبنه وإطراءاته قد أولّها الآخرون، بما لديهم من استعداد أصلا، على أنها تعنى أن السيد المهدى هو المهدى المنتظر.

وقد دعى السلطان العثمانى عبد الحميد، دعى المهدى إلى الآستانة ربما ليبقيه هناك ليأمن خطره كما فعل مع جمال الدين الأفغانى وخير الدين التونسى، لكن المهدى انتقل ونقل معه زعامة الحركة السنوسية من الجغبوب على حدود مصر إلى الكفرة فى أعماق الصحراء. ولعله أراد بذلك أن يبتعد فى آن واحد، عن التهديد التركى، والانجليزى الذى استقر بمصر، رغم غياب ما يعزز تلك الدعاوى*

لكن إحساس الطرف المعنى بالخطر قد يتضخم، وهذا ما نستشفه من تعليل للسيد أحمد الشريف ابن أخ المهدى، حين يقول: «كثر تردد الجواسيس السواحين بأرض الجغابيب من خدمة الترك والنصارى .. وسبب تردد الجواسيس السواحين .. حيث سولت لهم أنفسهم وإبليس أنهم إذا عملوا حيلا يقبضون على وحيد الدهر وفريد العصر.. ولا يدرون أن هذا الذى تخوفت منه الدول من سلبه ملكها، فعملوا له حيلا حتى تتحصل عليه.. فأتاه الإذن بالهجرة». (12) وينسب إلى المهدى أنه تلقى أمر الهجرة إلى الكفرة فى رؤيا بالمنام. ويؤكد السيد المهدى وجود هذا الهاجس فى رسالة إلى شيخ زاوية الطيلمون سنة

* يتصل بهذا الموضوع مزاعم ترددت في عدد من الكتابات، تقول باتصال، بل وتأييد السيد المهدي لحركة عرابي في مصر والثورة المهدية في السودان، والواقع أنه ليس ثمة دلائل على صدق تلك الدعاوى، والأرجح أنها كانت وليدة خيالات وأماني كتاب وصحفيين ليس إلا، بل أن القرائن تشير إلى أن المهدي السنوسي كان ضد التمرد على أي سلطة مسلمة، لأن مثل تلك الثورات تفتح الباب لدخول الاستعمار الأوروبي، وللقارئ أن يراجع العرض المستفيض لجوانب هذا الموضوع، في كتاب السنوسية للكتور الدجاني.

1899: «وقد بلغنا خبر من جالو.. بأن هناك ستين هجينا من الإنجليز تريد الكفره.. ولا ندرى أهذا الخبر له أصل أم لا، فإن طرق سمعكم مثل هذه الإخبار فبادروا إلينا بالإعلام .. وإن صح هذا الخبر فلابد لنا من الانتقال من هذا المحل...».(13)

استغرقت رحلة المهدى ثلاثة أشهر - في ربيع 1895 - بقافلة تكونت من أكثر من 3000 جمل .. اقتلاعا كليا من الجغبوب وأقام المهدى أربع سنوات ونصف فى الكفرة، انتقل بعدها بأتباعه وعائلاتهم إلى زاوية قرو فى تشاد، وكانت للسنوسية عدة زاويا هناك تقوم بدورها التبشيرى.

وردت فرنسا المتواجدة جنوبى الصحراء والمتوجسة من انتشار السنوسية، ردت بحشد جيوشها وشنت أول هجوم على السنوسيين في موقع علالى سنة 1901. وتكررت المعارك مع الحملات الفرنسية، لكن المهدى توفى بعد مرض قصير. وتولى أحمد الشريف زعامة السنوسية، وعاد بالعائلات إلى الكفرة، وقام السيد أحمد الريفى بنقل جثمان المهدي إلى الكفرة بعد عامين من وفاته! (14).

بوفاة السيد المهدى تراجع النفوذ أو الاهتمام السنوسى ليستقر فى برقة، رغم أن الطريقة احتفظت بزاويا فى دول الصحراء، ومصر واليمن والحجاز، لكنها كانت زوايا «شبه مستقلة» من الوجهة الفعلية.

وهكذا مثلما كان انتقال المهدى إلى الكفرة، موشرا إلى تحول فى توجه الطريقة السنوسية، من طريقة صوفية إصلاحية إلى حركة ذات أبعاد سياسية ... كذلك انطوت عودة جثمانه على معنى رمزى آخر، إلا وهو انصهار السنوسية فى مجتمع بادية برقة، وتداخل تاريخيهما، وهو ما سيقود إلى تأسيس إمارة اجدابيا (بعد الحرب العالمية الأولى) ثم إمارة برقة وبعدها المملكة الليبية، إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وإذا كان مؤسس السنوسية داعية قضى حياته مرتحلا مبشرا، فإن ابنه وخليفته المهدى لم يغادر الجغبوب قرابة 35 عاما، كرسها لتسيير ودعم الزاويا بمعاونة كبار الأخوان. فقد كان المهدى رجل إدارة، ولم يؤلف كتبا.

لكن المهدى جسد شيئا أكثر عمقا وغموضا. وكما أشرنا فقد اعتقد الناس وأتباع

السنوسية بأنه المهدى المنتظر. لقد تربى - منذ نعومة أظفاره - فى أحضان كبار المؤسسة السنوسية، الذين أعدوه لكى يصبح «أميرا مقدسا». لم يحدث ذلك بقصد، وإنما جاء تطورا عفويا شاركت فيه عدة عناصر منها تعلقهم بالأب وبالتالى حرصهم وتخوفهم على الأبن، وكذلك فهم الناس العامة لما أحاط الطفل من رعاية على أنه مظهر من مظاهر القدسية. ولعل نشأة المهدى، تذكرنا بقصة «الطفل - الإله» فى الديانة البوذية (فى التبت المعاصرة مثلا) وكذلك الديانة الفرعونية، حين يتم اختيار طفل يحمل «علامات وسمات» معينة، فيقوم الكهنة على تربيته لكى يستلم زعامة المذهب فيما بعد.

الأهم من هذه الإستطرادات، أن المهدى السنوسى تحول فعليا، إلى رمز تقصده القبائل لتقديم الولاء ونيل بركاته، فغاصت صورته فى أعماق الثقافة الشعبية، إلى أبعد مما وصلته صورة والده ... وتردد اسمه فى أشعار البادية .. بل كان يهود برقة يحلفون به! وعندما توفى، رفض الكثيرون تصديق خبر موته، وزعموا أنه «غُيِّب».

وبعد نصف قرن، فى سنة 1953 قررت حكومة المملكة الليبية نقل جثمانه من الكفرة إلى الجغبوب، وتصادف ذلك مع هبوب رياح قبلية كثيفة الرمال، فاشتهر باسم «عجاج سيدى المهدى» واعتبره الناس علامة على عدم رضاه .. وبالفعل فقد ألغت الدولة مشروع نقل الجثمان، مما يدل على مدى عمق الاعتقاد فى ولاية المهدى، آنذاك.

خاتمة:

يستحيل التعامل مع تواريخ الحركات الاجتماعية (وخاصة السياسية منها) كما لو كنا نتعامل مع سيرة إنسان، لأن تطور الحركات الاجتماعية بطئ ومتعدد المسببات، وبالتالى متداخل المراحل. وقد تبذر بذرة تغييرا مبكرا، ربما أمكننا التعرف على بداياتها، لكنها لا تنضج بحيث تطبع كل سمات الحركة إلا بعد سنين أوعقود.

لقد كانت حقبة محمد بن عليى السنوسى ، فترة البناء والانتشار والاصلاح، المتولدة من طاقة الإيمان والتفاؤل والإحساس بأداء واجب مقدس التى حقنها الرجل فى رفاقه. وإن تحققت بجهوده وتخطيطه نجاحات باهرة، فقد رفعوه إلى مصافى القديسيين ونسبوا إليه تنبؤات بأحداث قادمة وأصبح قبره مزارا.

وظلت الزوايا فى بداية تأسيسها، مصدر سلام وعلم دينى فى محيطها المحلى. ثم

تحول شيوخها من زهاد يرفعون راية الإصلاح إلي صراط وأعيان مترفين (بمعايير ذلك الزمن: من أكل السمن واللحم، وارتداء الملابس الفاخرة.. والبدانة)، وتصاهروا فيما بينهم، ومنهم من خرج عما يرضاه المؤسس.

واشتبكت السنوسية فيى زمن المهدى فى حربا غير متكافئة جنوبى الصحراء مع دولة عظمى وكما كان لها فى النهاية إلا التراجع.

وبعد الغزو الإيطالى، قادت الصدامات المسلحة وبرامج الاستيطان إلى اضطراب أحوال الزاويا، فاختفت كثير من الزاويا بالإلغاء أو باستدراج مشائخها للتعاون مع الطليان. وبقيت الزاويا الطرفية، ظلالا لما مضى.

لكن عوامل أخرى شاركت فى الوهن الذى أصاب الحركة السنوسية فى القرن العشرين. فقد ترك السنوسى الكبير وراءه مؤسسة ضخمة، متباعدة المراكز، ذات نفوذ معنوى هائل، وقدرات مادية مؤثرة. مؤسسة أشبه بدولة. وبالفعل تم توارث الزعامة كما لو كانت عرشا ملكيا فى نسله، مما أسبغ عليه طابع الحكم الأسرى . وبهذه التحولات الخفية أصبحت السنوسية، عرضة لكل أمراض جسد الدولة، من صراعات حول الجاه والنفوذ .

وبالفعل تصدعت الزعامة من جراء الحساسيات وفقدان الثقة بين رجال الأسرة السنوسية .

مبكرا، تورط السيد أحمد الشريف بتحريض من الأتراك فى مناوشات عسكرية مع الإنجليز عند الحدود المصرية. بالمقابل قام إدريس ابن المهدى، الطامح إلى زعامة الحركة، ورغبة فى رفع القحط والمجاعة والوباء عن أهل برقة ، قام بفتح المفاوضات مع الإنجليز والطليان في آن واحد. واتفق المتفاوضون على استبعاد السيد أحمد الشريف، وهو ما تم بطريقة مهينة سببت معاناة مؤثرة له ولرفاقه فى الصحارى المقفرة ، كما سنفصل فى دراسة مستقلة عن بدايات الدولة الليبية .

وكان أن أسس إدريس إمارة اجدابيا فى دواخل برقة، دامت بضع سنين قبل تلتهمها إيطاليا وتجبره على الفرار إلى المنفى فى مصر (1922). وإبان الحرب العالمية الثانية تحرك إدريس بنشاط واستطاع أن يوجه الأحداث إلى حصول ليبيا على استقلالها كمملكة تحت تاجه. وكان يستمد شرعيته فى أعين الناس من كونه زعيم السنوسية الروحى. ومع استقرار الأمور استيقظت الشكوك والأحقاد القديمة لتتحول إلى عداء صريح وقطيعة

نهاية، باغتيال حفيد أحمد الشريف سنة 1954، لإبراهيم الشلحى سكرتير الملك إدريس وخادمه المخلص ومستشاره الفعلى. وسنعود إلى هذه القضايا فى دراسة لاحقة.

وتوازيا مع كل تلك الأحداث، فقدت الزاويا مصداقيتها وجدواها ووظائفها، بنشأة أجهزة الدولة الحديثة وسيطرة آلياتها (كالشرطة والقضاة) وانتشار التعليم المدنى، وتطور الطرق وسبل الاتصال.

وبعد استقلال ليبيا سنة 1952، وضعت برامج لأحياء الزوايا عن طريق التمويل الرسمى، الذى تسربت من خلاله سلوكيات الارتزاق والمحسوبية والفساد. وتم تطوير دور الزوايا إلى جامعة محمد بن على السنوسى فى مدينة البيضاء، وحققت الجامعة قسطا من النجاح فى تعليم وتخريج مدرسى اللغة العربية والدين من ليبيين وغيرهم من أبناء المجتمعات الإسلامية وخاصة الإفريقية منها.

الدلالات:

على صعيد آخر لابد من التشديد على العلاقة الدينامية بين الطريقة السنوسية ومجتمع بادية برقة وهى علاقة نشأت فى الغالب بسبب عوامل جغرافية وتاريخية، ولم تكن بقرارا شخصى بسيط. وترسخت هذه العلاقة مع وفاة السيد المهدى، حين استقرت حدود النفوذ السنوسى الفعلى فى برقة.

وفى برقة كان تأثير السنوسية الأعمق. لقد حققت السنوسية أسلمة أو إعادة قبائل البادية إلى ممارسة دينية صحيحة، ورغم أنها لم تطرح أو تشجع أية أفكار تحديثية، إلا أنها أصبغت على مجتمع البدو الفسيفسائى بطبيعته، وحدة وتجانسا ووئاما.

والأهم، أن مشروع محمد بن على السنوسى، خلق بناء اجتماعيا وهيكلا إداريا تجاوز الأعراف والنظم القبلية السائدة إلى حد كبير، وهو ما سيمنح برقة مزايا خاصة فى مواجهة الغزو الإيطالى كما نرى فى دراسة لاحقة.

وبهذا المعنى، وكمؤسسة لا قبلية فى مجتمع البادية، بلغت الطريقة السنوسية، أمجد تعبير لها فى قيادة عمر المختار للمقاومة في الجبل الأخضر بين 1923 و 1931 . فعمر

المختار ابن قبيلة المنفه (من هضبة البطنان قرب طبرق) ومعه يوسف بورحيل (المسمارى) وعبد الحميد العبار (من قبيلة العواقير فى ساحل بنغازى) والفضيل بو عمر (من واحة أوجلة) وعصمان الشامى وعلى امبارك اليمنى، قادوا فصائل المجاهدين الذين جاءوا من مختلف الانتماءات. وقد قامت هيبة عمر المختار، بالتأكيد على مواهبة القيادية وشجاعته وصلابته. لكنها جاءت جزئيا أيضا من انتمائه السنوسى، فقد كان فى نظر الناس شيخ زاوية القصور والرجل الذى يحظى بدعم السيد أحمد الشريف المقيم آنذاك فى المهجر .

لقد تميز نضال عمر المختار ورفاقه، عن كل مراحل المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي، بأنه كان متجاوزا للقبلية. وما كان ليتسنى لهم ذلك لولا الراية السنوسية. فقط ومن خلال الوئام الجديد الذى أرسته الطريقة السنوسية، كان يمكن لمثل أولئك الرجال أن يحظوا بتأييد مطلق ودعم غير متردد، من رجال قبائل لا تمت لهم بصلة!

وهكذا منحت السنوسية النظام العشائرى فى برقة بناءا علويا، فوق قبلى، يحتكم إليه.

ملحق:

بعض مؤلفات محمد بن على السنوسى المنشورة [15]

كتاب «مقدمة موطأ الأمام مالك» (60 صفحة من القطع الصغير)، وهو أشبه بسيرة الكتاب ومؤلفه وضعها لتلاميذه كمدخل لدراسة الموطأ والمذهب المالكى الذى كان يتبعه محمد بن على السنوسى، يتناول استطرادات فضائل الكتاب، ومدح العلماء له، أصل العنوان .. إلخ، ويعرف بمالك رضى الله عنه، ومحنته» ، «... حسده الناس ورموه بكل شئ، فلما ولى جعفر بن سليمان .. على المدينة سعوا به إليه ... ثم جرده ومده، فضرب بالسياط ومدت يده حتى انخلعت كتفه... فوالله ما زال مالك بعد ذلك الضرب فى رفعة من الناس، وكأنما كانت تلك السياط التى ضرب بها حليا حل به». [16]

كتاب «الدرر السنية فى أخبار السلالة الإدريسية» (186 صفحة من القطع الصغير) وهو دراسة مختصرة لتاريخ شمال إفريقيا الإسلامى، تركز على السلالة الإدريسية التى كان محمد بن على السنوسى ينتسب إليها، ومناقب رجالها عبر العصور، مع إلماح متكرر إلى اندماج القبائل والأمراء البربر ومساهماتهم الإيجابية فى المجتمع الإسلامى.

كتاب «المسائل العشر، المسمى بغية «المقاصد فى خلاصة المراصد» (297 صفحة من القطع الصغير) وهو مقدمة فى أصول الفقه والاجتهاد والإفتاء، وتناول ثلثه الأخير المسائل المعنية مثل حكم رفع اليدين في الصلاة.. إلخ.

«السلسبيل المعين فى الطرائق الأربعين» (112 صفحة من القطع الصغير) وهو أشبه بدليل مختصر لأربعين طريقة صوفية، تعرض بحيادية واضحة لأن «الطرق إلى الله تعالى كثيرة، وهى وإن تشعبت، فهى فى الحقيقة واحدة إذ مطلوب الكل واحد.

هوامش:

1- ص 96 - 99 من رحلة هاملتون.

2 - ص 122 من رحلة هاملتون. وقد عرفت هذه الزاوية لفترة طويلة باسم الزاوية البيضاء بالنظر لأنها بنيت من الحجر الجيرى، وهى أول زاوية سنوسية أقيمت فى برقة. وقد مول بنائها أبو بكر بوحدوث شيخ البراعصة، الذى قام أيضا بتجنيد أبناء القبائل الأخرى للمشاركة فى عمال الحفر والبناء. وبقى هذا التعاون بين بوبكر بوحدوث مع مؤسس السنوسية، أساسا لعلاقة خاصة بين السنوسية وقبيلة البراعصة ستدوم لأكثر من قرن. من جهة أخرى فإن أسماء المكان قد تطورت بكيفية لا تخلو من طرافة. فالاسم الأصلى كان «سيدى رافع» نسبة إلى ضريح الصحابى رويفع الأنصارى رضى الله عنه المدفون فى تلك البقعة من الجبل الأخضر. ولما شيدت الزاوية بجواره، عرفت المنطقة باسم الزاوية البيضاء. وإبان فترة الاستيطان الإيطالى تم إنشاء المبانى الإدارية موقع الضريح. وبعد الحرب العالمية الثانية شهدت المنطقة نشأة سوق واستقرار بعض العائلات قرب المبانى الإيطالية. وإبان الستينيات، وجه الملك إدريس السنوسى استثمارات الدولة العقارية إلى تلك المنطقة أما فى تأسيس عاصمة، تيمنا بما فعله جده، ولجمال الطبيعة والمناخ هناك، لوقوعها داخل أراضى قبيلة البراعصة الموثوق بها، وهكذا نشأت مدينة جديدة، حملت اسم البيضاء، وتراجع الضريح والزاوية كمعالم إلى مجرد ضواحى للمدينة.

3 - اعتمدت على النسخة الإنجليزية المطبوعة فى لندن سنة 1856 وتجدر الإشارة إلى أن ترجمة للكتاب نشرتها مؤخرا، مكتبة الفرجانى فى طرابلس، لكن الترجمة العربية مليئة بأخطاء أسماء الأماكن لعدم دراية المترجم عنها.

4 - دخلت جيوش السلطان محمد الثانى القسطنطنية سنة 1453 سنة اختراع الطباعة الحديثة باستخدام الحروف المعدنية المتحركة، وقبل خمسين سنة من اكتشاف كريستوف كولومبوس للعالم الجديد (سنة 1493) وقبل مائة عام من نشر كتاب كوبرنيق ونظرته فى الفلك القائلة بدوران الأرض حول الشمس (سنة 1543).

5- تدرج خير الدين (1810 - 1899) فى إدارات الدولة: أدار المدرسة العسكرية فى تونس/ قضى أربع سنوات فى باريس لمتابعة قضية وزير المالية السابق الهارب بأموال الدولة/ عاد ليتولى مختلف المناصب، بما فى ذلك رئاسة الوزراة/ استدعاه السلطان عبد الحميد إلى الآستانة وعينه صدرا أعظم (رئيس الوزراء) سنة 1878 ثم ضاق ببرنامجه الاصلاحى فعزله بعد عام واحد، ليقضى بقية عمره فى شبه إقامة جبرية فى عاصمة الخلافة. ألف خير الدين كتابه «السالك إلى أقوم المسالك فى معرفة أحوال الأمم والممالك» إبان فترة اعتزاله عن الحياة السياسية، ونشره سنة 1867، وشدد فيه

على الاصلاح المؤسسى، لأن أساس التقدم عنده هو العدل والحرية، اللذان لا يتحققان إلا بتقييد سلطة الحاكم. أما على الصعيد العملى، فقد وجد خير الدين نفسه فى تونس فى معركة متعددة المحاور: التدخل الفرنسى/ معارضة بلاط الباى/ تشكك الفئات المحافظة وخاصة رجال الدين، الذين عارضوا مشروعه لمد خط سكة حديد بحجة أنه يمهد لغزو فرنسى.

6 - ولد الفقيه محمد ابن عبد الوهاب التميمى (1703 - 1792) وتربى فى نواحى نجد بالحجاز. كان أبوه قاضيا، وكانت المنطقة تتبع المذهب الحنبلى. تلقى تربية دينية، وسرعان ما وقع أسير كتابات ابن تيمة. وبالمقابل، فى إحدى رحلات الحج، امتعض مما شاهد من «بدع الحجيج ومراسم تعظيم القبور والاستغاثة بالموتى». سافر إلى البصرة حيث قضى أربع سنوات للدراسة، ورأى «تقديس الشيعة فيها للمزارات والأضرحة والأئمة فاستنكروا»، ووصف من يقومون بها بالمشركين فضاقت به صدور الناس، واعتدوا عليه وعلى شيخه محمد المجموعى، فخرج من البصرة إلى بلدة الزبير ثم الاحساء وأخيرا إلى حريملا بنجد. لم يكن ابن عبد الوهاب فى سيرته هذه، إلا متبعا خطى مُلهمَيه: ابن حنبل وابن تيمية. وهكذا قرر المضى فى طريق طهرانية الرجلين الصارمة، الممزوجة بعناد يجر على صاحبه عنف الآخرين فقد تعرض كلاهما للاضطهاد، بسبب آرائهما التى استفزت أقرانهم من رجال الدين فحرضوا عليهم السلطة.

وإن اكتست سيرة ابن حنبل وابن تيمية، بصبغة مسيحية تواصل الدعوة فى وجه العذاب الجسدى، كما فى سيرة عيسى عليه السلام، فإن عبد الوهاب اتخذ موقفا يميل إلى المبادءة الهجومية.

انطلق ابن عبد الوهاب من فهم مؤاده أن الشهادة تعنى أن الأمر كله لله سبحانه، وليس فى الوجود ما يعظمه الناس سواه. وهكذا تجاوز النصح والتدريس إلى هدم القبور التى كان يستغاث بأصحابه. بل أقام ونفذ الرجم إمرأة زانية. واحتج علماء الإحساء، وأفتوا بطرده من العينية، التى غادرها على قدميه. وتوجه فى النهاية الدرعية حيث تبناه أميرها محمد بن سعود (ت 1766م)، وتعهد هو بنصرة الأمير قائلا: «فابسط يدك (أيها الأمير) أبايع: الدم الدم.. والهدم الهدم».

وبالفعل بدأ الطور العنيف فى تارخ الوهابى، وتداخلت رغبات المصلح المبشر مع طموحات الأمير، على رقعة الشطرنج الصحراوية حيث الحساسيات بين القبائل وحيث التنافس بين المشايخ والعشائر عل مناطق النفوذ. وهكذا توجهت رسائل الإمام ورسله، وجيوش الأمير إلى المناطق/ الواحات المجاورة. فتم احتلال الرياض سنة 1187هـ وتلتها اليمامة والقصيم والإحساء. ودخلت جيوش الحركة قطر والكويت والبحرين وعمان، كما أغارت على العراق (سنة1801) حيث هدمت مزارات الشيعة ودخلت كربلاء وهدمت مشاهدها وأزالت قبة ضريح الحسين رضى الله عنه.

جلبت نجاحات وتعديات الحركة الجديدة كثيرا من ردود الفعل، وتصدى الفقهاء الرسميون إلى تكفيره، خاصة وأنها منعت - لفترات الحجيج التركى من مصر والشام والعراق وقام السلطان العثمانى بتكليف محمد على والى مصر، لكن المعارك تواصلت لسنين بين جيوش نظامية ومقاتلين يعرفون أرضهم الصحراوية التى يحاربون فوقها. وكانت الإبادة هائلة، والتنكيل بالوهابيين شنيعا.

فى النهاية حقق التحالف الوهابى - السعودى، انتشار الدعوة والتوسع السياسى فى آن واحد، لكنه انطوى على تحول نوعى فرضته الظروف التاريخى. فإذا تحولت الرؤى الدينية إلى سند لدولة ابن سعود، فإنها فقدت تدريجيا، تحت وطأة الواقع السياسى، حدتها الفقهية ولم تبقى منها سوى مواقف اسمية. كما فقدت لهجتها التبشيرية وتطلعاتها التوسعية، وهكذا انحصر نفوذها فى المملكة السعودية التى أعلن تأسيسها فى سنة 1933، الملك عبد العزيز (ت1953) بعد أن قام بخلع شريف مكة الشريف حسين، الذى كان قد دعمته بريطانيا لقيادة ثورة ضد الأتراك سنة 1917 إبان الحرب العالمية الأولى.

ومع تحول الحركة إلى دولة، برزت نقاط توتر، منها مثلا اعتراض بعض فقهاء الحركة على استخدام الملك عبد العزيز للتلفون والتلغراف والسيارات، وعلى إرساله بعض أولاده للدراسة فى الخارج... وغير ذلك، وعقدت مؤتمرات لمناقشة هذه المسائل. وحسم الملك عبد العزيز الخلاف بقوله: «إننا لا نبغى التجديد الذى يفقدنا ديننا وعقيدتنا.. ليس هناك دليل أو سنة تمنع إحداث التلغراف».

7 - لدراسة مفصلة عن تاريخ غومة مع كم هائل من الوثائق الأصلية، انظر كتاب «مقاومة الشيخ غومة المحمودى للحكم العثمانى فى إيالة طرابلس الغرب» للأستاذ محمد أحمد الطوير، منشورات مركز دراسة جهاد الليبين، 1988.

8- ص 53 و 66 من كتاب «مقاومة الشيخ غومة..».

9 - التفاصيل، ص 67 - 70، من كتاب الحركة السنوسية، نشأتها ونموها فى القرن 19، تأليف الدكتور أحمد صدقى الدجانى، الطبعة الثانية، القاهرة، 1988.

10 - الدجانى، ص 112، عن مخطوطة -للسيد أحمد الشريف.

11 - انظر قائمة أكبر، ولكن بنفس النسب، عند الدجانى، ص 282 - 285 .

12 - كتاب السيد أحمد الشريف، «الدر الوهاج فى الرحلة من الجغبوب إلى التاج» الذى وصف فيه مراحل رحلة قافلة إلى الكفره، حيث أسس السيد المهدى زاوية «التاج».

13 - الدجانى، ص 227.

14 - ص 10 - 20 من كتاب «الفوائد الجلية فى تاريخ العائلة السنوسية»، تأليف الشيخ عبد المالك بن على، الجزء الثانى، المدينة المنورة، 1966 - انظر قائمة وافية وعرضا لكتب السنوسى المنشرة والمنسوبة إليه، عند الدجانى، ص 132 - 152.

15 - انظر قائمة وافية عرضاً لكتب السنوسي المنشورة والمنسوبة إليه، عند الدجاني، ص 132 - 152.

16 - ص 39، مقدمة موطأ الإمام مالك، طبعة 1968.

ملف



تفعيل المجتمع المدني العربي

د. فريدة العلاقي *

راودتني محاذير عديدة وأسئلة وأنا أتأهب للكتابة حول هذا الموضوع، أما المحاذير فإنها تكمن في أن مصطلح المجتمع المدني يلفه الكثير من الغموض، ولم يحسم الجدال الفكري حوله بعد لا في الساحة العربية أو الدولية، إلى جانب أن جذور هذا المفهوم وأسسه الحضارية والمعرفية التي بزغ فيها هي جذور غربية، مما قاد ولا يزال يقود موجة من «الشك» ومن «الرفض الحاد» للمفهوم في العديد من الأوساط الأكاديمية العربية، والتي لم تتوصل بعد نقل المفهوم وتطويره واستعماله إلى اتفاق «نظري» و «منهجي» بشأن تعريفه.

ولكن برغم ذلك، نراقب تزايد الجاذبية في الساحة العربية لهذا المصطلح وكيف أن مصطلحات «المنظمات الأهلية» و «النقابات» و «الأحزاب» و «الاتحادات» أصبحت جميعها شبه منفية أو منسية أو مستبدلة بمصطلح «المجتمع المدني»، مما يجعلنا ونحن ملتزمون بالتركيز على «المنظمات الأهلية» بحكم أنها كانت ولا تزال لاعبًا أساسيًا في مواجهة أزمات واختناقات المواطن العربي فيما يتعلق باحتياجاته الأساسية، في حيرة كبرى إذ ندرك أنه لن يمكننا القفز مباشرة إلى تناول موضوع «المنظمات الأهلية العربية» والتي هي جزء لا يتجزأ من منظمات المجتمع المدني بدون أن نمهد لذلك باستعراض حول المجتمع المدني من حيث تناول التعريفات المتعددة المتداولة في الأدبيات العربية حول هذا المفهوم وأسباب التناقض الذي لا يزال يكتنفه، وطرح مجموعة مهمة من التساؤلات حول استعمالاته وعلاقاته.

---

* من نشطاء حركة المجتمع المدني العربية، مستشار دولي ببرنامج الخليج العربي لمنظمات الأمم المتحدة للتنمية (Ag Fund).

إن لهذا التحليل أهمية استراتيجية قصوى في معالجة حاضر ومستقبل المنظمات الأهلية العربية التي تجد نفسها اليوم في قلب هذا الحوار الساخن والمشتد وخاصة مع السلطة.

كما لا يمكننا أن نختزل الكتابة عن حال المجتمع المدني العربي من منظور أكاديمي وفكري بحت حيث رغم ما للفكر من قيمة كبرى في هذا الشأن، سوف نجد أنه من الأهمية بمكان إبراز ما تمكنت قوى المجتمع المدني العربي طيلة العقود الماضية – وخاصة من خلال المنظمات الأهلية العربية من تحقيقه – من إنجازات استجابت للمتطلبات المعيشية للمواطن العربي.

ندرك كذلك تمام الإدراك ما للظروف التاريخية والسياسية العربية المعقدة من آثار جمة ساهمت في إحياء أو دفن مبادرات المجتمع المدني في الوطن العربي، وحيث إن الوطن العربي ليس بمعزل عما يشهده المسرح العالمي من ثورات لم تشهدها الإنسانية منذ بزوغ فجر التاريخ، فبالتالي لن يتسنى لنا أن نغفل الحديث عن أهم الزلازل الكبرى السياسية والاقتصادية والتقنية والإعلامية التي اجتاحت العالم بأسره خلال العقدين الماضيين، وتراءت للبعض وكأنها حلم، ومدى انعكاسها على خارطة المجتمع المدني الجديدة.

وأخيراً .. فإن الحديث عن المجتمع المدني العربي بأسره حاله وأحواله، طموحاته وإحباطاته، عوامل قوته وعوامل ضعفه، تراكماته التاريخية ومستجداته الحديثة، إنه الحديث عن علاقة الدولة بالمواطن، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وعلاقة أفراد المجتمع بعضهم بالبعض الآخر.

المجتمع المدني، المفهوم والخلفية التاريخية:

ينبع الحرص على وجوب الانطلاق من استعراض مجموعة التعريفات المتداولة لمفهوم المجتمع المدني نظراً للموجة العامة وللصخب الإعلامي في الآونة الأخيرة حوله، فلا يكاد يخلو خطاب لمسؤول عربي أو أي متحدث في أي مجال من المجالات بدون أن «يزج» بهذا المصطلح سواء أكان واضحاً ومفهوماً لديه أم غير مفهوم.

تم تقصي تاريخ المفهوم وبداياته من قبل العديد من الباحثين العرب خلال العقد الماضي، ونظمت العديد من المؤتمرات والندوات حول «المجتمع المدني»، من أهمها مؤتمر أغادير في المغرب والذي نظمته جمعية علم الاجتماع العربي عام 1989، ومؤتمر حول غرامشي وقضايا المجتمع المدني عقده «مركز البحوث العربية» في القاهرة عام 1990،

والمؤتمر الغني بدراساته وأبحاثه والذي عقده «مركز دراسات الوحدة العربية» في بيروت عام 1992، ونشرت أبحاثه في كتاب يعتبر من أهم المراجع المتوفرة حول هذا الموضوع، وهو كتاب «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية»، وعقد مؤخرا خلال شهر مايو 2001 في دولة قطر مؤتمر «المجتمع المدنى والديمقراطية في الوطن العربي» وقام بتنظيمه «مركز البحوث والدراسات الجامعية» في جامعة قطر.

كما أن دراسة الدكتور عزمي بشارة حول «المجتمع المدني - دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي» الصادرة عن «مركز دراسات الوحدة العربية» عام 1998، ودراسة الدكتور أحمد شكر الصبيحي حول «مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي» والصادرة عن «مركز دراسات الوحدة العربية» عام 2000 ساهما في إغناء الأدبيات حول هذا الموضوع.

وساهمت عدة إصدارات جديدة حول المجتمع العربي سياسية واقتصادية وثقافية في إلقاء المزيد من التحاليل حول أوضاع المجتمع العربي عامة والمجتمع المدني خاصة، من ضمنها كتاب الدكتور حليم بركات حول «المجتمع العربي في القرن العشرين. بحث في تغيير الأحوال والعلاقات» والصادر عن «مركز دراسات الوحدة العربية» / يوليه 2000، وكتاب «العرب والعولمة» تحرير د. أسامة الخولي والصادر عن المركز نفسه عام 1998، وكتاب الدكتور عبد الرازق الفارس حول «الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي» والصادر عام 2001 عن المركز ذاته.

يتفق عدد كبير من الباحثين ومن ضمنهم حسنين توفيق إبراهيم (1) على «ضعف التأصيل النظرى لمفهوم المجتمع المدني وذلك على الرغم من شيوع استخدامه، ففى الآونة الأخيرة تزايد استخدام المفهوم بصورة ملفتة للنظر، بل أصبح من لزوميات الحديث والكتابة في قضايا عديدة مثل مشكلة الديمقراطية وطبيعة الدولة، ودور الأحزاب وجماعات المصالح، وظاهرة الانتقال نحو القطاع الخاص في الوطن العربي. وعلي الرغم من ذلك فإنه لم يحدث تأصيل نظري رصين للمفهوم من حيث تعريفه وضبطه وتحديد متغيراته وشروط ظهور المجتمع المدني وتطوره، وهو ما أورث اختلافات تكييف طريقة هذا المفهوم».

كما يشير الباحث نفسه إلى أن المفهوم حمّال أوجه. فهو تارة يستخدم في سياق الدولة والمجتمع السياسي، وتارة أخرى في سياق الدين وتارة ثالثة في سياق النظم العسكرية وتارة رابعة في سياق النظم السلطوية الاستبدادية».

وفيما يتعلق بتطور مفهوم المجتمع المدني يذكر عبد الباقي الهرماسي (2) أنه «قد مر بأطوار ثلاثة من الظهور والاختفاء، ومن المد والجزر: طور أول يقع بين الشطر الأخير من القرن الثامن عشر ونهايات القرن الماضي، وطور ثان امتد قرابة قرن كامل آل فيه المفهوم إلى الضمور والاختفاء، وطور ثالث هو هذا الثلث الأخير من القرن العشرين، ويصح أن يوصف بطور الانتعاش ومعاودة احتلال صدارة النقاش السياسي».

أما سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل (3) في تحليله وقراءته النظرية المنهجية لمفهوم «المجتمع المدني»، فإنه وكما يشير «هو مفهوم نموذجي «للمفاهيم الرحالة» و «الموضة» معاً، حيث إن «المفاهيم الرحالة» ترتحل دون مقصود التأثير والتبديل والإحلال، وهي قد ترتحل من مجال معرفي إلى آخر، كما ترتحل من مكان إلى آخر بالترجمة والنقل والحمل. أما «مفاهيم الموضة» فإنها في غالب أمرها تتسلل مستخفية، تتجمل على أقصى درجات التجمل، وتلبس أبهى حللها، فما أن وقعت على الأسماع أو وقعت عليها الأبصار في كتب أو كتابات كان لها من الوقع الجميل الذى يؤدي إلى القبول وفق «عملية تزيين» تطول مدتها أو تقصر».

ويؤكد الباحث في معرض تحليله للمفهوم أن هناك «مأزق منهجي» بدون شك لا يقتصر على مفهوم المجتمع المدني فحسب وإنما على مجمل «المفاهيم المنبثقة عن الحضارة والتاريخ الغربي، وينعكس هذا المأزق المنهجي في الاقتتال الدائر في الوسط الأكاديمي والثقافي العربي بين قبول ساذج للمفهوم ورفض حاد له».

كما يؤكد الباحث «أن هذا المفهوم هو واحد من منظومة من المفاهيم التي صار التعامل معها أمرا واجبا، ولكن غاية الأمر فيها ليست في التعامل من عدمه بل في منهج التعامل والذي يشير وبأي درجة إلى حرج منهجي إن صح هذا التعبير.

ويشير حيدر إبراهيم (4) إلى أن «المجتمع المدني كأي ظاهرة سياسية يتركب من ثلاثة مكونات أولها فكري وثانيها تنظيمي وثالثها دينامي، مختلفة من دولة إلى أخرى ولكنها متشابهة من حيث الجوهر؛ أي من حيث وظيفتها ضمن الإطار السياسي».

ويربط مجدي حماد (5) المفهوم بدوره السياسي حيث يشير إلى أنه «تعبير معين بوسائل محددة عن دور الإرادة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي بما في ذلك انتخاب السلطة الحاكمة، والرقابة على التنفيذ والمحاسبة على الأداء والنتائج».

ويذكرنا برهان غليون (6) كذلك بأن هناك عدم تحديد للمفهوم، ويرجعه إلى ثلاثة أسباب:

1 - جدة استخدام المصطلح المنقول عن ثقافة سياسة أخرى.

2 - التبدل السريع في المضمون.

3 - السياق الجديد الذي يستخدم فيه.

ويؤكد غليون أنه من أجل الاستفادة من استخدام هذا المفهوم في الفكر السياسي العربي المعاصر لا بد من تحريره من اختلاطات ثلاثة:

الأول: أن يجعل من المجتمع المدني رصيد قيم الحرية والتحرر بحيث يكون في موضع النقيض من السلطة والدولة التي تتسم بالقيم الاستبدادية.

الثاني: فإنه يكمن في مطابقة المفهوم مع مفهوم الشأن الخاص المتعلق بالفرد وحياته الشخصية مقابل الشأن العام الذي هو مناط الدولة.

الثالث: نابع من محاولة جديدة لوضع مفهوم المجتمع المدني في مقابل مفهوم المجتمع الأهلي، بحيث يتم توظيفه في وجه التيارات الحاملة للقيم التقليدية.

ورغم أنه من الطبيعي كما يقول الدكتور محمد عابد الجابري (7) أن يختلف الباحثون حول تعريف «المجتمع المدني» فإنه هناك واقعة أساسية لا يمكن أن تكون موضوع خلاف، وهي أن «المجتمع المدني» هو أولاً وقبل كل شيء مجتمع المدن، وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذاً مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوي/ القروي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد فيها منتمياً إليها مندمجاً فيها لا يستطيع الانسحاب منها مثل القبيلة والطائفة ... إلخ.»

وما زالت - كما يؤكد الجابري - في معرض حديثه أن «البادية والأرياف هي المهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها فضلاً عن هيمنتها الديموغرافية»، ولا يمكن لأي باحث أن يستعرض تاريخ ومفهوم «المجتمع المدني» بدون الحديث عن الفيلسوف الإيطالي الماركسي أنطونيو جرامشي (1891 - 1937) حيث اكتسب لفظ المجتمع المدني معه دلالة ومفهوماً جديدين، وربطه بالمثقفين والثقافة والهيمنة. فالمجتمع المدني لدى جرامشي يعني مجموع المؤسسات التي نقول عنها في اللغة المعتادة إنها «داخلة وخاصة» ومستوى آخر هو المجتمع السياسي أو الدولة، ويذهب جرامشي للقول: إن في المجتمع المدني وظيفة هي «الهيمنة» تتم بواسطة المثقفين، وفي «المجتمع السياسي» وظيفة أخرى هي «السيطرة المباشرة» أو «القيادة» وتقوم بها الدولة(8).

بعد استعراض مجموعة من التعريفات الخاصة بالمفهوم يتضح لنا أنه مفهوم لم يعرف الاستقرار بعد بين مدارس الفكر المتعددة، مما يستوجب علينا اتخاذ الحيطة والحذر عند استخدامه، ولكن برغم هذا الواقع نستطيع أن نتلمس أن هناك نوعًا من الاتفاق النسبي على تعريف إجرائي للمجتمع المدني بالرغم مما قيل عن هذا التعريف من تحفظات وخاصة من حيث إهماله للخبرة التاريخية التي ترجعه دومًا إلى الخبرة الغربية، والتعريف الإجرائي الذي تبنته «ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية أنه التعريف الذى أشار إليه الدكتور خير الدين حسيب (9) وهو الأكثر استعمالاً وفهمًا ووضوحًا لدى قاعدة عريضة من مستعملي مصطلح «المجتمع المدني» ويقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، مثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقًا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية».

المجتمع المدني العربي والمنظمات الأهلية: التداخل والتمايز:

إن التشكيلات الرئيسية التي يتكون منها المجتمع المدني، هي:

الأحزاب، النقابات، الاتحادات المهنية، والمنظمات والجمعيات والمجالس والمؤسسات الأهلية أو الخيرية والنوادي الثقافية والاجتماعية والغرف التجارية والصناعية، أماكن العبادة الدينية كالمساجد والكنائس، الزوايا، الروابط، الهيئات والمؤسسات السياسية والنسائية، مراكز الدراسات والبحوث العلمية.

وحيث إن المنظمات الأهلية هي من ضمن التشكيلات التي يضمها «المجتمع المدني» فلماذا إذن لا يزال هناك غموض وضبابية حول مجموعة من الأسئلة التى لم يحسمها النقاش والحوار الفكرى حول المجتمع المدني والمنظمات الأهلية بعد، ومن ضمنها:

1 - هل هناك توافق مشترك بين مفهوم «المجتمع المدني» ومفهوم الجمعيات أو المنظمات الأهلية؟ أم أن هناك فروقًا جوهرية بين المفهومين؟

2- لماذا ارتبط مفهوم «المنظمات الأهلية» بالعمل الخيري أو الطوعي أو الخدمي وبالمجالات الاجتماعية، بينما ارتبط مفهوم «المجتمع المدني» بالعمل السياسي ومواجهة الدولة؟

3- إذا كانت المنظمات الأهلية هي العمود الفقري - كما يقول البعض - للمجتمع المدني العربي، فلماذا تنفرد منظمات وجمعيات حقوق الإنسان وحد بالارتباط بمفهوم المجتمع المدني وتسقط في أغلب الأحوال باقي المنظمات الأهلية الأخرى؟

4- لماذا تدعم الدولة الجمعيات الأهلية العاملة في المجال التنموي والاجتماعي ولا تعتبرها مصدر قلق طالما هي مكون من مكونات المجتمع المدني الذي لا يلقى ارتياحًا ورضا كاملا من السلطة؟

تقودنا تلك التساؤلات إلى التأكيد بأنه لا بد للساحة العلمية والفكرية البحثية من مواصلة العمل على إجلاء الضبابية التى لا تزال تسود خلط استعمال هذه المفاهيم وتوضيح علاقات التمايز والتشابه والتداخل بينها، خاصة، وأنه ليس هناك تعريف موحد للمنظمات الأهلية كما سنعرض لهذا الأمر لاحقًا.

ليس من السهولة بمكان أن نتحدث عن المجتمع المدني في الوطن العربي بعمومية مطلقة، رغم إدراكنا بأن هناك مجموعة من الملامح المشتركة والتحديات البارزة والخلفيات التاريخية المتشابهة والضغوطات السياسية المتقاربة، عليه، لابد من التنبه عند طرح أي تحليل، أو حديث عن المجتمع المدني العربي من اتخاذ الحيطة الكاملة لذلك، وإلا سنساهم في تشويش الصورة سواء من حيث رفع توقعات قوة هذا القطاع المتنامي القديم الجديد، أو من حيث التقليل من تأثيره وفاعليته في حركة التحول المتسارع الذي يشهده العالم العربي على أكثر من مستوى.

تفعيل المجتمع المدني العربي:

مع الفورة المصاحبة لبزوغ مصطلح المجتمع المدني عربيًا وتزايد الوعي بأن المجتمع المدني هو الديمقراطية، هو الحرية السياسية والاجتماعية وبأن المجتمع المدني هو القوة الواعدة الجديدة التي لا تسعى إلى إحداث الانقلابات أو الثورات أو القضاء على أنظمة الحكم كما هو معمول به في حسابات الأحزاب السياسية، والمعارضة المنظمة وغير المنظمة، وإنما يسعى إلى بناء مجتمع قوي من خلال دولة قوية يتحد معها الجميع من أجل خدمة الوطن والمواطن، مع كل ذلك تتزاحم الأسئلة التي يجدر أن تشكل أرضية خصبة لمزيد من الحوار حولها، وهي أسئلة قديمة جديدة كانت وبدون شك هي الوقود وراء اشتعال الحماس في أوساط من يرون في المجتمع المدني الشمعة الخافتة التي قد تضيء النفق المظلم في المحيط العربي في الوقت الحاضر، وقد تكون الصخرة التي قد يتحطم فوقها جبروت السلطوية الصلب.

وتتضمن قائمة التساؤلات المطروحة حول الأسباب الكامنة وراء تزايد بروز دور المجتمع المدني، كما يلي:

* هل تزايد ارتفاع أصوات المواطنين العرب بحقهم في المشاركة وبحقهم في التنظيم وفي تأسيس الجمعيات والمؤسسات من أجل مجابهة مخاطر تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطن العادي يرجع سببها إلى عدم تمكن الدولة من تلبية حاجات مواطنيها؟

* أم يرجع إلى ثقافة العولمة الجديدة التي يحاول الغرب بسطها على كافة أرجاء المعمورة، ويدفع من خلالها بالمجتمع الدولي لدعم مبادرات المواطنين لتأسيس مؤسساتهم المدنية؟

* أم يرجع إلى تزايد نسبة التعليم والوعي والإدراك من قبل أجيال شابة جديدة بوجوب إسماع صوتها مطالبة بحقها في صنع القرار الذى يؤثر على حياتها؟

* أم أن ذلك مرجعه إلى غناء تجربة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها المنظمات الأهلية ونضجها وتراكم خبراتها مما أكسبها المزيد من الشرعية وبالتاليى المزيد من القوة التى مكنتها من أن تصبح لاعبًا جديدًا في ساحة صناعة القرار؟

*أم أن كل هذه الضجة هي في حقيقتها أكثر من حجمها وتستعملها سلطة الدولة الإعلامية لتزيين صورتها وخاصة أمام حلفائها الغربيين الذين يجدون إحراجاً فى التمسك بصداقتهم ومصالحهم للعديد من الدول العربية التى تنتهك أبسط الحريات وأبسط حقوق الإنسان وتلجم أفواه مواطنيها للمطالبة بحقوقهم البديهية في الحرية والمشاركة والمراقبة والمحاسبة من خلال مؤسسات المجتمع المدني؟

* هل أن هذه المطالبة المدنية يرجع أيضا تناميها بسبب بناء الجسور التي كانت مفقودة بين مختلف اللاعبين في ساحات المجتمع العربي من قطاع خاص ومفكرين وباحثين وإعلاميين وسياسيين ورجال دين، ونشطاء في مجال حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والطفل، حيث أصبح تحالف هذه القوى التى كانت غير مترابطة وغير متعاونة وغير منظمة يشكل وبدون شك جبهة جديدة تملك الرؤى الاستراتيجية وتملك المعلومة والمعرفة وتملك القدرات التنظيمية، وتملك المال وتملك رصيدًا غنيًا من الإنجازات والبرامج والمشاريع مما مكنها من أن تكون قطاعًا ثالثًا إلى جانب القطاع الرسمي والقطاع الخاص؟

* هل البيئة التى يتحرك فى نطاقها المجتمع المدني العربي هي بيئة تراكم فيها الاستبداد وترسخ فيها نموذج الطاعة للحاكم وللرئيس، مما أصبح يشكل هاجسًا وتوترًا فى أوساط الناشطين في هذا المجال؟

* هل حركة المجتمع المدني العالمية وتزايد التشابك والتعاون بين الناشطين فيها كان لها تأثيرًا على تنامي حركة المجتمع المدني العربي؟

* هل أيديولوجيا العولمة الجديدة بما تحمله من رايات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والحاكمية والشفافية هي الدافعة لتزايد نمو حركة المجتمع المدني عالميًا رغم الخصوصيات والظروف المختلفة؟

لن ندعي بأننا سنتمكن من محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات السابقة المطروحة، ولكن لا يساورنا أي شك بأن تزايد اليقظة العربية الشعبية وإحساسها بفقدان حرياتها وتعطشها لنيلها وتزايد ارتفاع الأصوات المطالبة بالديمقراطية وبنزع عباءة «الرعية» من على ظهر المواطن العربى التى أثقلت كاهله لعقود طويلة، جاءت بدايات هذه الصحوة بعد نفاد الصبر والأمل في إمكانية تحقيق وعود أجيال متعاقبة من الحكام منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث توهم ملايين - المواطنين نساءً ورجالاً صغاراً وكباراً بادية ومدينة - بأن تحررهم من الاستعمار يعني «التحرر من الاستعباد» ويعني «إرجاع الكرامة» ويعني «الخروج من براثن الجهل والتخلف والفقر والمرض»، ويعني «بداية مرحلة صناعة الفكر الحر والتعليم الحر والإرادة الحرة التي تحمي أجيال المستقبل وتعدّهم الإعداد المتين لتشكيل جبهة صلبة وقاعدة راسخة ينطلق منها التحليق بالوطن العربي نحو دول يسود فيها القانون ويتساوى فيها البشر وتتاح فيها فرص الحياة الكريمة للجميع».

ولكن وبعد مرور خمسين عامًا تقريبًا منذ فجر الاستقلال رغم إنجازات لا بأس بها ولا يمكن إنكارها وخاصة في المجالات التعليمية والصحية سوى أنها ظلت أقل من المأمول؛ حيث أحبطت الأوهام وارتطمت الأحلام على أرض واقع غاص في أنظمة شوهت معظمها التجارب البرلمانية أينما وجدت، وأفشلت أنظمة التعليم وكبتت الحريات والحقوق الأساسية وقادت العمل العربي المشترك لتدهور ووهن، وأخفقت في وضع خطط واستراتيجيات تنمويه وفشلت في تقليص مساحات الفقر، وفى القضاء على البطالة وعلى الجهل والأمية والمرض، وفى الاستثمار في بناء القدرات البشرية للمواطن العربي رجلاً أم امرأة، وفي إعداد الطفل العربي في زمن جديد لمستقبل مختلف ومخيف لن يكون فيه مكان أو قيمة سوى للعقل وللعلم والمعرفة والإنجاز والإبداع.

لذا تتزايد يومًا بعد يوم مؤشرات انتفاضة الشباب الغاضب في مناطق كثيرة من الوطن العربي، حيث أصبحت ترفض الوصاية المفروضة وترفض مواصلة الصمت عن الحرمان والمعاناة اليومية وهي تشاهد فئات وطبقات من أعمارها قريبة من دوائر المال والسياسة وهي «تنعم» في «نعيم خيالي». كما أصبح للثورة الإعلامية وخاصة عن طريق القنوات الفضائية دور توعوي مؤثر حيث تمكنت هذه القنوات من تخطى حدود «الممنوع» ومن «كشف المستور» ومن تفجير قضايا كانت تتداول إما «بسرية» أو في دوائر المثقفين

والمفكرين «المغلقة» أو في ردهات الجامعات ومراكز البحوث والدراسات، وأصبح لهذه القنوات وجود حي يومياً في البيت العربي.

كما أصبح المواطن العربي يشاهد ويعي عدوى انتشار المد الديمقراطي في كافة أرجاء المعمورة بما فيها الدول المتخلفة والفقيرة والمستبدة، ويدرك أن المجتمع المدني كان محركًا أساسيًا في قيادة المد الديمقراطي وإيقاف نزيف القهر والظلم من أجل مشاركة الدولة في صناعة قراراتها وتخطيط مستقبل أوطانها وشعوبها.

عليه ولتلك الأسباب مجتمعة بدأ التحرك والنشاط الفعلي في السنوات الأخيرة لقوى المجتمع المدني مرئيًا ومحسوسًا وبدأت العديد من الحكومات العربية بما فيها تلك التي كانت ولا تزال «تخنق» هذا القطاع تدرك أنها لم تعد قادرة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة أن تعالج بمفردها مطالب مواطنيها الحياتية، فقادها إلى سياسة «انفتاح» محدودة ومقيدة تجاه مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.

كما كان للضغوط الدولية وفي ظل سياسة الخصخصة تأثير ملزم للعديد من الحكومات العربية على وجوب التخفيف من قيودها على المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وعلى وجوب اعتبارها شريكاً ثالثاً بعد القطاع الخاص للدولة فى مواجهة معضلات تخلفها.

المجتمع المدني العربي: تحديات التغيير العربي والدولى:

لقد تأثر المجتمع المدني تأثراً مباشراً بمجموعة من الهزات السياسية والاقتصادية العنيفة التى شهدها العالم العربي منذ بداية التسعينيات وتتواصل آثارها إلى يومنا هذا كما كان لثورة التغييرات المتسارعة التي اكتسحت البشرية بكاملها، كذلك جملة من الانعكاسات على مجمل أوضاع مؤسسات المجتمع المدني العربي. وقد يكون من الأهمية بمكان أن نستعرض بإيجاز شديد التحديات العربية والدولية ليكون واضحاً لنا ونحن نستشرف مستقبل وهيئات المجتمع المدني العربي أن نأخذها بعين الاعتبار ولا نستهين في التخفيف من آثارها ولا نبالغ في حجم توقعاتنا من هذا القطاع الذي عليه رغم شدة صعوبة مرحلة الوضع العربي الراهن بكل أزماته وكبواته أن يواصل العمل لتأكيد دوره المهم.

وفى سياق هذا الموضوع يمكننا أن نحدد بعضاً من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تشهدها الساحة العربية، ومنها:

1 - تزايد الاتجاه لسيطرة الدولة في معظم الدول العربية وما أدت إليه من ترسيخ ثقافة الاتكالية والتبعية والسرية والفساد.

2- تعثر وفشل معظم خطط التنمية العربية فى العقود السابقة، مما انعكس على حالة الوضع العربي الراهن.

3- غياب الرؤية البديلة لمشروع النهضة العربية الجديدة وحالة الجمود الفكري والإحباط لدى مثقفي الأمة ومفكريها.

4- فشل أغلبية الأحزاب السياسية على تحقيق التغيير الديمقراطي المنشود ومعالجة أزمات المواطن العادي اليومية والدفاع عن مصالحه

5- حالة الاغتراب المستعصية وسحق شخصية الفرد وتغييب دوره ومسئوليته وتفاقم التناقضات بمختلف أشكالها.

6- ضياع الانتماء والهوية لدى غالبية الشباب العربي وتواصل التميز والقهر ضد النساء وعدم إعطائهن الفرص المتكافئة للمشاركة في بناء أوطانهن.

7- مواصلة التبعية الغربية ومواصلة استنزاف الموارد العربية بوسائل لا ترضى المواطنين ولا تتوجه إلى حل اختناقات التنمية العربية.

8- الإنفاق الهائل على التسلح على حساب استمار الاموال في قضايا التنمية وتوفير الخدمات الأساسية.

9- مواصلة تجذر التفكير الهرمي السلطوي داخل البنية السياسية والاجتماعية العربية، الحاكم على المحكوم، والرجل على المرأة، والكبير على الصغير، والغنى على الفقير.

10- تزايد انتشار الفقر والبطالة وخاصة في صفوف النساء والشباب وتواصل الفشل المزمن في مواجهة قضية الأمية.

11- تنامي الوعي بقضايا البيئة وما تمثله من تهديد لأجيال المستقبل وخاصة ما يرتبط بقضية المياه في الوطن العربي.

12- مواصلة تهميش القضايا الاجتماعية وعدم تخصيص الموارد المالية والبشرية والفنية الكافية لمعالجتها رغم استفحال بعضها كقضايا المخدرات بين الشباب.

13- تزايد قيمة الاستهلاك المادي لدى مختلف شرائح المواطنين واتجاه متزايد لتنامي الأنانية الفردية، مما أصبح يبعد المواطنين عن الشعور بمسئولياتهم العامة.

14- حالة الانقسام العربي وتشتت القوي الوطنية التي يقع عليها إعادة لعب دور استراتيجي للملمة الصف العربي من أجل مجابهة الأطماع المحيطة بالمنطقة ككل.

15- تزايد الهجرة من الريف إلى المدن ومن الوطن العربي إلى المهجر طلباً لفرص العمل والحياة.

أما أهم المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والتى انعكست أيضاً على حالة المجتمع المدني عالمياً فتتمثل في ما يلي:

1- انهيار المعسكر الاشتراكي وبروز القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وما أصبحت تضطلع به من دور قيادي «مهيمن» فى العالم أجمعه.

2- انتشار قيم الديمقراطيه وحقوق الإنسان والحرية والعدل وبروز قوي عالمية متحالفة لمكافحة الفساد ولتأصيل الشفافية والمحاسبة.

3- تزايد اتساع الانتماء الإنساني وقيم السلام والتضامن وخاصة بين المواطنين والقوى العالمية المختلفة التي تقود مبادرات «حوار الحضارات» لمجابهة القوى التى تتحدث عن «صدام الحضارات» ونهاية التاريخ وهيمنة الشمال على الجنوب.

4- تفاقم الحروب الأهلية والطائفية والعرقية وزعزعتها للأمن والسلم الدولي والأقليمي والوطني.

5- تزايد قوة الشركات متعددة الجنسيات من جراء عمليات الاندماج بين الشركات العابرة للقارات وأصبحت قوتها تفوق قوة الحكومات.

6- اكتساح سياسات اقتصاد السوق والخصخصة والتى قادت إلى تحرير التجارة وتحرير الاقتصاد وتحرير الحواجز بين الدول، وهذا ما يشكل أيديولوجية نظام العولمة الجديد.

7- الانفجار المعلوماتي والإعلامي وثورة الاتصال والتقانة التي أدت إلى أن يصبح العالم قرية كونية صغيرة.

8- تنامي قوة مؤسسات المجتمع المدني على المستوى العالمي وتزايد دورها المؤثر على السياسة الدولية والتوجهات الاقتصادية العالمية.

9- تزايد الاهتمام الإعلامي الدولي بالمجتمع المدني ودعم دوره النشط في مواجهة قضايا الحريات وحقوق الإنسان وحماية الشعوب المستضعفة.

10- تنظيم صفوف الحركات النسائية والشبابية حول العالم مما جعلها قادرة على المطالبة بحقوقها ومدافعة عن مبادئ الحريات العامة وتأصيل الحكم الديمقراطي، كما تمكن هذا التحالف الجديد من التأثير في نتائج الانتخابات وإيصال مؤيديهم إلى سدة الحكم في العديد من دول العالم.

حالة المنظمات الأهلية العربية: إنجازات وإشكاليات:

إن مصطلح «المنظمات الأهلية العربية» مثله مثل مصطلح «المجتمع المدني» يعاني من إشكالية وجود تعريف موحد ومحدد له، ولقد أطلقت مسميات عديدة على قطاع العمل الأهلي يفوق عددها العشرة مسميات، مثل: المنظمات الأهلية، الجمعيات الأهلية، الجمعيات غير الحكومية، جمعيات النفع العام، الجمعيات الطوعية، القطاع الثالث، العمل الخيري، العمل الطوعي، القطاع المعفي من الضرائب، القطاع المستقل، وأن أبرز المفاهيم الشائعة في المنطقة العربية كما تشير أماني قنديل(10) «هو الجمعيات والمؤسسات الخاصة، ويستخدم هذا المفهوم في التشريعات العربية حيث يعكس معيار التطوع ويتبنى أهدافًا متنوعة من ضمنها أنها مؤسسات غير ربحية وتضم أشخاصًا طبيعيين وتقوم بنشاطات وبرامج ومشاريع في مجالات محددة».

وكما تؤكد شهيدة الباز(11) فإن هناك حاجة ماسة لإيجاد تعريف يجمع الحد الأدنى من السمات الأساسية للمصطلح كشرط أساسي لنمو الإطار المعرفي الخاص به وبالتالي القدرة على تطويره بشكل يجعله أكثر تأثيرً على مسار المجتمع.

اثنتان وعشرون دولة عربية شهدت تناميًا سريعًا ليس في المجال الكمي للمنظمات الأهلية العربية «تشير التقديرات إلى وجود أكثر من مائة ألف جمعية أهلية عربية تقريبًا» وإنما في الامتداد النوعي للخدمات والبرامج والمشاريع التي تعمل بها هذه المنظمات حيث تدرجت مجالات عملها من الدينية والرعائية والخدمية البحتة في أوائل القرن إلى مجالات التنمية والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وفتح ملفات كانت لسنوات قليلة مضت تعتبر في عداد «التابو» كملفات محاربة الفساد وجرائم الشرف ضد النساء والعنف الأسري والختان والمخدرات والإيدز»

ناهيك عن طرح قضايا «أطفال الشوارع» و «عمالة الأطفال»، كما بدأت العديد من المنظمات الأهلية وبالتعاون مع النقابات المهنية والجمعيات العلمية والجامعات ومراكز الدراسات والبحوث، أصبحت هذه «القوى المدنية» تقود وبدون شك طرح وتحليل الخطط البديلة لقضايا مستعصية ومتجذرة لم تتمكن الجهات الرسمية بمفردها من مواجهتها أو حتى حلها، كقضية تطوير إن لم نقل تنوير مناهج التعليم، وقضية الأمية، وقضية المياه وما تشكله من مخاطر سياسية وأمنية على المستقبل العربي، وقضية البطالة التى أصبحت ظاهرة قومية مستعصية على الحل حيث تتراوح ما بين 20% إلى 30% في عدد من الدول العربية إلى جانب القضايا الصحية وقضايا السكان وقضايا المرأة والطفولة والشباب والمعوقين والمسنين ومجالات الإغاثة والتدريب المهني والقضايا الثقافية بشتى مجالاتها.

وتظل قضية القضايا التى خرجت من دوائر الهمس» أو «الحياء» وخاصة في الدول العربية التي كان مجرد الإشارة إليها يعتبر ظاهرة عدائية للسلطة، هي قضية الانتقال بالوطن العربي إلى الديمقراطية والمشاركة الشعبية؛ فبعد أن كانت هذه القضية هي هاجس النخبة المحدودة أصبحت تشكل الهم العربي الأكثر إلحاحًا في عدة أوساط، فمن هنا وكما تشير شهيدة الباز «تتضح أهمية المنظمات الأهلية، فهي الوعاء الذي يمكن للجماهير أن ينظموا أنفسهم من خلاله لتحقيق أهدافهم التى حددوها بأنفسهم سواء كانت خدمية أو إنتاجية أو للدفاع عن مبادئ معينة أو لتوجيه عملية التغيير الاجتماعي. ومن خلال العمل في هذه التنظيمات ينمو وعيهم الجمعي بأهداف التنمية وبقدراتهم على المشاركة فى تحقيقها وفي الحصول على ناتجها» (12).

وبالطبع فإنه من الخطورة بمكان الكتابة بعموميات مطلقة حول المنظمات الأهلية العربية حيث إنها تختلف من دولة عربية إلى أخرى من حيث الحجم والدور والتمويل والإدارة والفئات المستهدفة من برامجها ومشاريعها حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل دولة، بل هناك اختلافات عميقة بين المنظمات الأهلية حتى داخل البلد الواحد سواء بين الأغلبية منها التي تتركز في المدن والقلة القليلة التي تتواجد في الأرياف والقرى النائية.

وعلينا مسئولية الاعتراف بما تمكنت المنظمات الأهلية العربية من القيام به من إنجازات حية لامست وتلامس لقمة عيش المواطن العادي في القرى النائية أو الأرياف أو

أحياء المدن الفقيرة، حيث إن ضخامة الجهود المبذولة على أكثر من صعيد تلزم أي مراقب محايد وموضوعي من الاعتراف بقيمتها وبقيمة تأثيرها في مجمل قضايا التنمية العربية. فبدون جهود المنظمات الأهلية العربية وخاصة في العقدين الماضيين على كافة امتداد الساحة العربية لظل ملايين الأطفال العرب وخاصة الفقراء منهم بدون الحق في مرحلة التعليم المبكر والتي أثبتت الدراسات العلمية تباعًا مدى أهميتها في تشكيل الشخصية والتفكير والذكاء. وبدون تلك الجهود لظل ملايين الأطفال والشباب المعوقون محرومين من أبسط حقوقهم الأساسية فى التعليم والتدريب والعلاج والاندماج كمواطنين عاديين في بلدانهم، وبدون تلك الجهود لتواصل عناء ملايين النساء والفتيات في مواجهة ثالوث الفقر والأمية والتمييز بكافة أنواعه وأشكاله. وقد تمكنت جهود المنظمات النسائية وخاصة خلال العقد الماضى من تعدى الدفاع عن الحق في التعليم والعمل وتوفير الخدمات الصحية للنساء إلى الدفاع عن حقوق كانت «مكتومة» و «معيبة» ومن ضمنها الانتهاكات اللاإنسانية التي يتعرض لها ملايين النساء والفتيات والمتمثلة في العنف الأسري والمجتمعي وجرائم الشرف التي تهدر فيها حياة آلاف الفتيات، إلى جانب ما لا تزال تعانينه هؤلاء الفتيات من جراء تقاليد الختان والزواج المبكر، وما تتعذبن فيه وعلى مستوى يوميًا الملايين من هؤلاء النساء والفتيات الفقيرات من ظلم مشهود للعيان متمثل في استغلالهن في مواقع العمل المتعددة سواء أكانت في المنازل أو في المصانع أو في الأرياف أو في مجالات العمل غير الرسمية التي لا تخضع في معظم الأحوال للرقابة أو الإشراف الرسمي، مما يجعل أرباب العمل يستغلون أوضاع الفقر والحاجة لهؤلاء النساء والفتيات استغلالاً يكاد يذكرنا بزمن «العبودية المشين».

ولا شك أن الجهد والعناء والعمل المتواصل لآلاف العاملين والمتطوعين في المنظمات الأهلية العربية قد تمكن من إنجاز مشاريع وبرامج لا عد ولا حصر لها في مجالات تنموية متعددة، ولقد تم توثيق كل ذلك في العديد من الأبحاث والدراسات التي تم إنجازها خلال السنوات الأخيرة من قبل مراكز البحوث والدراسات التنموية والجامعات والكليات العلمية والمنظمات والهيئات والجمعيات والاتحادات والمؤسسات الأهلية نفسها، كما كان للاهتمام الدولي بالمنظمات الأهلية العربية وخاصة خلال العقد الأخير دور إيجابي في تنفيذ عدد من هذه التقارير والدراسات والبحوث التي أكدت على الدور الفعال للمنظمات الأهلية

العربية مما قاد المنظمات الدولية لتطوير سياساتها التمويلية بهدف تعزيز العمل الأهلي العربي.

نجد أن هناك ثغرات ومؤشرات ضعف عديدة جداً مازالت تغوص فيها المنظمات الأهلية العربية، تم توثيق البعض منها في عدد من الدراسات والبحوث، وطرح بعضها الآخر في ساحة النقاش العلني في المنتديات والندوات والمؤتمرات المتواصلة التي تعقد على المستويات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو القومية، ولا يزال البعض منها إما مهملاً أو مقللاً من شأن خطورته أو مدرجاً في قائمة «الممنوعات» التي يجب عدم الاقتراب منها. ولا بد من «تدوين» مواقع الخلل والضعف هذه التي ما زالت «تشوه» من بعض ملامح العمل الأهلي العربي والتي قد تقود إلى الوقوع في «مطب» الأزمات المزمنة التي تكتسح الجسد العربي ما لم تواجه بحزم وعقلانية وشفافية.

رغم أن التاريخ الطويل للعطاء الأهلي العربي ولتواجد المنظمات الأهلية منذ أوائل القرن ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها مؤسسو هذه الجمعيات لسنوات طويلة مثلما تمت الإشارة سابقًا، سوى أنه ظلت هذه الجهود إما غير مرئية أو معروفة أو غير موثقة، كما ظلت محدودة في مناطق معينة وفي مجالات اجتماعية ضيقة، كما أنها كانت جهوداً متناثرة غير منظمة، وفي بعض الحالات غير مخططة تخطيطًا علمياً يضمن لها الاستدامة والتأثير. وتشير الدراسات المتوفرة إلى أنه ساد العمل الأهلي العربي ولعقود طويلة سيطرة فئات معينة على قيادته نظراً لكونها قريبة من السلطة السياسية أو مرتبطة بقبيلة أو طائفة أو عشيرة أو أسرة عريقة أو غنية، أي بمعنى أدق عكست التركيبة الإدارية لبعض المنظمات والجمعيات الأهلية نفس الأسلوب المتوارث في السلطة السياسية في العديد من البلدان العربية ولقد شكل ذلك نوعًا من «الغربة» النفسية لعدد من الراغبين في الانتماء إلى هذه الجمعيات.

كما كان للوضع القانوني لأغلبية المنظمات الأهلية العربية تأثيراً سلبياً مباشراً حد من تمكنها من تعزيز أدوارها ومسئوليتها تجاه تحقيق أهدافها.

والملاحظ في عدد من الدول العربية أن المنظمات أو الجمعيات الكبرى سواء من حيث قرب قيادتها من السلطة أو من حيث تاريخها أو تمويلها أو برامجها ومشاريعها أو عدد أعضائها أو شبكة علاقاتها مع الأطراف الخارجية المختلفة أو من حيث إبراز دورها إعلاميا، لها الأولوية لكي تكون في الصدارة، بل نجد في بعض الدول أن تلك المنظمات

تكاد تكون المجموعة المختارة وشبه المحتكرة للعمل الأهلي في بلدانها، وخاصة من حيث حصولها على التمويل الخارجي وتمويل القطاع الخاص الذي رغم «حسن نيته» في الالتزام بدوره الاجتماعي والإنساني - ولا نريد القول «الوطني أو الديني» - نجده يتوجه للاستجابة لدعم تلك المنظمات حيث تتداخل مصالح المال مع «السياسة» وخاصة إذا كانت قيادة تلك المنظمات تقودها شخصيات السلطة وهناك استثناءات لهذه القاعدة.

كما يشكل غياب الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات الأهلية وضعف التمثيل النسائي في أعلى مستويات اتخاذ القرار وتمركز معظم خدمات هذه المنظمات في المدن الكبرى وضعف تمثيل الشباب فيها، إلى جانب قلة مصادر التمويل وضعف القدرات التخطيطية والفنية لتسيير العمل وضعف الرقابة والشفافية، تشكل جميع هذه الدلالات مواقع خلل خطيرة تستوجب بدون شك حتمية الإسراع في علاجها كي لا تشوه بيئة العمل الأهلي العربي «الطاهرة والعذراء» نوعا ما قبل وقوع هذا القطاع أيضاً في مطب الأزمات المزمنة التي تكتسح الجسد العربي والتي أوصلته إلى حالة شلل مزمن تعيقه عن الحركة والتغيير والتقدم السريع للحاق بقطار التحديث والتكنولوجيا والعلم.

الهوامش:

1- حسنين توفيق إبراهيم، ندوة «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 684.

2- عبد الباقي الهرماسي، المصدر نفسه، ص 26.

3- عبد الفتاح إسماعيل، المصدر نفسه، ص 292.

4- حيدر إبراهيم، المصدر نفسه، ص 53.

5- مجدي حماد، المصدر نفسه، ص.

6- برهان غليون، المصدر نفسه، ص 733.

7- محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 116 - 117.

8- سعيد بنسعيد العلوي، «نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث» ندوة، ص 64 - 65.

9- خير الدين حسيب، ندوة «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية»، ص 37.

10- أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة الجمعيات الأهلية، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن «سيفيكاس»، 1994 دار المستقبل العربي، ص 24.

11- شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة متابعة مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، 1997، ص 39.

12- شهيدة الباز، المصدر نفسه، ص32.

ملف



الأطر الاجتماعية والسياسية والقانونية لمؤسسات

المجتمع المدني في ليبيا

جدلية العلاقة مع الدولة

محمد سالم دراه *

مقدمة :

تقوم هذه الورقة بمحاولة البحث حول الأطر التى تدخل تحتها وحولها المؤسسات والتشكيلات الاجتماعية والسياسية «مؤسسات المجتمع المدني»، والنصوص القانونية المنظمة لها، وعلاقاتها بالتنظيم السياسي للمجتمع.

لذلك فإن الورقة ليست جهداً قانونيًا محضًا، ولا تدعي بأنها دراسة في علم الاجتماع السياسي، ولكن لربما تدخل في نطاق علم الاجتماع القا نوني.

وتحت هذا العنوان تحاول الورقة متابعة محاولات المجتمع تكوين مؤسسات وهيئات تأخذ أشكالاً مختلفة، وتهدف إلى أغراض متباينة، من السياسي إلى الاجتماعي إلى الثقافي والخيري، وفي جميع الأحوال بشكل منفصل عن الدولة، ومؤسساتها السيادية، ولكن في نطاق علاقة ما...تعاونية، أو تصارعية، أو نفي متبادل.

وتبحث الورقة في علاقة الاتصال والانفصال عن الدولة، هذه العلاقة التي تكون إشكالية حقيقية عند محاولة فرز المؤسسات الملحقة بالدولة، أو التي تكون امتداداً بنيويا لها، وتلك

* محامي، وله إسهاماته القانونية والنقابية.

المنبثقة عن المجتمع ومستقلة عن الدولة، بالرغم من خضوعها لقواعد منظمة تحدد طريقة عملها وأسلوب أدائها.

كما تركز الورقة اهتمامها على «مؤسسات المجتمع المدني» السياسية والاجتماعية والثقافية غير الاقتصادية في ليبيا وتبحث في شئونها لأسباب :-

1 - سبق دراسة الموضوع علي مستوى الوطن العربي.

2 - غاب عن تلك الدراسة حالة ليبيا.

3 - النظرة السلبية الأولية «لمؤسسات المجتمع المدني».

4 - تحتاج دراسة المؤسسات الاقتصادية إلى مجال تضيق عنه هذه الورقة، إضافة إلى ميل بعض الآراء بإقصاء هذا النوع من مؤسسات المجتمع المدني، ويشمل هذا البحث أربعة محاور هي :

* المحور الأول : تحديد المفاهيم التي نقوم باستخدامها فى هذه الورقة إجرائياً.
* المحور الثاني : الأطر الاجتماعية والسياسية، وهي دراسة تاريخية.
* المحور الثالث: الأطر القانونية لمؤسسات المجتمع المدني.
* المحور الرابع : دراسة العلاقة بين هذه المؤسسات والدولة بحسب الاصطلاح الإجرائي.
* الخاتمة.

أولا : تحديد المفاهيم :

نتيجة لاختلاف مدلولات بعض المفاهيم المستخدمة في هذه الورقة، وتباين استعمالها لدي الدارسين، لذلك نتعرض لها بالدراسة في الإطار العام لهذا البحث، ونضع بعض التعريفات الإجرائية لكي نخلق لغة مشتركة، بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف النهائي حولها، وهذه المفاهيم هي «الدولة - المجتمع المدني - الأطر - «مؤسسات المجتمع المدني».

1 - الدولة:

يتبين من خلال عنوان البحث أن هناك طرفين للعلاقة «مؤسسات المجتمع المدني» من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، وهذا المصطلح الأخير«الدولة» مصطلح غامض، وذو أبعاد ومستويات بحثية مختلفة، ومحل جدل حقوقي وسياسي، مما يجعل أحد أطراف العلاقة المبحوثة محل تساؤلات، فهل المقصود بالطرف الثاني في هذه العلاقة ونقصد الدولة «الجهات الإدارية والتنفيذية الرسمية» التي تتولى الإشراف أو الرقابة على «مؤسسات

المجتمع المدني»،أم المقصود المؤسسات الرسمية الأخرى مثل المؤسسات الدستورية والتشريعية، «موتمر الشعب العام» أم المؤسسات الأمنية، أو النظام السياسي فى مجمله، أو النخبة السياسية الحاكمة، أم هي الجهات والمؤسسات المركزية - اللجنة الشعبية العامة - أو القطاعية «اللجان الشعبية العامة للقطاعات أي «الحكومة» حيث لا يعترف النظام السياسي بهذا المصطلح - أو الجهوية - الشعبيات، أو هذه جميعاً.

نتحدث هنا عن «سلطة» وليس عن «دولة» وبالتالى كأننا نخطئ فى توصيف أحد أطراف العلاقة. المفهوم القانونى للدولة «شعب مستقر على أرضه تحكمه سلطه «حكومة».

كما تعرف الدولة بأنها الكيان الاجتماعي فى تنظيمه الأساسى، يتمتع بسلطة معترف بها، وعلى رقعة جغرافية على مجموعة بشرية معينة (1)، ولهذا التنظيم السياسى صفات تتجاوز شخصانية الأفراد الذين يديرونه من ناحية، وشخصانية الأفراد الذى يتعامل معهم. وتوصيف العلاقات وتحديدها بشكل دقيق واحترامها، أى حقوق الأفراد وواجباتهم، وتحديد حقوق وواجبات من يدير هذا التنظيم السياسى، ليس بكونهم أفراداً فى المجتمع، ولكن بصفاتهم أى تلك الصفة التى أوكلت إليهم فى إدارة هذا التنظيم، وهم فى مجموعهم تجسيد لمفهوم تجريدى غيبى أو شخصية معنوية أسمها «الدولة» التى تتصف بالديمومة والثبات ، فى حين أن النخب الحاكمة تتصف بالتداول والتغير.

ومما يزيد فى تعقيد الإشكالية أن العلاقات تقوم بين الأفراد الطبيعيين، وحتى فى حالة افتراض قيامها مع طرف معنوى ما «الدولة هنا» فإن الشخص الطبيعى هو الذى يمثل تلك الشخصية المعنوية، في شكل رجل إدارة أو رجل أمن أو سياسى فى منصب معين، وبالمقابل أيضاً من يمثل «مؤسسات المجتمع المدني» وبالتالى فإن العلاقة تقوم فى واقع الأمر بين تنظيمين اجتماعيين.

الأول سياسى بالضرورة سواء اتفقنا على تسميته بالحكومه أو السلطة أو الدولة أو الطرف الثانى مؤسسة اجتماعية ذات طبيعة ليس بالضرورة أن تكون سياسية كأن تكون ثقافية أو علمية أو خيرية أو «أهلية» ... إلخ، ويمثل الطرف الأول ويقرر باسمه شخص طبيعى فى شكل مسئول ما وكذلك الطرف الثانى، العلاقة على هذا النحو لا تؤسس دائماً على قواعد موضوعية.

إضافة إلى أن النظام السياسي في ليبيا، لا يعترف بمصطلح «حكومة» لمن يمارس السلطة فيها، ويرى أن هذه الأخيرة للشعب، يمارسها من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية، وإن هذه الأخيرة تمارس السلطة والحكم والرقابة، وتتولى تسيير شئون الدولة والمجتمع(2).

ويضاف أيضًا إلى هذا التعقيد الاصطلاحي ما ورد مثلاً في التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002 (3)«لأن الديمقراطية المباشرة ترفض مأسسة أشكال الهيمنة، والاستئثار بالسلطة، فهذا يعني أن اللامركزية والحكم الشعبي المحلي سيعيدان تعريف معنى الدولة: فبدلاً من وجود كيان منفصل يقف بحد ذاته بموازاة المجتمع ويتخذ قرارات باسمه، فإن المشاركة الشعبية المباشرة تتطلب إنشاء شبكة من المؤتمرات المحلية كأساس للكيان الوطني «الدولة» الذى يأخذ على عاتقه رسم السياسات واتخاذ القرار باعتبار أن ذلك هو الطريق الصحيح للممارسة الديمقراطية المباشرة» وقد أشرنا إلى هذا الاقتباس للدلالة على حالة الارتباك في استعمال المصطلح، أما الفكرة المطروحة في التقرير ليس هنا محل مناقشتها.

ومن ناحية أخرى تعد بعض مؤسسات المجتمع المدني - النقابات الروابط على الأقل في ظل مرحلة قريبة جزء من السلطة السياسية (سلطة الشعب) أي جزء من الدولة نظريـًا «على الأقل» مما يزيد الإرباك في استعمال المصطلح.

وحيث أن هناك فرق بين مفهوم «الدولة» ومفهوم «الثورة» حيث تقوم الأولى على الشرعية القانونية والدستورية، بينما تقوم الثانية على الشرعية الثورية وهذه الأخيرة تتحدد برؤية الثوار وواجباتهم، بينما تقوم الأولى على قواعد مقننة وواضحة إلى حد كبير، وتحكمها أسس موضوعية لا ذاتية.

وبالرغم من الإعلان فى ليبيا على انتهاء مرحلة الثورة أكثر من مرة والدخول في مرحلة الدولة، أو الانتقال من الثورة إلى الدولة إلا أن الواقع كثيرًا ما يشهد بخلاف ذلك، مثل استمرار المؤسسات الثورية مثل «مؤسسات الواقع» التي لا ينظمها قانون، ولكن رؤية سياسية ثورية مثل مكتب الاتصال باللجان الثورية (4)، وممارسة هذه اللجان لنشاطها داخل المجتمع بناء على مبدأ «الشرعية الثورية» مما يؤدى إلى تأخر الاستقرار المؤسسي والتنظيمي، بما فى ذلك مؤسسات المجتمع المدني.

ونتيجة لإشكاليات المفاهيم، فإن هذه الورقة تستعمل مصطلح «الدولة» كمصطلح إجرائي فقط وهي تعني هنا (أية سلطة «واقع» أو قانون تؤثر في استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، أو تكوينها أو إلغائها أو التدخل في شؤنها).

2 - **المجتمع :**

يشمل كل البشر علي الإقليم الجغرافي، بما في ذلك الأطفال غير البالغين والأجانب المقيمين على الإقليم، ومن خصائص المجتمع أنه كيان متغير مع وجود نظام تقسيم العمل والعلاقة التصارعية / التعاونية بين أفراده، فالمجتمع «كيان جماعي من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبيًا تسمح باستمرار هذا الكيان، وبقائه وتجدده فى الزمان والمكان (5) .

والمجتمع غير الشعب الذي حددت هويته المادة (6) من القانون 1369 تحت عنوان السيادة والسلطة علي أنهما للشعب فى الجماهيرية والتي يتم ممارستها من خلال الموتمرات الشعبية الأساسية التي ينتظم بها جميع المواطنين، رجال ونساء ممن أتموا سن الثامنة عشر عاماً شمسياً، كما أن الشعب غير الأمة، حيث قد يكون الشعب عدد من الأمم، وقد يكون الشعب جزء من أمة كالشعب الليبي مثلاً فهو جزء من الأمة العربية والإسلامية ، ويرى البعض «أن مصطلح «شعب» من بعض الكلمات السامة إذ بالرغم من أنها كلمة العصر، وأنها قد تكون مألوفة ومفيدة، وقريبة إلى قلوب الشعراء، لكنها في تراثنا الإسلامي، كلمة سامة، لأنها تصبح بديلاً عن شرعية الجماعة التي لا نملك بديلاً عنها على أي حال.

وإذا كان مصطلح «الشعب» قد دخل المفاهيم السياسية من أوسع أبوابها، وولد مع ميلاد الدولة الوطنية الحديثة، فلا أحد يفكر في استبعاده من التداول ولن يستطيع.

ومصطلح المجتمع بدأ يعيد اعتباره في الآونة الأخيرة نتيجة لكونه نقيضاً أو على الأقل موازياً للدولة، التي بدأت تتعرض لهجمة شرسة، وأصبحت «شماعة» تلقى عليها كافة الاحباطات والانكسارات الوطنية والقومية عن حقيقة أو تجنى.

3 -**الأطر :**

المقصود «بالإطار» في هذه الورقة الشكل التنظيمي أو القانوني الذي تنطوي تحته منظمة المجتمع المدني، والتي يمكن أن تكون منظمات معترف بها تعمل تحت مظلة القانون،

كأن تكون جمعية أو رابطة أو حزب سياسي، وبالتالي نأخذ الإطار «القانوني» الذي ينظمها، وقد تكون منظمة لا يعترف بها القانون القائم وتعد مخالفة للنصوص السارية، ولكنها تعمل سرًا نتيجة لعدم الاعتراف القانوني بها، وتأخذ هذا الإطار التنظيمي «السري» الذي يحكم علاقات منتسبيها في شكل من السرية غير المعترف بها، كما يمكن أن تكون منظمات «واقع» بمعنى أنها لا تخضع إلى قواعد قانونية تنظمها ولا تتبع شكلية قانونية في تأسيسها والاعتراف بها ولكن لا يحرمها القانون، ولكنها قائمة من حيث الواقع كالطرق الصوفية، كما يمكن أن تكون «دائمة» بمعنى استمرارها في الزمن، أو «ظرفية» تنشط لفترة محددة وتنتهي لسبب من الأسباب، كما تنقسم المنظمات من حيث أهدافها، بعضها (الاجتماعي، وبعضها الخيري، أو الثقافي أو السياسي).

تاريخيًا عرف المجتمع الليبي كافة هذه الأطر من منظمات المجتمع المدني، مثلا هناك مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التي مرّ على تأسيسها أكثر من قرن من الزمان، وهي من أقدم المؤسسات التعليمية التي تقوم على النظام التعليمي والتدريب المهني الحديث، وهي مثال لاستمرارية المنظمات في ليبيا، والمعترف بها في أحقاب مختلفة، على النقيض من ذلك «نظام العرائض» (7) والبرقيات وهو ما يقوم بها الوجهاء والأعيان، أو شيوخ القبائل لمطالبة السلطة، أو الاتصال باسطنبول حول مسألة معينة، كالاحتجاج على الوالي، أولطلب النجدة أو حتى الاحتلال، فهذه الصورة لا تخضع إلى تنظيم معين، وهي ظرفية بطبيعتها، ولكنها صورة من صور الحراك الاجتماعي والسياسي في ليبيا خلال فترة زمنية معينة وهي الآن في ذمة التاريخ.

ومن الأمثلة على المنظمات القانونية «الرسمية» والتي لم تستمر طويلاً، الجمعية النسائية العثمانية التى أسست سنة 1909 والتي اتخذت شكل جمعية أهلية غير سياسية تهتم بشئون المرأة (8) ، كذلك جمعية الاتحاد والترقي، وهي جمعية سياسية ثقافية (9) تأسست في العاشر من تموز سنة 1325 عثمانية، وكليهما نتاج إدخال «التنظيمات» في الدولة العثمانية، وامتداد آثارها إلى ولاية طرابلس الغرب، ولعله من الملاحظ أن الجمعيتين قد تأسستا فى لحظة «حرية» في تاريخ الدولة.

وقد وردت أسماء طوائف الحرفيين ، فى يوميات الفقيه حسن (أسطوات الشاشية، والبناية والحراير، والحرارة، والخردجية، والخبازة، والدباغة، والرباحة، والسراجة،

والسرارة، والقزدارة والنوارجية، والعمّارة، والمكاروية، والعوادة، والطبالة، والزمزمات، والوكلاء (المحامين)، «ومن مؤسسات المجتمع المدني الصحافة الحرة، التي لا تتبع الإعلام الرسمي.[10] مثل صحيفة «أبو قشة» والتي أسست من قبل محمد الهاشمي، وقامت بنقد النظام في ذلك الوقت 1909 / 1910 ف.

كما شهدت الولاية قيام تنظيم سري سياسي سنة 1882 أشرفت عليه شخصية - غريبة - محل جدل كبير، وهي القضية المشهورة باسم «قضية إبراهيم سراج الدين»، وهناك تنظيم طوائف الحرفيين حسب تعبير د. عمار جحيدر [11] والذي يرى فيه الباحث التشابه الكبير مع النقابات المهنية، إذ لكل حرفة تنظيمها الخاص، وتقاليدها المرعية التي لا يمكن تجاوزها، ولكل حرفة أو طائفة أمينها الذي ينتخب أو يعين من بين أقدر أفرادها، ينظم العلاقة بينهم وبين الطوائف الأخرى، والحكومة»، ولعل الملفت للنظر هي ملاحظة الباحث حيث يرى أن التنظيم الحرفي قد يصطبغ برابطة طرقية صوفية.

هذه التنظيمات الأخيرة كانت منظمات واقع تقوم على العرف الساري الذي يضع قواعد داخل محترفي المهنة معترف بها، ولا يجوز مخالفتها، وعند الاختلاف حولها يتم إحالتها إلى أمين الطائفة، الذى يملك في الغالب القول الفصل في المسألة، وكثيراً ما يرجع القضاء إلى أمين الطائفة عندما يتم الفصل فى الدعاوى المرفوعة فى هذه المسائل، العرفية الملزمة التى يستنير بها القاضى.

كما يعد نظام الأسواق وهو ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث يجتمع الناس فى يوم مشهود لتبادل السلع والخدمات، وكذلك المعلومات بين أهالى المنطقة، وفرصة لإعلان الناس ووسيلة لجباية الضرائب للدولة، يعد هذا النظام مساحة وفضاء للحراك الاجتماعى والسياسى سواء للدولة أو المؤسسات وكان للأسواق أمناء فى الغالب هم أمناء الطوائف المهنية، أو أمناء التجارة.

«الجامع» وهو مصطلح يختلف عن المسجد، والدور الذى قام به، بل ويقوم به الآن على الأقل فى فلسطين والعراق مؤسسة عريقة لا تخفى على أحد [12].

الوقف مؤسسة أهلية معروفة في الدولة الإسلامية، وكان له دور فاعل فى تمويل أعمال الخير والبر ورعاية التعليم والخدمات الدينية، وهى من مؤسسات المجتمع المدنى التى ورثها المجتمع واستولت عليها الدولة الحديثة.

الطرق الصوفية (13) المختلفة والزوايا الدينية والمدارس الدينية، الداخلية والخارجية (14). كلها مؤسسات تقوم على نوع من أنواع التنظيم الاجتماعى، العمل الجماعى التطوعى لبناء المساجد، وحملات التبرع لتقديم المساعدة صور لا يمكن إنكار عفويتها وطهرها وانبثاقها من داخل المجتمع وتهدف إلى الخير العام، وإن خلو مثل هذه الأطر من وجود قواعد مقننة وواضحة، وإنما تستغرقها الأعراف الجارية لا يعنى إنكارها، أو إقصائها، بل أن الواجب فى وجهة نظر الباحث دراستها بعمق، على اعتبار إنها أطر أفرزتها التجربة التاريخية، ولكنها بقيت دون تطوير من ناحية، وأجهضها التحديث من خلال تفكيك الموسسات التقليدية للمجتمع فى مرحلتى الاحتلال والاستقلال.

يتبين من خلال هذا السرد التاريخى بأن المجتمع الليبى قبل الاحتلال عرف العديد من أطر مؤسسات المجتمع المدنى، وهى تتلاءم مع المستوى التعليمى والثقافى لهذا المجتمع، والتى تقوم على «الثقافة الشفوية (15) فى أغلبها، وعلى قواعد عرفية غير مكتوبة ولكن معترف بها، وإن المجتمع قد خلق ما يحتاجه من هذه المؤسسات التى تعبر عن تكاثف وتعاون اجتماعى بل وطموحات سياسية وفكرية، وعرف حتى مؤسسات جمعاوية مثل الجمعية النسائية العثمانية وكذلك جمعية الاتحاد والترقى، والصحافة الحرة وهى تمثل المنظمات فى شكلها الحديث، كما عرف الجمعيات السياسية السرية.

أما بعد الاحتلال وفيما عدا بعض جوانب متواضعة من العمل الاجتماعى الخيرى، فإن النشاط الثقافى أو السياسى يكاد أن يكون قد حضر بالكامل وتميز العمل الاجتماعى «بالإطار السري» من ناحية، والهجرة من ناحية (16) أخرى، حيث لعبت القطاعات المهاجرة أدوراً اجتماعية وثقافية هامة فى المهجر (17)، أو من خلال التعاون مع الدولة مثل مجلة ليبيا المصورة، والتى لا يمكن اعتبارها من مؤسسات المجتمع، حتى لو حاول البعض من محرريها أن يقدم خدمة من نوع ما (18) وإلا اختلطت المفاهيم، كما تميزت الفترة بخلق تمايز بين أفراد المجتمع الليبى والمستوطنين خصوصا فى مجالات العمل النقابى الذى يشهد امتداداً فى التنظيمات النقابية الموجودة فى إيطاليا، ولكن الأمر يتعلق بالمستوطنين ومنع الليبين من دخول النقابات المختلفة، وهذا لا ينفى العمل السياسى العلنى خلال فترة مقاومة الاحتلال وقيام عديد من التنظيمات مثل الجمهورية الطرابلسية.

وشهدت فترة الأربعينيات تأسيس العديد من الأطر الثقافية، النادي الأدبي الثاني، والسياسة والعمالية والخيرية، مما سنتعرض إليه في موضعه.

خلاصة القول إن أطر مؤسسات المجتمع المدنى بأشكالها المختلفة، قد تشكلت وفق المعطيات المتاحة، وتموضعت من خلال الواقع السياسى، وإن الإطار يختلف بحسب الظروف الموضوعية السائدة كقاعدة عامة، لكن بعض أطر هذه المؤسسات، استطاعت أن تستمر بالرغم من تغيير الأوضاع السائدة مثل «الوقف»، ومدرسة الفنون والصنائع، وبعضها اختفى مثل جمعية الاتحاد والترقى وأننا نقصد بأطر مؤسسات المجتمع المدنى "كافة أشكال التنظيمات الاجتماعية متى" كانت فاعلة ومؤثرة فى حركة المجتمع، اتفقنا أو اختلفنا مع مبادئها أم لم نتفق، شاملة فى ذلك أطر "المجتمع الأهلى" على الخلاف مع الكثيرين، الأمر الذى يوصلنا إلى المحور الثانى.

4- مفهوم مؤسسات المجتمع المدنى:

أ - **المفهوم** بشكل عام: **لا يخفى على المتابع صعوبة الدخول فى مفهوم** «المجتمع المدنى» **وتطوره فى أبعاد اجتماعية وسياسية، والمناقشات والجدل حوله، الأمر** الذى تحاول الورقة الابتعاد عنه قدر الإمكان ولكن دون الإخلال بحق المتلقى أن يعرف مستوى استعماله فى هذه الورقة على الأقل كمفهوم إجرائى، وخصوصاً أنها لا تسلم ببعض ما يذهب إليه البعض عند التصدى لهذه المسألة.

يرى البعض أن مفهوم (19) «المجتمع المدنى» ينطوى على ثلاث مقومات أساسية، أولها الفعل الإرادى الحر، وبذلك يختلف عن «الجماعة القرابية» والمفهوم الثانى هو التنظيم الجماعي، إذ أن هذا الأخير الذى يضم أفراد أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة وتحت ظل شروط التراضى هو الذى يميز المجتمع المدنى عن المجتمع عموماً، فبهذا التنظيم الرسمى أو شبه الرسمي يجتمع حوله من قام بتأسيسه أو بالإنضمام إليه، والمقوم الثالث للمجتمع المدنى قبول الاختلاف والتنوع.

ويعرف أصحاب الرأى معنى «المجتمع المدنى» بأنه التنظيمات التطوعية الحرة، التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح لأفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف، ويحدد التعريف

التنظيمات بأنها الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة) ويناصر هذا التعريف، أغلب رواد الحداثة والتحديث خاصة في الشرق العربي.

أن مثل هذا التعريف محل نقد من حيث عدم التمييز ما بين المجتمع المدنى من ناحية ومؤسسات هذا المجتمع، بحيث ينفي من هم خارج هذه التنظيمات من نطاق «المجتمع المدنى» بل ينفي أيضًا (المؤسسات الاجتماعية) Social Institution مثل المؤسسات الأهلية، مثل الجماعات القرابية كالعائلة والقبيلة، والعشيرة، والديانة، والمذهب والطائفة، والطبقة، أو العرقية، كالسلالة أو العنصر والأصل القومى، أو ما يسميه سعد الدين إبراهيم التكوينات الاجتماعية أو أحد عناصرها، إن هذا التقسيم ربما يكون ذو فوائد منهجية في التحليل الاجتماعي، غير أن اعتماد مثل هذا المنهج فى إطار التوظيف السياسى لنفى «التيارات أو الحركات التى ينظر إليها كتيارات أو حركات حاملة للقيم التقليدية» قد لا يختلف عن الرأى الأخر الذى ينفى وجود المجتمع المدنى فى الوطن العربي أصلاً، وبالتالى مؤسساته فى الخبرة والفكر العربي، ويؤسس الرأى الأول نفيه على قيام المجتمع المدنى فى الغرب والنشأة الخارجية للدولة القطرية.

وفى هذا السياق يحذر البعض [20] «إن الحديث عن المجتمع المدنى فى الوطن العربى، يعنى نقل المناقشة إلى تطورات بعد سلسلة من التمفصلات والتمايزات إلى سياق تاريخى مختلف من ناحية ومن ناحية أخري ينبغى الحذر من الخلط بين المفهوم وتجسيداته، أى توظيف غائى للمفهوم إذ يتخذ الكثير من الدراسات طابعًا سياسيًا يتكئ على فهم تاريخى أو نظرى يضع مفهوم المجتمع في تضاد مع الدولة، تعبيرًا عن هيمنة هذه الأخيرة، ورغبة فى الانفكاك من أسر هذه الهيمنة [21]

أو يوظفها سياسيًا أيضًا لنفي كل ما هو دينى أو أهلى تأسيسا على نظريات للتحديث، ولذلك يتم نفي كل ما يتصل «بالمؤسسات الاجتماعية» أو كل مكونات المجتمع الأهلى.

إن توظيف المفهوم سياسيًا هو أحد إشكالياته الراهنة، كما هى إشكالياته نفى المفهوم أصلاً، ذلك إن المؤسسات وطبيعة نشؤها سواء كانت تقليدية تنتمى إلى «المجتمع الأهلي» أو إلى «المجتمع المدنى بحسب الرأى» ظاهرة طبيعية لا علاقة لها بتوظيفها من قبل

البعض، ولكن هناك ترابط وصلة بين المؤسسات من جهة، والأفكار السائدة والرائجة فى المجتمع، نظراً إلى أن المؤسسات لا تقوم بوظائفها إلا إذا تلاءمت مع عقلية الأفراد والجماعات الذين يعيشون فى هذا الوسط (22).

ولا يمكن بذرها في تربة غير ملائمة، فما معنى نقابة للمحامين فى ليبيا فى القرن الثامن عشر، ولكن يمكن أن يكون هناك تنظيم لوكلاء الخصومة مثلاً، ولكن هناك معنى لهذه النقابة في الخمسينيات من القرن الماضى، وكان هناك معنى عندما دخلت في صراع داخلى بين أعضائها من الطليان والليبيين، وكان هناك معنى عندما يصرح النقيب مثلاً بأن الطائرات المشتركة فى حرب السويس خرجت من مطار طبرق بغض النظر عن صحة، هذه المسألة وكان هناك معنى لأمين سوق «الكزارة» ولكن ما معناه الآن فى ليبيا، بينما يكون هناك معنى لنقابة الحدادة سابقًا وحاليًا لاستمرار هذه المهنة. وبنفس القياس لا معنى إلى تنظيم طائفى فى ليبيا نظراً إلى أن الظروف الموضوعية غير متوفرة نظراً إلى أن البلاد برمتها مسلمة وأغلبها مالكى المذهب.

إن الذي نهدف له من مثل هذه الأمثلة أن المؤسسات تنشأ وفق مطلب اجتماعي معين، يعبر عن الفكر أو الأفكار السائدة، وإذا كان تجاوز هذه الأفكار السائدة هو نوعًا من القفز إلى الأمام فإن «استحضار» أفكار لا تجد لها أساس واقعي داخل المجتمع هو نوع من الحرث في البحر.

وإذا كان الغرب قد تجاوز الدين وتجاوز القبيلة والعشيرة فإننا لم نتجاوزها، وهى واقع لا يمكن تخطيه بالتجاهل مهما حسنت النوايا، وعليه لابد من التعامل مع هذه الحقائق واستيعابها وتطويرها (23)، ومعنى ذلك «إننا نقر بأن هناك تفسيرات واستخدامات متباينة تنشأ من التقاليد السياسية والفكرية المختلفة».

أى أن تنوع الانتماءات والحاجات فى المجتمع يؤدى إلى قيام مؤسسات متنوعة ومتعددة، كما أن كيفية إشباع الحاجات تنبثق عنها مؤسسات من الطبيعة نفسها، وبالتالى ليس بالضرورة أن نتقيد بدلالات «مؤسسات المجتمع المدنى كما ولدت فى سياقها التاريخي في الغرب، ولكن نتقيد بمعطيات الواقع فى إطار التجربة التاريخية لمجتمعنا، دون أن ننسى بأننا نؤسس للمستقبل.

على حقائق حياتنا الماثلة، ومن هذا المنطلق يمكن القول إجرائيًا على الأقل بأن مؤسسات المجتمع المدنى هى «التنظيمات والوسائل» الآليات والقواعد» التى تنظم سلوك الأفراد والجماعات، وهم بصدد إشباع حاجاتهم السياسية والاجتماعية والثقافية، وخدمة مصالحهم تحت أطر قانونية أو واقعيه أو رسمية، وباستقلال عن الدولة (24).

وبالرغم من أن التعريف الإجرائي لدى البعض (25). يشمل موسسات المجتمع الأهلى ويرى أن رفض المفهوم الغربى لمؤسسات المجتمع المدنى، فإن هذا المفهوم لا يعنى بالضرورة إعادة التجربة الغربية للتحديث، وإلا فإننا نسلم مع النزعة المركزية الأوروبية بوبجود طريق واحد للتطور الإنسانى، إلا أنه يعود ليقول بأن التشابه بين مصطلحى «المجتمع المدنى، والأهلى» الناتج عن بعض الوظائف والأدوار لا يعنى التطابق ولا يبرر التماثل الذى يقول به المثقفين العرب، لينتهى في تأملاته الختامية إلى القول «ولا يحسبن أحد أن المجتمع المدنى هو الحل الناجز، أو مفهوماً خلاصياً إنه بصيغة أدق حقل التنافس وفضاء للصراع وميدان لعمل القوى الاجتماعية ذات المصالح، وللرؤى والمواقف المختلفة بل والمتناقضة»، ونتيجة لهذا التناقض الذى يقع فيه الكثير من المثقفن العرب نرى بكل تواضع أن نفي المصطلح «المجتمع الأهلى» باعتبار مكوناته لا تدخل المجتمع المدنى، هو نوع من التناقض وفى دلالات مفهوم المجتمع المدنى، وأن بداية البحث تتناقض مع نهايته.

ويبدو أن هذا الخلط ناشئ عن عدم التفريق (26). بين «المنظمات Organzation» ومؤسسات المجتمع المدنى Civil Soliaty «المؤسسات» Institution وهذه الأخيرة تعنى «مجموعة قوانين راسخة ويتم وضعها لمقابلة المصالح الاجتماعية»، ومن هنا فإن تطويرها يأتى في إطار التغيرات فى البنية الاجتماعية فى حين أن المنظمات «وحدات اجتماعية ذات غرض ودور محدد داخل إطار مؤسسي أوسع»، وبالتالى فإن تطويرها لا يؤدى بالضرورة إلى تغييرات فى البنية الاجتماعية.

هناك مقاربة حديثة نشرت أخيراً، وبعد إعداد هذا البحث ترى أن المجتمع المدنى فى شكله الذى يقوم عليه اليوم، رغم مزاعم فضائله يزيد ويساعد فى إضعاف الدولة، وإن الدعوة إلى المجتمع المدنى هى دعوة مغفلة تدعو إلى الحزبية، وإذا كانت كذلك يجب أن تكون صريحة، وينتهى إلا أن الضرورى اليوم ديمقراطية أكثر وليس مجتمعاً مدنياً يستبعد السياسى، ويقود إلى ازدواجية المواطن، بين المدنى والسياسى. وهذه هى المعركة الحقة.

وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع هذا البحث لابد من القول بأنه يطرح المسألة بشكل جاد تماماً وأن القضايا التى تناولها من زاويا مختلفة يجب طرحها للنقاش مع ضرورة ملامسة الواقع بشكل أكثر عمقاً، والأخذ بالاعتبار التحذيرات المتعلقة بما أسماها المجتمع الاقتصادى الذى يتعولم والذى تضعف السياسى دون أن .... المدنى.

الأسئلة التى تطرح فى هذا السياق كيف يمكن أن تدعو إلى «ديموقراطية أكثر» فى إطار مجتمع يحاول أن يطبق الديمقراطية المباشرة وكيف تدعو إلى «ديمقراطية أكثر» فى مجتمع «يحتوى مؤسسات المجتمع المدنى، ويعتبرها جزء من المجتمع السياسى فى إطار شمولى ويعتبر الخروج عن ذلك بالقول أو الفعل خيانه وطنية.

أن مثل هذا الأمر لا يخرج عن تصورين فى رؤية الباحث وهما:

الأول : أننا مجتمع احتلال «الحقيقة» النهائية والحلول الحاسمة، ويقفل على أثر ذلك باب الاجتهاد ولا داعى للكتابة أو النقاش.

الثانى: أن الدعوة إلى «ديمقراطية أكثر» لا تخرج عن تسمية أخرى للدعوة إلى مؤسسات المجتمع المدنى ويلتقى الهدفان تحت مسميات مختلفة .

ب - ملاحظات حول مؤسسات المجتمع المدنى فى ليبيا:

مصطلح «مؤسسات المجتمع المدنى» ليس من المصطلحات المتداولة كثيراً فى القاموس السياسى الليبي المعاصر، وبحكم طبيعة المصطلح السياسية والاجتماعية، ليس من المتوقع استعماله فى لغة القانون، بالرغم من أن العّلامة السنهورى «بحسب رأى الباحث» قد حاول الاقتراب في القانون المدنى من هذا المصطلح علي النحو الذى سيرد عند معالجة المحور القانونى في هذه الورقة، وإذا ما أقصينا مصطلح المؤسسات فإن القاموس القانونى وأدبيات السياسة فى ليبيا تأخذ بمصطلح قد يبدو موازياً «المجتمع الجماهيرى» والذى تم نحته دون أن يتم تعميقه أو بحث دلالته، ولا يغيب عن الذهن أن تبنى مصطلح «الجماهيرية» كاسم للجمهورية العربية الليبية فى إعلان سلطة الشعب قد ادخل اللغة والمصطلحات التى تنسجم مع آلياتها الداخلية، وبالرغم من إعْتراض البعض على التسمية ليكتب و «إذا الجماهيرية ووئدت» (27). إلا أن مصطلح «المجتمع الجماهيرى» ولد فى سياق تاريخي وتحت مقولة من ليبيا يأتى الجديد فى رأى الباحث.

المصطلح «مؤسسات المجتمع المدنى» ليس بمنأى عن التداول فى ليبيا فقط بل غير مقبول من البعض شكلاً ومضموناً، هذا البعض الذى وصف منظمات المجتمع المدنى بأنه مسلسل الأكاذيب الكبرى مثله مثل الطريق الثالث والديمقراطية الاجتماعية والعولمة وحقوق الإنسان ... كلها أقعنة (حسب هذا الرأي) تستهدف تجميل الرأسمالية المتأزمة معتبراً أن الدعوة إلى المجتمع المدنى محاولة لتسميم الأطروحة الجماهيرية بمسكنات انتهت صلاحيتها ويعد خرقاً فى منتهى الخطورة (28). وقال رأى ثالث أن هذا دفرسوار ولعله يقصد وكأن الأمر لا يعدو الالتفاف على المجتمع الجماهيري .

على النقيض من هذا الاتجاه نشرت مجلة «المؤتمر» (29) التى تصدر عن مركز أبحاث الكتاب الأخضر ملفاً اشتمل على مقالات تحليلية حول هذا المفهوم ومكوناته، كما احتوى المشهد الثقافي خصوصاً في الفترة الأخيرة عديد الندوات فى نقابة محامى طرابلس ورابطة الكتاب والأدباء.

قبل ذلك نشرت بعض المصنفات القيمة حول المجتمع والدولة والاستعمار فى ليبيا (30) وكذلك السلطة والمجتمع والجمعيات فى ليبيا (31) والمجتمع المدنى والتحول الديمقراطي فى ليبيا (32).

من ناحية أخرى أقام مركز دراسات الوحدة العربية ندوة حول المجتمع المدنى ودوره فى تحقيق الديمقراطية ساهم فيها لفيف من المثقفين العرب ونشر الملف فى مجلة المستقبل العربى (33) احتوت الملاحظات النقدية على الندوة «غياب دراسة حالة المجتمع المدنى فى كل من موريتانيا وليبيا وسوريا الجغرافية والجزيرة» كما غابت دراسة التجارب النقابية وتجربة المنظمات النسائية.

إذا كان المصطلح غير متداول فى ليبيا أو محارب فإن ذلك خلافاً لعديد الدول العربية بما فى ذلك دول شمال أفريقيا حيث يقول الباحث العربى عبدالله ساعف (34) فى السنوات الأخيرة انتشر مفهوم المجتمع المدنى ولم يعد مقتصراً على كتابات بعض المثقفين أو يبرز بعض العبارات التى تطفو علي سطح النقاشات الفكرية أو بيانات الجمعيات المدافعة على حقوق الرنسان ومواقف دعاة الديمقراطية والشرعية وضرورة حياة مؤسساتية حديثة بل تعداه لتشكيل الدعوة إلى قيام مجتمع مدنى أحد الظواهر السائدة فى الوعى الجماعي.

وإذا كان المصطلح غير متداول فى ليبيا أو محارب فإن ذلك لا يعنى عدم معرفة المصطلحات الدالة على مكونات مؤسسات المجتمع المدنى أو الهيئات الطوعية التى يتكون منها، بل أن المجتمع الليبى يعرف كما هو الحال فى الكثير من الدول الإسلامية الأخرى حتى مكونات أخرى لا تعرفها المجتمعات الغربية، مثل الوقف، وعرف المجتمع الليبى تاريخيًا على الأقل حتى تلك المؤسسات ذات الاهتمامات السياسية أو كان غرضها سياسيًا، وأكثر من ذلك يعرف المجتمع الليبى فى مشهده الثقافى الاختلاف الفكرى السياسي بين من ينادوا بضرورة قيام هذه المؤسسات، ومن ينكرها فى ظل سلطة الشعب، ومن ينكرها فى ظل نفى الغرب.

هناك البعض الذى يرى (إن ليبيا قد اطاحت بكل تراث العمل الأهلى التقليدى واستبدلت به فلسفة تقوم على أفكار السلطة المباشرة، وارتفع شعار أن من تحزب خان) (35) وبالرغم من أننا من القائلين بأن مؤسسات المجتمع المدنى تشمل القطاع الأهلى، لكن حقيقة الواقع تخالف ما يقول به هذا الرأى بالنسبة للعمل الأهلى الذى لا يتعلق بأهداف سياسية، ذلك أن ليبيا شهدت وتشهد عملا أهليًا نشطًا عبّر عن نفسه فى الكثير من المناسبات وخلال العديد من المؤسسات، بالرغم من التسليم بشدة الرقابة التنظيمية ولكن لا أحد يستطيع أن ينكر قدراً من استقلالية المؤسسات التى لا تمارس السياسة، لا يفوت الباحث أن يلاحظ أن نفى هذا المصطلح من الأدبيات السياسية فى ليبيا مرجعه إلى عدد من الأسباب:

1- يرجع السبب الأول إلى التناقض الظاهرى مع النظام الجماهيرى السائد الذى يدمج المجتمع فى الدولة فى وحدة عضوية ونظرياً.

2- الدلالات الإستقلالية التى يطرحها المفهوم من خلال توزيع الأدوار بين الدولة من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى.

3- السياق التاريخى الذى ولد فيه المفهوم "الغرب" وفى اطار نفى الآخر ورفضه دون الأخذ في الإعتبار مدى امكانية فتح المجال لهذه المؤسسات لتأخذ تطورها التاريخى والتى لربما خلقت من خلال ديناميتها الذاتية مؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية ليس بالضرورة أن تكون مماثلة للغرب.

4- ولربما لأسباب أخرى متباينة قد لا تظهر على السطح، نظراً إلى أن من ينفى هذا

المفهوم إما من ذوى الإرتباط الظاهر، وبالتالى من الطبيعى أن نجد هذا النفى والرفض لمفهوم يحيل إلى ما يناقض التنظيم الفوقى، ويعاكس النزعة إلى الضبط والمراقبة، كما يبعدها عن أجواء المناقشات السياسية التى تعتمد التناسق والإنسجام، وعلى هذا الأساس يطرح هذا المفهوم فكرة التفكيك والتشتت (36) وأما يرى أن المفهوم قد ولد فى الغرب نتيجة لتجربة تاريخية لا تصلح لمجتمعنا.

إذا كان البعض يحاول نفى وإقصاء «مؤسسات المجتمع المدنى» بمقولة أنها محاولة للالتفاف على «المصطلح الجماهير»، فإن هذا النفى لا يقصد به المصطلح، ولا تغييبه على مقولات الأدبيات السياسية (37)، بقدر ما يعبر عن نفى الآخر الذى ينادى بهذا مصطلح، وهذا الاخر يمارس نفس اللعبة، ينفى أية صياغة لمؤسسات المجتمع المدنى سوى تلك التى تدخل فى تعريفة، وبذلك التعريف يقوم في الواقع بنفى مزدوج يشمل ليس ذلك البعض، ولكن أيضًا من خلال وضع المصطلح فى مقابل «المجتمع الأهلى» ومصدر هذه المحاولة (38) هو « توظيف هذا المفهوم توظيفاً سياسياً فى وجه التيارات أو الحركات التى ينظر إليها علي أنها مطابقة «فقط» للتنظيمات والبنية الحديثة من حزبية ونقابية وتنظيمات سياسية، ويستخدم فى هذا السياق كآلة حرب ضد بني المجتمع القديمة الدينية أو القبلية، بينما ينفى رأى ثالث المصطلح لارتباطه بالآخر والذى يقصد به هنا الغرب.

وفى وجهة نظر الباحث أن النفى المتبادل، أو النفى المزدوج لا يؤدى إلى نتيجة عملية، ولو نظر البعض الذى ينفى هذا المفهوم ويعتبره يكّون خطورة على النظرية الجماهيرية السائدة، لو نظر من خلال هذه النظرية ذاتها، ومن خلال صورتها النقية، لتبين له بشكل جلى بأنها تخدم النظرية، أو علي الأقل هذا ما تهدف إله وتنادى به، بل أكثر من ذلك تعترف بهذه المؤسسات فى إطار النقابات والروابط، الاختلاف يدور حول اعتبارها جزء من السلطة أو خارجها وهذه مسألة محل اجتهاد، حتى فى مسار التجربة السياسية فى ليبيا ذاتها، بدلالة التعديلات وآخرها القانون رقم 1 لسنة 1369 ولا نعتقد بأن النظرية السياسية السائدة فى ليبيا الآن «النظرية العالمية الثالثة - أو سلطة الشعب» هى نظرية مغلقة قفل باب الاجتهاد فيها أو تحليلها من منظور مختلف، ولكن لابد من الاعتراف بأن العمل السياسى الموازى لسلطة الشعب وفى إطار مؤسسات المجتمع المدنى فى الوقت الحالى من حيث الشكل خارج إطار المفكر فيه، أما من حيث الأهداف فالنظرية يفترض أنه

تسعى حثيثًا من أجل حرية الإرادة وحرية التقرير وبالتالى تعد مؤسسات المجتمع المدنى التى تقوم أساسًا على هذه الحرية هى فى الواقع آليات تقترب أكثر من غيرها لتحقيق الأهداف المنشودة من النظريه.

ومن ناحية أخري فإن من يحاول أن يقصر مؤسسات المجتمع المدنى دون احتوائها على مكونات «المجتمع الأهلى المدنى» [39] بما يتضمنه من تجربة تاريخية ثرية تستحق المراجعة والتوثيق يتجاوز الواقع الاجتماعي إلى «تابو» سياسية موقعها خارج التجربة التاريخية لهذا المجتمع، ويطبق نماذج محددة بالذات، نشأت فى سياقات تاريخية مختلفة، ويعتقد الباحث أن التجارب الإنسانية لا يمكن استيرادها هكذا ولكنها يمكن أن تنمو وتتطور من خلال بنيتها المحلية وسياقها التاريخى.

وفى هذا السياق يلاحظ البعض [40] « أن المثير للدهشة والتأمل معًا أن كثيرًا من نشطاء المجتمع المدنى الحديث ينتمون سياسيًا إلى فصائل اليسار السابق الذين يجدون أنفسهم يقفون موقف التبرير والدفاع عن الممارسات العدوانية للإمبريالية ضد حق الشعوب فى تقرير مصيرها باسم الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان» ويسمى هذا البعض أن هذه «طائفة» ثالثة من «طوائف» المجتمع المدنى واسماها المجتمع المدنى الحديث، وهى التى تختصم الدولة العربية من واقع سعيها لفرض هيمنتها عليه من واقع موقفها المعادى للحقوق والحريات. وتقف مؤسسات هذا المجتمع بشكل معلن أو مضمر مع دعوات الولايات المتحدة خصوصًا نحو «دمقرطة» الأنظمة العربية.

ويرى البعض الآخر [41] فى نفس السياق ونتيجة هزيمة 1967 ثم انهيار الاتحاد السوفيتى 1990 وما تلاها من إخفاقات متتالية للأطروحات القومية واليسارية حيث «أدار مثقفو اليسار والحركات القومية ظهورهم للعمل السياسى أو للمجتمع السياسى، و بدل الاعتراف بالإخفاق راح بعضهم ينظر إلى حسم المعركة فى مكان آخر غير المجتمع السياسى، وهذا المكان هو المجتمع المدنى » بغض النظر عن صحة هذه المقولة إن الواقع يشهد بالفعل نوعًا من المأزق للكثير من المثقفين العرب وبغض النظر عن انتماءاتهم السياسية و الفكرية، إذ لا أحد يصدق الولايات المتحدة فيما تدعو إليه وأغلبهم يساند التوجه إلى مساندة ودعم مؤسسات المجتمع المدنى.

نحن من القائلين بضرورة تطوير التجربة الذاتية لهذا المجتمع، مع امكانية تهذيب شوائبها إن وجدت، ومن خلال دراسة أطرها القانونية والاجتماعية والسياسية، المسألة يمكن اختصارها فى حرية التكوين وحرية العضوية، والاعتراف بالآخر، سواء اتفقنا معه فى الرأى أو اختلفنا، المسألة كلها تدور حول الاعتراف بالآخر وحقه فى المشاركة، أما مسألة الرأى الواحد، معنا أو ضدنا، فهى سياسة فاش

ثانيًا: الأطر الاجتماعية والسياسية للمجتمع المدنى فى ليبيا:

حتى لا ننجر وراء الأبعاد الفلسفية والفكرية الدائرة حول «مفهوم مؤسسات المجتمع المدني والخلاف حوله» ولا إلي البواعث والاهتمامات التى تقود هذا الخلاف، نشير إلى أربع محطات من تاريخ ليبيا الاجتماعى والسياسى في العصر الحديث تتعلق بالمجتمع المدنى فى ليبيا، محاولين تتبع الأطر الاجتماعية والسياسية لهذا المفهوم.

1-المحطة الأولى:

إن الأطر الاجتماعية والسياسية وبحكم طبيعتها هى أسبق تاريخيًا علي تأسيس الدولة وقيامها، سواء الدولة بالشكل الحديث، أو حتى في بعض أشكالها الأخرى في تواريخ سابقة وهذا لا يعنى أن لا مؤسسات للمجتمع بعد نشو الدولة، ولكن نتحدث عن التطور التاريخى، بل أن الدولة ذاتها لا تزيد على التنظيم السياسى للمجتمع أى أنها منظمة اجتماعية تطورت بشكل مخيف.

وتحت هذه المحطة وفى إطار تجاوز لما سبق سرده. نقتبس أن الاستعمار الاستيطانى الإيطالى فى ليبيا والمقاومة الطويلة تركت آثارًا عميقة في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثل المؤسسات فى العهد العثمانى من مدارس ومعاهد فنية وردارية والقضاء على الحركة السنوسية والجمهورية الطرابلسية، وهيئة الإصلاح المركزي بعلمائها وصحفها وأعيانها هذا التدمير للمؤسسات الاجتماعية والسياسية لم ينجو منه إلا المساجد والتعليم الدينى، العائلة والقبيلة. ويرى البعض (42) أن هذا النوع من الاستعمار المقيت قد شكل قطيعة حادة أمام تراكم تجربة المجتمع المدنى فى حين يلاحظ البعض الآخر أن السياسة الاستعمارية لم تأخذ وتيرة واحدة حيث حاولت إيطاليا التعامل مع الحركة السنوسية، الجمهورية الطرابلسية وشيوخ القبائل بل رضيت بنوع من الحكم الذاتى، وقد تباينت

اجتهادات المجتمع المدني فى ليبيا في المحافظة على هويته من ناحية، ومن محاولات سد الفراغ الناشيء عن إهمال الدولة الاستعمارية، وتكثيف لتجربة المجتمع ذاته، إما أن يحافظ على أطر قائمة أو إنشاء أطر جديدة، ونقصد بذلك مؤسساته الخاصة مثل المدارس - الفنون والصنائع الإسلامية - التعليم الدينى - الزاويا - الفرق الصوفية (43)، وحاولت الزعامات وشيوخ القبائل أن تلعب حلقة الوصل بين الدولة العاتية والمواطن، وحاولت الحركات السياسية أن تحدث وتتحاور وتقدم بالشكاوى وتعبر عن مطالبها، ومن خلال الأطر التي ولدتها التجربة والتراكم التاريخى، وعليه يمكن القول إن إيطاليا لم تمانع فى استمرار بعض مؤسسات المجتمع الأهلى بالمعنى الضيق، ولكنها رفضت أن ينخرط الليبيين فى مؤسسات المجتمع المدنى بالمعنى الواسع حيث المشاركة والحقوق المدنية والسياسية التي تمنحها هذه الموسسات، وتكون بذلك قد قطعت على الليبيين الانخراط فى موسساتها ومنعتهم من تطوير مؤسساتهم، مما يفسر بعض العداء التاريخى لهذه الموسسات عند الليبيين.

ويقسم بعض الباحثين (44) تاريخ الحركة العمالية فى ليبيا إبان الحكم الريطالى إلى مرحلة ما قبل الحكم لفاشى 1911 - 1923 ومرحلة الحكم الفاشى، حيث يقرر صعوبة العثور على مستند يثبت وجود نقابات لليبيين. التشريع الوحيد هو المرسوم الملكى رقم 688 بشأن إصابة العمل ولذلك اكتفت حكومة إيطاليا بتشريعات العمل المطبقة داخل إيطاليا. ولم يكن يوجد فى ليبيا سوى أجهزة فنية قمعية. ويبرر ماريو سكا بارو تأخر إدخال النظام النقابى فى ليبيا إلى الطابع الزراعى والرعوى الذى كان يسيطر على عمل السكان، أما فى مرحلة الحكم الفاشى فقد صدر المرسوم الملكي رقم 2066 سنة 1935 بشأن الحركة النقابية فى طرابلس وبرقة، ويلاحظ أن التشريع يخص الإيطاليين المقيمين فى ليبيا ولا يشمل الليبيين أصحاب البلاد، ومع ذلك أعلن موسوليني فى خطابه من مبنى السراى الحمراء «أنه سمح لأول مرة للمسلمين الليبيين بالدخول إلى الحياة النقابية وتكوين نقابتين هما: نقابة لأرباب الأعمال خاصة بملاك المواشى ... وكذلك نقابة لعمال الموانى» وبعث مؤسسو نقابة المواشى برقية عرفانا بالجميل؟

ولعل الجدير بالوقوف عنده هنا هو أن إيطاليا سمحت للإيطاليين بتأسيس منظمات أو مؤسسات للمجتمع المقصورة عليهم دون أن تسمح بذلك لليبيين. ليس على مستوى تنظيماته الخاصة بل حتى الانخراط فى المؤسسات الإيطالية.

أحد جوانب التفسير هى الطبيعة الاستعمارية للوجود الإيطالى والنظرة إلى الليبيين، باختصار النظرة الاستعمارية، ولكن من وجهة نظر الباحث ليس ذلك فحسب دائمًا يضاف إليها انعدام الثقة بين السلطة السياسية والسكان - المواطنين - المحليين من ناحية والفلسفة الأوروبية التي ترى فى قيام مؤسسات المجتمع المدنى قيام فضاء آخر مستقل وموازى للدولة وضداً عليها ومتناقضا معها، وهى أى السلطة الاستعمارية تقبل ذلك التناقض والضدية على مستوى المواطن الإيطالى، نظراً إلى أن جزء من المجتمع الإيطالى حتى لو كان يقيم فى ليبيا، ولكنها لا تسمح بذلك للسكان المحليين المشككين فى شرعية وجودها ولما تعنية قيام تلك المؤسسات من وظائف الإدماج والمشاركة، وتدريب الأفراد على المهام المالية والإدارية والوظيفة التعبيرية التى لا يردها الاستعمار ولا يرغبها وقد ورثت دولة الاستقلال هذه السلبيات الاستعمارية دون أن ترث نظرة السلطة الاستعمارية إلى مواطنيها.

2- المحطة الثانية:

وهي المرحلة السابقة على الاستقلال عشية إعلانه من الأمم المتحدة، أى مرحلة الاحتلال البريطانى خلال وبعد الحرب العالمية الثانية... حيث يبدوا أن هناك شبه اتفاق على ظهور حركة اجتماعية وسياسية نشطة من حيث تأسيس المنظمات والأحزاب والجمعيات السياسية، مثل جمعية عمر المختار وحزب المؤتمر ، والفدرالى، والكتلة، والجبهة، وحزب الاتحاد الطرابلسى المصرى، والنادى الأدبى الثانى ونقابات العمال وبعض الصحف، وهيئة تحرير ليبيا، وإن هذه المنظمات بقدر تعبيرها علي اهتماما الفكر السياسي السائد فى تلك الفترة، وهي قضايا استقلال ليبيا وشكل النظام السياسى المأمول، من الجمهورية إلى الملكية إلى الاتحاد مع مصر، فإنها قد تضمنت حتى مدارس سياسية وفكرية متباينة، واهتمامات اقتصادية وحقوق مهنية مثل مطالبات العمال برفع الأجور أو تقليل ساعات العمل، يقول بروشين (45) (وقد تشكل اتحاد عمال طرابلس خلال مرحلة الحركة التحريرية الوطنية التى شارك فيها العمال أعضاء فى أحزاب سياسية 90% فى المؤتمر الوطنى الطرابلسى و 10% فى الكتلة الوطنية الحرة تحت إشراف اتحاد عمال طرابلس نظم فى صيف 1950 أحزاب كبيرة لعمال الموانئ فى طرابلس أيده عمال المدن الأخرى)، وإذا كان الظرف التاريخى قد أقصي الإيطاليين المقيمين فى ليبيا عن العمل

السياسى، فإن ذلك لا يحسب على العمل النقابى المهنى، بل العكس، حاول البعض منهم أن يقوم بدور ما مع تعديل المواقف نتيجة لتبدل المعطيات السياسية.

أن ما يميز هذه المرحلة عن المراحل السابقة هى العلنية والتعدد لمؤسسات المجتمع المدنى، إضافة إلى تأسيسها ليس في الداخل فقط بالنسبة للمؤسسات ذات الاهتمام السياسي بل تكاثرها بالخارج أيضاً.كما يلاحظ أنها كانت معبرة عن مسارين سياسيين مختلفين بعض الشيء، المسار السياسى فى ولاية طرابلس وهنا نلاحظ التعدد وتباين فى بعض الأهداف (46) والاختلاف بين هذه المنظمات نتيجة لتباين الخلفيات الثقافية والجهوية لمؤسسى هذه المنظمات، وبالتالى تكاد أن تمثل ألوان الطيف السياسى، أما المسار السياسى في برقة والذى ينطوى تحت زعامة تقليدية وقبلية مع تحالف دولى لديه الاستعداد للتفاوض لتنصيب زعامة محلية تتحمل المسئولية وتعفيه منها، فإن المؤسسات فيما عدا جمعية عمر المختار التى مثلت توجيهات ريديكالية بمقاييس ذلك الزمن في برقة، ونتيجة لسيطرة الشباب عليها، كانت الأهداف محدودة بعض الشيء اقتصرت على المطالبة (بالحكم الذاتى ...) أو الاتحاد بشروط، وثم الضغط على جمعية عمر المختار بوسائل شتى من أجل أنهائها أو تقليص نفوذها، وكان لإعلان محمد إدريس السنوسى إلغاء جميع الأحزاب السياسية فى 7 ديسمبر 1947 لتوحيد النشاط السياسى فى برقة بأجمعه عن طريق ذو مسار واحد لا غير «المؤتمر الوطنى» الذي حل محل الجبهة الوطنية أثراً كبيراً فى وقف تأسيس منظمات للمجتمع المدنى تتصدي للمسألة السياسية فى برقة.

وفى سنة 1947 ظهرت النقابة لأول مرة حسب رأى بروشين، حيث أنشئت نقابات عمال النقل فى طرابلس تزعم اتحاد عمال طرابلس محامى إيطالى ذو ميول يسارية يسمى «ايزيكو تشبيلى» وكان هذا الاتحاد يضم 16 نقابة تشمل عمال الموانئى وسائقى الأجرة وعمال الفنادق وكان 70% من عمال هذا الاتحاد من الإيطاليين وفى سنة 1950 انضم اتحاد عمال طرابلس إلى اتحاد العمال العالمى أبعد بعدها المحامى تشبيلي ودخل الاتحاد في حركة صراعية مع الحكومة المؤقتة ومن بعدها حكومات الاستقلال.

هل يمكن التقرير الآن بعد مرور ما يزيد على خمسين عامًا بأن فترة الأربعينات قد شهدت لحظة تاريخية تبلورت خلالها مشاهد من العمل السياسى والثقافى والاجتماعى يمكن اعتبارها دلالة تاريخية على حيوية هذا المجتمع عندما تتاح له فرصة من هذا النوع.

هل يمكن التقرير بأن الفترة الأربعنييات هى تتويج لكفاح مسلح قدم فيه المجتمع الليبى صك خلاصه بالدم، وكان نتيجة هذه الحيوية الاجتماعية؟

هل كان الوضع الدولى وانتصار الحلفاء في الحرب وخصوصية ليبيا بحكم أنها مستعمرة سابقة لدولة مهزومة فى الحرب إضافة إلى أن هذه الحيوية هى نتائج للفاعلين الدوليين أكثر منها أسباب محلية بحتة؟

أم لهذه العوامل مجتمعة بحيث ساهمت فى نهاية المطاف فى هذه الحيوية.

وأخيراً هل يمكن الحكم على هذه المرحلة بأنها تمثل حيوية للمجتمع؟ أم أنها فترة للصراعات والمؤامرات والاختلافات بين القوى الاقتصادية والاجتماعية النظيفة والحرة وتلك المتواطئة مع الاستعمار، بحيث تمثل فى نهاية المطاف فسيفساء [47] اجتماعية يجب رفضها ونفيها مفضلين عليها مجتمع يحمل قشرة للتجانس الشكلى والحديث بلغة واحدة

متجاهلين التباينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما أن هذه الصراعات والخلافات، والإختلافات هى الخلفية التاريخية لرفض التنظيمات السياسية الموازية «الأحزاب» سواء ما صدر فى 7ديسمبر 1947، أو الخمسينات أو ما جاء بعدها؟

لابد من التوقف عند سنة 1947 والنظر إليها من زاويتين:

الأولى: أمر محمد إدريس السنوسى بإلغاء جميع الأحزاب السياسية فى برقة طبعًا وتحديد النشاط السياسى فى «المؤتمر الوطنى».

الثانية: إنشاء أول نقابة تضم الليبيين وغيرهم، ولكن من شخص يحمل وصفين مختلفين:
أ – إيطالى بما يحمله من رمزية سياسية.
ب – يسارى أو شيوعى بحسب ما ينسب إليه وما يحمله من رمزية دينية وسياسية فى آن.

وبالتالى فإن ليبيا الموحدة دخلت تحت سلطة ملكية تحمل فكراً سياسيًا مختلفًا عن الملكية فى القرب مثلاً ساهم فى تشكيل السياسة عدم الثقة والولاء المشكوك فيه فى منطقة طرابلس .... هذه الأخيرة التى تتكون من عديد المنظمات السياسية والاجتماعية، وهى منظمات تحمل سلبيات سياسية ودينية بحسب تلك الرؤية ولربما رؤى أخرى مما ساهم فى بلورة موقف سياسى من منظمات المجتمع المدنى لم تتغير كثير بالرغم من مرور أكثر من نصف قرن.

3 - المحطة الثالثة :

تعد الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى العشرية الأولى والثانية من عمر الاستقلال فترة مختلطة بين حيوية المجتمع التى تململت خلال اللحظة شبه الليبرالية زمن حكم الإدارة، وخداع مرحلة استقلال الدولة الوطنية فى حركة صراعية عجيبة بين الدولة والمجتمع وانتصرت خلالها الدولة على المجتمع فى نهاية المطاف.

فى الوقت الذى بدت فيه بعض المحاولات من مؤسسات المجتمع أن تلعب دوراً ما فى الحياة السياسية. ونقصد هنا الأحزاب متحالفة مع بعض الهيئات الاجتماعية القبلية والعائلية ولربما مع التنظيمات الاقتصادية وحتى الأجنبية، ويبدو أن للدور المزدوج للأخر الأجنبى وموقف الملك المتذبذب ورؤيته السياسية، قد خلق أجواء من عدم الثقة المتبادلة، مما أدى فى النهاية المطاف إلى فرض سيطرة من مؤسسات الدولة على مؤسسات المجتمع المدنى السياسية.

يقول أحد اللاعبين السياسيين فى تلك الفترة من خلال شهادته (ومن وجهة نظر أخرى فإن نفور الملك إدريس من الأحزاب السياسية ومعارضته لقيامها قد حرم البلاد من عنصر هام من المؤسسات البرلمانية ويبدو لى أن إقامة الملك الطويلة فى مصر وتتبعه للنشاط الحزبى فيها وما كان يقع بين تلك الأحزاب من تنافر وتطاحن ولو على حساب المصلحة الوطنية وما رافق ذلك من اعتماد بعض الأحزاب على المعونات الأجنبية قد زاد من كراهيته لكل ما هو حزبى ودفعه لمنع قيام الأحزاب فى ليبيا).

من ناحية أخرى فإن مؤسسات المجتمع الأهلى لم تواجه نفس المصاعب التى واجهتها المؤسسات ذات الاهتمام السياسى والتى تم حضرها بموجب القانون.

فقد شهدت المرحلة تأسس الهلال الأحمر الليبى، واستمرت الدعوة السنوسية فى نشاطها، بل قدم الدعم المادى والمعنوى، وتم تأسيس الكشافة، وشهدت الحركة العمالية تغيرات أساسية.

الملاحظة المهمة فى هذا الشأن أن طبيعة الحكم الفدرالى ووجود ثلاث ولايات مختلفة بالإضافة إلى الحكومة الاتحادية خلق نوعاً من التعدد فى الولايات الثلاث، طرابلس وبرقة وفزان وكذلك على مستوى الدولة الاتحادية. وبذلك صدرت العديد من التشريعات التى تتباين وتختلف أحياناً.

السؤال المطروح عند مناقشة الأطر الاجتماعية والسياسية خلال هذه المرحلة، والتى يفترض حسب وثائقها الأساسية وفلسفتها السياسية المقننة أن تعتمد برنامجًا ليبراليًا فى الاقتصاد والسياسة السؤال المطروح هل هيئت الدولة هامشًا ما لنمو وترعرع مؤسسات مدنية طوعية تشارك فى بناء الدولة وتساهم في تنمية المجتمع؟

هناك رأيان الأول: يقول بأن تدمير مؤسسات المجتمع فى مرحلة الاستعمار الإيطالى مشكلة عانت منها ليبيا حتى خلال فترة الاستقلال. والرأى الآخر: يقول وإن سلم مبدئيًا بالسيطرة التامة إلا أنها تركت هامشًا ما نتيجة لتنامى الوعى السياسي للقوى الوطنية، إضافة إلى تفاعل قوى المجتمع مع محيطها العربى وما كانت تزخر به المرحلة من أحداث كبرى قد فرض هامشًا وجدت من خلاله أشكال من العمل السياسى والاجتماعى والأهلى .... مثل جمعية الفكر والحركة الكشفية وقوافل العمل التطوعي من أجل محو الأمية وبعض رموز الحركات النسائية.

يمكن إضافة مجموعة من المعطيات الأخرى إذا أردنا أن نعزز هذا الرأى من خلال القول بنشاط وفاعلية الحركة العمالية والدور الذى قامت به على المستوى العمل السياسى من مناصرة جمهورية مصر فى العدوان الثلاثي ومقاطعة السفن والطائرات عام 1956 وحملات التبرع ونقل السلاح للثورة الجزائرية ومقاطعة البضائع الفرنسية مناصرة للقضية الأخيرة، وعلى مستوى العمل النقابى حيوية الصراع بين النقابات العمل متمثلة فى شخصيات مثل رجب النيهوم وسالم شيتة، وتدخل الدولة بمناصرة هذا الطرف أو ذاك.

كما شهدت المرحلة وعلى المستوى السياسى أيضًا صدور بعض الصحف وجرأة بعض الأفراد يرفع دعاوى أمام القضاء مثل قضية الأستاذ على الديب المحامى ومجاهرة الأستاذ على رجب فى خطاب علنى بأن الطائرات الإنجليزية قد انطلقت من المطارات فى ليبيا ... كما شكل مجموعة من الوطنيين كتلة معارضة نشطة فى البرلمان استجوبت الحكومة في بعض القضايا(48).

التى تهم الوطن فى تلك الفترة مثل طريق فزان والقواعد الأجنبية، وشهدت المرحلة صدور بعض الصحف المستقلة مثل الليبى والشعب والبلاغ والرائد.

الذى يمكن استخلاصه دون أن ندخل فى التاريخ، أن الدولة كانت تعتمد سياسة تميل إلى التهدئة مع المجتمع وليس مواجهته، ولكن على نار هادئة، فقد ألغت الأحزاب وحاكمت من ينتمون إلى الاتجاه القومى، البعث 1960 والقوميون العرب 67 - 68 في القضية المعروفة بـ (106) وأجهضت الحركة العمالية بوسائل مختلفة بين الترغيب والترهيب، واعتمدت على استقطاب العناصر ذات الميول التحررية والعناصر القبلية والعشائرية من خلال الأعمال والأموال، والمناصب مدراء وسفراء، وتدخلت فى الانتخابات وساندت مؤيديها وفعلت قواعد اللعبة السياسية بكل أبعادها ولكنها لم تسمح مطلقاً بتكوين فعاليات اجتماعية ذات أثر بارز فى الحياة السياسية.

4 - المحطة الرابعة:

إذا كان الباحث يجد صعوبة شديدة فى الحكم على مراحل التاريخ المختلفة، فإن مرحلته التى يعيشها هى أصعب المراحل وندخل هذه المحطة بملاحظات أولية:

فى سنة (1969) بدأت الثورة بشرعية جماهيرية يكاد لا يختلف عليها اثنان، عبرت بشكل واضح وجلى على الحيوية والإهتمام بالشأن العام فى المجتمع الليبى بل أحياناً بشكل رومانسى حالم، نتيجة الضغوطات فى المرحلة السابقة.

وبدأت الثورة ومن خلال البيان الأول بتوجهات لمواجهة القضايا الكبرى، قضايا التنمية والإنسان، وأخذت على عاتقها القيام بمعالجة القضايا الكبرى والصغرى، وقدمت نفسها بأنها تملك حلول سحرية لكل شئ، وإنها قبلت الرهان على حل مشاكل المجتمع السياسية والإقتصادية والإجتماعيةوعبرت قيادات الثورة عن الطرح القومى المعادى للاستعمار والقواعد، مما أشعل النار فى الهشيم. تحدى الناس إعلان حالة الطوارئ وخرجوا تأييداً للثورة، ولكن الاشتباك مع الواقع المتخلف فى ليبيا، وربما لأسباب أخرى كثيرة نشأت فى بعض التقاطعات وبدأت تظهر على السطح، وتم الاستئناس برأى الفئات المثقفة من خلال ندوة الفكر الثورى وفى تحركات مفاجئة تم إجلاء الإنجليز والأمريكان وأخيراً المستوطنين الإيطاليين .

شعور الثورة بإمكانية سرقتها من البعض بدء يدفعها إلى اتجاهات جديدة شديدة وقاسية، التأثيرات الجانبية لمحاكمة المسئولين على الفساد السياسى والإدارى بدأت تأخذ

بعادها، ويجب أن لا ننسى تكوينات المجتمع الليبي سواء في صغر حجم المجتمع، أو العلاقات الترابطية نتيجة للتزاوج و المصاهرات، أو القبيلة، اجتهادات البعض لم تكن مقبولة في مخيلة حلم يقوم أساسا على الضبط والربط والقفز على المراحل.

تمت محاكمة أساطين الحكم السابق بكوادره الإدارية والسياسية والدستورية، وشملت المحاكمات بعد الصغار الضباط أحياناً فى محكمة علنية خلقت تعاطفاً فى نهاية المطاف مع هؤلاء (49). تم اعتقال بعض الكوادر المثقفة وغير مثقفة لأسباب حزبية، حصلت تجاوزات على مستوى حقوق الإنسان، الخلاصة بدأت مفاهيم مختلفة تتبلور حول الثورة.

فى المجال الإقتصادى صدرت بعض التشريعات تشجع المقاولين المحليين، رفع الحد الأدنى للأجور، حصل العسكريين بإضافة إلى رفع المرتبات على مرتب شهرين، قدمت بعض المواد المهمة مخفضة معفيةمن الجمارك، قادت الثورة حركة الزيادة فى أسعار النفط ساهمت حرب أكتوبر فى زيادة الأسعار وانخفاض المخزون العالمى نتيجة المقاطعة، بدء فى تنفيذ خطط التنمية الثلاثية والخماسيه ... بوادر رفاهية اقتصادية تلوح فى الأفق فى ظل نظام سياسى وطنى، صفى القواعد العسكرية الأجنبية ويرفع الشعارات القومية مطالباً بالوحدة الاشتراكية ويفسح المجال لنمو برجوازية محلية نشطة حصلت شرائح مجتمعية على فرص لجمع الثروة لم تحلم بها من قبل وأصبحت تشكل ثقلا اقتصادياً لا تغيب آثاره عن متتبع سياسى.

أعلنت الثورة الشعبية، أزيحت كوادر إدارية وفنية متخصصة وصل بعضها إلى مركزه من خلال العمل والمثابرة وفتحت المجال لأشخاص من نوع آخ،ر تحمل ولاء معلنا صادقاً أو كاذباً، قامت الثورة بإصدار عدد من القوانين سوف نشير إليها، وقامت بتنفيذ سياسات اقتصادية قاسية محاولة تنفيذ مشروع سياسى واقتصادى طموح.

تفكيك البنية الاقتصادية القائمة من خلال زعزعة حق الملكية والإيجار والعمل الاقتصادى الحر بكل أنواعه، ونشرت فصول الكتاب الأخضر الثلاث مما فتح المجال لشرائح مختلفة من بينها ذوى الولاءات بالقفز على مراكز القرار، ودخلت الثورة أو الدولة فى حركة صراعية مع بعض العناصر المناوئة والتى ترك معظمها البلاد.

الخلاصة، مع منتصف الثمانينيات بدأت بعض مظاهر المشروعية فى التآكل ودفعت ليبيا تحت ضغوط دولية شديدة وحملات إعلامية مكثفة ووصل البعض إلى مرحلة متقدمة من اليأس.

تمت سيطرة الدولة الكاملة على كافة مؤسسات المجتمع التقليدى الذى تآكل بدرجة كبيرة، وهيمنت الدولة ليس على وسائل الإنتاج والخدمات فحسب، بل حتى على بعض المؤسسات الأهلية مثل الوقف، مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية، والكشافة، والهلال الأحمر(50)، وبدأت جيوش الموظفين تمتص ما تدخره الدولة، من ناحية النظرية السياسية كان المشروع الأساسى للثورة اشتراك كل الناس فى اتخاذ القرارات التى تمس أصغر المسائل وأتفهها إلى المواضيع السياسية الكبرى، من الناحية العملية لا يستطيع أيًا كان أن يحرك ساكنًا ما لم يكن ذلك مباركًا من جهة ثورية.

الخلاصة أن منظمات مؤسسات المجتمع المدنى ذات الاهتمام السياسى عانت من مجموعة من القطاعات منها الرسمى ومنها الشعبى، وكل مرحلة من مراحل التاريخ الليبى تنفى وتقص المرحلة التى سبقتها، إما شعبيًا أو رسميًا لتبدأ مرحلة جديدة، ولكن دائرة مفرغة دون أن ينشأ تراكم مجتمعى وثقافى وفكرى يدعم هذة المؤسسات و يغززها، الاستثناء الوحيد ربما مدرسة الفنون والصنائع والتى بدورها وإن لم تتعرض للنفى والإقصاء ولكنها تعرضت للضم والاحتواء.

لقد تغوّلت الدولة، وهى ليست بحاجة إلى المجتمع ليدفع لها ضرائب أو أن تتعّيش عليه والعكس تمامًا كان هذا الأخر يعّول فى نحل المعاش عليها وبالتالى لم تكن سيطرتها عليه على المستوى الأمنى أو فى حالات المخالفة، بل فى رزقه اليومى ويأكل من خبزها ويشرب من نهرها دون تمايز أو انفصال أو إحساس بالذنب إذا اختار لنفسه جزء من ثروتها، ولكن يعتمد هو عليها ولا يعتمد عليه، مما خلق إشكاليات موازية طرحت نفسها تخرج لسانها وتطالب بالحل.

ثالثًا:الأطر القانونية لمؤسسات المجتمع المدنى

تمت الإشارة فى المحاور السابقة إلى بعض المفاهيم المستخدمة والتى حاولنا أن نضع لها تعريفات إجرائية لخلق لغة مشتركة يمكن التعامل المفهومى من خلالها، وتجاوزًا لاختلاط المفاهيم التى تم أو يتم التعامل معها بالعرض والنقاش.

كما تمت الإشارة إلى بعض الأطر الإجتماعية والسياسية لمؤسسات المجتمع المدنى تاريخيًا فى ليبيا، والتى تبلورت وساهمت فى الحراك الإجتماعى سواء خلال مرحلة الإحتلال الإيطالى وبعده الإنجليزى وقبل ذلك، كما تمت الإشارة إلى هذا الحراك خلال فترة الإستقلال ومجيء الثورة وبشكل يتسم ببعض العمومية الإنتقالية بعض الشيء، ليس من مهمة هذة الورقة التأريخ لمؤسسات المجتمع المدنى فى ليبيا، بقدر تسليط الضوء على تداعيات بعض مفاهيم هذه المؤسسات، وفى ظل التجربة الليبية، دون الإرتباط بما تعنيه تلك المفاهيم فى مناطق أخرى وفى سياقات تاريخية مختلفة عن الواقع، الليبى مما جعل الورقه تتخذ مواقف نقدية من كافة الإطروحات السابقة، ومن أجل المساهمة فى خلق أرضية تقوم على معطى تاريخى نعتقد أنه أصبح واضحًا، وهو أن المجتمع الليبى قد أنشأ خلال مراحل تاريخية مختلفة، موسسات وهيئات وروابط وتنظيمات، بل آليات إجتماعية فعالة تعبر عن اتجاهًا نحو النظام الإجتماعى وفى شكل مؤسسات وسيطة، وآليات يتم تفعيلها اتخذت حتى أشكالاً مستحدثة من صور مؤسسات المجتمع المدنى، واكتسبت بعض الخصوصيات التى لا تجدها فى البلاد الأخرى وذلك مثل (نظام العرائض والبرقيات) بغض النظر عن موافقة البعض أو رفضه لتضمين هذة الصور أو غيرها فى أشكال وأطر (مؤسسات المجتمع المدنى) إن القدر المتيقن إن هذه المؤسسات وبصورها المختلفة قد ساهمت بهذا القدر أو ذاك فى العمل الإجتماعى والسياسى بشكل مؤثر، وهذا يقودنا إلى الدخول إلى المحور الثالث الذى يتولى بحث الأطرالقانونية على مستوى التأسيس والتنظيم التى يمكن أن تنطوى تحتهامؤسسات المجتمع المدنى.

1- الأطر القانونية لمؤسسات المجتمع المدني على المستوى التأسيسي

لعل القانون المدنى باعتباره من مجموعة القوانين الأصلية قد تعرض لمؤسسات المجتمع المدنى فى بعض النصوص المتعلقة بالشخص الاعتبارى حيث النص على أهلية هذا الشخص فى المادة (53) وما بعدها من المواد ٥٤ وحتى٥٦ وقد عدلت هذة المواد بموجب القانون رقم (111) 1970 تم عرّف المؤسسة ونظم أحكامها وأستثنى الوقف فى المادة 78 من الأحكام الخاصة بالمؤسسات الواردة فى القانون.

وجاءت المادة رقم (80) من القانون المدنى بنص عام «على أن الجمعيات الخيرية» و«المؤسسات الإجتماعية» والنقابات ينظمها القانون.

إذا كان القانون المدنى الليبى بإعتباره أحد القوانين الأصلية قد تعرض لمؤسسات المجتمع المدنى، وهو بالتأكيد قد فعل خصوصاً إذا سلمنا بالتعريف الإجرائى لمؤسسات المجتمع المدنى، وبالتالى يجد هذا التعريف السند القانونى الذى يعزز التجربة التاريخية ويؤكد الرؤية الاستشرافية للدكتور السنهورى، وهنا يمكن الإشارة أيضاً إلى ما ورد فى القانون المذكور عندما تعرض للشخص الإعتبارى، حيث تنص المادة (53) وما بعدها من المواد (52 - 56) على إضفاء الشخصية الاعتبارية وحقوقها، وهى تشمل الهيئات والطوائف الدينية التى تعترف لها الدولة بذلك، والأوقاف والجمعيات والمؤسسات، وكل مجموعة من الأموال أو الأشخاص تثبت لها هذه الشخصية بمقتضى نص فى القانون، وقد عدلت بعض الأحكام بموجب قوانين لاحقة مثل القانون رقم (111) لسنة 1970 ف .

وجاءت نصوص المواد (69 وحتى المادة 76) لتنظيم المؤسسات وهو الشخص الإعتبارى المعترف به والذى ينشأ بتخصيص مال معين، وحددت المدة 78 الحكم القانونى للوقف، تم نصت المادة (79) على الأحكام المشتركة بين الجمعيات والمؤسسات التى تقوم بخدمة عامة، وأخيراً جاءت المادة (80) ونصت على الجمعيات الخيرية والتعاونية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات، ونصت على التالى:

(الجمعيات الخيرية والتعاونية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات ينظمها القانون) .

ومما يلفت النظر فى هذا النص هو إشارته إلى «المؤسسات الإجتماعية» مما يدفع الباحث إلى الإدعاء بأن العلامة السنهورى كان يقصد بها مؤسسات المجتمع المدنى أكثر من أى شئ آخر، أو على الأقل يضع المؤسسات الاجتماعية ضد إطار مصطلح مؤسسات المجتمع المدنى، وبأن الإشارة إلى «الاجتماعى» social بدلاً من المدنى civil هو نتيجة لعقبة اللغة، فإذا كان الأمر واضحاً للتعريف بين الاثنين بين اللغات الأجنبية، فإن مدار الأمر على خلاف ذلك فى اللغة، حيث يصعب التفريق بين «مؤسسات المجتمع» و «المؤسسات الاجتماعية» بل لا يلاحظ الفرق إلا بالرجوع إلى المصطلح الأجنبى، وحتى فى حالة فرض وجود فروق بين المصطلحين فى اللغة العربية، فإن الباحث يرجّح الأمر إلى حيلة قانونية من شخصية ليبرالية مثل العلامة السنهورى عشية الإلغاء المبكر للأحزاب من قبل محمد إدريس السنوسى، أو لربما لعدم تبلور المصطلح فى أبعاده الاجتماعية والسياسية لدى العلامة السنهورى الشخصية التى تهتم بالجوانب الصياغية للنصوص،

وقد تم ترجيح وجهة النظر القائلة بأن المرحوم كان يعرف تماماً ما يفعل، بدلالة ما انتهت إليه هذه الورقة فيما يتعلق بخصوصية المجتمع المدنى فى ليبيا.

وبالرجوع إلى الأعمال التحضيرية للقانون المدنى المصرى (51) نظراً لعدم وجود أعمالً تحضيرية تخص القانون الليبى، فقد تبين أن لا مقابل لهذا النص فى القانون المصرى السابق، وإن النص قد تم اقتراحه من معالى السنهورى باشا وتم نقله فيما بعد للقانون المدنى الليبى.

اعترف القانون المدنى الليبى بنظام المؤسسة، كما اعترف بالنقابة، واعترف بالروابط والجمعيات، وبالتالى أمامنا ما يعرف بالتنظيمات organization والمؤسسة civil so- ciaty، وهذه المصطلحات لها دلالات مختلفة فى لغاتها الأم.

نلاحظ أولاً وطبقًا لوثيقة سلطة الشعب إدماج النقابات والروابط والإتحادات فى سلطة الشعب، وبالتالى تطرح إشكالية انفصال أو إتصال الدولة بالمجتمع ومؤسساته، ومن ناحية أخرى أدخلت الوثيقة مصطلح الروابط الذى لم يكن متداولاً عكس المصطلحات الأخرى مثل النقابات والجمعيات.

ومن ناحية ثالثة نصت الوثيقة الخضراء على مبدأ حرية التأسيس فى تكوين الاتحادات والروابط لحماية مصالحهم ونظراً إلى أن مصطلح (حماية المصالح) يحمل مضامين واسعة قد تشمل السياسى، لذلك جاء قانون تعزيز الحرية بعد أن ظاهر الوثيقة فى مسألة حرية التأسيس، مضيفاً «الروابط الاجتماعية» إلى المؤسسات، إلا أن هذا القانون أورد التحفظ التالى:

«تحضر الدعوة للأفكار والآراء سراً، أو محاولة نشرها وفرضها على الغير بالإغراء أو القوة أوالإرهاب أو التزييف»، وبذلك يكون قانون تعزيز الحرية قد ضيّق احتمالية التفسير فى الوثيقة، خصوصاً فيما يتعلق «بمصالح الأفراد» القابلة للتأويل، وبالتالى حسم أية إمكانية للقول بأن تتولى مؤسسات المجتمع المدنى التصدى أو التعامل فى القضايا السياسية، والواقع إن هذا الأمر يتناسق مع الرؤية العامة لسلطة الشعب والتى يرى فى «الحزبية دكتاتورية العصر الحديث (52)» من ناحية، وقصر الممارسة السياسية على المؤتمرات الشعبية.

أما ما يثيره النص فى صياغته الفضفاضة والموسعة من توسع فى التجريم حد اللامعقول، وما يثيره من تعارض مع الكثير من المواثيق الدولية وحتى مع الوثيقة لا محل لتعرض إليه هنا.

٢ - الأطر القانونية لمؤسسات المجتمع المدنى على المستوى التنظيمى:

لا شك إن الحديث عن الإطار القانونى المؤسس لمؤسسات المجتمع المدنى فى تاريخ ليبيا المعاصر يمتد من حيث النصوص القانونية لأبعد من القانون المدنى، إذ إضافة إلى الوثائق الدستورية والقوانين الأساسية مثل سلطة الشعب والوثيقة الخضراء وقانون تعزيز الحرية، هناك العديد من القوانين التى تصدت لتنظيم الجمعيات والنقابات والمؤسسات، وبالتالى فإن مهمة التوثيق القانونى لمؤسسات المجتمع المدنى يجب أن تشمل هذة القوانين المنظمة لتلك المؤسسات ومتابعتها لأكثر من نصف قرن مما يفيد عن هذه الورقة والتى سوف تقتصر على النصوص السارية حالياً فقط.

لم تغب مؤسسات المجتمع المدنى على المستوى التنظيمى، ونقصد بذلك مجموعة القوانين المكملة، فقد تم بعد الثورة مباشرة صدور القانون(111)لسنة 1970 بشأن الجمعيات (53)، وكذلك قانون العمل رقم (58 / 70) (54) حيث نظم فى الباب الثالث نقابات العمال وأدخل الكثير من التعديلات، وكان قد صرّح بالحق فى إضراب العمال وفق شروط معينة قبل إلغاء هذا الحق بموجب قانون لاحق، ثم صدر قانون تجريم الحزبية (55)، والقانون رقم (106) لسنة 1975ف، بشأن التنظيمات النسائية (56)، والقانون رقم (44) لسنة 1976 ف (57)، بإنشاء اتحاد الكتاب والأدباء بالجماهيرية العربية الليبية، وكذلك القانون رقم (45) لسنة 1976 ف (58) بشأن إنشاء نقابة الفنانين، والقانون رقم 60 لسنة 1976 ف (59)، بشأن الجمعيات التعاونية الإستهلاكية وكذلك القانون رقم (75/82) بشأن إعادة تنظيم مهنة المحاماة (60)، وأخيراً جاء القانون رقم 19 لسنة 1369 (61)بشأن إعادة تنظيم الجمعيات ، كذلك القانون رقم 23 لسنة1428 بشأن النقابات والإتحادات والروابط المهنية وتولت هذة القوانين إعاده هيكلة منظمات المجتمع المدنى والتي نبدى حولها الملاحظات التالية:

أ - حضر وتحريم تشكيل **الجمعيات والأحزاب السياسية**، والذى وإن كان تأكيد لمبدأ سبق إرساؤه عشية إعلان **الإستقلال إلا أن ما جاء بعد الثورة هو نوع من:**

١- توسع فى التجريم.

٢- تشديد فى العقاب.

ب- إدماج وحدة العمل السبياسى فى سلطة الشعب طبقًا للمادة الثالثة، وبالتالى لا مجال لأى ممارسات سياسية خارج المؤتمرات الشعبية الأساسية، سواء على المستوى الفردى أو على مستوى **المؤسسات** بصفتها الاعتبارية حيث **لا** يجوز لها طبقًا للقانون السارى ممارسة العمل السياسى، إلا إذا كان فى إطار النظرية الجماهيرية، وحتى النقد الموضوعى يكون قابلاً للتأويل من بعض الكوادر الأمنية والرسمية.

ج - قصر عمل مؤسسات المجتمع على حماية مصالح منتسبيها فى المجال المهنى وعلى المستوى التنفيذى، وليس المستوى التشريعى خصوصًا بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 1369 والذى أقصى هذه المنظمات من سلطة الشعب خلافًا للوثيقة مما يطرح التساؤل، هل أن المشروع فى اتجاه تدريجى بإعطاء هذه المنظمات ممارسة أحد جوانب نشاطاتها، تجاوزًا **للطرح الفلسفى** الوارد فى الفصل الأول من الكتاب الأخضر، أم أن التجربة أثبتت بأن اشتراك منظمات المجتمع المدنى فى السلطة كانت مسألة نظرية وردت فى الوثيقة، دون أن يكون لها أثر فى الواقع الملموس، هذا ما ستخبر عنه اتجاهات المشروع الجماهيرى فى المستقبل (62).

د - التدخل بأنواعه المختلفة والرقابة الشديدة على المؤسسات الاجتماعية الأخرى، غير السياسية بحسب ما سيرد تفصيلاً أدناه.

هـ - تقليل هامش العمل ومساحاته على مؤسسات المجتمع من خلال تدخل الدولة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية كليًا، وإن تراجعت الدولة في السنوات الأخيرة على المستوى الاقتصادى مفسحة المجال للقطاع الخاص، وترك هامش ... ما للساحة الفكرية(63).

وباستقراء النظام المتبع في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني فى ليبيا حاليًا، طبقًا لنصوص القوانين التي أشرنا إليها نرى أنها تثير عديد التساؤلات حول الحقوق والحريات

النقابية من حق التأسيس والتنظيم النقابي والحق في الانضمام والانحساب، بالإضافة إلى التكوين والتأسس، والتي ينطبق عليها تقريبًا نفس القواعد التي تنطبق على الجمعيلات الأهلية وباستقراء هذه النصوص نرى أن التأسيس يتم بأسلوبين:

الأول : ترك الحرية للأفراد فى إنشاء الجمعيات الخيرية، ولربما بعض النقابات في إطار القوانين المنظمة لذلك، بحيث تكون الرقابة مسألة لاحقة من خلال منح «المؤسسة» الشخصية الاعتبارية أو الامتناع عن ذلك، وكذلك من خلال الرقابة على ما يصدر من قرارات باستعمال حق النقض، والتدخل غير المباشر بشتى الوسائل (قانون رقم 70/111 العدل) .

الثانى : أن يتولى القانون إنشاء هذه المؤسسات ابتداء، بحيث تأخذ الدولة زمام المبادرة نيابة عن المجتمع لأسباب تبدو مفهومة أحيانًا، ويعد القانون رقم (76/44) بإنشاء رابطة الكتاب والأدباء مثالاً ، ولا تخفى سلطة الدولة فى هذه الحالة من حيث تحديد الأهداف وشروط العضوية.

وبمراجعة القانون رقم (23) لسنة 1423 وللوقوف على نجاعة الأسلوب المتبع يتوجب مناقشة أهم خصائص مؤسسات المجتمع المدني ((الاستقلالية)، حتى يتم رفع الغموض والخلط بين مؤسسات الدولة سواء «الدستورية» أو الخدمية والإنتاجية، وبين مؤسسات المجتمع المدنى».

3- استقلالية مؤسسات المجتمع المدني :

الاستقلالية عن الدولة (النظام السياسي القائم) هو أهم ما يميز مؤسسات المجتمع المدني عن هياكل الدولة وإداراتها التنفيذية، وهو ما يعبر عنه بالفعل الإرادي الحر، بل ويذهب البعض أن هذا المبدأ (الفعل الإرادي الحر) هو الذي يميز مؤسسات المجتمع المدني عن بعض صور التنظيمات الاجتماعية التي تقوم على صلة الدم كالعائلة والقبيلة، والذي خالفناه الرأي في الجزئية الأخيرة، ولتوضيح مبدأ استقلالية مؤسسات المجتمع المدني لا بد من التفريق ما بين المؤسسات الدستورية والتنفيذية والمرفقية التابعة للدولة و تلك المستقلة التي ينشئها المجتمع.

أ - مؤسسات الدولة :

لقيام أية دولة لا بد من إنشاء مؤسساتها وهي تقوم أساساً على المؤسسة العسكرية أي القوات المسلحة، والمؤسسة شبه العسكرية وهي الشرطة والأجهزة الأمنية، وكذلك المؤسسات الدستورية بحسب الدولة ونظامها وكذلك التمثيل الخارجي والمالية وصك النقود، وهذه المؤسسات هي رمز الدولة وضرورة وجود النظام (64) أما المؤسسات الخدمية مثل التعليم والصحة والمواصلات والمؤسسات الإنتاجية فهي غالباً ما يتم توزيعها بين القطاعين القطاع الخاص والعام؛ فالدولة هنا تملك الحق والحرية في إنشاء هذه المؤسسات للتعبير عن نفسها ولإثبات وجودها .

وقد تنشئ "الدولة " (65) تنظيمها السياسي الخاص من أجل التعبئة الجماهيرية " الاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا ومصر مثالاً « ولكنه يبقى تابعاً للنظام السياسي القائم ، يدخل إليه من يريد من أفراد المجتمع، و تبقى قطاعات أخرى كبرت أو صغرت من المجتمع لها رأي مختلف، و ترغب في أن تعبر عن نفسها بشكل لا يدخل في السياق العام.

ولكن لا يجب الخلط بين هذه المؤسسات ذات الطابع السياسي أو الخدمي أو الإنتاجي مع مؤسسات أخرى (سابقة وموازية ولاحقة) ونقصد مؤسسات المجتمع المدني .

ب - الاستقلالية في العمل السياسي غير دمج المجتمع السياسي .

أدمجت الفقرة الثالثة من وثيقة سلطة الشعب ((مؤسسات المجتمع المدني)) مع المؤتمرات الشعبية الأساسية في ممارسة السلطة، وأشارت إلى أن القانون ينظم عملها، وقد رأينا أن مؤتمر الشعب العام طبقاً للقانون (23) وهو أعلى مؤسسة دستورية في نظام الدولة يوافق على إنشاء ويراقب ويتابع النقابات والروابط والاتحادات، وهذه الأخيرة هي التي يحتمل أن تلعب دوراً سياسيا ما بعكس الجمعيات الاهلية التي صنعت بدورها لأمانة اللجنة الشعبية العامة أو اللجنة الشعبية للشعبية، إذا الإدماج هو في واقع الأمر دمج فعاليات المجتمع المدني في النظام السياسي للدولة، وبالتالي فقدت هذه المؤسسات استقلاليتها بالكامل، الحجة واضحة في إطار النظرية العالمية الثالثة؛ أي أن مبرر نشاط هذه المؤسسات السياسي قد انتفى، وأن وجود هذه المنظمات قاصر على العمل المهني، وفي إمكان الفئات التابعة لهذه المؤسسات أن تمارس دورها السياسي من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية.

ومع ذلك لا بد من أن يقف البعض ليقيم دور هذه المؤسسات وفعاليتها في المشاركة السياسية، من ناحية أخرى وفي ظل المنع القانوني للمنظمات السياسية التي يمكن الاعتراف بها و تحريم العمل السري، لم يبق للعمل السياسي المؤسس إلا أن يندمج في المؤتمرات الشعبية الأساسية، وحتى هذا الدور لم يعد له سوى الوجود الشكلي وأن حضور أمناء النقابات جلسات المؤ تمر الشعبي العام، والذي يفترض أن يكون لجنة صياغة لا أكثر، وإن كان كل ذلك لا ينفى الدور الاجتماعي والخدمي المتواضع أحياناً، وغير الموجود أحياناً لهذه المؤسسات.

رابعاً : جدلية العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة :

يمكن القول إن العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني أخذت صوراً مختلفة، من التلاشي الكامل في هياكل الدولة وينتهي الحديث عندها على وجود مثل هذه المؤسسات كمؤسسات للمجتمع المدني، لتصبح مؤسسات تابعة للدولة، أو الاستقلال الكامل (66) لتصبح مؤسسات موازية أو خلق آليات للتنسيق والتعاون تقوم على الثقة المتبادلة و تبادل الأدوار، أو علاقة صراعية تقوم على إعمال وسائل القوة والعنف بتفعيل تكتيكات قانونية أو واقعية دون أن تصل إلى حالات الاندماج الكامل أو القطيعة الكاملة مع الدولة .

وهناك عديد من العوامل التي أثّرت وتؤثر على الدولة في علاقتها بالمؤسسات، من ذلك أن الدولة العربية الحديثة بين شقي الرحى : الدول الغربية مصدر القروض والمساعدات والاعتراف الدولي من الخارج، ومؤسسات المجتمع المدني الحديث من الداخل والمدعومة «أحياناً » من الغرب والتي تعمل على فضح التوجهات غير الديمقراطية لأنظمتها الحاكمة (67) ولعل قضية الأستاذ / سعد الدين إبراهيم المثيرة للجدل تمثل نموذجاً، المقصود هنا مؤسسات المجتمع المدني التي أنشئ للتبشير بالقيم السياسية الغربية وفي مقدمتها نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عن حقوق النساء والأقليات.

كما وقعت الدولة رهينة الخبرة المكتسبة من تجربتها التاريخية في مجال المجتمع المدني، ذلك أن الدولة الوطنية عشية تأسيسها قد شهدت صراعاً مريراً على السلطة، ومسرحاً لظهر المؤسسات التي لم تكن على مستوى الحدث من ناحية أخرى، كان من دواعي الاحتفاظ بالسلطة إن تم تشويه مؤسسات المجتمع إعلامياً، وفي مناخ غير

ديمقراطي مما دفع السلطة إلى القيام بخطوات لترسيخ قواعدها، مضافاً إليها اهتزاز مشروعيتها، وشعورها إلى تأكيد هذه المشروعية من خلال محاولتها للتعبير عن مكونات المجتمع المدني التي يدخل فيها بالضرورة مؤسسات المجتمع المدني، وهي المعبرة عن حراك اجتماعي لا صلة له بالخارج حتى لو (زايد) هذا الخارج على الأهداف التي تطالب بها تلك المؤسسات.

ليبيا لها بعض الخصوصيات التي تتفق أو تختلف مع الدولة العربية الحديثة ولكن التساؤل ما الذي يحكم العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، هل هو قوة الدولة أم ضعف المؤسسات؟

جدلية القوة والضعف :

غني عن البيان أن لا مجال لمقارنة قوة الأطراف، خصوصاً في دول العالم الثالث، ومع ذلك يلاحظ أن السيطرة على المؤسسات لا يعني بالضرورة قوة الدولة، بالرغم من أن الأخيرة تحتكر عديد الوسائل مثل التشريع، واحتكار القوة والعنف المشروع داخل المجتمع.

كما يمكن أن يكون كليهما يتمتع بقوة داخل المجتمع، وعليه فإن قوة أحدهما لا يعني بالضرورة ضعف الأخرى، وحيث أننا لسنا بصدد دراسة الدولة وقوتها أو ضعفها، فإننا نسلط بعض الضوء على قوة وضعف المؤسسات.

إن أسباب ضعف مؤسسات المجتمع المدني منها الهيكلي الذي يرجع إلى طريقة تنظيمها وعدد أعضائها ومدى فاعليتها داخل المجتمع، ومنها التاريخي وهو يتعلق بالتجربة التاريخية المكتسبة، كما أن من أسباب ضعفها و شرذمتها أنها تمثل مصالح متعارضة داخل المجتمع أحياناً، بل أنها قد تمثل صراعاً علنياً أو خفياً، ومن ضمن أسباب ضعفها إنها تسبح في أغلب الأحيان عكس التيار، مما يسهل تخوينها وكفيرها. وتتمثل قوة المنظمات في مسألتين :

الأولى: أنها حلقة وصل تنظيمية وطوعية بين المواطن والدولة، ومن خلال هذه الحلقة تستشعر الدولة اهتمامات المواطن.

الثانية: أن انسجام العلاقة بين الدولة وهذه المؤسسات يروي عطش الأخيرة المستمر في بحثها عن شرعية وجودها، إذ أن الدولة مهما بلغت من السطوة والجبروت تبقى دائما في بحث مستمر على توطيد شرعيتها نظراً إلى أنها مبرر وجودها.

هذا الأمر على مستوى العلاقة المعاصرة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني أما تاريخياً [68] " فإن التقليد الجمعياتي (مؤسسات المجتمع المدني) الإسلامي، لم يكن مناهضاً للدولة المركزية، مثلما هو الشأن في المجتمعات الأوروبية، وإن كان يتسم بنوع من الاستقلالية عن السلطة المركزية، كما يقوم هذاالتقليد على التفاعل الكلي مع المعتقد الديني. فقد كانت الجمعيات الأهلية فضاءات للحياة الدينية والروحية.

فثمة تفاعل بين الحياة الإجتماعية، والحياة الدينية وتكامل بين المستويين "

ونتيجة لهذه العلاقة التكاملية نجحت المؤسسات التي حملت أعباء التعليم والصحة والدفاع المدني وغير ذلك من القضايا دون تدخل من الدولة المركزية، هذا التدخل الذي لا يعرفه التاريخ إلا في عصوره الأخيرة. وهذا النوع من العلاقة هو الكفيل بإزدهار المؤسسات لو قمنا بتحديد المعاني التاريخية.

إذا كانت أي مواجهة حقيقية بين الدولة والمؤسسات نتهي في الغالب بإنتصار الدولة، غير أن هذا الانتصار في واقع الأمر لا يعبر على جدلية القوة والضعف دائماً، ولكنه (وخصوصاً) في دول العالم الثالث يعبر على أن ضمير الأفراد كثيراً ما يحمل معان معينة تجاه الدولة، وبأن هذا الكيان المجتمعي القائم (الخارج عن طاعة أبيه) هو أفضل ما هو متاح من بدائل، قد لا يكون المناخ مثالياً أو حتى بالدرجة المطلوبة، ولكن معظم أفراد المجتمع وكذلك مؤسساتهم لا تجد بديلاً أفضل خارج إطار الدولة ومن ثم الامتثال (لآليات الضبط الاجتماعي[69]) هذا الأمر وإن دفع أعضاء ومؤسسات المجتمع للعمل داخلها إلا أن أية مواجهة حقيقية بين المؤسسات ينحاز الأعضاء في نهاية الأمر إلى الأخيرة، أو تتولى هي حسم المسألة بالإجهاز عليها بحكم الواقع أو القانون.

جدلية المناورة :

تحاول مؤسسات المجتمع المدني إذا لم تستطع المواجهة المباشرة مع الدولة، أن تتخذ أساليب تكتيكية، في محاولة للوصول إلى أهدافها، ولكي تثبت وجودها في نفس الوقت،

كما تحاول الدولة أن تقوم بالأسلوب نفسه، خصوصاً إذا كانت المؤسسات تملك بعض القوة في مواجهتها، من ذلك مثلاً الإضراب العام الذي تم عام 1961من قبل العمال في قاعدة الملاحة سابقاً، وكذلك ما حصل سنة 1956عندما قام الاتحاد العام للعمال الليبيين طالباً من العمال العرب مقاطعة سفن وطائرات الدول المشتركة في العدوان الثلاثي على مصر، وكذلك سنة 1961 عندما نظم الاتحاد مقاطعة البضائع الفرنسية في الموانئ والمطارات الليبية، وما حصل سنة 1967 عشية حرب يونيو و تصريح نقيب المحامين سنة 1958.

كما تحاول الدولة إعمال وسائلها أيضا كتضييق القاعدة الجماهيرية لمؤسسة أو مؤسسات المجتمع المدني كما حصل في سنة 1962 عندما عدلت بعض حقوق وواجبات النقابات، حيث وضع نص في قانون العمل يستثني العمال التابعين للحكومة الفدرالية وحكومات الولايات، من الانضمام إلى النقابات، وبذلك تم تحييد نسبة من العمال من نطاق النقابات(70)، وغني عن البيان أن هذا النوع من جدلية العلاقة لا يكون إلا في حالة السماح به من قبل الدولة لأسباب تتعلق بأسلوب تأسيسها أو لضعف بيّن، وتكون الأسباب ودية عندما يكون تأسيس الدولة لتعبير عن اتفاق مجتمعي يعبر عن تلائم توازنات، أما في حالة وصول فئة ما للسلطة فمن الطبيعي أن لا تسمح لغيرها بمثل هذا النوع من الائتلاف، أو التحاور أو جدلية العلاقة، وحتى عندما تغض النظر عن بعض (تجاوزات) مؤسسات المجتمع تكون لأسباب ظرفية.

جدلية التدخل :

جدلية التدخل والإشراف والرقابة مسائل تتصل بأمن الدولة، فلا أحد يستطيع الاحتجاج عليها في هذا الشأن، ولكن هذا الاحتجاج يمكن أن يجد له محلاً في الدرجة لا في النوع، والمسألة تدور حول المجتمع المدني والنظام الاجتماعي(71) والفصل بين السوق والدولة والمجتمع المحلي والجمع بينهما أو التدخل بهذه الدرجة أو تلك، والسؤال المحوري في هذا الشأن أي مجالات الحياة ينبغي أن تحكمها السلطة السياسية، (وأي المجالات ينبغي أن تحكمها المجتمعات المحلية والجمعيات والهيئات) ثم ما حدود هذه السلطة السياسية وما الهوامش التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تتحرك خلالها وما هي آليات الضبط والرقابة للسلطة السياسية وما هي آليات الكبح والرفض للسلطة حتى لا تتجاوز في رقابتها وتتحول إلى سلطة مطلقة تهيمن على المجتمع.

العصيان :

غير أن الإذعان والامتثال لا يحدثان دائماً، بل قد تأخذ العلاقة صوراً للعصيان والرفض، بل قد تصل العلاقة إلى المواجهة ما بين الدولة وهذه المؤسسات بحيث تأخذ طابع العنف وتستعمل فيه الوسائل المختلفة، يعتمد فيه أطراف الصراع على إعمال وسائل قوتهما ومستغلة نقاط الضعف عند الطرف الآخر، وهنا يصبح النظام السياسي على وشك الانهيار، ما لم يؤخذ بزمام المبادرة السلمية بالانصياع إلى طلبات المؤسسات أو بعضها على الأقل أو الإجهاز عليها، والتي تختفي بعدها لتبدأ حلقة جديدة وقد تتجه حينئذ المؤسسات إلى العمل السري والكفر بالنظام والدولة.

ولربما يفسر هذا التحليل إلى جانب عوامل أخرى اتجاهات العمل السري في البلاد العربية، وقد يهدد مثل هذا العمل ليس النظام السياسي القائم بل يهدد المجتمع خصوصاً إذا كان فسيفسائي التكوين من خلال اقليات عرقية أو دينية أو مذهبية.

الإلغاء الكامل :

وقد تلغى الدولة القاعدة الجماهيرية الكلية للمؤسسة كما هو في القانون رقم 4/لسنة 82 بشأن المحاماة الشعبية، أو تغير من طبيعتها، أو دمجها في قاعدة جماهيرية أوسع، كما هو الحال في القاعدة العمالية، والقاعدة الطلابية في ليبيا.

يمكن ملاحظة استبعاد العمل السياسي من نطاق مؤسسات المجتمع المدني على مستوى التأسيس الحر و تضمين أهداف سياسية مختارة ضمن أهداف النقابات الاتحاديات والروابط التي تتولى الإدارة تأسيسها وترك الحرية في المجال الاجتماعي مما يجعل مبدأ استقلالية النقابات والروابط في الميزان .

أساليب تدخل الدولة

أولا / الأهداف :

يفترض أن تترك أهداف المنظمة لرغبة الأعضاء بما لا يخرج عن خصائصها، ولا تفرض أهداف محدودة، فإذا ما فرضت مثل هذه الأهداف بغض النظر عن قبولها أو خلاف ذلك فهو تدخل من جانب الدولة في شئون المؤسسة غير مبرر مثال القانون رقم

106/سنة 1975 كما أنه يحمل ويضمن أهداف ورؤى قد لا يقبلها المرشحون للانضمام مما يسبب ضعف المؤسسات.

ثانياً / العضوية :

يفترض طبقاً لمبدأ حرية الانضمام والانفكاك لحرية التأسيس أن تترك للفرد الحرية الكاملة ولكننا نجد على سبيل المثال أن المادة (4) من القانون رقم 45 / سنة 76 أن الفنان لا يستطيع أن يشتغل بالعمل الفني ما لم يكن ينتمي إلى النقابة .... ولا يمكن القياس على نقابة المحامين مثلاً.

مما يطرح التساؤل عن الحكمة من ذلك إذا أراد الفنان أن يحترف الفن دون أن يكون نقابياً، وانطلاقاً من مبدأ أنه لا يجوز اقتياد الناس للجنة بالسلاسل، ويمكن الإشارة إلى الجدل الذي دار مؤخراً حول العضوية في رابطة الكتاب والأدباء حيث كتب البعض «خدوها فكونا منها» (72) تبرماً من بعض صور التدخل، وقد دارت مناقشات في المشهد الثقافي حول هذه المسألة.

* السؤال لماذا مثلاً تتفق القوانين قبل الثورة وبعدها على عدم استقلالية مؤسسات المجتمع المدني حتى الإنتاجية والخدمية؟

الإجابة التي تبدو لأول وهلة أن هذا من مظاهر محافظة النظام السياسي على نفسه، بحيث لا يترك مجالاً لمعارضة حقيقية، الإجابة الأكثر عمقاً.

إن الدولة الوطنية (بغض النظر عن النظام السياسي القائم في ليبيا، ليس فقط و إنما في المغرب العربي عموماً كان تحت ثلاثة عوامل (73).

1 - عامل المورث الاستعماري حيث أنشئت الدولة على انقاضه.

2 -تآكل المجتمع التقليدي .

3 - الموروث المخزني .

أدت هذه العوامل إلى نوع من خصوصية للدولة الوطنية جعل الناس مقتنعين تماماً بأن هذه الدولة هي مركز الإدماج والتنمية (74) ، وأن تنجز لحسابهم كل ما حرمهم منه الاستعمار، ويبدو أن الدولة قد قبلت هذا الرهان الخطير، ولكنها فشلت في تحقيقه ووجدت

في حماس الحركة الاستقلالية وتفاؤل اقتصاديات التنمية ما جعلها تأخذ على عاتقها عمليات بناء الدولة واتبعت التنمية في مختلف إبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي اتبعت ما سمي بدولنة المجتمع أي التصرف في برامج التغير والإصلاح من خلال تحييد المؤسسات الموجودة والاعتماد على طوائف رسمية قصد تأطيرها في مختلف القطاعات.

في ظل هذا الطرح أي تسليم الناس مقدراتهم للدولة لكي (تقاول) لحسابهم، يمثل نوعاً من تخلي المجتمع عن حيوية مكوناته، غير أن الواقع أن التسليم المقصود به ليس التسليم الطوعي، بل كثيراً ما يتم بأساليب مختلفة (75) من ذلك سياسة الإضعاف للمنظمات التي لا ترغب الدولة في استمرارها، ومساعدة تلك التي ترضى عنها، وكذلك الملاحقة والاستبعاد إلى أن تصبح منظمة المجتمع المدني جهازاً يمثل امتداداً للحكومة (الدولة).

إن وظيفة الدولة هي إدارة الصراع الاجتماعي من خلال خلق آليات مرنة تستطيع من خلالها القيام بوظيفة الضبط الاجتماعي .

وبقدر ما تكون هذه الآليات وتلك الوسائل متوازنة وتفسح مجالاً أمام الحركية الاجتماعية والاستقلالية بحيث لا تخرج عن التوافق العام إلى السيطرة، بقدر ما تنتعش هذه المؤسسات و تقوم بدورها، والعكس صحيح بقدر ما (تتغّول) الدولة مقوية المؤسسات الردعية من الناحية المادية والقانونية، تضعف مؤسسات المجتمع المدني وتتلاشى ويتم تهميشها وإلغاء دورها الاجتماعي على أهميته.

وإذ كانت جدلية العلاقة بين الدولة والمؤسسات تقوم على مبدأ القوة والضعف المتبادلة وإن التعدد والتنافر وعدم الانسجام مصادر وجودية بالنسبة للمؤسسات فإن هذه الجدلية تطرح أيضاً حيوية المجتمع ومستواه الثقافي .

وبالرغم من أن الباحث ليس من دعاة المثالية المحلقة في الهواء والتي تقوم على فكر تبشيري وإنما مناقشة الواقع بشفافية .

لذلك فإن الباحث يرى أن هناك فرصة متاحة يمكن استغلالها من خلال خلق حالة تعاونية وتنسيقية تترك فيه الدولة مجالا للمؤسسات كي تلعب دورها الطبيعي، وتكون حلقة وصل مستقلة مع المواطن يستطيع هذا الأخير أن يبلغ اهتماماته خارج الأطر الرسمية.

المشكلة ليست في التأسيس على المستوى النظري، ولكن ما يقوله الواقع الملموس مما يطرح أسئلة صعبة حول المشاركة السياسية لجماهير المؤتمرات الشعبية ومدى حضورها لهذه المؤتمرات؟ هل نحن فعلاً راضون عن مستوى المشاركة؟ هل هناك تنشئة سياسية تقوم على النقد البناء؟ هل تستوعب المؤتمرات الشعبية الأساسية أصحاب الآراء المخالفة ولو كانوا بنسبة ضئيلة؟ وغير مؤثر، إما أننا نعتمد سياسة النفي والتخوين والتكفير ؟ هل النظرية جهد إنساني قابل للجدل والنقاش والنقد أم معطى مقدس؟ نحتاج إلى الكثير من الصراحة والشفافية للإجابة (76) .

من ناحية أخرى هل تحتاج ليبيا فعلاً إلى فتح الباب للتعددية السياسية من خلال تشكيل الأحزاب بمختلف أنواعها في ظل تجربة الأربعينيات وتجارب دول الجوار، بمعنى آخر هل وصل الشعب في ليبيا إلى تلك الدرجة من النضج للدخول في اللعبة الديمقراطية على شاكلة تلك الأنماط في الغرب دون الإحساس بالتوجس والخوف المشروع، إما أن المشروع السياسي الوطني في شكله المطروح يمثل نموذجاً فريداً يجب أن نسعى إلى تطبيقه غير مبالين بما يجري.

قد تكون الخاتمة تعيدنا إلى المربع الأول، وقد أصرح بأنني أرى أن الكثير من الجوانب السلبية تحتاج للمعالجة في تجربتنا السياسية وبشكل ملح، وقد أصرح أكثر بأنني على المستوى الشخصي لا أميل إلى الأحزاب أو التشكيلات السياسية، ولكن مؤسسات المجتمع المدني ليس كلها سياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى أميل إلى الحوار والنقد، وقد أتبنى حتى وجهات نظر لا اتفق معها تماماً.

شهد المجتمع الليبي وعلى النحو المفصل سابقاً قيام عديد المؤسسات المجمعية والتي تشمل بحسب وجهة نظر الورقة مؤسسات المجتمع الأهلي، خلافاً لعديد الآراء التي لا تضمّن هذه المؤسسات الأهلية مؤسسات المجتمع المدني، أو الآراء الأخرى التي لا تعترف بهذا المسمى أصلا، وقد تنوعت اهتمامات وأهداف هده المؤسسات من السياسي إلى الاجتماعي إلى الثقافي والديني.

وشـهدت المؤسسـات حركة تاريخيـة تدور بين السرية والعلنية بين الوطن والمهجر وبين الاسـتمرارية والانقطاع، ولكنها أجـهضت جـميـعها في بعدها السـيـاسي لأسبـاب عديدة ابـتداء من جـمـعيـة الاتحـاد والترقي الرسـمـيـة إلى الجـمـهورية الطرابلسـيـة إلى الأحزاب والجـمـعيـات خلال فـتـرة الأربعـينيـات إلى الحـركات الطلابية والشـعـبـيـة والعمـاليـة خـلال الستينيات، وعندما جاءت الثورة حاولت استيعابها جميعاً بشكل تعبوي يقوم على وحـدة الفكر ووحـدة السلطة، وبشكل يقـوم على التـجـاوز، فكر ديني يقّـوم تقنين وتطبـيق بعض أحكام الشريعة (ربا .... بين الأفراد الطبيعيين، حدي السرقة و ..... وحدي الزنا وشرب الخمرت) فكر اشتـراكي يقوم على تطبيق مقـولات تتعلق بالملكية والإيجار والمشاركة في الإرباح، سياسـة خـارجية تهاجم الشرق والغرب طرد القواعد وإعلانات مستمرة لمختلف أشكال الوحدة والاتحاد ماذا بقى للأحزاب السياسية سرية أو علانية، وبعد خمسة وثلاثون سنة من الثورة بدأت بعض الأسئلة المنبثقة عن التجربة التاريخية تطفو على السطح.

باختصار شديد جداً، تحتاج ليبيا إلى وقفة مصالحة مجتمعية مع ذاتها يفتح فيها باب الحوار على مصراعيه، كما تفتح عشية قيام الثورة في ندوة قيام ثورة الفكر الثوري، ولكن دون خـوف أو توجس وبشـفـافـيـة مطلقة دون تخـوين أو تفكير لاستئناف النظر في بيـتنا جميعاً من الداخل حتى تسد الأبواب ونحصن أنفسنا . لربما هناك من يريد الدخول دون استئذان .

1 – سعد الدين وآخرون– المجتمع والدولة فى الوطن العربى منشورات مركز دراسة الوحدة العربية – الطبعة الأولى ص 41 بيروت أكتوبر 1988.

2 – المادتان الأولى والثانية من القانون رقم (1) لسنة 1369، بشأن المؤتمرات الشعبية الأساسية.

المادة الأولى

السيادة والسلطة فى الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى للشعب، يمارسها من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية التى ينتظم فيها جمع المواطنين، رجالاً ونساءاً ممن اتموا ثمانية عشر عامًا شمسيا.

المادة الثانية

اختصاصات المؤتمرات الشعبية الأساسية

تمارس المؤتمرات الشعبية الأساسية السلطة والحكم والرقابة بشكل مباشر وتتولى تسيير شئون الدولة والمجتمع وإصدار التشريعات اللازمة واتخاذ جميع القرارات التى تنظم حياتها وهى المرجعية السياسية الوحيدة فى ذلك.

3– ليبيا، التقرير الوطني للتنمية البشرية – 2002 ص 43.

4 – سيف الإسلام القذافي، ليبيا والقرن الواحد والعشرون ص 9 «وان ناين ميديا» ترجمة دار المهى للثقافة والأدب بيروت 2000، «الحالة الليبية بكونها تعاني بالدرجة الأولى، من حالة عدم الاستقرار الإداري والتنظيمى، وبالتالي عدم استقرار الطرق والأهداف حيث تسود حالة من الثورية الداعمة لفكرة «الثورة الدائمة» والتي أدت إلى تأخر ظهور الاستقرار المؤسسي والتنظيمي لفترة من الزمن، حيث أن الصراع الفلسفي بين الثورة والدولة حقيقة ملموسة وليس مجرد فرضية طوباوية.

5 – إبراهيم، سعد الدين وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي : مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ص 37، بيروت، لبنان.

6 – النيهوم، الصادق، الإسلام في الأسر / سلسلة كتاب الناقد، منشورات المهي للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 1991 ، (بعض الكلمات السامة).

7– صدقي الدجاني، أحمد. وأدهم، عبد السلام. وثائق تاريخ ليبيا – الوثائق العثمانية 1881 / 1911 منشورات جامعة بنغازي، دار صادر. انظر على سبيل المثال الوثائق من 51 إلى 59 وهي تتضمن شكاوى الأهالي من الوالي إلى السلطان في اسطنبول.

8 - صدقي الدجاني، أحمد. وأدهم، عبد السلام. الوثيقة (141) مرجع مشار إليه أعلاه.

9 - صدقي الدجاني، أحمد. وأدهم، عبد السلام. الوثيقة (138) مرجع مشار إليه أعلاه. وهي وثيقة تستحق الدراسة في ضوء القانون 111/ 1979.

10 - الدجاني، أدهم، مرجع سابق، الوثيقة (145) وهي بشأن محاكمة الصحفي محمد الهاشمي صاحب صحيفة «أبو قشة».

11- جحيدر، عمار. أبعاد نظرية لتاريخ ليبيا الاجتماعي في العصر الحديث، مجلة البحوث التاريخية، السنة السادسة، العدد الأول، منشورات جامعة الفاتح، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ص 29 يناير 1984.

12- النيهوم، الصادق. الأسلام فى الأسر. راجع مناقشة دور الجامع تحت عنوان «سيعيش عبد المولى فى بيت مولاه » مرجع سابق ص 87 .

13- جعيط، هشام مقدمة الولاية والمجتمع لـ «نللى سلامة العامرى» وعرّفتنا بأن المؤسسةالزاوية أمر جديد برز فى القرن الثالث عشر وشهد ذروته فى القرن الرابع .... وواضح أن بين ظاهرة دينية والمجتمع علاقة متينة ... وبالتالى تؤثر على الواقع الاجتماعى فى جوانب عديدة».

14 - الجمعية الخيرية الإسلامية التى تأسست فى نهاية الأربعينيات، وحملات التبرع للجزائر وفلسطين أمثلة واضحة.

15- المفتى، محمد محمد. تأملات فى الهوية الوطنية، هذا الوطن الذى يسكننا، بنغازى 2000 ، مشروع كتاب غير منشور وكذلك د. عبد اللطيف احميدة، على، حيث يرى الأستاذان بأن حركة التواطئ مع الاستعمار قضية يجب عدم تجاهلها عند الحديث عن المجتمع والهوية والدولة.

16- من الأمثلة القليلة على النشاط الثقافى تأسيس النادى الأدبى الأول فى طرابلس، وغنى عن البيان الصراع السياسى فى المجتمع الليبى والذى وصل إلى حد الإعلان عن أول جمهورية فى التاريخ العربى والإسلامى، وبذلك عبر المجتمع الليبى على قدرة نضالية معينة من خلال مؤسساته المحلية مثل ما عبر على المستوى العسكرى في المعارك.

17 - من ذلك نادى طرابلس الغرب الثقافى فى القاهرة سنة 1940 انظر :

عبد السلام مختار العالم، (تاريخ ليبيا المعاصر السياسى الاجتماعى «1922 - 1948» منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة الدراسات المعاصرة (6) ص 238 الطبعة الأولى 2002، وكذلك شهادة الأستاذ سليمان تومية الباحث «فى منتصف سنة 1947 التقطت مجموعة من شباب مدينة طرابلس وقرروا تأسيس جمعية أهلية، من بين أهدافها محاربة بعض العادات الاجتماعية البالية، والتى تتعارض مع مفاهيم الحضارة، والتى كانت سائدة فى تلك الحقبة،

إبان الاستعمار الإيطالي ومن بين تلك العادات البالية ما كان سائداً عند إقامة الأفراح من بذخ وإسراف وخروج عن تقاليد البلاد الإسلامية، وقد تأسست هذه الجمعية بمجهود ذاتي يعتمد كليا على ما يقدمه أعضائها من موارد مالية تكفي، وفى منتصف سنة 1948 قام طلبة مدرسة طرابلس الثانوية، بتنظيم مظاهرة ومسيرة كبرى ضد إدارة السلطة العسكرية البريطانية فى طرابلس، وضد مشاريع إعادة ليبيا إلى الوصاية الأجنبية والتى كانت تدبر آنذاك فى أروقة الأمم المتحدة، وإزاء هذا وذاك قامت إدارة المعارف التابعة للإدارة العسكرية البرطانية بفصل مجموعة من طلبة مدرسة طرابلس الثانوية وبحرمانهم من الاستمرار فى دراستهم، قرر بعض الطلاب الذين فصلوا من مدرستهم السفر إلى مصر لمواصلة دراستهم في مدارسها وجامعاتها، ونظراً إلى أننا مطاردون من السلطات البريطانية العسكرية، وعند وصولنا إلى مدينة بنغازى قابلنا بعض أعضاء جمعية عمر المختار، الذين رحبوا بنا وقدموا لنا كل ما أمكنهم من مساعدات، بما فى ذلك استخراج وثيقة سفر للدخول بها إلى مصر.

18 – المفتى، محمد محمد، تأملات فى الهوية الوطنية، مرجع سابق.

19– ابراهيم سعد الدين، مقدمة كتاب المجتمع المدنى والتحول الديمقراطي فى ليبيا ص 5 مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر والتوزيع القاهرة 1995، وراجع أيضاً:

أ – سعيد بنسعيد العلوى «مفهوما الأمة والوطن فى الاستعمال العربى المعاصر» ورقة قدمت إلى الأمة والدولة والاندماج فى الوطن العربى – 22 بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية،.1989

ب – على أومليل «حول أسباب العنف السياسى» ورقة قدمت إلى العنف السياسى فى الوطن العربى، تحرير أسامة غزالى حرب (عمان: منتدى الفكر العربى 1987ص 18) مشار إليها فى الصبيحى، أحمد شكر مستقبل المجتمع المدنى في الوطن العربى، منشورات م. ر. ع سنة 2002 ص26 – 100

ج – وراجع أيضًا سعيد بنسعيد العلوى، وآخرون «المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية» بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992.

20– الصبيحى، أحمد. مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراة – الطبعة الأولى، بيروت.

21– عبد الجبار، فالح. الدولة والمجتمع المدنى. مجلة النهج، العدد 1 سنة 1994 ص 209 دمشق.

22– الصبيحى، أحمد. مرجع سابق.

23– كومار، كريشان. حول مصطلح المجتمع المدنى. الثقافة العالمية. العدد20، يوليو سنة2001.

24 – أبو حلاوة، كريم. إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدنى، عالم الفكر. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. دولة الكويت ص 11. المجلد27 العدد 3 سنة 1999.

25– أبو حلاوة، كريم. ص 22 نفس المرجع.

26– قنديل، أمانى. تطور المجتمع المدنى فى مصر، نفس المرجع، ص 97 - 101

27– أبو دبوس، رجب مقال منشور فى مجلة المؤتمر التي تصدر عن المركز العالمى لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر العدد الواحد والعشرون نوفمبر 2003 ص 10 .

28– ابراهيم، صالح، مؤسسات المجتمع المدنى مسلسل الأكاذيب الكبرى، مجلة المؤتمر السنة الأولى، العددان (8,9) شهر الفاتح 2002 مرجع سابق ص

29– احميدة عبد اللطيف، على– المجتمع والدولة والاستعمار فى ليبيا – مركز دراسات الوحددة العربية

30– احميدة عبد اللطيف، على– مرجع سابق.

31– وناس، المنصف ، السلطة والمجتمع والجمعيات فى ليبيا – مطبعة الوفاء الطبعة الأولى تونس 2000.

32– زاهى المغيربى، محمد . المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى ليبيا، "مشروع المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى في الوطن العربى، مركز بن خلدون للدراسات الأنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع.

33– بنسعيد العلوى، سعيد وأخرون– ملف المجتمع المدنى العربى ودوره فى تحقيق الديموقراطية، مجلة المستقبل العربى العدد 158 العدد 4 1992 والتي تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ص 48.

34– ساعف عبدالله.

35– وناس، تاريخ العمل الأهلي مقتبس من كتاب أعمال لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة 1989 ص 262. مشار إلي ذلك فى : نور فرحات، محمد، الدولة والمجتمع المدنى ·إشكاليات العجز والهيمنة والتوجهات الليبرالية. مجلة شئون عربية العدد 117 ربيع 2004 ص 105

36 – ساعف عبدالله، مرجع سابق 42

37– حيث فرض المصطلح نفسه على هذه الأدبيات كما سبقت الإشارة إلى المشهد الثقافى فى ليبيا، ومجموعة المصنفات والكتب والبحوث الصادرة فى هذا الشأن والتى سبق الإشارة إليها.

38 – غليون، برهان، بناء المجتمع المدنى العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، المجتمع المدنى في الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات، الندوة الفكرية التى نظمتها مركز

دراسات الوحدة العربية، مركز دراسة الوحدة العربية الطبعة الأولى - بيروت - ص 434 لسنة 1991.

39- شكر الصبيحى، أحمد - مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربى، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه - الطبعة الأولي ص 28 بيروت لبنان. (مقابل صيغة أهل الدولة التى تردد فى مقدمة ابن خلدون، نقرأ صيغ «أهل المعصية» وأهل الحرف والصنائع والطرق والفرق» ويقول أيضًا فى نفس الصفحة «إن ما يوازى مفهوم المجتمع المدنى الحديث من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات ومنظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسطية، هو ما يمكن أن نسميه اصطلاحاً «المجتمع المدنى».

40- نور فرحات، محمد. مرجع سابق ص 110

41- بشارة، عزمي: المجتمع المدنى - دراسة نقدية (مع إشارة إلى المجتمع المدني العربى) مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص 17 مشار إليه فى المرجع أعلاه.

42- عبد اللطيف أحميدة، على. مرجع سابق.

43- صدقى الدجانى، أحمد. أحاديث عن تاريخ ليبيا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. دار المصراتى للطباعة والنشر سنة 1968 ص 120، بدون طبعة «ويبدو أنه كان للطرق الصوفية والمرابطين منزلة هامة في طرابلس آنذاك فأكثر من كاتب أوروبى يشير إلى أن لهم قوة كبيرة، وبعض المرابطين كانوا يتصنعون فى تصرفاتهم ولكن البعض الآخر كانوا من الزاهدين حقيقة، وشبه أحد الكتاب أهل الطرق بنقابات تبع رجلاً مقدسًا.

44- العزابى، محمد يوسف. والمير، محمد عبدالله: الحركة العمالية فى ليبيا أبان الحكم الإيطالى. مطابع استارف فوتوليتو - روما. ص 15.

45 - بروشين، ن. 1. تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة وتقديم عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الثانية. 1999 ص 475.

46 - فى شهادة مكتوبة من الأستاذ سليمان تومية للباحث لعلها توضح الكثير من الجوانب. الشهادة كانت خلال شهر أبريل 2004 وهى كالآتى:

فى منتصف سنة 1947 ألتقت مجموعة من شباب مدينة طرابلس، وقرروا تأسيس جمعية أهلية، من بين أهدافها محاربة بعض العادات الاجتماعية البالية، والتي تتعارض مع مفاهيم الحضارة، والتى كانت سائدة فى تلك الحقبة خاصة إبان الاستعمار الإيطالى، ومن بين تلك العادات البالية ما كان سائدًا عند إقامة الأفراح من بذخ وإسراف وخروج عن تقاليد البلاد الإسلامية، وقد تأسست هذه الجمعية بمجهود ذاتى يعتمد كلية على ما يقدمه أعضاؤها من موارد مالية تكفى لتسيير شئونها وتحقيق أغراضها، وقد تم استصدار ترخيص بإنشائها من إدارة السلطة العسكرية البريطانية

القائمة آنذاك على إدارة مدينة طرابلس الغرب والمناطق التابعة لها بحدودها الإدارية. وبدأت عملها ونشاطها بعد إشهارها تحت اسم «جمعية الاصلاح الاجتماعي» وتم انتخاب السيد / عبد المجيد المشيرقي، رئيساً لها والأخ/ سليمان علي تومية، أمين سر لها ولم يستمر عملها زمناً طويلاً حيث أن بعض أعضائها كانوا من بين طلبة مدرسة طرابلس الثانوية، وفي منتصف سنة 1948 قام طلبة مدرسة طرابلس الثانوية، بتنظيم مظاهرة ومسيرة كبرى ضد إدارة السلطة العسكرية البريطانية في طرابلس، وضد مشاريع إعادة ليبيا إلى الوصاية الأجنبية والتي كانت تدبر آنذاك في أروقة الأمم المتحدة وإزاء هذا وذاك قامت إدارة المعارف التابعة لإدارة العسكرية البريطانية بفصل مجموعة من طلبة مدرسة طرابلس الثانوية وبحرمانهم من الاستمرار في دراسته وكنت أنا «سليمان علي تومية» من بين الطلاب الذين فصلوا من المدرسة، ونظراً إلى أن مستقبلنا الدراسي أصبح في خطر فقد قرر بعض الطلاب الذين فصلوا من مدرستهم السفر إلى مصر لمواصلة دراستهم في مدارسها وجامعاتها، ونظراً إلى أننا مطاردون من السلطات البريطانية فلم يكن في إمكاننا استخراج جوازات سفر وقد قررنا الدخول إلى مصر بأية طريقة ولو عن طريق التسلل عبر الحدود الليبية المصرية وصار الأمر كذلك وتحت جنح ظلام أحد الأيام ركبنا الحافلة المتوجهة إلى بنغازي، «نحن ثلاثة أفراد» تحت أسماء مستعارة حتى نتفادى توقيفنا عند نقطة الحدود بين ولاية برقة وولاية طرابلس، وهي نقطة الحدود التي كانت تسمي (الفؤس) Arcodei filen. وعند وصولنا إلى مدينة بنغازي قابلنا بعض أعضاء جمعية عمر المختار، الذين رحبوا بنا وقدموا لنا كل ما أمكنهم من مساعدات، بما في ذلك استخراج وثيقة سفر للدخول بها إلى ...، باعتبارنا من سكان ولاية برقة آنذاك . وصار الأمر كذلك وبعد عناء شديد وصلنا القاهرة نحن الطلاب الثلاثة . وفي حينها توجهنا إلى نادي طرابلس الثقافي الذي أسسه الطلبة الليبيون الدارسون في مصر وكان مقره بشارع محمد علي بالقاهرة، ثم انتقل إلى مقره الجديد بالقرب من القبة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النادي كان الطلبة الليبيون الدارسون في مصر هم الذين أسسوه بمجهودهم الذاتي وعلى نفقتهم الخاصة كملتقى ثقافي لهم يمارسون فيه نشاطهم. وفي أوائل 1952 وبعد أن أنشئت سفارة ليبية في مصر وهي أول سفارة ليبية في مصر وهي أول سفارة لها، وحاولت السفارة الليبية استقطاب النادي وجعله تحت إشرافها ونفوذها بشتى الوسائل إلا أن الطلاب القائمين على هذا النادي أبو أن يرضخوا لهذه الإغراءات رافضين تبعية النادي للحكومة الليبية آنذاك وقد كان لي شرف تولي أمانة سر إدارة هذا النادي في فترة من فترات دراستي بكلية الحقوق - جامعة القاهرة واستمر النادي طيلة تلك الفترة بعيداً عن التأثر والتبعية لحكومة ليبيا آنذاك وعقب تخرجي من الجامعة وعودتي إلى أرض الوطن لم أعد أتتبع أخباره، وكان نادي طرابلس الثقافي في حينه ملاذاً للطلبة الليبيين الوافدين وخير معين لهم في تحقيق أهدافهم الدراسية والعلمية.

47 - المفتى، محمد محمد: تأملات فى الهوية الوطنية، هذا الوطن الذى يسكننا بنغازى 2000 مشروع كتاب غير منشور. وكذلك د. عبد اللطيف أحميدة مرجع سابق، حيث يرى الأستاذان بأن حركة التواطؤ مع الاستعمار قضية يجب عدم تجاهلها عند الحديث عن المجتمع والهوية والدولة.

48- وقد ضمت هذه الجبهة أو الكتلة عدد من الوجود الوطنية والمناضلة مثل الأستاذ/ على مصطفى المصراتى، والشيخ محمود صبحى، وغيرهم.

49- كانت وقائع الإتهام لبعض منهم شراء دجاجة لطعام العشاء داخل المعسكر، وعجز مالى قدره 18 جنيهًا من العهدة المالية .

50- القانون المدنى المصرى، الأعمال التحضيرية، مجلد (1) ص 455.

51- **الجريدة الرسمية، السنة 15، العدد 1 ،1977، ص 47، القذافى معمر. الكتاب الأخضر. الفصل الأول.**

52- الجريدة الرسمية، السنة 8، العدد 64 ، سنة 1970، ص 3، القانون رقم 1970/111 بشأن الجمعيات.

53- الجريدة الرسمية، السنة 8، العدد عدد خاص . سنة 1970، ص 3، القانون رقم 1970/111 بشأن العمل.

54- الجريدة الرسمية، السنة 10، العدد 29 ، سنة 1972، ص 228، القانون رقم 1972/17 بشأن تجريم الحزبية.

55- الجريدة الرسمية، السنة 14، العدد 3 ، سنة 1976، ص 95، القانون رقم 1975/106 بشأن التنظيمات النسائية.

56- الجريدة الرسمية، السنة 14، العدد 46 ، سنة 1976، ص 2395، القانون رقم 1976/44 بشأن إنشاء اتحاد الكتاب والأدباء بالجماهيرية العربية الليبية.

57- الجريدة الرسمية، السنة 14، العدد 46 ، سنة 1976، ص 2403، القانون رقم 1976/45 بشأن إنشاء نقابة الفنانين.

58- الجريدة الرسمية، السنة 14، العدد 54 ، سنة 1976، ص 2717، القانون رقم 1976/60 بشأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

59- الجريدة الرسمية، السنة 28، العدد 27 ، سنة 1990، ص 983، القانون رقم 1990/10 بشأن إعادة تنظيم مهنة المحاماة والجريدة الرسمية. السنة 19. العدد 11... سنة 1981. ص 304. القانون رقم 4/ 1981 بشأن المحاماة الشعبية وكذلك القانون رقم (82/ 75) الجريدة الرسمية رقم (56).

60- الجريدة الرسمية، العدد 2 ، السنة 37 بشأن النقابات والاتحادات والروابط المهنية.

61 - راجع ببيان ملتقى اللجان الثورية (   ).

62 - سالم دراه، محمد: مجلة المحامي العدد 54/53 لسنة 14 يوليو 2003 .

63- إبراهيم، سد الدين. المجتمع والدولة، مرجع سابق ص 184 .

64 - الأمثلة كثرة فى الوطن العربى مثل حزب البعث، والحزب الدستورى التونسى والحزب الوطنى.

65 - ريى البعض من المتابعن للحركة العمالية فى ليبيا بأن اتحاد المنتجين مثلاً تلاشى كحضور نقابى، وأصبح موظفوهه بمثابة الموظفين فى الدولة.

66 - نور فرحات، محمد: الدولة والمجتمع المدنى، إشكاليات العجز والتوجيهات الليبرالية ص 108 مرجع سابق.

67 - وناس، المنصف. الحياة الجمعياتية فى المغرب العربى التاريخ والأفاق (الجزائر - المغرب الأقصى - تونس) المجلة العربية لحقوق الإنسان، العهد العربى لحقوق الإنسان العدد (4) فبراير1977 ص 139.

68 - إبراهيم، سعدد الدين. المجتمع والدولة، ص 41 مرجع سابق.

69 - وقد ترتب على هذا الإجراء أن «وضعت الحركة النقابية العمالية فى الواقع تحت الإشراف الكامل للهيئات الحكومي».

70 - انظر ما كتبه الأستاذ يوسف الشريف فى جريدة المشهد الثقافى التى تصدر عن الرابطة.

71 - الهرماسى،، محمد عبد الباقى. المجتمع والدولة فى المغرب العربى.

72 - بروشين، راجع سابق ص 475.

وقد اتخذت الحكومة المؤقتة فى ليبيا من جانبها كل الإجراءات الرقابية إلى إحقاف اتحاد العمال الليبيين.

73 - كلاوس، أوفة: المجتمع المدنى والنظام الاجتماعى، الفصل بين السوق والدولة والمجتمع المحلى والجمع بينهما، ترجمة أحمد محمود، زهرة أحمد حسين. مجلة الثقافة العالمية العدد 107 يوليو 2001 ص 47

74 - بيان اللجان الثورية وكالة الجماهرية للأنباء 2004/04/26.

ملف



قراءة فى قانون ظالم

القانون رقم (19)

بشان إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية

يوسف الشريف •

مفتتح 1

المبدأ فى تكوين الجمعيات الأهلية ومنذ نشأتها في القرن التاسع عشر أنها تطوعية لا تستهدف الربح أو المنفعة الخاصة، بل تستهدف القيام بمساهمة اجتماعية أو ثقافية مستقلة عن رقابة الدولة أو هيمنتها، ويعرف كل مهتم ومتتبع لنشاط هذه الجمعيات أن «ترخيص» الدولة لها بمزاولة نشاطها يلغي شرعيتها؛ إذ يكفي «إخطار» الجهات المعنية بذلك انسجاما مع مبدأ التطوع وعدم الربحية في تكوينها.

بدأ نشاط الجمعيات الأهلية محدودا وبسيطا إلا أنه ومع تطور الإنتاج الاجتماعي وما صاحبه من تغير في العلاقات في المنظومة السياسية أخذ مفهوم المجتمع المدنى يتطور حتى تبلور فى تعريف يصفه بأنه «شبكة واسعة ومتضامنة من الجمعيات والتنظيمات الأهلية تمثل فضاء سياسيا واجتماعيا للنضال من أجل الحرية والديموقراطية وفرض احترام المؤسسات والقوانين» ومن هنا بدأ الصراع بين الدولة باعتبارها المالك وبين المجتمع المدني باعتباره المملوك، والإشارة هنا لا تتجاوز أي مجتمع عربي وعلاقته بنظامه السياسي؛ فمنذ نشأة الدولة العربية الحديثة لم تتجاوز العلاقة بينهما هذين المفهومين رغم

* قاص وباحث ومهتم بأدب الأطفال.

تعدد الأطر السياسية لكل دولة، مما يؤكد أن وحدانية الحكم ما هي إلا أرث عربي وإسلامي تمتد جذوره إلى اجتماع السقيفة حيث تمت تصفية المعارض ابن عبادة في حادث غامض وجهت فيه التهمة دون تردد إلى الجن. لكن ما لم تستوعبه الدولة العربية الحديثة هو اختلاف الزمن وما جرى عبر عصوره من وقائع تاريخية وتبدلات سياسية وثقافية وديموغرافية صار فيها الأخذ بالمفهوم القديم للدولة ضربا من الجهل بهذه الوقائع، خاصة وأن هذا الأرث يستند إلى مدونة دينية أحادية، وبالمقابل فإن المعطيات المتسارعة على المستووين الإقليمي والعالمي وما تشهده منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر من إرهاصات تنذر بتعديل جذري في هذه الأنظمة أو حتى تفكيكها، تؤكد يوما بعد يوم أن لا فرصة لسيادة هذا الأرث ممثلا في حكم الفرد الواحد رغم تستره بمعطف النظم الديموقراطية السائدة في العالم اليوم، فمما لا شك فيه أن المواطن العربي لم يعد يحتمل قيد العبودية الذي كبلته بها نظم سياسية تدعى أنها تحكم باسمه ومن أجل رخائه وأمنه، ولعل في تقرير التنمية الإنسانية العربية ما يؤكد بؤس هذه الأنظمة من مصادرة الحريات المدنية والسياسية بالدرجة الأولى وينعكس هذا بصورة فاضحة فى موقفها من مؤسسات المجتمع المدني؛ فهي تصنف أي مبادرة جمعية خروجا عن محدداتها التي رسمت مواصفاتها بما ينسجم بمنظومتها السياسية، وهذا ما يمثل مصادرة للمشاركة فى المسئولية العامة، فإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني تتصف بأنها مستقلة وتطوعية لا تستهدف ربحا أو منفعة شخصية، فإن أي تدخل من خارجها في نشاطها ما هو إلا محاولة لفرض توجهات تنحرف بها عن أهدافها الحقيقية، لأنها «أداة التنمية الرئيسية وهدفها النهائي ونجاح أي عملية تنموية شاملة يتطلب قبل كل شئ مشاركة شعبية حقيقية في دفع عجلة التنمية وتوفير متطلباتها وتصحيح مسارها، ولا يمكن لهذه المشاركة أن تتحقق بشكل واع ومنظم وفعال إلا من خلال الجهود المتميزة للمنظمات الأهلية بأشكالها المختلفة». وإذا كانت هذه الجمعيات قد جدت في بلدان غير عربية مناخا ديموقراطيا ملائما يمنحها فرصة المشاركة في المسئولية الاجتماعية فإنها فى بلدان عربية لم تلق هذا المناخ بل وجدت نفسها هدفا للتدخل في نشاطها ووضعه في إطار معين يخدم أهدافا أخرى كانت في معظم الأحيان سياسية فقد تعرضت الجمعيات الأهلية في البلدان العربية على اختلاف نظمها السياسية إلى تدخل سافر تمثل في قوانين شرعتها هذه الأنظمة وهي قوانين جعلت من الجمعيات الأهلية مجرد

مؤسسات شبه حكومية، الأمر الذي يطرح أسئلة عديدة حول حقيقة موقف هذه الأنظمة من مؤسسات المجتمع المدني كافة، وبعيدا عن أي تنظير عقائدي أو مذهبي نقول إن المجتمعات التى وجدت فيها المؤسسات غير الحكومية الفرصة في المبادرة والمشاركة في المسئولية هي المجتمعات التي حققت تقدما ورفاهية لمواطنيها في كل الميادين. ولعل ما حققته البلدان الأوروبية خير مثال على ذلك، لكن الواقع في مجتمعاتنا العربية كان وما يزال على عكس ما يجب أن يكون عليه فبعض الأنظمة العربية وبمؤازرة من أصوات ترفع شعاراتها رأت في مؤسسات المجتمع المدني مجرد لعبة سياسية للضحك على الجماهير، وهذه رؤية لا تصمد أمام ما يعانيه الواقع العربي من أنظمة سياسية ترى أنها الطريق الأوحد للمدينة الفاضلة، على أنه ورغم الجدل القائم بين المثقفين العرب حول الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني إلا أنهم يتفقون جميعا حول حتمية استقلالية هذه المؤسسات عن أنظمتها السياسية وهذا أمر له علاقة بالحرية؛ إذ ليس هناك مؤسسة أهلية قامت بدورها في غياب هذا الشرط وليس غريبا أن نشهد أخيرا ما يمكن أن أطلق عليه انتفاضة المثقفين من أجل المطالبة بحرية مؤسسات المجتمع المدني، ورفع نير الأنظمة السياسية عنها؛ فبتحليل الواقع الراهن يتأكد مدى الضرورة الحضارية لحرية هذه المؤسسات.*

1 - يطغى على خدمات المؤسسات غير الحكومية البعد الخيري القائم على المساعدة المالية والعينية مع إغفال كبير للبعد التنموي.

2- تتمحور خدماتها في قطاع الخدمات الاجتماعية حول رعاية الأفراد في الغالب كتقديم المساعدات للأيتام والأرامل والمرضى والفقراء والمعاقين.

3 - لم تتمكن من تحقيق الاستقلالية المطلوبة عن المؤسسات الحكومية ولا زالت قراراتها وبرامجها وسياساتها العامة تخضع لتأثير الحكومات ويمكن أن يعزى هذا إلى عدة عوامل أهمها:

أ - ضعف المناخ الديمقراطي.

ب - الأنظمة والقوانين المعمول بها والتي تعطي الحكومات حق الترخيص والحل لهذه الجمعيات والرقابة والتدخل المباشر في أعمالها.

ج - سيادة وغلبة العقلية الأمنية الحكومية في تعاملها مع النشاط الأهلي.

د - نقص مواردها المالية يؤثر سلبا على قدرتها على المبادرة وتبني الأساليب المعاصرة في الأداء إضافة إلى ذلك فإنها تقود إلى تبعيتها إلى الحكومة.

4 - يعاني العدد الأكبر منها من غياب المنهجية العلمية في الإدارة، وفي كثير من الأحيان يمكن وصف بعض ممارساتها بالارتجالية، مما يقود إلي اقتصار برامجها على المرحلة الآنية دون توافر خطط أو رؤى مستقبلية متوسطة أو بعيدة المدى.

5- محدودية النجاح في استقطاب المتطوعين للمساهمة في تقديم وتطوير البرامج والخدمات التي تقدمها.

مما سبق يتأكد أن العمل على تحقيق استقلالية المؤسسات المدنية يعتبر ضرورة ملحة لتعزيز آلية العمل الديموقراطي، وذلك من خلال العمل على استصدار قوانين عصرية ملائمة في مجال تنظيم العمل الأهلي، ومقاومة أشكال التدخل الحكومي في شؤونها خاصة وأنه لا يعكس إضعافا للدولة أو تناقض مع مسؤليتها، ذلك لأن الدولة العصرية هي نتاج تكامل بين جهود الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، والذي هو عبارة عن تنظيمات أهلية تطوعية تؤلف جميعها نسيجا من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تقوم على احترام حقوق الإنسان باعتباره نتيجة طبيعية لتطور المجتمعات الإنسانية من مجتمع بدائي إلى مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي.

* من مداخلة للدكتور يوسف القريوتي.

مفتتح 2

واقع الجمعيات الأهلية في ليبيا:

1- لا توجد فرصة لادعاء بفاعلية الجمعيات الأهلية في عمومها، اللهم إلا تلك الجمعيات التي تنحصر خدماتها حول رعاية الأفراد كتقديم المساعدات للأيتام والعجزة والمرضى والمعاقين، وهي بهذا المعنى لا تتجاوز العمل الخيري وهي التي تتلقى دعماً من الدولة. أما الجمعيات الموجهة نحو المجتمع مثل الجمعيات البيئية أو الثقافية أو الاقتصادية أو العلمية،

أو جمعيات المرأة والطفولة فإن نشاطها غالبا ما يكون موسميا أو لا وجود له على الإطلاق، وهذا يعود في أهم أسبابه إلى سيطرة الدولة سيطرة تكاد تكون مطلقة على نشاط هذه الجمعيات وبرامجها، الأمر الذي جعل منها مجرد إدارة تابعة لمؤسسة من مؤسسات الدولة، وعندما نستعرض مواد القانون رقم 19 يتأكد من القراءة الأولى مدى قوة هذه السيطرة رغم أن القانون يتعامل مع جمعيات أهلية يفترض أن تكون مستقلة بحكم شرط تكوينها، وهو التطوع. وكنتيجة حتمية لفرض مسارات تتعارض مع طبيعة الجمعيات وأهدافها غابت روح المبادرة، وتحولت الجمعيات إلى أدوات لتحقيق مطامع شخصية أو إلى أدوات دعائية استغلها غير المؤمنين بفلسفة مؤسسات المجتمع المدني، لذلك لم يكن لهذه الجمعيات صدى بين فئات المجتمع المختلفة فهي لم تتجاوز المهرجان الإعلامي للإعلان عن نشاطها، هذا إلى جانب أسباب أخرى لها علاقة بافتقار الذين يسيرون هذه الجمعيات الى التربية المدنية الحقيقية. كان من نتيجة كل هذا أن تحول إنشاء الجمعيات الأهلية إلى مجرد إعلان فى الصحف كما حدث عند الإعلان عن تكوين جمعية لحماية المستهلك بعدما نشرت الصحف أخبارا عن تلوث بعض أنواع الحليب، ثم لم نسمع أو نقرأ شيئا عن هذه الجمعية، لكننا قرأنا عن انعقاد تجمع لاتحاد الجمعيات الأهلية دعت إليه الدولة لأسباب غير مفهومة، خاصة وأن نتائج انعقاد هذا التجمع لم تتجاوز الضجة الإعلامية التي صاحبت انعقاده، وفي هكذا واقع يكاد يكون الحديث عن الجمعيات الأهلية حديثا عن شئ يفتقد الوجود الفعلي، هنا يكون من الصعب تجاوز تحميل الدولة مسئولية ما يجري، ونحن نجزم بأنها تتعمد الإبقاء على هذا الموات للجمعيات الأهلية، فهي تقدم الدعم والرعاية للجمعيات ذات النشاط الخيري الموجه لفئات مختلفة من أفراد المجتمع مثل العجزة والأيتام والمعاقين لكنها تشرع القوانين لمنع أو للحد من نشاط الجمعيات ذات التوجه للنشاط العام، وما القانون رقم 19 ولائحته التنفيذية إلا مثالا واحدا على ذلك، وهو نتيجة لموقف الشك والحذر والخوف من أي نشاط لا تكون هي فيه المسيطر والمسير والمراقب لكل كلمة تكتب، لكل قرار يتخذ، ولكل اجتماع ينعقد، وعندما نستعرض مواد هذا القانون يتأكد مدى سيطرتها على نشاط الجمعيات الأهلية والتى تمثل في المطلق موقفا عاما مضادا لكل مبادرة فردية أو جمعية لا تخرج من معطفها.

القانون رقم 19

صدر هذا القانون سنة 1369 ور بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية كتعديل للقانون رقم 11 لسنة 1970 بشأن الجمعيات، ثم صدرت لائحته التنفيذية بقرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم 73 لسنة 1370 وبالرغم من أن القانون رقم 11 قد أحكم الطوق على رقاب الجمعيات الأهلية إلا أن القانون رقم 19 جاء ليلغي أي بصيص أمل يمكن هذه الجمعيات من أداء دورها التطوعي، فهو قد أعطي الدولة الحق للترخيص أو عدم الترخيص لإشهار الجمعيات مع إعطائها الحق أيضا في مراقبة نشاطها، والأخطر من ذلك منحها حق حل الجمعيات ودمجها، وهو من أخطر طرق التدخل لأنه يعني إلغاء الوجود القانوني والمادي للجمعية بواسطة قرار إداري وليس من خلال القضاء، على أن ما يدعو للاستغراب هو أن القانون حشر وبشكل قسري المؤتمر الشعبي واللجنة الشعبية في الكثير من مواده، رغم أن كليهما يعتبر أد اة الجماهير للمشاركة السياسية، ولا علاقة لأي منهما بنشاط الجمعيات الأهلية ونحن نعتقد أن المشرع وقع فى خطأ فادح لأن في هذا اعتداء على خصوصيات سلطة الشعب.

بقراءة سريعة لمواد القانون يتأكد من كل مادة منها أن إصدار هذا القانون يتناقض مع مبررات تكوين الجمعيات الأهلية.. ورغم العوامل الاجتماعية والسياسية الأخرى التي حدت كثيرا من مبادرات العمل التطوعي الجمعي، إلا أن القانون ساهم كثيرا في تغييب أي مبادرة تستهدف خدمة اجتماعية عامة، بدليل الواقع الذي نعرفه إذ باستثناء جمعية أو جمعيتين خيريتين فلا وجود لأي فعل حقيقي لأي جمعية أخرى. فالقانون رغم أنه يتعامل في ديباجته مع الجمعيات الأهلية إلا أن مواده تنافست فى إلغاء صفة الأهلية عن هذه الجمعيات وجعلت منها صورة أخرى مشوهة لأية مؤسسة رسمية الأمر الذى يؤكد أن مؤسسات المجتمع المدني لن يكون لها وجود حقيقي وفاعل في ظل هكذا قوانين. هل للقضية علاقة بالثقة أم علاقة بالوصاية أم أن للقضية علاقة بوحدانية السلطة؟ قد لا تكون الأجابة عن أي من هذه الأسئلة عسيرة، لكننا نكتفى بالقول إن الأصوات التي ارتفعت محذرة من دعاة المجتمع المدني إنما هي أصوات تستظل بظل المجتمع الجماهيري خدمة لمصالحها وحفاظا على مراكزها، فمؤسسات المجتمع المدني إذا قدر لها أن تكون فإنها لن تكون إلا أداة من أدوات المجتمع الجماهيرى من أجل مسقبل أفضل.

على سبيل المثال فقط نأخذ على القانون ما يلي:

1 - في تعريفه للجمعيات الأهلية لم ينص صراحة على جمعيات حقوق الإنسان، حيث اكتفى في مادته الأولى بكلمة «إنسانية» وهي كلمة تفيد أكثر من معنى وتقبل أي تفسير.

2 - شهر نظام الجمعية يكون بقرار من اللجنة الشعبية العامة أو على مستوى الشعبية.

3 - ينص على تسمية مؤتمر شعبي للجمعية، كذلك لجنة شعبية.

4 - أعطى لأمانة مؤتمر الشعب العام أو لأمانة المؤتمر الشعبي للشعبية حق الإطلاع على سجلات الجمعية ووثائقها.

5- حظر على الجمعية جمع التبرعات إلا بعد الحصول على إذن بذلك من أمانة اللجنة الشعبية العامة أو اللجنة الشعبية للشعبية.

6- وجوب دعوة مندوب الجهة المختصة بالإشهار لحضور إجراءات التأسيس والإشهار، كذلك حضور الاجتماع التأسيسي لمؤتمر الجمعية.

7 - وجوب انعقاد مؤتمر الجمعية مرة كل سنة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للجمعية.

8 - لأمانة مؤتمر الشعب العام أو لأمانة المؤتمر الشعبي للشعبية دعوة مؤتمر الجمعية لاجتماع غير عادي كلما كان ذلك ضروريا.

9 - وجوب إخطار أمانة اللجنة الشعبية العامة أو اللجنة الشعبية للشعبية بكل انعقاد لمؤتمر الجمعية والموضوعات الواردة في جدول أعماله قبل انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل.

10 - إحالة صورة من محضر اجتماع مؤتمر الجمعية والقرارات الصادرة عنه إلى أمانة مؤتمر الشعب العام أو أمانة المؤتمر الشعبي للشعبية وذلك خلال خمسه عشر يوما من تاريخ الاجتماع.

11 - أن تدار الجمعية بلجنة شعبية يختارها مؤتمر الجمعية.

12- تشرف أمانة مؤتمر الشعب العام أو أمانة المؤتمر الشعبي للشعبية وحسب الأحوال على نشاط الجمعيات ولها وقف أي قرار يصدر عن اللجنة الشعبية للجمعية أو مؤتمرها.

13- يجوز لأمانة اللجنة الشعبية أو اللجنة الشعبية للشعبية أن تكلف لجنة تسيير مؤقتة تتولى الاختصاصات المقررة للجنة الشعبية للجمعية.

14- أعطى الحق لأمانة اللجنة الشعبية العامة أو للجنة الشعبية للشعبية لإدماج أكثر من جمعية ترى أنها تسعى لتحقيق غرض مشترك.

15- أعطى الحق لأمانة اللجنة الشعبية العامة أو اللجنة الشعبية للشعبية أن تصدر قرارا بغلق مقر الجمعية أو فروعها لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد.

16- يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام صفة مأموري الضبط القضائي لضبط ما يقع من مخالفات لاحكام هذا القانون.

17- حدد عدد الأعضاء المؤسسين للجمعية بخمسين عضوا كحد أدنى.

18 - أعطى الحق لأمانة مؤتمر الشعب العام دعوة مؤتمر الجمعية للانعقاد كلما كان ذلك ضروريا.

19- وجوب تجديد شهر الجمعية كلما طرأ تعديل في نظامها الأساسي.

اللائحة التنفيذية:

القانون رقم 19 لسنة 1369 و. ر.

بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية

أكدت اللائحة حكومية الجمعيات الأهلية، فقد فصلت كل شيء بما ينسجم ومواد القانون وبما ينسجم أيضاً مع توجه الدولة للسيطرة الكاملة على نشاط الجمعيات الأهلية،

ففى مادتها الثالثة نصت على أن لأمانة اللجنة الشعبية العامة هى الجهة التى تتولى البت فى طلب شهر الجمعية خلال ستين يومًا من تاريخ تقديمه، ولها أن ترفض طلب الشهر إذ لم تكن هناك حاجه إلى خدمات الجمعية أو إذا كان إنشاؤها لا يتفق مع القانون والآداب والنظام العام، فإذا إنقضت هذه المدة دون إتمام إجراءات الشهر أو رفضه تعتبر طلب الشهر مرفوضًا.

المعنى الواضح هنا أن الدولة هى التى تمنح الترخيص أو ترفضه، وهذا يتعارض مع مبدأ التطوع وعدم المنفعة الخاصة والربحية فى إنشاء الجمعيات الأهلية، لأن حق الدولة لا يجب إن يتجاوز إستلام إخطاراً بإنشاء الجمعية فليس لها حق الترخيص بذلك أو عدم الترخيص. وهى لا تكتفى بما جنت بل تضيف شرطًا فضفاضًا وغير محدد للترخيص وهو أن يتفق طلب شهر الجمعة مع القانون والآداب العامة والنظام العام... ؟ ولسنا نعلم بأية مقاييس يمكن لها أن تحدد مدى إتفاق الطلب مع مقدساتها الثلاثة لكننا نعلم على وجه اليقين أن وضع هذا الشرط بهذه الصيغة الهلامية أنما هو أداة مطلقة تمنحها الحجة لتبرير رفضها شهر أى جمعية، على أن هذا الشرط ما هو إلا نموذج للشروط الواردة فى موادها الأخرى والبالغ عددها 37 وكلها تؤكد أن الهدف الحقيقى من إصدار القانون 19 ولائحته التنفيذية أنما هو ... **إغتيال العمل الأهلى.**

ملف



دور المحامين في ليبيا

في بناء المجتمع المدني

عمران محمد بورويس •

تمهيد:

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وهذا هو تقرير التنمية الإنسانية الإقليمي الأول للبلدان العربية الذي يغطي (22) بلداً عربياً تمتد من الغرب إلى الخليج، وجاء في (150) صفحة من القطع الكبير إضافة إلى ملاحقه وهو نتيجة دراسة قام بها خبراء مستقلون من البلاد العربية تعبرّ عن انتمائهم ولكنها ناقدة لمجتمعاتهم، ولذلك فهي ليست نظرة متفرج من الخارج، ولكنها صورة صادقة في مرآة، كما ورد في تصدير مدير عام البرنامج، وهو عمل جبار تناقلته أغلب وسائل الإعلام بعيد صدوره، ويعتبر خطوة على الطريق الصحيح:

يشير التقرير في ثناياه إلى النواقص الثلاثة في البلاد العربية:

(نقص الحرية، ونقص تمكين المرأة، ونقص القدرات الإنسانية: المعرفة)

كما يؤكد التقرير على أن التشخيص الدقيق للمشكلة هو جزء من حلها، ويخلص التقرير على وجه التحديد إلى ضرورة أن تتوافر البلدان العربية على إعادة تأسيس المجتمعات العربية طبقا لما يلي:

* محامي وله عديد من المؤلفات القانونية.

1- الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية.

2- تمكين المرأة العربية، عبر إتاحة جميع الفرص، تلك المكنة من بناء القدرات البشرية، للبنات والنساء على قدم المساواة مع أشقائهن من الذكور.

3- تكريس اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة في جميع صفوف النشاط المجتمعي وصولا إلى تعظيم الرفاه الإنساني في المنطقة.

بالفصل السابع وعنوانه: الحكم والتنمية الإنسانية يتناول التقرير معنى الحكم الصالح فيعرفه بأنه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان. كما يذكر التقرير بأن المجتمع المدني الذي يقع بين الأفراد والدولة - يتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمة وأفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية. أن منظمات المجتمع المدني هى مجموعة الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعاً. وتشمل هذه الجمعيات النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات المعنية بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والمجموعات اللغوية والثقافية والدينية والمؤسسات الخيرية، جمعيات رجال الأعمال والنوادى الاجتماعية والرياضية والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع، والمجموعات المعنية بالبيئة، والجمعيات المهنية والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز البحوث، ومنابر الإعلام، كما تشمل الأحزاب السياسية، وأن كانت الأحزاب تجمع بين الانتماء إلى المجتمع المدنى والانتماء إلى أجهزة الدولة إذا كانت ممثلة فى البرلمان.

ويضيف التقرير بأن موقف السلطات العربية من الجمعيات الأهلية يتأرجح بين الرفض والتوظيف والحرية المقيدة. إن الأجواء التى ينمو فيها المجتمع المدني ومؤسساته هي التي تشكل بدورها ذراعاً من أذرع الديمقراطية لأنها إدارة المشاركة وفضاءء القوى الفاعلة المنشطة لوعي المجتمع وطموحاته وآماله.

لمحة عن واقع المجتمع الليبي خلال النصف الأول من القرن الماضي:

* كانت ليبيا خاضعة للحكم العثماني/ التركي، ضمن أقطار العالم العربي الأخرى، حتى عام 1912 حيث تنازلت تركيا عن ليبيا لصالح إيطاليا بموجب معاهدة أوشي/ لوزان بسويسرا الموقعة يوم 1912/10/18.

* يوم 1911/10/3 بدأت البوارج الحربية الإيطالية بمحاصرة المدن الساحلية الليبية: طبرق ودرنة وبنغازي وسرت ومصراتة والخمس وطرابلس وزوارة وبتوجيه نيران مدافعها إليها وشرعت بإنزال قواتها وجنودها فاحتلت المدن الساحلية، وبدأ الشعب الليبى بكامل أفراده وقراه وبواديه وواحاته ومدنه بمقاومة قوات الاحتلال الإيطالى الغازية مسطراً بذلك ملحمة، من أكبر ملاحم الجهاد الوطنى فى تاريخ الإنسانية استمرت حتى عام 1932 كمقاومة مسلحة منظمة، بعد أسر الشيخ عمر المختار يوم 1931/9/11 وشنقه يوم 1931/9/16.
* من عام 1932 إلى عام 1939 كانت ليبيا ترزح تحت نير الاستعمار الإيطالي الفاشي المباشر باعتبارها جزءا من إيطاليا. ثم بدأت رحى الحرب العالمية الثانية بين دول المحور (إيطاليا وألمانيا) وبين دول الحلفاء (بريطانيا و فرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية) وكانت ليبيا المسرح الأكبر لتلك الحرب فاكتوت بويلاتها وكان من نتائجها هزيمة إيطاليا وانكسارها واندحارها، فحلت محلها القوات العسكرية البريطانية في كل من برقة وطرابلس والقوات العسكرية الفرنسية بفزان بدءاً من عام 1945 إلى عام 1951 وهو ما يعرف بفترة الإدارة البريطانية لبرقة وطرابلس والإدارة الفرنسية لفزان.
* عام 1945 تكونت هيئة الأمم المتحدة، ويوم 1949/11/21 أعلنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها التاريخي «باستقلال ليبيا» بأغلبية صوت واحد هو صوت مندوب دولة هاييتي (السيد أميل سان لو) وحددت يوم 1951/12/24 موعداً لبدء استقلال البلاد تحت اسم المملكة الليبية المتحدة بولاياتها الثلاث: برقة وطرابلس وفزان.

بدايات ظهور المحامين في ليبيا الحديثة:

* يذكر الأستاذ المحامي المخضرم (على على رجب) أنه بدأ مزاولة مهنة المحاماة بطرابلس عام 1948 أمام المحاكم التي أقامتها الإدارة البريطانية آنذاك. وأنه في عام 1952 كان قد دعى إلى اجتماع بمبني الفندق الكبير بطرابلس الذي اتخذ مقراً لمندوب الأمم المتحدة المقيم في ليبيا السيد (ادريان بليت) حضره حوالي (52) محامياً ليبياً وعربياً وإيطالياً ممن كانوا يزاولون مهنة المحاماة لبحث ودراسة إنشاء نقابة للمحامين

بطرابلس وقد تمخض ذلك الاجتماع عن انتخاب الأستاذ (علي رجب) رئيساً للنقابة وانتخاب أحد المحامين الإيطاليين نائبا له. وكان عدد المحامين الليبيين والعرب (22) محامياً وعدد المحامين الإيطاليين (23) محامياً. وكان من بينهم أحمد الحصادي ومحمد عبد العزيز ويوسف العسلي وحسني الطويبي واستمر الأستاذ (علي رجب) رئيساً للنقابة إلى عام 1962 حيث صدر قانون المحاماة.

- وقد ذكر لنا الأستاذ علي رجب ذلك أثناء إلقائه لمحاضرته بمقر نقابة المحامين بطرابلس مساء يوم 1999/6/3.

* خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين (الماضى) مارس المحامون الليبيون مهنتهم وكان من بينهم محمد بن عامر والشيخ فرج الكوافى ومحمد مسعود الورفلي وموسى البرعصى وحسن عبيدة ومحمود مخلوف وسليمان الصلابي ومحمد شمبش وسالم الأطرش وجورج الخوري وعثمان دخيل بمدينة بنغازي وعلى الحضيري وسالم الرياني بمدينة سبها.

* بتاريخ 1952/9/22 صدر قانون المحامين رقم (4) لسنة 1952 وهو أول قانون ينظم مهنة المحاماة بالقطر بعد الاستقلال. وقد احتوي على (14) مادة فقط. وقد ألغى صراحة كل التشريعات السابقة عليه السارية خلال فترة الاحتلال الإيطالي وفترة الإدارة البريطانية.

* وبتاريخ 1962/2/26 صدر القانون رقم (1) لسنة 1962 بشأن المحاماة واحتوي على (71) مادة مقسمة على ثمانية أبواب خصص الباب السابع لتنظيم نقابة المحامين وذلك لأول مرة منذ استقلال القطر حيث نصت مادته (57) السابعة والخمسون على تشكيل نقابة عامة للمحامين وتشكيل نقابة فرعية بكل ولاية.

* أما قبل هذا التاريخ فقد زاول مهنة المحاماة المحامون: محمد بن محمد أبو ربيعة ومحمد تحسين افندي خلال الأعوام 1882 - 1892م. وقدري أفندي الجزائري وكمال بك ومصطفى شاكر دريبيكه خلال الأعوام 1909 - 1911 وعبدالله عريبي بانون خلال الأعوام 1908 -1938 حيث إضافة إلى كونه محاميا فقد أصدر جريدة سياسة

أسبوعية عام 1920 واختار لها اسم «العدل أساس الملك» صدر منها (599) عدداً العدد (599 صدر بطرابلس الغرب يوم الخميس 4 جماد ثاني 1359 هـ 11 يوليو 1940 - 18) (والرقم الأخير يرمز للعام الفاشيستى) والمحامي محمد قدري الافو كاتوا الشهير بقدري الافو كاتوا الذى أصدر جريدة بمدينة طرابلس عام 1908 اسماها «تعميم حرّيت» باللغة التركية استمرت إلى عام 1911 حيث توقفت بسبب الغز الإيطالي للبلاد.

* بعد ذلك بدأ الجيل الجديد من المحامين في ولوج باب المحاماة وإرساء دعائم العمل النقابي ووضع لبناته الأولى وكان من بينهم: عبدالله شرف الدين وعبد الرحمن الجنزوري وعلى الديب وعثمان البيزنطي وكامل المقهور وعبد الحميد البكوش وعز الدين بوراوي ومحمد عزوز ومصطفى الشيباني ومفتاح الشريف.

مشاركة المحامين الليبيين بمؤتمرات اتحاد المحامين العرب:

* شارك وفد من المحامين الليبيين بالمؤتمر الثانى للمحامين العرب الذى انعقد بالقاهرة عام 1956 حيث مثلهم الأستاذ علي رجب المحامي الذى ألقى كلمة في افتتاح المؤتمر جاء فيها:

(إن المعانى والمثل التي تدفعنا لتجنيد أنفسنا للدفاع عن حقوق الأفراد هي بعينها المعاني والمثل التي تقتضينا أن نجند أنفسنا بشكل جماعي للدفاع عن حقوق كل جزء من وطننا العربي الأكبر، وهي نفس المعاني والمثل التي تقتضينا أن ننادي بإصلاح ما لا بد من إصلاحه من أخطاء وتلافي ما لا بد من تلافيه من عيوب في مجالات التشريع والقضاء والسياسة على السواء).

* كما شارك وفدهم بالمؤتمر الثالث للمحامين العرب المنعقد بدمشق عام 1957 حيث مثلهم الأستاذ علي الديب المحامي الذي ألقى كلمة جاء فيها:

(أخواني، لا أكون مغاليا إذا قلت لكم أن العالم يشخص بأنظاره إلى مؤتمركم هذا وإلى ما يتمخض عنه من نتائج وقرارات، فاجعلوا من مهمته جانباً للتعبئة العامه، واستقوا جدول أعمال من أحداث الساعة والظروف الراهنة، حولوه إلى أداة عملية نطارد بها

الاستعمار في أوكاره قبل أن يلجئنا إلى مقاومته في ديارنا.

أخواني إن العدو محيط بنا من كل جانب، وخطر الاستعمار يهددنا في كل شبر من أرضنا، يتصيد الوقت المناسب للانقضاض علينا، ويتحين الفرص الملائمة للإجهاز على عروبتنا المنطلقة وتوصيتنا الثائرة الملتهبة..).

* أما بالمؤتمر السادس لاتحاد المحامين العرب المنعقد بالقاهرة عام 1961 حيث مثلهم الأستاذ علي الديب المحامي الذي ألقى كلمة جاء فيها:

(إخواني إذا كانت رسالة المحامي في هذه الحياة هي أن يناضل في سبيل الحق والعدالة وأن يدفع الظلم والاجحاف أينما كان فإن رسالة المحامي العربي اليوم هي أن يناضل في سبيل حق الأمة العربية في وحدة بلادها، وتقدم شعوبها، وأن يدفع عن الأمة العربية أعداء الاستعمار من الخارج وظلم الرجعية في الداخل، فالمحامون جزء واع من الشعب، جزء يتصل حياته وعمله بقضية الحق، لذلك لا بد أن يقوم بالدور المناسب في قضية النهضة وأن يؤدي الجزء المهم في معركة الكفاح القومي وتحرير الشعوب).

* كما شارك وفدهم بالمؤتمر الثاني عشر لاتحاد المحامين العرب ببغداد عام 1974 حيث مثلهم الأستاذ عبدالله شرف الدين نقيب المحامين وألقى كلمة جاء فيها:

(إن مؤتمرنا يواجه اليوم قضية من أدق قضايا أمتنا وعلى المحامين وهم الطليعة الواعية أن ينتبهوا إلى ما تحاوله الإمبريالية والصهيونية لسلب انتصاراتنا في حرب تشرين المجيدة التي استخدمت فيها أمتنا أسلحتها الدبلوماسية والعسكرية والنفطية بوعي وبسالة وإصرار.. إذ يحاول الأعداء إبعادنا عن أهدافنا الرئيسية وإدخالنا في متاهات الدبلوماسية الأمريكية وألاعيبها).

* وبالمؤتمر الثالث عشر لاتحاد المحامين العرب المنعقد بتونس 1976 ألقى ممثل نقابة المحامين الليبية المرحوم السنوسي خليفة بادي (وكيل النقابة) كلمة جاء فيها:

(أن واجبنا جميعاً أن نعمل بكل جهدنا من أجل قضايا التحرير والتقدم وتحرير الأرض العربية.. ومكافحة الاستعمار العالمي بمختلف صوره ومظاهرة ودفع التقدم العربي بتنمية عوامل التطور الحضاري للأمة العربية وبناء قوتها الذاتية..).

نمو وتصاعد البناء النقابي للمحامين:

* تأسست أول نقابة للمحاميين الليبين على مستوى كامل القطر عام 1962، ولم يكن للنقابة مقراً مستقلاً فاتخذت من مكتب النقيب عز الدين بوراوي الكائن بشارع حسونة باشا رقم (37) مقرا لها تباشر فيه نشاطها حيث تم انتخاب أول مجلس للنقابة عام 1965 من الأساتذة:

عز الدين بوراوي نقيبا وعبد الحميد الرعيض وكيلا وكامل المقهور سكرتيراً عاما وعثمان البيزنطي أمينا للصندوق ومحمد عزوز وحسني الطويبي ومصطفى الشيباني أعضاء.

أما قبل ذلك التاريخ - إى أبان عهد الاستعمار الإيطالي - فكانت توجد في نطاق «مستعمرة» برقة رابطة واحدة للمحامين والوكلاء القانونيين كان مركزها محكمة بنغازي وبلغ عدد المحامين المسجلين ببرقة (9) تسعة منهم واحد يقيم في درنة، وكانت للرابطة شخصيتها الاعتبارية وتقع تحت الإشراف العالي من قبل وزير المستعمرات الإيطالي.

* مارس المحامون الليبيون نشاطهم المهني في إطار نقابتهم من خلال مجلس نقابتها المركزي ومن خلال لجنتين فرعيتين بكل من طرابلس وبنغازي. ثم تطور هيكل البناء النقابي بعد ذلك نظراً لزيادة أعداد المحامين فأصبح يتألف من نقابة عامة مركزية مقرها مدينة طرابلس إضافة إلى (5) نقابات فرعية بكل من الزاوية وطرابلس ومصراته وبنغازي والجبل الأخضر فتتكون كل نقابة من خمسة أعضاء مصعدين حيث يتكون المؤتمر العام السنوي للنقابة من (30) عضوا هم كامل الأعضاء المصعدين، وتعاونهم لجان مساعدة في المجالات المهنية والثقافية والاجتماعية وحقوق الإنسان إضافة إلى هيئة تحرير مجلة «المحامي» الفصلية ومن أبرز أنشطتهم سواء في مجال المهني أو في مجال العمل العام الوطني والقومي والإنساني:

* تقديم مجلس النقابة لمذكرة تفصيلية لوزير العدل بشأنالوضع القضائي في ليبيا بتاريخ 1974/3/27.

* عقد النقابة لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بطرابلس عام 1976، لأول مرة.

*تنظيمها للندوة العالمية عن الصهيونية والمسألة العنصرية بطرابلس1976.

* إهدائها للتشريعات الليبية الأساسية وأحكام المحكمة العليا الليبية لمكتبة محكمة العدل

الدولية بلاهاي عام 1977، وقد كانت تلك أول تشريعات عربية تصل إلى المحكمة وأول أحكام محكمة عليا عربية يطلع عليها قضاتها.

* توقيعها لاتفاقية التعاون المهني المشترك مع نقابة محامي تونس عام 1978 .
* عقدها لدورة المكتب الدائم لودادية محامي المغرب العربي لأول مرة، بطرابلس عام 1979.
* رفعها لمذكرة للأخ قائد الثورة متعلقة بالمهنة عام 1979.
* رفعها لمذكرة للأخ أمين العدل عام 1979.
* عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بطرابلس عام 1987.
* عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ببني غازي عام 1991.
* عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بطرابلس عام 1995.
* عقدها لدورة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ببني غازي عام 2002.
* إصدارها لمجلة المحامي: وقد صدر عددها الأول مع بداية عام 1976 وصدر آخر أعدادها العدد (55) مع بداية العام الحالي 2004 . كمجلة فصلية تهتم بشئون المهنة ومسائل القانون وتطوير الفقه والقضاء وحقوق الإنسان وحرياته.
* إنشائها لمركز للبحوث والدراسات القانونية، ساهم ويساهم في إثراء الفكر القانوني وتأهيل المحامين وزيادة خبرتهم ووعيهم ونقد الواقع القانوني والقضائي وتفعيله من خلال إقامة الدورات التدريبية والندوات والمحاضرات بالتعاون مع مختلف المنظمات والنقابات والمؤسسات الأخرى.
* شارك المحامون الليبيون بالأنشطة المختلفة للاتحادات المهنية المناظرة لهم على الصعيد الإقليمي والدولي كاتحاد المحامين الدولي، واتحاد المحامين الأفارقة وروابط الحقوقيين المتنوعة.
* كما شارك المحامون الليبيون في مختلف أوجه النشاط العام المتنوعة بالبلاد، رياضياً وصحافياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وإنسانياً وفنياً من خلال نقابتهم المركزية أو نقاباتهم الفرعية وبذواتهم من خلال ملكاتهم الشخصية وقدراتهم الإبداعية في تلك المجالات.

خاتمة:

لقد ساهم المحامون في ليبيا بوضع اللبنات الأولى لبناء التنظيم النقابي بالبلاد وتطويره والدفاع عنه، وشاركوا مع غيرهم من المهنيين والحرفيين في تكوين النقابات والتنظيمات والجمعيات الأهلية والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والأحزاب والتنظمات السياسية منذ بدايات القرن الماضي، ومازالوا يناضلون مع غيرهم من أجل توسيع وتعميق رقعة المشاركة الشعبية فى كافة ميادين العمل العام ومجالاته، وهو ما يعبر عنه حديثاً بمصطلح «المجتمع المدني» الذي يعتبر بحق أحد الركائز الأساسية لبناء الإنسان وصون كرامته وحماية حقوقه والوصول به إلى المراتب العليا من الرفاه الإنساني بحسب معايير القرن الواحد والعشرين، بعد أن ودعت الإنسانية معايير قوانين الغاب وإلى غير رجعه.

المراجع:

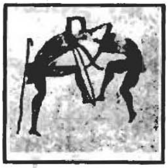
1- تقرير التنمية الإنسانية عام 2002 ف.

2- كتاب المحاماة في ليبيا تأليف عمران محمد بورويس المحامى.

3- كتاب محاكمة عمر المختار. تأليف عمران محمد بورويس المحامى

4- مجلة المحامى.

5- موسوعة المحامى العربى. إعداد عمران محمد بورويس المحامى.



المجتمع المدنى: تجذير الوعى بالمواطنة

حوار مع د. محمود جبريل

تشهد الساحة الفكرية والسياسية والمجتمعية العربية اهتماماً متزايداً بدور منظمات المجتمع المدنى، ومن أول المسائل التى يترتب عليها هذا الاهتمام هو إعادة الرؤية لموضوعة المواطنة والوعى بها، فالمتغيرات التى أدت إلى صياغة التعايش المطروح تحت ما يسمى (النظام العالمى) وتنامى مشهد العولمة فى سيناريوهات متعددة سياسية / اقتصادية / ثقافية / معلوماتية / التى أسفرت عنها اللحظة التاريخية الراهنة في تاريخ الكثير من الأمم والشعوب، يحتم علينا (كعرب) قبل غيرنا أن نعيد النظر إلى مفهوم المواطنة التى لا تعني (الأوراق الشخصية وشهادات الميلاد) ولكنها حق ينال والتزام يؤدى فى ظل تكافؤ الفرص وشرف المشاركة الفاعلة لاكتساب حق الانتماء بجدارة للوطن. أسباب ضعف المواطنة وتراجع أساس المشاركة السياسية عند المواطن العربي، المجتمع المدنى ودوره في تعميق وتجذير الوعى بالمواطنة، تلك بعض القضايا التى تناولها حوار هذا العدد من عراجين) مع المفكر الليبي **د. محمود جبريل***.

---

* أمين عام جمعية (الأفق القادم)، ورئيس مؤسسة جبريل للتدريب والاستشارات، حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة بتسبرج - الولايات المتحدة الأمريكية عام 1984 ، وعمل أستاذًا للتخطيط الاستراتيجي بها، له عدة كتابات وإسهامات عملية فى مجال العمل الأهلى ومنظمات المجتمع المدني العربي.

س: يتردد كثيرا مصطلح المواطنة، ما تعريف المواطنة بداية؟

ج: للمواطنة بعدان، أولهما البعد القانونى وهو الذى يقول بإن المواطن مولود فى بلاد ما ويتمتع بجنسيتها، وهناك البعد الآخر وهو بعد الوعى وهو البعد السياسى، الوعى بأنك مواطن يرتبط بتواجد عدة قيم فى داخلك تعيشها شعورا وسلوكا، وقيمة المشاركة مثلا، قيمة حاكمة بالنسبة للمواطن بجانب قيمة حق المساءلة وقيمة العقد الاجتماعى، وهى الإحساس بأننى جزء من العقل الجمعى، وقيمة المسئولية الوطنية التضامنية، بمعنى أن ما يحدث فى أى جزء من أجزاء الوطن هى مسئولية كل مواطن من حيث المراقبة أو من حيث الفعل، أن أسأل عنها الآخرين أو أسأل عنها، وعليه فبعد الوعى هو البعد الفاعل فى تجذير قضية المواطنة وتحويلها إلى سلوك.

لماذا المواطنة مهمة على مستوى الوعى وعلى مستوى قيم الفرد وشعوره وإحساسه؟ ذلك لأن مفهوم المجتمع المدنى تاريخيا ارتبط بفكرة التطوع، أى العطاء بدون مقابل، عطاء من منظور أنك مسئول عن فعل يخص تقدم وطنك (وأنت تعطى من منظور نظرية الدور).

س: هل تعرض الفكر الإسلامى لمفهوم المواطنة؟

ج: نجدها فى الفكر الإسلامى ولكنها مرتبطة بالمبدأ الذى نشارك به الآخرين حيث فكرة الأمة والعقل الجمعى هى التى تحدد فكرة المواطنة، ومن هنا بدأت تتجذر قيمة المواطنة فى الفكر الإسلامى المستنير وترتبط بالمبدأ أو بالتكافل الاجتماعى والمسئولية أيضا، وبدأت الاختلافات تظهر فى نظرية الحكم الإسلامية وفى الفكر الإسلامى بشكل عام.

فبينما يتمسك الأمام على بنظرية الخلافة أو الاستخلاف فى الأرض كأمانة يتسلمها واحد عن الآخر وطبقا لمعايير معينة، وهو الأمر الذى يتطابق مع فكرة التنمية المستدامة التى تنادى بها الأمم المتحدة. أى أن جذورها مستمدة من فكر الأمام على الذى حاول الإمام الغزالى أن يحييه، ولكن مجموع ما كتب لم يتعد 700 أو 800 صفحة فى مجمل التراث الإسلامى.

أما فكرة الملك التى كان يتبناها معاوية من أيام والده أبو سفيان (والله لقد اتسع ملك بنو عبد مناف) فهى فكرة تلغى المواطنة والعقل الجمعى وتكرس الحاكم أو الملك مسئولا

مطلقا، حاكم فى الرعية، وفى الأرض وفى الحيوان، وهو يوزع الملك كامتداد لفكرة (ظل الله فى الأرض) عند القيصر.

س: هل تلعب منظمات المجتمع المدنى دورًا فى تعميق مفهوم المواطنة؟

ج: منظمات المجتمع المدنى لم تلعب دورها كما يجب، ذلك لأن أمامها الكثير من العوائق، أولها وجود هيئات تمويلية كثيرة جدا تبنت جهد هذه الجمعيات، وبالتالى أعاقت مبادراتها وأعاقت فكرة تكوين منظمات المجتمع المدنى منذ بدايتها لأنها أعاقت فكرة التطوع، ومارست احتراف العمل الأهلى بمقابل، ومثل هذه التنظيمات التى يشار إليها بالأهلية نجدها فى مصر، السودان، اليمن، لبنان، الأردن، تونس والمغرب، أما فى المجتمع الخليجى فإن التطوع امتداد للفكر الإسلامى الذى يربط بين المواطنة والتطوع من أجل الثواب وليس من أجل الوطن. فالتطوع هنا عمل خيرى ولكنه ليس عملا تنمويا ينبع من جذور وعى مجتمعى يستهدف المصلحة العامة، منظمات المجتمع المدنى العربية الأخرى التى أشرنا إليها بحسب رعايتها من قبل مؤسسات تنموية دولية، يؤخذ عليها أنها تقدم التنمية بأجندة مسبقة، يحددها الممول سواء كان أمريكيا، كنديا، ألمانيا، أو حتى يابانيا، جهات التمويل المختلفة هنا ترصد ميزانيات لمجالات محددة ولا تمول أنشطة أخرى مهما كانت أهميتها للبيئة المحلية، فتضطر الجمعيات الأهلية المحلية إلى أن تلوى عنق الأجندة الوطنية طبقا لتوافر التمويل وليس طبقا لاحتياجات المجتمع.

فى مثل هذه الحالات، لو كانت فكرة التطوع موجودة ومرسخة وفكرة المواطنة أعطيت أولوية من الاهتمام والوعيى بها، لكان التمويل محلا وكان سيخصص للاحتياجات الحقيقية والملحة للبيئة المحلة، وما كان ليملى من أحد، ولكن ذلك لم يجد، وهذا ما يغيب المشاركة هنا.

إن ذلك يعنى تغييب فكرة المواطنة من برامج هذه الجمعيات، وهذا يشير إلى عمل غير واع، إذ تحولت جهود هذه الجمعيات إلى عمل إشرافى يحاسب عليه الممول الأجنبى.

س: هل يمكننا اقتراح آلية عملية لتفعيل دور الجمعيات إزاء تجذير مفهوم المواطنة؟

ج: الحل هنا أن يوضع فى برامج الجمعيات المحلية خطط لتجذير فكرة المواطنة من خلال التوعية بأهمية الانخراط فى أنشطة هذه الجمعيات الأهلية لما لها من فوائد تعود على

المجتمع المحلى، وهذا ما لم يعمل عليه في برامج الجمعيات الوطنية، مع أن الفرصة سانحة الآن، ويعود هذا القصور إلى غياب الوعى التاريخى بأهمية العمل الأهلى، ويسهل وجود هذا الوعى على الجمعيات الأهلية محاولتها لتوعية المواطنين بالعمل الأهلى والتطوعى، واذكاء روح المواطنة والمشاركة إذا تمكنت الجمعيات من ذلك لتحولت التطوعية إلى قيمة ثقافية مكتسبة وراسخة، وليست مجرد قيمة روحية كما هو الحال فى دول الخليج الذى يمثل النموذج الثانى فى العمل الأهلى العربى الذى يستهدف الثواب لا التنمية وتحسين الظروف الحياتية البيئية والمشاركة فى الشأن العام.

س: على من تقع مسئولية ضعف المواطنة وتراجع الإحساس بالمشاركة لدى المواطن العربى؟

ج: إن النظام التربوى داخل البيت العربى مع النظام التعليمى الرسمى، ونظام المؤسسة الدينية التوجيهى مع النظام الإعلامى الأكثر تأثيرا الآن، هذه المصانع الأربعة باعبارها مصانع القيم البشرية هى التى غيرت قيم المشاركة، ولأنها مؤسسات سلطوية بقيم سلطوية أنتجت فردا سلطويا.

فلو كان هناك وعي مستنير وواضح لاستطاعت منظمات المجتمع المدنى فى هذه المرحلة العمل عكس مخرجات مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية فى اتجاه تصادمى، وأن تعمل على إزالة التشوهات الفكرية التى أحدثتها أنظمة التعليم فينا، لو أدركت منظمات المجتمع المدني هذه المهمة لصبت جل نشاطها واهتمامها على هذا العمل، ولجمدت أعمالا كثيرة فى هذه المرحلة (كعمليات شق الترع ورصف الطرق... وخلافه) والأعمال التى تهدف منها إلى توفير التمويل.

على مؤسسات المجتمع المدنى أن تعطى أهمية قصوى لخلق الوعى لدى المواطن بأهمية قيمة المشاركة كحق مكتسب يعطى صفة المواطنة، وبدون تواجده لا معنى لها لأن المواطنة تعنى المشاركة، وليست بطاقة شخصية وجواز سفر وأوراق تعريف فقط.

س: هل يمكن تنمية الإحساس بالمواطنة؟

ج: إن الإحساس بالمواطنة أمر يرتبط بتوافر الثقافة المدنية، وهى لن تأتى إلا بتفكيك وإعادة وتركيب مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية، غير ذلك تصبح ممارسات ما

يسمى بالعمل الأهلى فى مختلف مؤسساته سواء الخيرية فى الخليج أو الممولة فى المجتمعات العربية الأخرى تصبح مجرد نتوءات شائنة للاستنساخ الحضارى لما يحدث فى جمعيات العالم المتقدم، وهى ليست مرتبطة بجذور تاريخية تعتبر تجسيدا لواقع اجتماعى معين، ولكنها مجرد نبت استنساخي وليس أصيلا، وما يستثنى منها هى الجمعيات الخيرية القائمة على الوقف مثلا، و هى جمعيات قديمة ومتجذرة فى البيئة العربية.

س: ذكرت سابقا أن المنطقة العربية «الآن» فى أمس الحاجة للوعى بقيمة المجتمع المدنى، فلماذا نقول «الآن»؟

ج: أولا: لأن الحكومات العربية خذلت شعوبها، وسجل التنمية بعد فترة الاستعمار سجل مخجل بكل المقاييس للنظم العربية المختلفة.

ثانيا: إن فكرة النخبة التى تقود أيضا أثبتت فشلها؛ فكثير من مثقفينا مارسو التثوقف ولم يكن هناك ثقافة حقيقية تعكس وتبدع وتنحاز للاحتياجات الحقيقية للوطن.

الثقافة رهان، تفاعل، تناغم مع آلام وآمال وعذابات المواطن العربى ومحاولة ترجمتها إلى أولويات، التثوقف أصبح استنساخا حضاريا ورقص على أجندة الآخر، ولذا كانت الكتابات الأخيرة مجرد رد فعل لما يريد أو يطرح الآخر باستثناء جانب الشعر والأدب، فهى مازالت كتابات متحفظة بهامش إبداع يعبر عن مشاعر وأحاسيس نعيشها، أما الكتابات الفكرية التى تعبر عن رؤى وأحلام الجماهير ترسم لها الأولويات فهى ثقافة صدى ثقافة قشرية، وبالتالى فنحن فى أمس الحاجة الآن للبدء فى إعادة تفعيل دور المواطن، البدء فى إشعاره بالمواطنة وبإنه صاحب حق، وهو لن يصدق أنه صاحب حق ما لم يكتسب قيمة المشاركة على مستوى الوعى بالمواطنة وبالمشاركة، وهنا نصدق أنه مواطن، أما الآن فهو مغيب، وكثير من محاولات أو ما يسمى بالتجارب الديموقراطية فى الخليج مثلا: كثير منها يرى الفرد الخليجى أنها هبة من الحاكم، فأحدهم يقول لك: (نحن غير محتاجين ولكن أمير البلاد الله يبارك فيه..) هنا هو عضو مجلس الشورى مثلا.. كهبة من أمير البلاد يستحق عليها الدعاء بالبركة!! إن المشاركة الحقيقية هى ما نراه حقا ولدنا به، وهو جزء مقدس من أدميتنا، فكيف يراها البعض هبة من الحكام؟

أن فكرة الخدمة العامة وفكرة التطوع والشعور بالمسئولية المدنية العامة والثقافة المدنية هذه الأفكار لن تأتى ألا إذا أحس المواطن بأنه صاحب حق طبيعى مكتسب من واقع ولادته فى هذه الأرض، ولد فهو صاحب حق مساوى لحق الحكام.

فى الجانب الرسمى طرحت الأنظمة العربية بعض الأوعية للمشاركة، ولكن قيمة المشاركة كوعى مغيبة، ولذا تحولت المشاركة إلى قيم مغيبة أو ممارسات مشوهة نفعية بقصد الاسترزاق من هذه الأوعية؛ سواء أكانت حزبا، أو برلمانا، أو مجلس شعب، أو مجلس شورى، أو لجنة شعبية، أو لجنة ثورية، وما شابه ذلك من أوعية. أن قيمة المشاركة تصبح كذلك إذا كانت مسئولية نابعة منى، لأننى مواطن ولدى نظرتى لكل ما يدور فى هذا الوطن، وليست لأننى من قبيلة أسعى لمصلحتها، أو لسلطة أخشاها أو لحاكم أسعى إلى جناته أو أطمع فيها، إن فكرة العطاء هنا للمواطنة وشتان ما بينها كرسالة ودور وما بينها كوظيفة استرزق منها واقبض ثمنها!

أن الجمعيات الأهلية العربية، ومن أشد ما يؤسف له، كررت نفس ما قامت به الأنظمة؛ لأن هذه الجمعيات تهدف إلى الربح، فكثيرا ما توزع أرباحها على الأعضاء والعاملين فيها وفقا لمسميات معينة كأنشطة أو مهام أو إعانات، وهو فى الحقيقة توزيع للأرباح؛ أى أن الجمعية تتحول إلى مؤسسة ربحية استرزاقية، وهو منزلق خطير جدا لأن منظمات المجتمع المدنى يجب أن تكون منفذا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد أن خذلتنا الأنظمة.

س: لم تشر إلى دور الدولة فهل وصلنا إلى مرحلة تراجع «الدولة» وانكماشها فى مقابل سلطات أوسع للمجتمع المدنى؟

ج: تاريخيا رصدت بعض الكتابات عن المجتمع فى مواجهة الدولة، وحاليا وبعد التجليات الكونية فى أولى مشاهدها والمسماة بالعولمة، نرى الحدود وقد بدأت تضيق، دور الدولة بدأ يضيق أيضا وينحصر فى مجالات معينة. ودور الفرد ومؤسسات المجتمع المدنى بدأ يزداد، الدور المجتمعى بدأ فى التمدد والتوسع ليس لأن الدولة تريد ذلك، ولكن لأن هذه التغيرات هى التى فرضت ذلك، فالحدود بمفهومها التقليدى بدأت تتلاشى وفكرة الأيديولوجية بمفهومها التقليدى الذى يتسق مع الحدود أيضا بدأت تتلاشى، الفكرة العابرة للحدود هى التى تحل، فكرة المواطن العالمى حلت محل المواطن الضيق، لدينا

أطفال شباب بدأت انتماءاتهم ووعيهم تتناغم وتتسق مع ما هو مطروح أكثر من وعيهم بالثقافة المحلية.

وهنا حين تطرح أو تتفق منظمات المجتمع المدنى على مفهوم عالمى وعولى غير فكرة المواطنة بمفهومها الضيق والقديم، نحن هنا ليس لدينا هذه ولا تلك، فلا ضيق و لا عولى! ولكن بدأنا نلاحظ ظاهرة أجيال (generation) الكمبيوتر التى بدأت فى صنع ثقافة خاصة بها أكثر اتساقا وامتدادا للثقافة العالمية عن الثقافة المحلية، فهى أجيال أكثر جرأة وقدرة على النطق بلا، أكثر مبادرة وقدرة على الحلم، أكثر جريا فى الشوارع واحتجاجا؛ فعندما حدث الاجتياح الإسرائيلى لجنين وغزة والغزو الأمريكى للعراق، المفارقة الغريبة أن الشباب والأطفال الذين درسوا فى المدارس الأمريكية والإنجليزية كانوا سباقين فى الاحتجاج على الحرب، هؤلاء خرجوا كرد فعل للإحساس بالظلم والغبن وعدم الإحساس بالعدالة، لم يخرجوا لأن دافعهم شعارات قومية مثل التى تعلمناها، أو لأن القدس فى القلب، ولكن خرجوا لأن ما حدث يتنافى مع مفاهيم العدالة التى تشربوا بها فى مناهجهم، هنا هم كانوا أكثر اتساقا مع منظمات المجتمع المدنى التى خرجت فى مظاهرات شاهدناها فى لندن وأمريكا اليابان وفى كل أنحاء العالم، خرجت جماهير حاشدة كتل بشرية قبل الغزو الأمريكى للعراق فى محاولة لمنع حدوثه، وبعد الاجتياح احتجاجا عليه، بينما كانت منظمات المجتمع المدنى العربى أقل المنظمات تواجدا، سواء فى الشارع أو على صعيد الكتابة والاحتجاج المكتوب، وكانت ظاهرة محسوسة أن هذه المنظمات ليست فى مستوى الوعى الذى يتسق مع الوعى المدنى العالمى وليست فى مستوى من الوعى الوطنى المدنى الداخلى، فهى حالة وسيطة، حالة هلامية ميعت، لأنها ارتبطت بأجندة خاصة استهلاكية بعد مرحلة نفطية وتواجد هيئات تمويل دولية هذه المنمظات ميعت لأنها بلا لون فلا هى بيضاء ولا سوداء، أنها هلامية رمادية لا طعم لها ولا رائحة ولا لون لها نتيجة غياب الرؤية المسار تتقاذفها الرياح واتجاهات التيار.

منظمات حقوق الإنسان العربية مفروض أن يكون لها دور حيوى فى الفترة القادمة، ولكن من سجل الماضى ومن نقطة معينة وخلفية معينة للغزو الأمريكي للعراق والممارسات الأمريكية ضد أطفال ونساء وأبرياء الشعب العراقى الذين نكل بهم واستباحت كرامتهم، وكذلك على خلفية ما يحدث فى فلسطين المحتلة كل يوم ما يثير الريبة أن لا نجد إدانة من

المنظمات العربية، ويبدو العجز فى ظواهر مختلفة رغم وجود منظمات مختلفة. إن منظمات حقوق الإنسان العربيه فى هذه الفترة مطلوب منها أن يعلو صوتها وأن يسمع بكل قوة.

لماذا؟

لأن محاولة تحليل ممارسات الكثير من الأنظمة العربية وممارستها التعسفية ضد المواطنين سواء فى السجون أو خارجها أصبح قضية أولوية، والموقف الآن أكثر ملاءمة ووضوحا، ثمة أجندة خارجية مطروحة على المنطقة، وكثير من الأنظمة العربية أصبحت تتجمل، وهى أكثر صمتا من أى وقت لأنها ملجمة بفعل البيئة الدولية، واعتقد أن هذه فرصة حقيقية لمنظمات حقوق الإنسان العربية أن تتحرك وأن تتحدث وأن تطرح أجندتها ومطالبها على الأنظمة وستجد البيئة المناسبة والمناخ المناسب الذى يمنع عنها الأذى، وهى ستطرح بدون خوف الآن ولكنها حتى اللحظة لم تفعل ولم يحدث شئ من ذلك!!

س: كيف ترى «المواطنة» فى الثقافة والوعى الليبى؟

ج: فى ليبيا نجد أن الفكر الدينى والولاء القبلى متجذر فى الثقافة الليبية حتى أثناء الجهاد الليبى الذى نمت كثير من مرجعياته عبر أحد هذين المنظورين، ولذا كان الجهاد من منطلق الدفاع عن الوطن بعيدا إن لم يكن مغيبا تماما.

ومنذ الخمسينيات وحتى الآن ومرورا بكل التحولات، ساد الفكر الدينى ونما بأشكال مختلفة بحسب نظرية النظام السائد وتجلياته الهيكلية والسلوكية، والأنظمة بمختلف مراحلها استفادت من لعبة التحالفات القبلية ووظفتها لصالح ترسيخ أركان النظام، سوى قبل أو بعد العام 1969 إن القبيلة مازالت مضادة لفكرة المجتمع المدنى مع أنها قد تكون مدخلا مهما لتفعيله، وذلك عبر التوعية بفكرة المشاركة حتى من خلال دور القبيلة كخطوة أولى، وفيما بعد يستخدم مفهوم الوطن.

إن هذه الخطوات لم يعمل بها لتعزيز أفكار المشاركة، وحتى المؤمنين بجدوى العمل وفقا لهذه المقترحات يجدون متاعب ناتجة عن استبعاد القبيلة لهم، لأنهم غير منحازين لمصلحة القبيلة كأولوية مطلقة، وهذا يحمل فى مضمونه عندهم عدم الولاء لها، وهنا تبحث القبيلة عن من هم أكثر ولاء وإعلاء لمصالحها كبديل ملائم، بذلك توظف فكرة الولاء القبلى كشروط من شروط إتاحة فرصة المشاركة، وهذا يعد تفريغا لمفاهيم المشاركة وتجزئة لها

على ما هى مفرغة ومجزأة فى الأساس، وتيم توظيفها لأغراض ودوافع مصلحية، بينما يقبل بها النظام ويبيحها لأنها تحقق مصالح التركيبة الاجتماعية التى ينتمى إليها وهى هنا القبيلة.

أن القبيلة هنا تكرس الانتماء الضيق وليس العام، وتضيق الوعى المدنى وتحد من المسئولية التضامنية وتلغى الولاء للوطن وتصبح المسئولية قبلية والولاء قبلى، كما نجد أحيانا أن داخل القبيلة الواحدة جزيئات فمن لا ينضوى تحت لواء القبيلة كليا يستبعد من المشاركة عبرها حتى لو ارتبط بوشائج القبيلة بحكم مولده، ولكن حقه فى المشاركة محكوم بقدرته على الولاء لها تجاه أى نظام.

ما نتمناه فى المرحلة القادمة هو ممارسة دور توعوى أكبر من قبل الناس المؤمنين بجدوى العمل العام وإثراء المجتمع المدنى عبر الكتابات وممارسة التجربة وتقديم النموذج العملى بالمشاركة الفعلية فى مؤسساته والانضواء فيها وتقديم ما يمكن لما يجب أن تكون عليه الجمعية النموذج الناجحة، وأن نسعى عبر مشاركة جمعيات أخرى متقدمة (Network) بالعمل والتلاقح وتطوير الخبرات والمهارات لتجذير النموذج وتوسيع الأدوار التى يتولاها المجتمع المدنى، ما لم نقم بهذه الممارسات فإن فكرة العمل الأهلى والمجمتع المدنى ستكون تحت رحمة الدولة، وهو ما لم تقم به حتى عبر المناهج المحددة فى النظام التعليمى والنظام الدينى والنظام الإعلامى.

س: هل من مصلحة الأنظمة الحكومية العربية أن تجذر فكرة المجتمع المدنى لدى المواطن؟

ج: إن هذا الأمر مشكوك فيه، ومن وجهة نظر ضيقة فليس وجود مجتمع مدنى واع مستنير من مصلحة أى نظام، ولكن الحقيقة أن من مصلحة النظام أن يجذر الوعى بالعمل المدنى كقيمة من قيم المشاركة فى هذه المرحلة بالذات، لأن الشرعية الحقيقية لا تكتسب إلا من خلال قيمة المشاركة الحقيقية، وهذا يعطى النظام مصداقيته وشرعيته ويحصنه ضد أى تهديدات خارجية لأن له قاعدة شعبية تحميه وتتكاتف معه فى الأزمات، وخير مثال على ذلك تجربة العراق، فالذى أسقط صدام هو الشعب العراقى وليس الولايات المتحدة، فلو كانت لديه القاعدة الشعبية صاحبة الولاء المتجذر فى وعى الناس، لحصنته ضد أى عدوان

ولما قدر أحد على إسقاطه أو المساس به.

إن الأنظمة العربية لا بد لها الآن أن تدرس هذا النموذج بشكل متمعن، وأن تقر بأن عليها الاعتراف بأنه قد آن الآوان للتصالح مع شعوبها، وأن تعمل على تجذير قيمة المواطنة والمشاركة، وأن المواطن الحقيقى هو السند والرهان الاستراتيجى لشرعية أى نظام وحمايته، وإن لم يفعلها الحكام ستفعلها أمريكا رغما عنهم من خلال مبادرتها المسماة (بالشرق الأوسط الكبير)المطروحة ضمن أجندتها الآن وحينها سيكون الأمر (بيد عمرو لا بيدى) وهذه لن تكون فى مصلحة أحد.



شهيق / زفير

علـــى الـــزويـــك

بدايتي في التشكيل ارسم البلح وبيوت الطين، القرى المتداخلة البيضاء، بين الأضواء والظلال. ظلال الأشياء تحت الماء، رسمت عالم الفقراء، بفهوم العالم الصناعي.

زمني، زمن الآخرين، المتقدمين، المتخلفين، على حد سواء، و زمن الشكوى، الشكوى من كل شئ إلا وتسبقه كلمة أزمة، عدد الذين يعيشون خارج أوطانهم يزداد كل يوم، والأسباب عديدة، منها الخبز والشمس، والقلق والانحسار والوحدة رغم الزحام، المدن المكتظة بواجهات المحلات الاستهلاكية وسقط المتاع، تتعاظم يومًا بعد يوم الحاجة الملحة للتعبير عن الذات.

قرأت بعمق وانتباه، باللغات المنتجة للأبداع الفني، نصوص الحداثة ونصوص ما بعد الحداثة، الحفلات الصاخبة، موسيقى المعمل، تكسير السطوح والكولاچ، تنظيرات بداية من جماعة الجسر، ومارسيل دو شون، وجماعة الفلوكسس، إلى تنظيرات چوزيف بويز، إلى عودة الرسم بعد السبعينيات، سألت نفسي : هل سياق طبيعي وصحيح وغير مفتعل، لو نفذت عملا مدركًا بالذهن، هل استعمل الحاسوب: والڤيديو؟ قلت لنفسي : لا، لا، لا.

أمام تدفق الحس الغامر، صحوة نفسية وصوفية طاهرة، خارج أماكن عرض اللوحات، اليات النقد الذامة، والقادحة، الشاكرة، آه، أصيح كفى، كيف أرسم لوحة فيها زمني الخاص، وليس من زمن تاريخ الرسم؟

الحساسية الذاتية، الحيوية الشديدة لتكسير التبعية بكل معانيها، ثمانية أعوام أسبح في ملكوت نفسي، فتر حماسي بكل شئ، قطعت صلتي بالتقليدي، انتقل بين مدينة الزاوية بليبيا، ومدينة شبيتال بجنوب النمسا، أمشي على الأقدام عشرات الكيلومترات، لا أتعب،

زفير وشهيق، بدرجات متنوعة من داخلي، وأنا جالس في أيام الشتاء بين القوارب. ثمانية أعوام عزائي الوحيد هو توقع إنتاج شئ مختلف.

في المدينة، يربطون وجود فى المكان عند سماعهم التنهد، أحياناً مصحوب بزفير حاد ومرهف، أحياناً أخرى غير قادر على التحكم فيه، يصدر بدون استئذان.

خارج الطقوس المعتادة للتحضير للرسم، أكوام من الورق، دون السعى لتنعيم وتهذيب الشهقة، خرجت من طاعة الإرث الادائي، لتقنية المائيات، وإلى ما للاكواريل من نعومة وتهذيب، الرسم خارج المواضيع النمطية المألوفة في تاريخ إنتاج الرسم المائى، بدءًا من دورور Albert Durer الفنان البريختي، إلى غاية الشواهد المائية المعاصرة، سألت نفسي : هل المائيات فقط خلقت لرسم زهور وأسماك وبحيرات، ملونات تغذى جماليات ين والتزيين والزخرفة والتوثيق؟

روحي عبر الاكواريل، علم النفس في اللون، ثمانية أعوام في كوابيس حارقة، الخوف والتنقل للتنقل، عدائية البقاء في المكان، حزن موروث في كآبات غابرة لا تخلو من فرح من نوع رفيع، الأغوار، البواطن، ابتعدت زمنيا ونفسيا عن لوحاتي السابقة لسنوات البال، عبارات قواميس الرضا والمعجمية مطلوبة عند رسم الكراسي والطاولات والستائر، وكل منجزات التصميم الصناعي، أما أن توصف بها اللوحة فهو : التحقير.

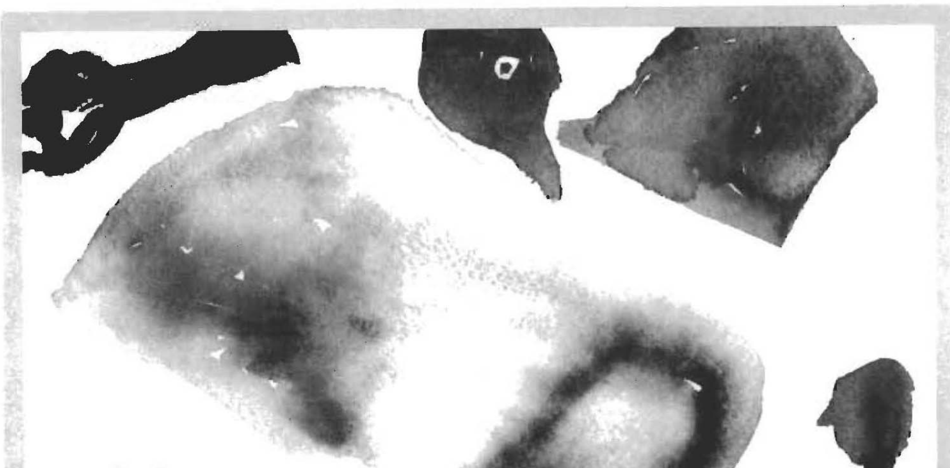
المبالغة فى التجريب تقضى إلى اللاشكلية ، وإلى الأعمق. ضغوط الخوف تعصرنى من الداخل، لا مجال أن أضيع أو أخفف الشهقه المتدفقة على ورق أنثره أرضًا، ضجيج الروح، مواضيع لوحاتى: عصارات ملونة شبيهة بلقيات أثرية وعينات مخبرية، مطواة صدئة – بقايا عرجون، جزء من جزع نخلة، قارب متآكل الخشب مر عليه الخريف والشتاء، نخيل من الزمن الغابر لم يعط منذ زمن حفنة بلح، قواقع، طيور بنية سوداء نقلتها بشغف، أشياء أهملها الناس مركونة خارج الاحتفاء رسمتها بأبهة ليكون لها مكان مرموق فى ثقافة البصر، أنها أصوات ترسم فى الصحراء، الخواء، ترسم الكآبة.

اتخذت تسميات فلسفية وشاعرية للوحاتى، أحيانًا من كلمات صوتية، مثل: الشهقة، البكة، السنوات السمان، استنطاق الجرة، مدجينة السيوف، أنو نواس، فى حانة عصرية، قارب ترفرف عليه شهوة، رجل تمضغه السعادة، رسام فى بلد العميان، أرنى جسدك الأبيض النقى.. أعلمك الرسم المائى، انظروا بعيونكم ووجدانكم، أنا غدًا مختلفًا عن نفسى.



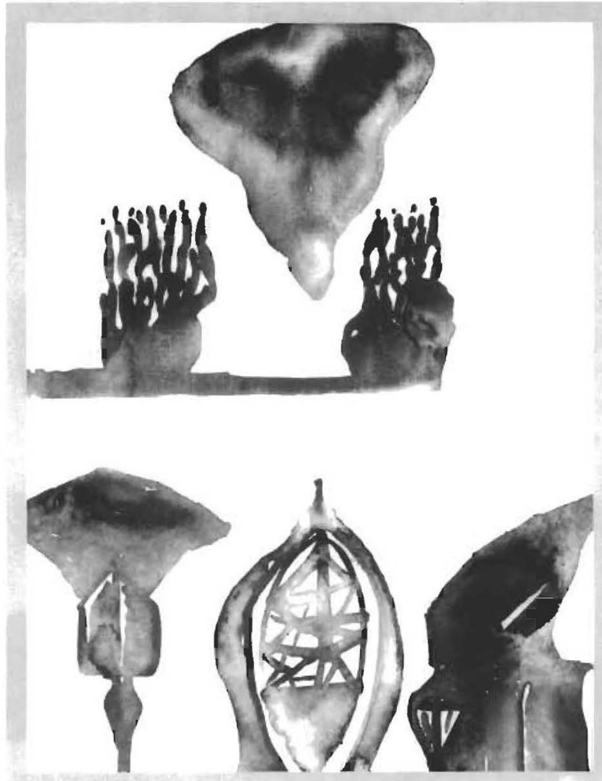
























المجتمع المدني والتحول الديمقراطي فى ليبيا

د. محمد زاهي المغيربي

أستاذ العلوم السياسية بجامعة قار يونس، له العديد من المؤلفات والترجمات في مجال النظم السياسية.

تصدير

كتاب المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى للدكتور محمد زاهى المغربى، هو أحد الكتب الرائدة في مجال البحث والتحليل السياسى فى ليبيا، لواحدة من أهم القضايا المطروحة على أجندة الواقع العربى وهى قضية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدنى.

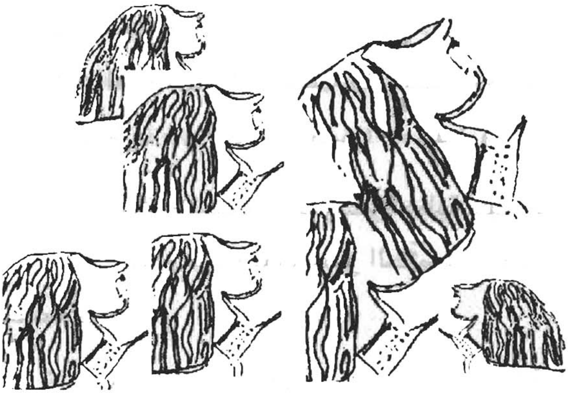
فى هذا الكتاب الذى صدر منذ ما يقارب عقد من الزمان (1995) ، يتناول د. زاهى المغيربى تطور تنظيمات المجتمع المدنى وأثرها على عملية التشكل

والتحول السياسى فى ليبيا فى الفترة من (1977 :1994)، ومن خلال رصد تاريخى لعملية التحول الاجتماعى والسياسى وعملية التحول الديمقراطى فى ليبيا (سلبا وإيجاباً) مع محاولة استشراف لواقع العلاقة الملتبسة فى إطار التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسيةالقائمة فى ليبيا والتأثيرات الأقليمية العربية والدولية.

ونشير إلى أن هذا الكتاب وبالرغم من أهمية موضوعه وريادته فى مجال بحث ودراسة المجتمع المدنى والفكر السياسى فى ليبيا إلا أنه لم يحظى بالمتابعة والنقاش حول ما جاء فيه من اطروحات تتسم بالموضوعية والجدة والجراءة فى تحليلها للتركيبة السياسية والمجتمعية للواقع الليبى الثقافى والسياسى.

ونظراً للقيمة العلمية والمعرفية لهذا الكتاب وريادته فى بحث ودراسة موضوع المجتمع المدنى، والمشاركة المجتمعية والسياسية فى ليبيا، نقدم فى هذا العدد من «عراجين» والذى نخصص ملفه الرئيسى لموضوعة (المجتمع المدنى فى ليبيا : رهان المستقبل) الفصول الثلاثة الأخيرة من هذا الكتاب والتى تتناول (تطور منظمات المجتمع المدني فى ليبيا) و (تأثر العوامل الخارجية على الحياة السياسية فى ليبيا) و (عملية التحول الديمقراطى فى ليبيا) بجانب (الخاتمة والملاحق)، ورغم ادراكنا لأهمية وحدة موضوع هذا الكتاب وترابط فصوله إلا أن طبيعة المجلة وعدد صفحاتها يضطرنا إلى الاقتصار على هذه الفصول، لعلاقتها المباشرة بموضوع الملف الذى نحن بصده، على أمل أن نتمكن مستقبلا من اصدار هذا الكتاب بشكل كامل، فى إطار خطتنا المستقبلية لمنشورات (عراجين).

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا



د. محمد زاهي المغيربي

تمثل قضية المشاركة إحدى أهم القضايا والمشاكل التى تواجه أى نظام سياسى. وتعنى المشاركة السياسية فى أوسع معانيها، المطالب التى تتقدم بها الجماعات المختلفة فى المجتمع من أجل أن يكون لها دور فى عملية صنع القرار فى النظام السياسى. وترتبط مشكلة أو أزمة المشاركة عادة بتزايد سريع فى حجم وحدّة مطالب المشاركة فى صنع القرار السياسى من قبل الجماعات والفئات المختلفة فى المجتمع، ويرتبط بذلك عادة بروز جماعات وبناء مؤسسات سياسية مختلفة. كذلك فإن مطالب المشاركة قد تدفع النظام السياسى إلى تطوير وتنمية المهارات والقدرات والكفاءة السياسية اللازمة لمواجهة هذه المطالب والاستجابة لها. (Almond and Powell, 1966, P. 36) .

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقرار والتنمية السياسية فى الدول الجديدة النامية يتطلب توافر القدرة على خلق وبناء تنظيمات سياسية فعالة وقادرة على تعبئة التأييد الشعبى إلى جانب تدعيم المطالب. وبدون مثل هذه التنظيمات، فإن الغالبية العظمى من الجماهير لن تكون لها أية قوة سياسية، وبدون هذه القوة لا تستطيع أن تمارس تأثيرها فى العملية السياسية. ومن هنا، فإن التنظيمات والمؤسسات السياسية هى أساس مهم للتنمية السياسية (Huntington, 1968, P. 461).

وعلى الرغم من أن الفراغ السياسى فى النظم السياسية النامية قد تملؤه قيادة سياسية كاريزماتية أو قوة عسكرية، فإنه لا يمكن ملؤه بصورة دائمة إلا من خلال وجود تنظميات سياسية) (Huntington, 1968, P. 46). إن التغير السلمى فى المجتمعات

التى تمر بعملية التحديث السياسى يعتمد على مستوى و درجة «مأسسة (In-stitutionalization) تنظيماتها السياسية والمأسسة تعنى «العملية التى تكسب من خلالها التنظيمات والإجراءات قيمتها واستقرارها (Huntington, 1968, P. 12) .

إن مأسسة التنظيمات السياسية عملية مهمة بصفة خاصة فى البلدان النامية، لأن التنظيمات السياسية تقوم بدور الحكَم بين العديد من المطالب التى تبرز فى مثل هذه المجتمعات.

وإذا كانت هذه التنظيمات السياسية على درجة عالية من المؤسسية (بمعنى أنها مقبولة من مختلف الجماعات على أنها إجراءات وتنظيمات قيمة للحكم والفصل بين المطالب) فإنه يمكن تحقيق درجة عالية من التوافق والتفاعل السلمى فى المجتمع.

كذلك إذا كانت المؤسسات الاجتماعية، الأعم من العائلة ومؤسسات المجتمع المحلى، واسعة النطاق ولديها مصادر وموارد كبيرة ومستقرة وثابتة، فإن الآثار الضارة لحالات عدم الرضا سيتم تقليلها بدرجة كبيرة. ومثل هذه المؤسسات عادة ما توفر وسائل سليمة إضافية لتحقيق المطالب والتوقعات، وقد توفر للأفراد غير الراضين وسائل غير عنيفة وروتينية للتعبير عن الشكاوى المختلف (Gurr,..(1969, P. 614)

وتشمل التنظيمات السياسية الأحزاب السياسية والجماعات المصلحية والمؤسسات السياسية مثل المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية ومؤسسات الدولة الأخرى. إن القدرة والفعالية على دعم الاستقرار يختلف من منظمة إلى أخرى.

إن تطور مثل هذه التنظيمات غير الحكومية وغير الأولية أو الإرثية (منظمات المجتمع المدنى) هو أحد العناصر الأساسية فى خلق وبناء نظام سياسى ديمقراطى وحيوى. وضمن هذا الإطار، فإن الديمقراطية التعددية تعتمد بدرجة كبيرة على وجود تنظيمات غير حكومية مستقلة. إن الخاصية التعددية للمجتمع الديمقراطى تنعكس فى وجود عدد كبير ومتنوع من التنظيمات المستقلة. وبهذا المعنى، فإن الديمقراطية لا يتم تعريفها – فى إطار هذا التصور – فقط من خلال وجود انتخابات حرة ومجلس تشريعى ومجلس وزراء ولكن أيضاً من خلال وجود مؤسسات أخرى مثل نظام حزبى مستقل، وحركة نقابية، عمالية مستقلة، وصحافة حرة. في النظام الديمقراطي الذى يستند على التعددية السياسية، تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً مكملاً للمؤسسات الحكومية، فهى تمثل مجموعات منظمة من

أجل أهداف محددة، وتساعد على نقل المعلومات حول رغبات ومطالب الأفراد إلى الأجهزة الحكومية. هذا الدور السياسي للجماعات والتنظيمات غير الحكومية يمكن أن يبقى ضمن الإطار القانوني للدولة، أو أنها قد تلجأ إلى مظاهرات واحتجاجات غير قانونية. ومن خلال مناقشة تطور المجتمع المدنى فى ليبيا، سيتم فحص أنواع وطبيعة المنظمات غير الحكومية فى محاولة لتقييم دورها، وفعاليتها فى العملية السياسية فى ليبيا.

أولاً: تطور الأحزاب السياسية فى ليبيا :

من الناحية القانونية، لا يوجد نظام حزبى فى ليبيا، فالقانون يمنع تشكيل الأحزاب السياسية. ويشترك النظام الملكي والنظام الثوري فى نظرتهما السلبية للنظام الحزبي، وفى اقتناعهما بأن الأحزاب ضارة بالمصلحة الوطنية. وكذلك فإن النظام الثورى نظر بعداء إلى الأحزاب السياسية مثله فى ذلك مثل النظام الملكى السابق. فمنذ البداية، أعلن مجلس قيادة الثورة معارضته للأحزاب السياسية والنظم الحزبية، واعتبر أن الانضمام إلى أحزاب سياسية خيانة وطنية.

وفى عام 1972 أصدر مجلس قيادة الثورة قانوناً بتجريم الحزبية وتكوين الأحزاب السياسية، وفرض عقوبات مشددة على ممارسة النظام الحزبى تصل إلى حد الإعدام. ولقد أوضح العقيد القذافى عداءه ونظرته السلبية للأحزاب السياسية من خلال الفصل الأول من الكتاب الأخضر الذى يعطى صورة واضحة عن التصورات والتوجهات السياسية للعقيد القذافي، الذى يفسر التجربة السياسية المطبقة حاليا في ليبيا. فالعقيد القذافى، يرى أن «المجلس النيابى تمثيل خادع للشعب». وأن «النظم النيابية حل تلفيقى لمشكل الديمقراطية».

كما أن الكتاب الأخضر يصف الحزب بأنه «الديكتاتورية العصرية» وأنه «آخر الأدوات الديكتاتورية حتى الآن». كذلك فإن القذافى يرى «أن الغرض من تكوين الحزب هو خلق أداة لحكم الشعب... أي حكم الذى خارج الحزب بواسطة الحزب.. فالحزب يقوم أساسا على نظرية سلطوية تحكمية.... أى تحكم أصحاب الحزب فى غيرهم من أفراد الشعب». ويضيف القذافى فى الكتاب الأخضر: «الحزب يقوم أصلاً ممثلاً للشعب، ثم تصبح قيادة الحزب ممثلة لأعضاء الحزب، ثم يصبح رئيس الحزب ممثلاً لقيادات الحزب، ويتضح أن اللعبة الحزبية لعبة هزلية خادعة تقوم على شكل صورى للديمقراطية، ومحتوى أنانى

سلطوى، أساسه المناورات والمغالطات واللعب السياسى. ذلك ما يؤكد أن الحزبية أداة ديكتاتورية ولكن عصرية. إن الحزبية ديكتاتورية صريحة وليست مقنعة، إلا أن العالم لم يتجاوزها بعد، فهى حقاً ديكتاتورية القرن العشرين». (الكتاب الأخضر، الفصل الأول، ص ص 20 – 21) وهكذا، فإن الأحزاب السياسية كتنظيمات غير حكومية ومستقلة لا وجود لها فى ليبيا.

ولكن رغم منع تكوين أحزاب وتنظيمات حزبية، فإن إدراك العقيد القذافى للحاجة إلى «مأسسة» النظام الثورى الجديد، جعله يسعى إلى تكوين وبناء تنظميات شعبية كأدوات من أجل إضفاء الشرعية على النظام الثورى. ولقد بدأت تجربة بناء المؤسسات الشعبية بعد مرور سنتين تقريباً من قيام الثورة وذلك بتأسيس "الاتحاد الإشتراكى العربى" عام 1971 و"اللجان الشعبية" عام 1973 و"المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية" عام 1977 و"اللجان الثورية" عام (Palmer and EL - Fathly, 1982. P. 236)19

وحيث إن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية قد تم وصفها وتحليلها فى فصل سابق من هذه الدراسة، فإن هذا الجزء سيركز على تحليل الاتحاد الاشتراكى العربى واللجان الثورية، وهى التنظيمات التى حلت محل الأحزاب السياسية وقامت بدورها فى إطار التجربة الليبية.

(1) الإتحاد الإشتراكى العربي:

بعد فترة وجيزة من قيام الثورة، أوضح العقيد القذافى وبقية أعضاء مجلس قيادة الثورة من خلال الخطابات واللقاءات المختلفة ضرورة تأسيس شكل من أشكال التنظيمات الشعبية على نمط التنظيم الشعبي التعبوي الموجود في مصر فى ذلك الوقت (الاتحاد الاشتراكي العربي).

إن تأسيس الاتحاد الاشتراكى العربى فى ليبيا فرضته مجموعة من العوامل أهمها، أن إلغاء المؤسسات السياسية للنظام الملكى جعلت من المهم والضرورى تكوين مؤسسات بديلة، ولقد زاد من هذه الأهمية الموقف الأيديولوجى لمجلس قيادة الثورة الذى يرى فى نفسه نظاماً شعبياً، ديمقراطياً، منتمياً للجماهير. من ناحية أخرى. فإن قانون تجريم الحزبية ومنع الانضمام للأحزاب السياسية، إلى جانب عدم كفاءة وقدرة الإدارة المدنية على التعبئة السياسية للجماهير، لم تترك أية أدوات للمشاركة الشعبية في الشئون

العامة. وعلى هذا الأساس، تم النظر إلى الاتحاد الاشتراكى العربي على أنه سيوفر الآلية الإدارية لنشر سياسات وقرارات النظام الثوري وتسييس الجماهير وكذلك تعبئة «تحالف قوي الشعب العامة» من أجل التقدم فى المجتمع الثوري.

(Palmer and EL - Fathly, 1982. P. 236- 237)

وفى إطار تقييم الدور الذى لعبه الاتحاد الاشتراكى العربى فى التجربة الليبية، يبدو واضحا أن النظام الثورى قد أسس تنظيماً على نمط نظام الحزب الواحد التعبوى، وأنه كان مصمماً من أجل تعبئة الجماهير لتحقيق أهداف الثورة ولإضفاء الشرعية على قرارات النظام الثورى المختلفة. ولكن فعالية الاتحاد الاشتراكى العربى فى تحقيق أهدافه تأثرت سلبياً بالعديد من العوامل منها:

(Palmer and EL - Fathly, 1982. PP. 237- 239)

أولا: أن الاتحاد الاشتراكى العربى ولد بصفة عامة ميتاً، حيث إن بنيته الأساسية كانت مصممة لتلبية احتياجات المجتمع المصرى، ولذا فإنه لم يكن مناسباً لاحتياجات وظروف المجتمع الليبي.

ثانياً: أن الاتحاد الاشتراكى العربى قد عانى من نقص الأعضاء العاملين، وعلى الرغم من الإعلان، خلال المؤتمر الوطنى العام الأول للاتحاد الاشتراكى العربى عام 1972، بأن العضوية قد بلغت حوالى 300 ألف عضو، فإن العدد الحقيقى كان أقل من ذلك بكثير.

ثالثاً: المشكلة الرئيسية التى عانى منها الاتحاد الاشتراكى العربى فى نقص الكوادر المدربة، النشطة، وحيث إنه تنظيم قد تم بناؤه من القمة، فلقد عانى من عدم فعالية وعدم كفاءة أعضائه.

رابعاً: كذلك، يرجع فشل الاتحاد الاشتراكى العربى إلى حالة الفوضى والاضطراب التى سببها وجوده إلى جانب العديد من المؤسسات والتنظيمات الثورية الأخرى. فلم يكن أحد يعرف بدقة سلطات ومسئوليات الاتحاد الاشتراكى العربى، أو كيف تتفاعل هذه المسئوليات مع مسئولية الوحدات الإدارية المختلفة وأجهزة الحكم المحلى.

وهكذا، وفى أوائل عام 1973، بدأت عيوب الاتحاد الاشتراكى العربى ومظاهر قصوره

فى البروز، وبدأ العقيد القذافى يفكر فى إعادة تنظيمه وتطويره، وفى أبريل 1973 أعلن العقيد القذافى بداية الثورة الشعبية والثورة الثقافية وتكوين اللجان الشعبية، مما أدى إلى تعقيد وزيادة عدد التنظيمات. ولقد أدى ذلك فى النهاية إلى تقليص دور الاتحاد الاشتراكى العربى تدريجياً بعد انعقاد مؤتمره الوطنى العام الثانى والأخير عام 1974. وفى الثانى من مارس 1977، تم إلغاء الاتحاد الاشتراكى العربى بعد إعلان سلطة الشعب.

(2) اللجان الثورية:

إن فشل الاتحاد الاشتراكى العربى فى تعبئة الجماهير خلف الثورة وسيطرة أحاسيس ومشاعر التردد تجاه نظام المؤتمرات الشعبة واللجان الشعبية فى السنوات الأولى من تكوينها جعلت العقيد القذافى يفكر فى تأسيس تنظيم جديد للتغلب على عيوب الاتحاد الاشتراكى العربى ويضمن تعبئة الجماهير خلف النظام الثورى، وفى الوقت نفسه للقضاء على أعداء الثورة، ومن هنا جاء تأسيس حركة اللجان الثورية لمواجهة هذه المشاكل.

ففى خطاب له فى مارس 1979، أعلن العقيد القذافى عن تكوين وتشكيل اللجان الثورية. ولقد دعا القذافى إلى تكوين لجان ثورية فى المؤتمرات الشعبية ونقابات العمال والروابط المهنية والمؤسسات التعليمية والقوات المسلحة والشرطة وكل الإدارات والأجهزة الحكومية ولقد كان إنشاء اللجان الثورية من أهم التطورات التى شهدها النظام السياسى الليبي فى أواخر السبعينيات وطيلة الثمانينيات، حيث إن نشاط وتأثير هذه اللجان كان قوياً وعميقاً فى المجتمع الليبى، وامتد هذا النشاط والتأثير إلى العالم الخارجي.

ومن الناحية الرسمية ليس للجان الثورية أية سلطة أو قوة رسمية، ووظيفتها الوحيدة هى حث وتحريض الجماهير على المشاركة فى اجتماعات المؤتمرات الشعبية وبقية الأنشطة الثورية وتوجيه انتباه المؤتمرات الشعبية الأساسية إلى كيفية تحسين نوعية وكفاءة قراراتها ولكشف الأفراد والجماعات المضادة للثورة.

(EL - Fathly and Palmer, 1980. P. 198)

ولكن لم يمض وقت طويل حتى تولت اللجان الثورية مهام ومسئوليات تتجاوز بكثير وظائفها الأصلية. ففى الملتقى الثالث للجان الثورية الذى انعقد فى مدينة بنغازى فى أوائل فبراير 1980، تم الإعلان عن أن «اللجان الثورية ستتولى مسئوليات جديدة استعداداً

للاقتحام النهائى لمجتمع الاستغلال والدكتاتورية». ومن هذه المسئوليات: التصفية الجسدية لأعداء الثورة في الخارج وتصفية كل العناصر التى تعرقل عملية التحول الثوري، وإقحام الجماهير في تحويل المجتمع البرجوازى الاستهلاكي إلى مجتمع اشتراكى وإنتاجي، وإنشاء محكمة ثورية مكونة من اللجان الثورية ويكون قانونها قانون الثورة فقط لا غير.

وهكذا، فإن اللجان الثورية انتقلت من مجال التحريض إلى مجال الفرض والتطبيق. وقد تحقق ذلك من خلال منح اللجان الثورية القدرة على فرض قراراتها على المؤتمرات الشعبية من خلال دورها الترشيدى، وأصبح للجان الثورية حق الاعتراض على كل الأفراد المصعّدين (المختارين) للمناصب الإدارية واللجان الشعبية فى المؤتمرات الشعبية الأساسية، ولها حق المطالبة وفرض إعادة التصعيد أو الاختيار، كما أن اللجان الثورية أصبح لها حق القيام باعتقالات ثورية وإجراء محاكمات ثورية وتطبيق العدالة الثورية.

(Palmer and EL - Fathly, 1982. P. 248)

وانطلاقاً من ذلك، أصبحت اللجان الثورية، بسبب حماسها الشديد والتزامها الكامل بالتوجهات والتصورات الثورية للعقيد القذافى والكتاب الأخضر، أصبحت الأدوات السياسية المفضلة لدى العقيد القذافى لتعبئة الجماهير الليبية وتوجيهها؛ ففى خطابه أمام الانعقاد العادى السابع لمؤتمر الشعب العام في الخامس من يناير 1982 أعلن العقيد القذافى:

منذ الآن، لن يتم الاعتماد على أى مؤتمر ما لم تكن به لجنة ثورية. والسبب في ذلك أن اللجنة الثورية هى التى يجب الاعتماد عليها في هذه المرحلة من التحول إلى النظام الجماهيرى الكامل، وفى تحريض الجماهير الشعبية على الاستيلاء على السلطة ثم ممارسة السلطة بعد الاستيلاء عليها. (السجل القومي، المجلد 13، 81/82، ص ص 390– 391).

ومع زيادة قوة وسلطات اللجان الثورية، أصبحت بمثابة الحركة أو التنظيم الذى يقوم بالقضاء على وإزالة كل العناصر المضادة والمعوقة للنظام الجماهيرى ولسلطة الشعب، كما يتصورها الكتاب الأخضر.

ومنذ 1980 امتد نشاطها خارج ليبيا وذلك من خلال مطاردة العناصر والجماعات المضادة للثورة فى الخارج والقيام بتصفيتها. وفى الملتقى السابع للجان الثورية عام 1984، تم وضع مجموعة جديدة من شروط العضوية بحركة اللجان الثورية، ومن بين هذه

الشروط تجنيد خمسة رجال وخمس نساء للحركة، واكتشاف خمسة عناصر مضادة للثورة، وتقديم تقارير كاملة عن نشاطات هذه العناصر، والسماح للزوجات والبنات بتلقى التدريب العسكرى العام، والموافقة على القيام بأية مهمة ثورية داخل ليبيا أو خارجها. (بيان ملتقيات اللجان الثورية، ص. 163).

ولقد تم التأكيد على دور اللجان الثورية فى السيطرة والتحكم من خلال قرار الملتقى السادس عام 1983 بأن تقوم كل لجنة ثورية بفتح «ملف السيطرة أو التحكم الثورى». على أن تتضمن هذه الملفات كل المعلومات التى يقدمها الأعضاء حول الرأى العام وأمن الثورة وكل العناصر المضادة للثورة فى المجتمع وإرسال هذه المعلومات إلى مكتب الاتصال باللجان الثورية.

ولا يوجد هيكل تنظمي واضح ومحدد للجان الثورية، كما أنه لا توجد أية علاقات هيكلية وتنظيمية أفقية بين اللجان الثورية المختلفة. وتوجد اللجان الثورية فى كل قطاعات المجتمع، وتجتمع كل لجنة ثورية مرة في الشهر على الأقل لمناقشة الأمور العملية. ومرة فى الأسبوع لمناقشة القضايا العقائدية والثورية. وقد تجتمع اللجان الثورية فى اجتماعات استثنائية بناء على طلب أحد أعضائها. وإدارة الجلسات تتم بصورة دورية، وجميع محاضر الاجتماعات يتم إرسالها إلى مكتب الاتصال باللجان الثورية الذي تم تأسيسه عام 1980 ويرأس هذا المكتب الرائد عبد السلام جلود، إلا أن القيادة الفعلية والسلطة النهائية على اللجان الثورية يتولاها العقيد القذافى بنفسه بصفته قائد الثورة.

(Palmer and EL - Fathly, 1982. P. 250).

ثانيا: تطور الجماعات المصلحية فى ليبيا

يمثل الدور الذى تلعبه الجماعات المصلحية فى العملية السياسية، وأنماط التفاعل بين الجماعات والدولة، أحد الاهتمامات الرئيسية لأدبيات علم السياسة. ولقد برزت مجموعة من النماذج النظرية والأطر التحليلية التي حاولت أن تفسر زنماط التفاعل بين الجماعات المصلحية والدولة، ومن أهم هذه النماذج النموذج التعاضدى أو الكوربورتارى (Cor-poratism) والنموذج التعددى (Pluralism). ووفقا للتعريف الذى قدمه: «فيليب شميتر» (Philippe Schmitter) فإن الكوربورتارية هى: نظام لتنظيم المصالح يتم فيه

تنظيم مكوناته ضمن عدد محدود من الفئات الإلزامية وغير التنافسية والهيراركية، والمتمايزة وظيفيا، تعترف بها الدولة وتعطيها تصريحا بالعمل (أو تخلقها أصلا) وتمنحها احتكارا فى تمثيل فئاتها مقابل التزامها بضوابط معينة فى عملية اختيار قياداتها وفى توضيح مصالحها والتعبير عنها وفي تأييدها (Bianchi, P22. 8).

ومن ناحية أخرى يعرف «شميتر» التعددية بأنها:

نظام لتمثيل المصالح التي تكون فيه مكونات منظمة فى عدد غير محدود من الفئات المتعددة والطوعية والمتنافسة وغير الهيراركية التى تحدد طبيعة ومجال نشاطها ومصالحها، والتى لا تتدخل الدولة فى الترخيص لها أو الاعتراف بها أو تمويلها أو خلقها أو السيطرة على عملية اختيارها لقياداتها أو كيفية توضيح مصالحها والتعبير عنها، وفى الوقت نفسه ليس لها احتكار على تمثيل المصالح المختلفة داخل فئاتها. (Bianchi, P. 228).

كذلك فإن «شيمتر» يميز بين نوعين من العلاقات الكوربورتارية تكون فيهما الجماعات المصلحية متشابهة من حيث البنية ولكنها مختلفة جداً من حيث علاقاتها مع الدولة. النوع الأول يطلق عليه تعبير (الكوربورتارية المجتمعية Societal Corporatism) فى نظم الديمقراطية التعددية، والذى تكون فية الجماعات مستقلة نسبيا عن سيطرة الدولة ولها نفوذ قوى على عملية صك السياسات العامة. أما النوع الثانى فهو ما يسميه (كوربورتارية الدولة State Corporatism) فى النظم التسلطية. وتخضع فيه الجماعات لسيطرة الدولة ويتغلغله الجهاز البيروقراطى الرسمي والتنظيم الحزبى الحكومي المسيطر (Bi-anchi, P. 229).

وينطبق نموذج «كوربورتارية الدولة» انطباقاً يكاد يكون كاملاً على أنماط العلاقات بين الجماعات المصلحية المختلفة والدولة فى ليبيا. فعلى الرغم من وجود عدد كبير من الاتحادات والروابط النقابية التى تمثل مصالح الجماعات المهنية المختلفة، فإنها تخضع للسيطرة الدقيقة للدولة وتحكّمها. فهذه التنظيمات يتم خلقها وإلغاؤها بقرارات، وبنيتها التنظيمية تمليها الأجهزة الحكومية الرسمية. وهى تعتمد على الدولة بالكامل تقريباً فى تمويلها، وانتخاب واختيار قيادتها يخضع لتوجيه ومراقبة اللجان الثورية على وجه الخصوص. وينطبق هذا بصفة خاصة على النقابات والاتحادات الرئيسية مثل نقابات العمال واتحادات الطلبة. كذلك فإن القانون ينص على أن كل مهنة أو حرفة يحكتر تمثيلها

اتحاد أو رابطة أو نقابة واحدة فقط.

وعلى الرغم من أن النقابات والاتحادات والروابط المهنية متضمنة فى بنية وهيكلية السلطة في ليبيا، فإن دورها يقتصر على الاهتمام بشئونها ومشاغلها المهنية. ويحدد الكتاب الأخضر أن جميع الليبيين فى المهن والحرف المختلفة ينتظمون في نقابات واتحادات وروابط مهنية. وتقوم كل نقابة أو اتحاد أو رابطة بتصعيد «اختيار» أمانة تقوم بإدارة شئونها الإدارية والتنظيمية، وأمانات النقابات والاتحادات والروابط المهنية تشكل الاتحادات العامة للنقابات والاتحادات والروابط المهنية على مستوى ليبيا ككل، وأمناء الاتحادات العامة للنقابات والاتحادات والروابط المهنية هم أعضاء فى مؤتمر الشعب العام، حيث يعبرون عن مصالح فئاتهم المختلفة أمام المؤتمر، ولكن لا يحق لهم التصويت حول قضايا السياسة العامة المهمة والرئيسية، ونظراً لأن مؤتمر الشعب العام يقوم فقط بتجميع وصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، والنقابات والاتحادات والروابط المهنية غير ممثلة تمثيلاً رسمياً فى المؤتمرات الشعبية الأساسية.

ولقد أوضح العقيد القذافى تصوراته حول طبيعة التفاعل بين النقابات والاتحادات والروابط المهنية وبين المؤتمرات الشعبية على النحو الآتى:

النقابات المهنية أصحابها قبل أن يكونوا نقابيين، أو ينتمون إلى وسط مهني، هم مواطنون ليبيون تهمهم كل القضايا المطروحة فى جدول الأعمال. يعنى تهمهم سياسة بلادهم الداخلية والخارجية. وهم بهذه الصفة كمواطنين لا بد وأن يشاركوا بغض النظر عن الوسط الذى ينتمون إليه - لا بد وأن يشاركوا فى تقرير مصير بلادهم كمواطنين لكن هناك أشياء تخص أصحاب كل مهنة. هذه لا بد أن تتم مناقشتها فى النقابة المهنية على انفراد لكي تحدد رأيها فيها، ثم يتوزع أعضاد هذه النقابة في المؤتمرات الشعبية كمواطنين ليحملوا هذه الآراء. وبالتأكيد سيحصل بها تعديل عند سماع رأى مواطن آخر تهمه هذه القضية وهو ليس من هذه المهنة. لا يأتى أحد ويقول: لقد قررنا فى نقابتنا كذا وكذا ولا نقبل التنازل عنه، فهذا لا يصح، ولابد أن تتنازل عنه فى المؤتمر الشعبى إلى حد ما، إنك ستسمع رأى مواطنين ليسوا فى هذه المهنة ولكن تهمهم هذه القضية.

القضايا المهنية تناقشها النقابات المهنية، لأنها تخصها، ولكن بعد ذلك يناقشون هذه القضية كأعضاء فى المؤتمرات الشعبية كمواطنين، لأنك أنت بعد أن تخرج من الاجتماع

النقابى تصبح مواطنـاً وليس عاملاً ولا طالباً ولا فلاحاً ولا موظفاً، ولكن تصبح مواطنا فى هذه البلاد وتقول رأيك في نقابتك.

(السجل القومى، المجلد٩، 77/1978، ص ص 262 - 263).

إن مضامين هذا التصريح للعقيد القذافى واضحة جداً، فهو يعطى صورة واضحة عن وجهة نظره حول دور النقابات والاتحادات والروابط المهنية. ولقد تمت ترجمة هذه التصورات إلى قوانين ولوائح وقرارات لتنظيم هذه النقابات والاتحادات والروابط المهنية، فهى لا يجوز لها القيام بأية نشاطات ليست لها علاقة بشؤونها المهنية، ولا يجوز لها أن تتصرف كوحدات جماعية فى عمليات التفاوض والمساومة تجاه الدولة وتجاه النقابات والاتحادات الأخرى. وهذا يعكس رفض القذافى لأى نوع من أنواع العمل التنظيمى داخل المؤتمرات الشعبية.

ومن ناحية أخرى، فإن القوانين واللوائح المختلفة المنظمة للنقابات والاتحادات والروابط المهنية تحدد أهم أهدافها فى التبشير بأطروحات الكتاب الأخضر. وعلى الرغم من أن النقابات والاتحادات مسموح لها بإصدار صحف ومجلات، فإن هذه الصحف والمجلات مصرح لها بتناول القضايا المهنية فقط، وغير مسموح لها بتناول أى قضايا سياسية، ما عدا تلك القضايا والمواضيع التى تؤكد وتبشر بمبادئ النظام الجماهيري، وأية صحيفة أو مجلة مهنية تثبت قدرتها على التبشير بأطروحات الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة يسمح لها بالتوزيع خارج ليبيا. وهذه الشروط تم تحديدها من خلال مجموعة من القرارات التى أصدرها أمين (وزير) الإعلام والثقافة. (الجريدة الرسمية، العددان 11، 12، 1986).

ومن أجل إلقاء مزيد من الضوء على طبيعة الجماعات المصلحية المنظمة وتفاعلها مع الدولة فى إطار النظام السياسى الليبي، فإنه سيتم فحص وتحليل أهم النقابات والاتحادات والروابط المهنية، وعلى وجه التحديد، فإن التحليل سيركز على نقابات العمال واتحاد الطلبة ونقابة المحامين واتحادات رجال الأعمال.

(1) تطور نقابات العمال فى ليبيا:

لقد أعطى الاستقلالُ الليبيين الفرصة لأول مرة فى العصر الحديث للسيطرة على مواردهم الاقتصادية والبدء فى عملية التنمية الاقتصادية. وبصفة عامة، تركز معظم

الخطط التنموية على التصنيع كمرتكز أساسى فى عملية التنمية الاقتصادية. وينطبق هذا الوضع على ليبيا. فعلى الرغم من أن الزراعة كانت تمثل المورد الاقتصادى الرئيسى فى ليبيا، فلقد كانت هناك محاولات لإنشاء صناعات تقوم على المنتجات الزراعية ولتشغيل العمالة الزائدة فى القطاع الزراعى، ولقد أدى ذلك إلى تحول عدد كبير من القوة العاملة من الزراعة والرعى إلى الصناعة والخدمات والتعدين.

وارتبطت أول حركة نقابية عمالية فى ليبيا بالنقابات الإيطالية عن طريق الدكتور «أنريكو شيبيلى» (Dr. Enrico Cibelli) الذى أسس نقابة العمال الطرابلسيين فى أواخر الأربعينيات التى كان يشكل العمال الإيطاليون حوالى 70% من عضويتها، ولكنها وفرت فرصة لتدريب العديد من الليبيين الذين تركوا نقابة العمال للإيطاليين وقاموا بتشكيل نقابات خاصة بهم. ولقد كان الإدراك والوعى السياسى للعمال الطرابلسيين أعمق من إدراك ووعى الليبيين بصفة عامة. وفى عام 1949 تم تأسيس نقابة العمال الليبيين التى أصبحت عام 1951 اتحاد نقابات العمال الليبية، وكان هذا الاتحاد يشمل عشرين نقابة مختلفة. وفى عام 1952 تغير اسمه إلى الاتحاد العام الليبى لنقابات العمال. وعلى الرغم من أن مقر الاتحاد كان فى طرابلس، فإن نفوذه امتد ليشمل الحركة العمالية فى جميع أنحاء ليبيا. (Norman, PP, 26 - 34).

طيلة الخمسينيات والستينيات، نما عدد النقابات العمالية وزاد عدد أعضائها، وبرزت العديد من الاتحادات النقابية. ومن أهم هذه الاتحادات، الاتحاد الوطنى لنقابات العمال الذى تأسس عام 1963 عندما قام عمال النفط وعمال صناعة الورق بتوسيع عضوية الاتحاد العام الليبي لنقابات العمال. ولقد كان المنافس الرئيسى لهذا الاتحاد، هو الاتحاد الوطنى للنقابات العمالية والمهنية، الذى كان يعتبر أكثر راديكالية وأكثر تركيزاً على الدور السياسى والأيديولوجى لنقابات العمال. ولقد كانت النقابات العمالية فى برقة – المندمجة فى الاتحاد الليبي لنقابات العمال – أضعف من مثيلاتها فى طرابلس بسبب عدم تطور الحركة العمالية وضعفها وقلة خبرة كوادرها وقياداتها العمالية. وعلى الرغم من أن الاتحادين الرئيسيين لنقابات العمال كانا يخططان للاندماج معاً وللاتحاد مع اتحاد نقابات العمال فى برقة، فإن ذلك لم يتحقق، ويرجع ذلك أساسا إلي الخلافات الشخصية بين القيادات العمالية. (Hayford, PP. 325 - 326)

وفى أواخر الخمسينيات، بدأت نقابات العمال فى إبراز قوتها بالتوقف عن العمل، أحياناً لأسباب اقتصادية بحتة وأحياناً من أجل مزيج من الأهداف الاقتصادية والسياسية. ولقد حدثت صدامات سياسية رئيسية بين نقابات العمال والحكومة عام 1967، فى إطار الاضطرابات العامة خلال الحرب العربية - الإسرائيلية فى يونيو 1967. وواجهت الحكومة الليبية خلال تلك الأمة تحدياً قوياً من نقابات العمال الراديكالية، فلقد تحدت القيادات العمالية محاولات الحكومة للحفاظ على اسمرارية الأوضاع الاقتصادية العادية، ودعت إلى إضراب عام فى حقول النفط ومقاطعة السفن الأميريكية والبريطانية. ولقد قاد هذه الحركة نقابيون راديكياليون شباناً كانوا قد تولوا قيادة نقابات عمال النفط وعمال الموانئ، مما زاد من النشاط والدور السياسى لهذه النقابات. وكان رد فعل الحكومة قوياً وقامت باستعمال قوة الشرطة والجيش لإيقاف الإضراب والقبض على القيادات العمالية الراديكالية. وبذلك نجحت الحكومة فى تقليص دور الحركة العمالية كقوة سياسية محتملة.(Hayford, PP. 332).

خلال العهد الملكى، كانت هناك إمكانية لأن تصبح نقابات العمال قوة سياسية مؤثرة، إلا أن هذه الإمكانية لم تتحقق على أرض الواقع بسبب ضعف النقابات العمالية ذاتها وبسبب السياسية الحكومية. فقد تعاونت الحكومة والقيادات العمالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادى والسياسى، ولم تكن هناك حاجة أو ضرورة فيما يتصل بهم للعمل على تأسيس نقابات عمالية مستقلة. فلقد كانت الحكومة تريد منع إي اضطرابات اقتصادية وكانت لديها الرغبة فى زيادة الأجور وتقديم الإعانات للنشاطات النقابية المختلفة لتحقيق هذا الهدف، مع التهديد باستخدام القوة كلما كان ذلك ضروريا. من ناحية أخرى. كانت القيادات العمالية بصفة عامة راضية عن مناعها الاقتصادية، وكانت تعمل على منع النقابات من القيام باضطرابات. ولقد كان الطرفان يدركان أن النقابات لم تكن بالقوة التى تدعيها، ولكنهما كانا يعرفان أيضاً أن النقبات هى من الجماعات القليلة المنظمة فى ليبيا، وأنها تستطيع أن تتحدى سلطة الحكومة بشكل قوى كما اتضح بصورة جلية من أحداث 1967. وبصفة عامة نجحت الحكومة فى العهد الملكى فى سياسة الترغيب والترهيب تجاه الحركة العمالية.

بعد قيام الثورة، ونظراً للمنظور والمفهوم الجديد للنظام الثورى لطبيعة التفاعل بين النقابات العمالية والمهنية وبين الدولة، تغيرت العلاقات بين نقابات العمال والدولة تغيراً جذرياً وفقدت النقابات استقلاليتها تجاه الدولة تدريجياً، وأصبحت جزءاً من هيكلية

النظام السياسى والسلطة.

ولقد تمثلت أول محاولة لتنظيم الحركة العمالية وتحديد علاقاتها بالدولة فى إصدار قانون العمل رقم (58) عام 1970. وقد نص القانون على أن «العمال الذين يعملون فى الحرفة أو الصناعة نفسها، أو فى حرف وصناعات متشابهة أو مترابطة أو تشترك فى الإنتاج، يمكن أن يشكلوا نقابة تسعى لرفع كفاءتهم الإنتاجية، وتعلمهم واجباتهم، وتسعى لتحقيق مصالحهم والدفاع عن حقوقهم وتحسين ظروفهم المادية والاجتماعية والثقافية (المادة 115). كذلك نص القانون على عدم السماح بإنشاء أكثر من نقابة واحدة للعمال والموظفين الذين يعملون فى الحرفة أو الصنعة نفسها، على أن يقوم وزير العمل والشؤون الاجتماعية بتحديد الحرف والصناعات والمهن المتشابهة، (المادة 116). ولقد منع القانون نقابات العمال من القيام بأية نشاطات خارج إطار النشاط الذى تأسست من أجله، ومن إقامة أية علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع أية نقابة عمالية أجنبية (المادة 127). وسمح القانون لنقابات العمال بتأسيس اتحاد عام للإشراف على أمورها ولتوفير توجه موحد للدفاع عن مصالحها المشتركة. ولكن القانون حظر قيام أكثر من اتحاد عام واحد فى ليبيا وقد سمح القانون للاتحاد العام، بعد موافقة وزير العمل والشؤون الاجتماعية، بالانضمام إلى التنظيمات العمالية الإقليمية والعالمية (المادة 137).

ولقد تضمن قانون نقابات العمال رقم (107) الذى صدر عام 1975 نفس أحكام القانون السابق نفسها، مؤكداً على خطر تشكل أكثر من نقابة واحدة للعمال والموظفين فى الحرفة أو المهنة أو الصناعة الواحدة، وعلى أن يكون هناك اتحاد واحد فقط لنقابات العمل الليبية وهو الاتحاد الليبى لنقابات العمال (المادة 2).

وحتى عام 1978، كانت النقابات تشمل العمال والموظفين فى القطاع الحكومى والعام والخاص ولكن بعد صدور الفصل الثانى من الكتاب الأخضر، بدأ العمال فى تولى إدارة بعض المنشآت الصناعية، وفى أول سبتمبر 1978 دعا العقيد القذافى العمال إلى الزحف علي المصانع والمنشآت. التى يعملون بها فى القطاعين العام والخاص، وأن يتولوا إداراتها وتسييرها كشركاء وليس كأجراء. وقد شمل ذلك الاستيلاء على ملكية وإدارة المؤسسات التجارية والصناعية والخدمية الكبيرة والصغيرة باستثناء القطاع المصرفى وقطاع النفط. وكان مجموع المؤسسات التى تم الزحف والاستيلاء عليها حوالى 500 مؤسسة (ثورة المنتجين، صفحات 111- 133).

ونتجت عن هذه التطورات تغيرات كبيرة على بنية نقابات العمال، وعلى طبيعة تفاعلها مع الدولة. وكان بعض التغيرات رمزية مثل استعمال تعبير «المنتجين» بدلاً من «العمال»، بينما كان البعض الآخر عميقاً وقد أدى إلى السيطرة الكاملة للدولة، أو الجماهير وفقاً لمفهوم السلطة الشعبية، على نقابات العمال.

أما من الناحية التنظيمية فلقد أصبحت بنية «المؤتمرات المهنية للمنتجين» على نمط بنية المؤتمرات الشعبية. ومن مظاهر سيطرة وتوجيه الدولة للنقابات تكوين لجنة ثورية في الاتحاد العام للمنتجين من مسئوليتها توجيه المنتجين (العمال) وتحريضهم على لعب دورهم الأساسى فى الدفاع عن الثورة داخل وخارج ليبيا. وعلى الدفاع عن سلطة الشعب والتبشير بمبادئ النظرية العالمية الثالثة، وعلى تكوين لجان ثورية فى كل مؤتمر إنتاجى (ثورة المنتجين، صفحات 73– 75).

وتعكس علاقة الدولة بنقابات العمال من خلال الشروط المفروضة على تصعيد واختيار قيادات النقابات العمالية، ومن أهمها ضرورة الإيمان بمبادئ ثورة الفاتح من سبتمبر والانضمام لعضوية اللجان الثورية والمؤتمرات الشعبية الأساسية (ثورة المنتجين، ص 110). وكان الهدف من هذه الشروط هو ضمان أن تكون قيادات نقابات العمال ملتزمة بالثورة والنظام الجماهيرى.

ولإبراز درجة التداخل ين تولى مناصب قيادية في نقابات العمال وعضوية اللجان الثورية وتولى مناصب رسمية فى مؤسسات الدولة، تجدر الإشارة إلى أن ثلاثة على الأقل من القيادات العمالية قد تم اختيارهم خلال الثمانينيات فى عضوية الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، الذى يعتبر أعلى سلطة تشريعية رسمية فى ليبيا.

ولقد شهدت البنية التنظيمية لنقابات العمال الليبية عدة تغيرات. وقد عكست هذه التغيرات خضوع النقابات لسيطرة الدولة لأن جميع هذه التغيرات كانت بمبادرة من الدولة ومن خلال قوانين وقرارات المؤتمرات الشعبية، ومؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة. وسيتم استعراض البنية التنظيمية لنقابات العمال وفقاً لآخر عملية تنظيمية عام 1990، وقد قسمت البنية التنظيمية لأية نقابات عمالية إلى ثلاث مستويات، وهى: مستوى الفرع البلدى، ومستوى البلدية، والمستوى الوطني (على مستوى ليبيا ككل).

(أ) نقابات العمال على مستوى الفرع البلدى:

كل نقابة لها فرع على مستوى الفرع البلدى يضم كل العاملين فى الحرفة أو المهنة أو الصناعة نفسها. وعضوية النقابات إلزامية لكل العمال، فكل عامل أو موظف يجب أن ينضم للنقابة الخاصة بمهنته أو حرفته. وكل فرع نقابى على مستوى الفرع البلدى يقوم بتصعيد واختيار أمانة من خمسة أفراد، أمين وأمين مساعد وثلاثة أعضاء. وتتولى الأمانة الشؤون الإدارية لفرع النقابة، كما تقوم بإدارة اجتماعاته، وتقوم الأمانة بتمثيل فرع النقابة على مستوى البلدية.

(ب) نقابات العمال على مستوى البلدية:

وتتكون النقابات على مستوى البلدية من أمانات فروع النقابات فى الفروع البلدية الواقعة فى نطاق البلدية. وتقوم كل نقابة على مستوى البلدية باختيار أمانة من خمسة أعضاء لإدارة شؤونها واجتماعاتها. وتقوم الأمانة على مستوى البلدية بتمثيل النقابة على المستوى الوطنى العام.

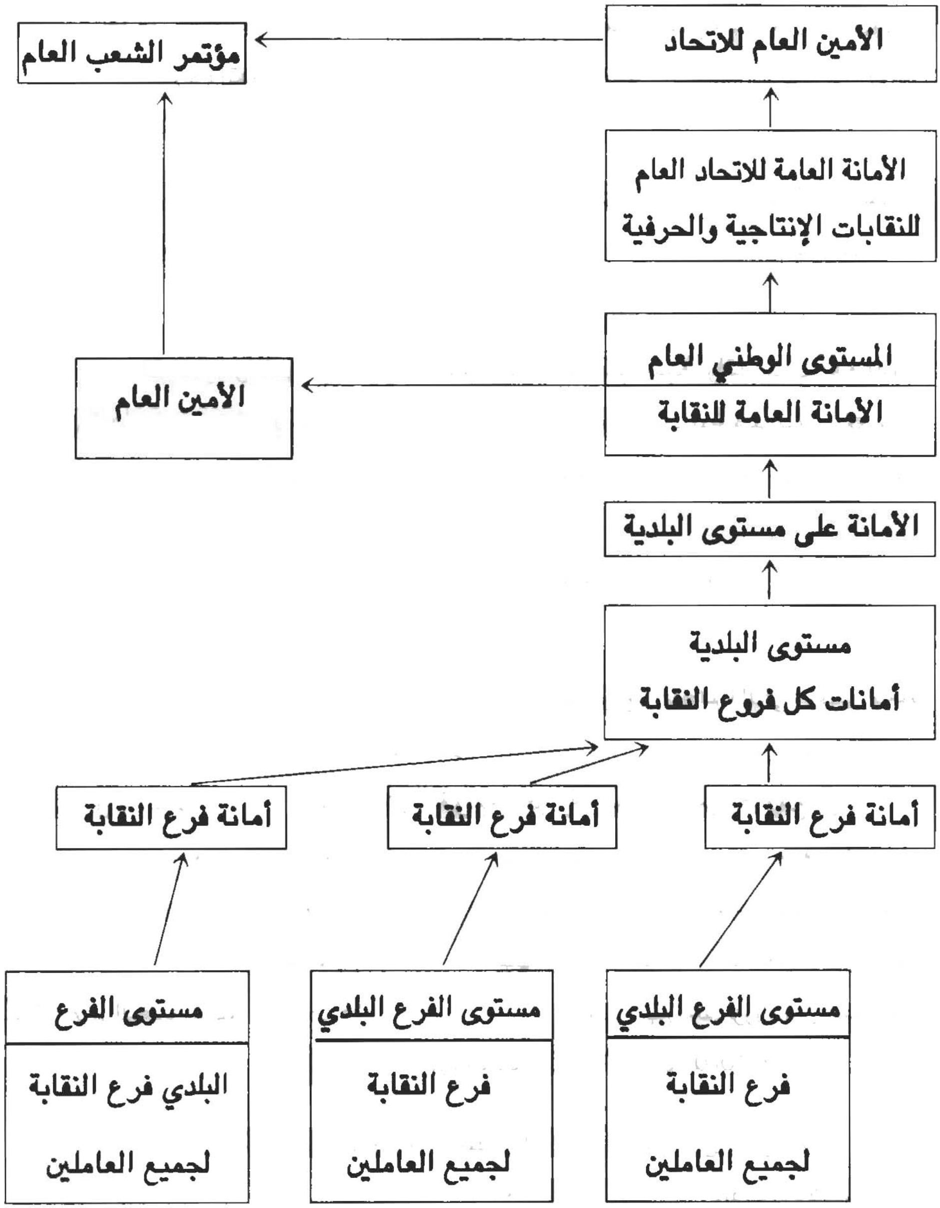
(ج) نقابات العمال على المستوى الوطني العام:

أمانات كل نقابة فى جميع البلديات لاختيار القيادة النقابية على مستوى ليبيا ككل، ويطلق عليها اسم «الأمانة العامة». وتتكون كل أمانة عامة من أمين عام وأمين عام مساعد وثلاثة أعضاء. والأمين العام لكل نقابة يمثل نقابته فى مؤتمر الشعب لعام.

(د) الاتحاد العام للنقابات الإنتاجية والحرفية:

الأمانات العامة لكل النقابات تجتمع وتختار الأمانة العامة للاتحاد العام للنقابات الإنتاجية والحرفية. وتتكون الأمانة العامة للاتحاد من عشرة أعضاء منهم أمين عام وأمين عام مساعد، بينما يتولى بقية الأعضاء مسئوليات مختلفة وهى: شئون نقابات العمال، وشئون اللجان الشعبية، والإعلام والثقافة والاستثمار، والتدريب المهنى، والرياضة الجماهيرية والعلاقات العامة، وشئون التعاونيات. ويقوم الأمين العام بتمثيل الاتحاد في مؤتمر الشعب العام ويضم الاتحاد العام حوالى ٣٥ نقابة تمثل المنتجين (العمال) والحرفيين فى مختلف المهن والحرف.

ويبين الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمى للنقابات الإنتاجية والحرفية. ولكن تجدر الملاحظة إلى أن قرار إلغاء البلديات والفروع البلدية من البنية التنظيمية والسياسية للدولة، الذى تم فى نوفمبر 1992، سيؤثر حتما على البنية التنظيمية للنقابات.



(2) إتحاد الطلبة:

بعد الاستقلال زاد عدد الطلبة فى ليبيا زيادة كبيرة، كما ازدادت أهميتهم السياسية ولقد كانت الزيادة الكبيرة فى عدد الطلبة راجعة إلى الأولوية القصوى التى أعطيت لتوفير

وتحسين الفرص التعليمية للمواطنين. ولكن، ومع زيادة عدد الطلبة في كل المستويات، برزت فئة مستنيرة واثقة بنفسها وبصفة عامة غير راضية عن السلطة السياسية القائمة وسياساتها المختلفة.

ولقد وجد النظام الملكى نفسه فى الستينيات يعمل على توسيع التسهيلات والفرص التعليمية، فى الوقت نفسه الذى كان يحاول فيه احتواء الطلبة والسيطرة على نشاطهم.

ولقد كان من الحتمى، مع ازدياد الوعى والإدراك لدى الطلبة، أن يبدأوا فى التساؤل عن كثير من القضايا والأمور والعمليات الاجتماعية والسياسية. ولقد بدأت ثقة الطلبة الليبيين تزداد في قدراتهم وفي حقهم فى التعبير عن وجهات نظرهم حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن نظراً لأن الأحزاب السياسية واتحادات الطلبة كانت محظورة فى العهد الملكى، فلم يكن لدى الطلبة أية بنية أو تنظيم يستطيعون من خلاله التعبير عن وجهات نظرهم السياسية، واضطروا إلى الخروج فى مظاهرات إلى الشوارع للتأثير على السلطة والضغط عليها.

ولقد عكست هذه المظاهرات ازدياد التنافر بين الطلبة وبين النظام الملكى. وكان معظم الطلبة لا يشعرون بالولاء تجاه النظام الملكى وسياساته الداخلية والخارجية المحافظة والمعتدلة. ولقد كانوا أكثر ارتباطاً بأفكار القومية العربية والوحدة العربية. ومع ازدياد عدد الطلبة وتوتر الوضع السياسى فى ليبيا فى أواخر الستينيات، أصبحت مظاهرات الطلبة أكثر عنفاً وحدّة. ولقد اجتمعت عدة عوامل لتزايد من التوتر بين الطلبة منها: أن الطلبة بدأت تزداد ثقتهم بآرائهم وبحقهم فى التعبير عنها، كما أنهم كانوا يسعون إلى تشكيل اتحاد عام للطلبة برغم معارضة الحكومة، هذا إلى جانب أنهم يشعرون بأن سياسات النظام الملكى تجاههم كانت صارمة وغير مرنة وتعسفية (Hayford, p. 348).

وفى أواخر الستينيات، كان من الواضح أن طلبة الجامعات كانوا من أكثر الفئات الواعية سياسيا، التى حاولت أن تعبر عن وجهات نظرها بشكل أقوى من الفئات الأخرى. ومع نهاية العهد الملكى، كان الطلبة ملتزمين بأفكار القومية العربية والوحدة العربة، وكانوا غير متعاطفين مع سياسات النظام الملكى المرتبطة بالدول الغربية. أما فى الشئون الداخلية، فلقد كان الطلبة يؤيدون إدخال تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية جوهرية ولذلك، عندما قامت الثورة، كان الطلبة من أكثر الفئات حماساً وتأييداً للنظام الثورى الجديد.

ولكن، مع بداية السبعينيات، بدأت علامات التوتر تبرز بين النظام الثورى وبين بعض فئات الطلبة. ولقد انعكس ذلك في إلقاء القبض على عدد من اليساريين والإسلاميين عام 1973 بعد إعلان الثورة الشعبية والثقافية، وكان معظمهم من طلبة الجامعات. ولعل من أهم أسباب التوتر الذى حدث بين الطلبة والنظام الثورى في السنوات الأولى من الثورة هو وجود وجهتى نظر متعارضتين حول دور الطلبة في المجتمع. فلقد كان النظام الثورى يتصور أن الدور الأساسى للطلبة هو تأييد الثورة وبرامجها وسياساتها المختلفة، من ناحية أخرى، كان الطلبة يسعون إلى تكوين تنظيم مستقل له حق نقد النظام الثورى وسياساته. ومع منتصف السبعينيات كان طلبة الجامعات في ليبيا منقسمين إلى ثلاث فئات مختلفة: **الفئة الأولى** كانت مؤيدة للنظام الثورى وملتزمة بسياساته، **والفئة الثانية** فكانت تنتقد النظام الثورى وسياساته، أما **الفئة الثالثة** فكانت (بصفة عامة) غير مهتمة ولا مبالية وسلبية. ولقد عمل النظام الثورى على دعم وتأييد الفئة الثورية بين الطلبة من أجل إبراز النموذج الذى يجب أن يكون عليه طلبة الجامعات، ومن أجل إبراز الدور الإيجابى الذى يجب أن يلعبه الطلبة فى تأييد الثورة وبرامجها الثورية (EL - Fathly and Palm-er, 1980. P. 144).

ولقد تطور التوتر بين النظام الثورى وبين الطلبة المعارضين إلى صدام مباشر وعلنى فى يناير 1976، عندما تمكن هؤلاء الطلبة من السيطرة على اتحاد الطلبة فى الجامعات، وتصادموا مع الطلبة الثوريين. ولقد كان ذلك من أخطر التحديات التى واجهها النظام الثورى من طلبة الجامعات. ولكن فى أبريل 1976، تمكن النظام الثورى والطلبة الثوريون من استعادة السيطرة على الجامعات وعلى اتحاد الطلبة.

منذ ذلك الوقت، سيطرت العناصر الثورية المؤيدة للنظام الثورى على الجامعات سيطرة كاملة، وتولت كل المسئوليات والمناصب القيادية فى اتحاد الطلبة. وأصبح الطلبة هم الفئة المفضلة لدى العقيد القذافى لتنفيذ وتطبيق سياساته وبرامجه الثورية. وبعد طرح فكرة الإدارة الذاتية، وبعد تكوين اللجان الثورية فى الجامعات، أصبحت سيطرة الطلبة على الجامعات كاملة باستثناء شئون الامتحانات. وأصبح من حق اللجان الثورية طرد أى طالب أو عضو هيئة تدريس فى حالة الشك فى ثوريته أو فى حالة الاعتقاد بأنه مضاد للثورة كما صار لها حق الاعتراض على تعيين أى عضو هيئة تدريس بالجامعات.

ومن الناحية التنظيمية، تتكون هيكلية اتحاد الطلبة - وفقاً لقرار أمانة الشعب العام رقم (122) عام 1991 - من خمسة مستويات وهي الروابط الطلابية في كل قسم أكاديمي أو سنة أكاديمية في الجامعات ومعاهد التعليم العالي، والروابط الطلابية في كل كلية أو معهد عال، والروابط الطلابية في الجامعات، والروابط الطلابية للطلبة الليبيين بالخارج، وأخيرا المؤتمر العام لاتحاد الطلبة، كل رابطة من هذه الروابط يتم تمثيلها في المستوى الأعلى عن طريق أمانتها (المواد 8 - 11).

ولقد أصبحت الاتحادات والروابط الطلابية من أهم مواقع التجنيد والتوظيف للانضمام إلى النخبة السياسية والإدارية ومناصب السلطة التشريعية والتنفيذية. فالأمين العام لاتحاد الطلبة عضو في مؤتمر الشعب العام. كذلك، فإن خمسة - على الأقل - من القيادات الطلابية السابقة تولوا مناصب مهمة في اللجنة الشعبية العامة في النصف الثاني من الثمانينيات (التعليم، والتعليم العالي، والإعلام والثقافة، الصحة، التكوين المهني)، وإلى جانب ذلك، فإن العديد من القيادات الطلابية السابقة، تولوا مناصب مهمة في الجامعات وفي مكتب الاتصال باللجان الثورية وفي المؤسسات الأخرى.

(3) نقابة المحامين:

إن تطور نقابة المحامين في ليبيا يعطي صورة واضحة عن مدى سيطرة الدولة على النقابات والاتحادات والروابط المهنية، كما أنه يبرز كيف أن بنية هذه النقابات هي جزء من هيكلية الدولة الرسمية وتخضع لهيمنتها.

لقد أعيد تنظم مهنة المحاماة لأول مرة بعد الثروة عام 1975 بصدور القانون رقم (82). وقد نص القانون على إنشاء نقابة للمحامين يكون مقرها طرابلس ويجوز لها إنشاء فروع في المدن الليبية الأخرى (المادة 79). كذلك حدد القانون البنية التنظيمية لنقابة المحامين، كما حدد أهدافها وجوانبها المالية.

ولكن في عام 1981، أعيد تنظيم مهنة المحاماة بشكل جذري وعميق وذلك من خلال دمجها في الإدارة الحكومية، وفقد المحامون إثر ذلك وضعهم المهني المستقل، فلقد أنشأ القانون رقم (4) عام 1984 إدارة ضمن أمانة (وزارة) العدل. وأصبح جميع المحامين موظفين في هذه الإدارة «إدارة المحاماة الشعبية» (المادة 2). كذلك أنشأ هذا القانون رابطة للقانونيين تضم المحامين والقضاة ووكلاء النيابة والمستشارين القانونيين، كما ألغيت نقابة المحامين (مادة 28)، كذلك تم إلغاء قانون رقم (82) لسنة 1975 والخاص بإعادة تنظيم مهنة المحاماة (مادة 38) .

ومنذ ذلك الوقت، أصبح المحامون مجرد موظفين فى جهاز الدولة، ولم تعد مهنة المحاماة تتمتع باستقلاليتها.

وفى عام 1986، صدر قانون يسمح للمحامين بتكوين رابطة منفصلة فلقد أسس القانون رقم (33) لعام 1986 المؤتمر المهنى للمحامين. ومن الناحية التنظيمية، نص القانون الجديد على أن المحامين الذين يعملون ضمن اختصاص كل محكمة استئناف يقومون بتكوين مؤتمر مهنى ويقومون باختيار أمانة من خمسة أعضاء (المادتان 11، 12). ويتكون المؤتمر المهنى العام للمحامين من أمانات كل المؤتمرات المهنية (مادة 18). وتتكون أمانة المؤتمر المهنى العام من: أمين عام وأمين عام مساعد وثلاثة أعضاء، والأمين العام عضو فى مؤتمر الشعب العام.

ولقد استمر المحامون فى ممارسة مهنتهم القانونية كموظفين فى أمانة العدل منذ 1981 إلى 1990، وفي عام 1990 صاغ مؤتمر الشعب العام قانوناً سمح للمحامين بممارسة مهنة المحاماة بصورة مستقلة. فلقد أعطى القانون رقم (2) عام 1990 المحامين حرية الاختيار بين الاستمرار فى ممارسة المهنة كموظفين فى أمانة العدل وبين الاستقالة وفتح مكاتب خاصة لممارسة مهنة المحاماة. وبعد إعادة تنظيم النقابات والاتحادات والروابط المهنية عام 1990، تغير اسم المؤتمر المهنى العام للمحامين إلى «نقابة المحامين» بنفس البنية التنظيمية السابقة، ولقد أدت هذه التغيرات المستمرة إلى تلاشى فعالية واستقلالية نقابة المحامين.

(4) اتحادات رجال الأعمال:

بصفة عامة، لم يظهر مجتمع رجال الأعمال إلا اهتماماً ضئيلاً بالنشاط السياسى. وكان تأثير رجال الأعمال المباشر قليلاً.. ففى الستينيات، أدى اكتشاف النفط وزيادة العوائد النفطية إلى تشجيع قطاع الأعمال فى النشاطات التجارية، ولقد أدى ذلك إلى التطور السريع للمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية فى ليبيا. ولكن، وعلى الرغم من تزايد هذا النشاط، فإن الدور السياسى لرجال الأعمال لم يتزايد. فلقد منع القانون الليبي فى العهد الملكى رجال الأعمال من الجمع بين تولى مناصب حكومية والاستمرار فى نشاطاتهم التجارية والصناعية المختلفة. إلا أنه كان هناك مجال كبير للانتقال بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص، فالعديد من أعضاء الوزراة ورؤساء الوزراء كانوا رجال أعمال

ناجحين قبل تولى مناصبهم الحكومية، ولكن هذه الحالات كانت حالات فردية، أما بصفة عامة، فلم تمارس طبقة رجال الأعمال ضغطًا سياسياً. ورغم أن الغرف التجارية قد قامت بربط رجال أعمال فى طرابلس وبنغازى ولكن ذلك كان فقط لأغراض اقتصادية بحتة (Hayford, PP. 371 - 372).

وفى العقد الأول من الثورة، ازدهر القطاع الاقتصادى الخاص ولم يفرض النظام الثورى أى قيود جوهرية. ولكن بعد صدور الفصل الثانى من الكتاب الأخضر عام 1978 الذى عالج القضايا الاقتصادية، برز المحتوى الاشتراكى للنظام الثورى بصورة أكثر وضوحاً وتحديداً. وبسرعة تمت ترجمة مقولات الفصل الثانى من الكتاب الأخضر إلى قرارات وأفعال لتغيير البنية الاقتصادية لليبيا، ولقد وجهت هذه القرارات والسياسات الجديدة ضربة قوية إلى قطاع الأعمال الخاص. لقد صدرت قوانين جديدة عام 1978 حددت ملكية المنازل الخاصة بمنزل واحد لكل أسرة ومنعت تأجير العقارات، وتمت مصادرة كل العقارات المملوكة للأفراد، ولقد وجه ذلك ضربة قاصمة لقطاع رجال الأعمال نظراً لأن بناء وتأجير العقارات كان أحد وسائل الاستثمار المفضلة فى المناطق الحضرية فى ليبيا. بعد ذلك تم الزحف والإستيلاء على المصانع والمؤسسات التجارية الأخرى من قبل العاملين بها تحت شعار«شركاء لا أجراء». وأخيراً تم إلغاء التجارة الخاصة تدريجيا ابتداء من عام 1981 وحتى عام 1984 عندما صدر قانون جديد حظر كل أشكال النشاط التجارى الخاص واعتبرها غير مشروعة قانوناً، وجعل ممارسة تجارة الجملة وتجارة التجزئة حكرًا على الدولة والقطاع العام.

وهكذا تم القضاء على النشاط والقطاع الاقتصادى الخاص برمته، وأصبح كل رجال الأعمال موظفين في القطاع العام والمؤسسات العامة الأخرى. حتى الغرفة التجارية أصبحت تحت سيطرة الدولة وتغير اسمها إلى «غرفة التجارة والصناعة والزراعة»، ونص القانون على أن رئيس الغرفة ومجلس إداراتها يتم تعيينهما من قبل أمين (وزير) الاقتصاد.

وهكذا، فإن مجتمع رجال الأعمال لم يلعب دوراً نشطاً فى النظام السياسى فى العهد الملكى، ولقد تم تهميش دور رجال الأعمال بصورة أكثر بعد الثورة وخاصة بعد السياسات الاقتصادية الجديدة التى أعادت هيكلة الاقتصاد الليبي بصورة راديكالية. وعلى الرغم من أن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات سمحت بعودة التجارة الخاصة وبعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وأصبح من حق

التجار تكوين نقابات خاصة بهم، على الرغم من ذلك فإن احتمال أن تلعب طبقة رجال الأعمال واتحادات رجال الأعمال دوراً نشيطاً فى عملية التفاعل بين المجتمع المدنى والدولة هو احتمال ضعيف، حيث أن هذا القطاع ما يزال متأثراً بالتغيرات الجذرية والراديكالية التى شهدها فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

ثالثاً: تطور المنظمات الطوعية الأهلية فى ليبيا

التنظيمات الطوعية الأهلية لعبت دوراً نشطاً ومهماً فى المجتمع الليبى منذ منتصف الأربعينيات. ولقد كانت هذه التنظيمات منتشرة وغطت نشاطاتها كل جوانب الحياة الاجتماعية بما فيها محو الأمية والكشافة والنوادى الرياضية ورعاية المعاقين. ولكن، وفى العديد من الحالات، امتد نشاط هذه التنظيمات الطوعية الأهلية إلى الحياة والأمور السياسية. وفى واقع الأمر، ففى بعض الأحيان كانت الأهداف الأولية لهذه التنظيمات أهدافاً سياسية، مع استعمال النشاطات الاجتماعية كغطاء رسمى. والمثال الرئيسى لمثل هذه التنظيمات هو «جمعية عمر المختار» الى تأسست في بنغازى عام 1943 ظاهرياً كجمعية رياضية وثقافية واجتماعية، ولكن هدفها الحقيقى ونشاطها الأساسى كان لاتحريض ضد الإدارة العسكرية البريطانية والدعوة إلى استقلال ليبيا ·(المغيربى 1993).

وفى الخمسينيات والستينيات، تم تشكيل بعض التنظيمات الطوعية الأهلية لأغراض قومية محددة لجمع التبرعات والدعم المادى للثورتين الجزائرية والفلسطينية. ولكن، وبسبب القيود الحكومية، لم تقم هذه التنظيمات بأية نشاطات سياسية وركزت على الجوانب الاجتماعية حتى لا تتعرض للحظر وإيقاف نشاطاتها من قبل السلطة. وهكذا، فإن الخمسينيات والستينيات شهدت تأسيس العديد من التنظيمات التي اهتمت بجوانب محددة من العمل الاجتماعي الطوعي مثل «جمعية الكفيف» والنوادى الرياضية والتنظيمات الكشفية وروابط الرعاية الاجتماعية وجمعية «الهلال الأحمر الليبي» (ندوة العمل الاجتماعى الطوعي، 1989).

بعد الثورة، وعلى وجه الخصوص فى الثمانينيات - وعلى الرغم من تزايد عدد التنظيمات المهتمة بالعمل الاجتماعي - فإن هذه التنظيمات كانت عبارة عن امتداد للمؤسسات الرسمية وتخضع للقوانين واللوائح والتعليمات الرسمية الدقيقة فى: عملية اختيار قياداتها، وفى بنيتها التنظيمية، وفى أمورها المالية، وفى نشاطاتها المختلفة. وهذه

التنظيمات ممنوعة من التدخل في الأمور السياسية إلا فيما يتعلق بالتأكيد على سلطة الشعب والتبشير بمقولات الكتاب الأخضر وأطروحات النظرية العالمية الثالثة وتأييد السياسات والبرامج الثورية المختلفة.

ومن الأمثلة الواضحة لتدخل الدولة فى نشاطات هذه التنظيمات وبنيتها التنظيمية تبرز حالة جمعية الهلال الأحمر الليبي. فعلى الرغم من الاستقلالية والحياد هما من أهم مبادئ جمعيات الهلال و الصليب الاحمر، وعلى الرغم من أن النظام الأساسى لجمعية الهلال الأحمرالليبى يؤكد على ذلك، فإن الدولة استعملت هذا النظام الأساسى ذاته للسيطرة على جمعية الهلال الأحمر الليبي.

تأسست جمعية الهلال الأحمر الليبى عام 1957. ولقد تم تعديل النظام الأساسى للجمعية مرتين أثناء العهد الملكى عامى 1959و 1969. وفى عام 1980 صدر نظام أساسى جديد، ولكن تم ألغاؤه عام 1985 وصدر نظام أساسى آخر بدلا منه. وأخيراً، وفى عام 1990 أصدرت اللجنة الشعبية العامة نظاماً أساسياً جديداً لجمعية الهلال الأحمر الليبي (القرار رقم 505). وقد نص النظام الأساسي الجديد على أن أمين (وزير) الصحة هو الأمين العام لجمعية الهلال الاحمر الليبي (المادة 12). كما نص على أن اللجنة الوطنية تشمل فى عضويتها ممثلين رسميين من أمانات (وزارات) الدفاع والصحة والعدل والخارجية وصندوق الضمان الاجتماعى (المادة 19). وهكذا فإن استقلالية جمعية الهلال الأحمر الليبى مقيدة، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المصادر التمويلية للجمعية تأتى من الخزينة الرسمية للدولة، مما أثر على استقلالها المالى (المادة 35).

ويتضح من هذا أن دور المنظمات الطوعية الأهلية فى المجال السياسى محدود ومقصور على تلك النشاطات التى تدعم وتساهم فى نشر مبادئ الثورة وأطروحاتها ومفاهيم سلطة الشعب.

إن من أهم مقومات نجاح المنظمات الطوعية الأهلية أن يكون الأفراد أحراراً فى تكوين الجمعيات الطوعية، وأن تتمتع هذه الجمعيات باستقلاليتها التنظيمية والإجرائية عن سيطرة وسلطة الدولة. إن قيام الدولة بالتدخل فى شؤون الجمعيات الطوعية من خلال تعيين قياداتها أو تحديد مساراتها يجعل هذه الجمعيات تفقد تلقائيتها وعفويتها ويجهض فاعليتها وتأثيرها ويحول إدارييها إلى مجرد موظفين تابعين للدولة تنقصهم روح المبادرة والابتكار اللازم لكل عمل طوعى حقيقى. إن الاستقرار السريع للحركة الطوعية فى ليبيا

يوضح بجلاء أن الجمعيات والأعمال الطوعية التي تركت بصماتها وآثارها فى كل مكان هى تلك الجمعيات الأهلية التي كونها وأدارها الأهالي، وأن هذه الجمعيات نفسها فقدت الكثير من بريقها وتأثيرها عندما فقدت استقلاليتها التمويلية والإدارية.

خلاصة:

إن المناقشة السابقة للمنظمات غير الحكومية وغير الأولية أو الإرثية (المجتمع المدنى) يبرز بوضوح أن **التفاعل بين هذه التنظيمات وبين الدولة فى ليبيا يقع** ضمن نموذج «**كوربورتارية الدولة**» للأسباب التالية:

أولاً: إن الأحزاب السياسية محظورة منذ الأيام الأولى للثورة، واعتبر القانون تكوين أحزاب سياسية جريمة ضد الثورة والشعب عقوبتها الإعدام (القانون رقم 71 للعام 1972).

ثانياً: إن النقابات والاتحادات والروابط المهنية فى ليبيا غير تنافسية وإلزامية وهيراركية.

ثالثاً: إن النقابت والاتحادات والروابط المهنية وغيرها من التنظيمات الطوعية يتم خلقها وتنظيمها وإعادة تنظيمها وإلغاؤها بقرارات ولوائح وقوانين رسمية.

رابعاً: إن كل نقابة أو اتحاد مهنى يحتكر عملية تمثيل المصالح المختلفة ضمن فئته.

خامساً: إن الدولة تسيطر على عملية اختيار قيادات هذه المنظمات، وتحدد كيفية تمثيلها لأعضائها، وذلك باستخدام العديد من وسائل التحكم والسيطرة من أهمها وأكثرها فعالية «اللجان الثورية».

ويتضح من هذا كله أن الدولة لا تزال قوية فى ليبيا. كما أن منظمات المجتمع المدنى تفتقد الكثير من الاستقلالية، هذا إلى جانب أنها أصبحت جزءاً من البنية التنظيمية الرسمية ومن آليات النظام السياسى فى ليبيا الذى يستند على النظرية الجماهيرية التى تحدد أن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هى الإطار الوحيد للنشاط السياسى لأفراد المجتمع.

2 – تأثير العوامل الخارجية على الحياة السياسية فى ليبيا

تمثل عملية الربط بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية أحد أهم الاهتمامات الرئيسية لأدبيات السياسة الدولية والسياسة المقارنة منذ أن استعمل «روزنو» (Ro-senau) هذا التعبير. ويشير مفهوم الربط (Linkage Politics) إلى «أية سلوكيات وأفعال متكررة يكون مصدرها نظام معين ويأتي رد الفعل تجاهها من نظام آخر». والهدف من دراسة علاقة الارتباط هذه هو «الوصول إلى فهم متكامل للأحداث من خلال الأخذ فى الاعتبار عددا كبيرا من المتغيرات التى قد يكون لها تأثير على السلوك النهائى للدولة، سواء كان هذا السلوك فى المجال الداخلى أو الخارجى (Wilkenfeld, P.!). من ناحية أخرى يعرف «موديلسكى» (Modelski) السياسة الخارجية بأنها «نظام النشاطات التى تقوم بها مجتمعات معينة من أجل تغيير سلوك الدول الأخرى ومن أجل تعديل هذه النشاطات وفقاً للبيئة الدولية. وفى إطارها يمكن الإشارة على وجه الخصوص إلى نوعين من هذه النشاطات، وهى المدخلات التى تدخل النظام والمخرجات التى تخرج منه (Mod-elski, PP. 6-7).

بعد عام 1969، أصبحت قضايا السياسة الخارجية تشغل حيزاً كبيراً ومهماً من اهتمامات القيادة السياسية الجديدة فى ليبيا. ولقد حدث تغير جذري فى السياسة الخارجية الليبية حيث تحولت من السياسة الخارجية المحافظة وغير النشطة والمؤيدة للغرب بصفة عامة في العهد الملكي، إلى سياسات أكثر راديكالية وأكثر نشاطاً وأكثر عداء للغرب والدول الغربية. وأصبحت قضايا الوحدة العربية وتحرير فلسطين هى القضايا المهيمنة والمسيطرة. ومنذ السنوات الأولى للثورة، ابتعد النظام الجديد عن الارتباط القوى بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فلقد تم إجلاء القواعد الأمريكية والبريطانية عام 1970، وفى الفترة من 1970 إلى 1972 دخلت ليبيا فى صراع مع شركات النفط الأجنبية العاملة فى ليبيا من أجل السيطرة على صناعة النفط وزيادة عوائده.

ونظراً لتوافر العوائد النفطية بشكل متزايد وخاصة فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ونظراً للتوجهات السياسية العقيد القذافى نحو تحقيق الوحدة العربية والصراع المسلح الشامل ضد الامبريالية والصهيونية فى كل مكان، فإن ليبيا اتبعت سياسة خارجية نشطة جداً وصل تأثيرها إلى أمريكا الوسطى وجنوب المحيط الهادى.

ولقد نص القانون رقم (11) الذى صاغه عام 1981 مؤتمر الشعب العام على أن تأييد ودعم حركات التحرير فى كل مكان من العالم هو أحد المبادئ الأساسية للثورة الليبية.

هذا النوع من السياسة الخارجية النشطة، كان لا بد وأن تكون له مضاعفات وآثار خطيرة، داخليا وخارجيا. فمن الناحية الداخلية، أدى التركيز على قضايا السياسة الخارجية إلى تخصيص موارد ضخمة لها وإلى التأثير على الظروف والأوضاع الاقتصادية الداخلية. ففى الفترة من 1974 إلى 1983 قامت ليبيا بإنفاق أكثر من 20 مليار دولار أمريكى على شراء الأسلحة والمعدات الحربية والتي جاء معظمها من الاتحاد السوفيتى السابق وذلك لإعداد جيش قوى وقادر علي مواجهة التحديات الخارجية (Be-schorner and Smith, P. 55) ولقد تأثرت الأوضاع الاقتصادية الداخلية باستمرار السياسات الخارجية النشطة ودعم حركات التحرير خلال الثمانينيات على الرغم من انخفاض العوائد النفطية فى النصف الثانى من الثمانينيات كما يتبن من الجدول رقم (19). من ناحية أخرى، زادت الصعوبات الاقتصادية بسبب السياسات الاقتصادية فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات التى ألغت القطاع الاقتصادى الخاص وضيقت مجال النشاطات الاقتصادية.

الجدول رقم (19)

العوائد النفطية: 1980 - 1990

1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
21.4	15.3	13.0	11.9	10.6	10.0	5.4	5.4	5.2	7.5	11.2

* تقدير

المصدر: Beschorner and Smith, P. 17

أما من الناحية الخارجية، فلقد أثارت السياسات الخارجية الراديكالية للثورة الليبية جدلاً كثيراً ونتج عنها ردود أفعال متفاوتة، أقليمياً وعالمياً. فلقد أدت السياسات الخارجية الليبية المعادية للإمبريالية والمناوئة للغرب، ودعمها لحركات وقضايا التحرر فى جميع أنحاء العالم، وهجماتها الإعلامية المتواصلة ضد المصالح الغربية فى الوطن العربى، كل هذه

القضايا والسياسات الخارجية أدت إلى قيام الدول الغربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بانتهاج سياسات وأفعال مضادة للنظام الثورى فى ليبيا. من ناحية أخرى، فإن السياسات الخارجية الراديكالية تجاه القضية الفلسطينية والاتجاه نحو تحقيق الوحدة العربية ونشر مفاهيم ومقولات الكتاب الأخضر حول الديمقراطية الشعبية، قد أدت إلى التأثير فى الشؤون الداخلية للدول العربية وغيرها من الدول المجاورة مما أدى إلى أحساس هذه الدول بأن ليبيا تمثل مصدر تهديد لها وتصرفت تجاهها على هذا الأساس.

إن تتبُع السياسة الخارجية الليبية يخرج عن نطاق هذه الدراسة. إلا إن هذا الفصل يهتم بدراسة وفحص تلك الجوانب من السياسات الخارجية الليبية التى نتج عنها ردود أفعال قوية من البيئة الخارجية، إلى جانب تحليل نتائج ومضاعفات هذه الأفعال، وردود الأفعال على البيئة الداخلية إلى جانب ذلك، فإن المناقشة ستركز على تلك العوامل التى قد تكون ذات تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على عملية التحول الديمقراطى فى ليبيا، وانطلاقا من هذا، فإنه من بين الدول والقوى الغربية سيتم تحليل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقط. أما من الناحية الإقليمية، فإن هذه الدراسة ستركز على التفاعلات بين ليبيا وبين كل من مصر والسودان ودول المغرب العربى (تونس والجزائر والمغرب)، نظرا لتأثير هذه التفاعلات على الوضع الداخلى فى ليبيا.

أولا: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا:

إن من أهم مظاهر العلاقات الليبية خلال الثمانينيات صراعها ومواجهتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ولقد كانت هذه المواجهات نتيجة مباشرة للسياسات والأفعال التى اتبعتها ليبيا والتى اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضارة بمصالحهما القومية الحيوية. ولقد تركز الصراع بين ليبيا وهاتين الدولتين حول موقف ليبيا الراديكالى تجاه الصراع العربى- الإسرائيلى، ودعمها الإيجابى لحركات التحرر (المنظمات الإرهابية الدولية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)، وتدخلها المستمر فى الشؤون الداخلية للدول المجاورة والصديقة للغرب، والقيام بتصفية معارضى الثورة الليبية الذين يعيشون فى الخارج. ولقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هذه النشاطات بقطع العلاقات الدبلوماسية، وفرض عقوبات اقتصادية، ودعم الجماعات المعارضة فى الخارج، وأخيرا القيام بأعمال عسكرية مباشرة.

وعلى الرغم من أن علاقات ليبيا مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت متوترة منذ قيام الثورة وإنهاء العهد الملكى عام 1969. والتحول الراديكالى فى السياسة الخارجية الليبية، فإن هذه العلاقات تدهورت بسرعة خلال إدارة الرئيس ريجان. فلقد أصبحت ليبيا أحد الاهتمامات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية خلال الثمانينيات، مما يعكس قلق الولايات المتحدة الامريكية تجاه تورط ليبيا فى الإرهاب الدولى كما ترى الإدارة (وود ورد، الحجاب) ولقد تركزت الاتهامات الموجهة لليبيا فى هذا الإطار على دعمها للمنظمات الإرهابية وتخطيط وتنفيذ عمليات خطف الطائرات، وتوجيه هجمات إرهابية ضد المطارات وغيرها من الأماكن ومحاولات إنشاء مصانع للأسلحة الكيميائية، أخيرا التورط في عملية تفجير طائرة بان اميركان عام 1988 وطائرة الخطوط الجوية الفرنسية عام 1989. وهى اتهامات نفتها جميعها ليبيا.

ولقد تنوعت ردود الأفعال الأمريكية تجاه هذه السياسات والأفعال ففى عام 1981 أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية السفارة الليبية فى العاصمة واشنطن. وتلاها قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وأصدرت الحكومة الأمريكية قراراً بمنع المواطنين الأمريكيين من السفر إلى ليبيا، كما تم منع الطلبة الليبيين الدارسين فى الولايات من التخصص فى «التخصصات الحساسة». ومن الناحية الاقتصادية، قامت إدارة الرئيس ريجان عام 1982 بحظر استيراد النفط الليبى الخام وحظر تصدير التقنية الأمريكية إلى ليبيا وأصبح من الضرورى الحصول على تراخيص تصدير لجميع السلع ما عدا السلع الغذائية والأدوية. ولقد أدى ذلك إلى انخفاض الواردات الأمريكية من النفط الليبى انخفاضاً كبيراً. فبينما كان نصيب الولايات المتحدة يصل إلى حوالى 35% من صادرات النفط الليبى خلال الفترة 1976 – 1980 ونتج عنها دخل لليبيا بلغت قيمته الاجتماعية حوالى 21 مليار دولار أمريكى، فإن ذلك النصيب قد انخفض إلى 3% من إجمالى الصادرات الليبية عام 1982 (Beschorner and Smith, P. 56)

وفى عام 1985 امتد الحظر على استيراد النفط الليبى الخام ليشمل كل المنتجات النفطية. ومنذ عام 1986 أصبحت جميع أشكال التجارة مع ليبيا محظورة بحكم القانون، وكذلك أصبحت إقامة المواطنين الأمريكيين فى ليبيا غير قانونية. وفى أواخر عام 1988، اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا بإنشاء مصنع للأسلحة الكيمائية فى منطقة الرابطة بالقرب من مدينة طرابلس، وضغطت على الدول الغربية، وخاصة ألمانيا الغربية فى ذلك

الوقت وفرنسا وإيطاليا – دون أى نجاح يذكر – للانضمام إلى الولايات المتحدة فى فرض إجراءات عقابية ضد ليبيا. وفى أوائل 1992، وبعد اتهام ليبيا بتفجير طائرة بان أميركان وطائرة الخطوط الجوية الفرنسية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدبير وتخطيط واستصدار قرار من مجلس الأمن بفرض حصار على ليبيا تضمن حظر السفر الجوى من وإلى ليبيا، وحظر تصدير المعدات العسكرية وقطع الغيار الطائرات المدنية إلى ليبيا ولقد عملت الإدارة الأمريكية على تمديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد ليبيا فى أعوام 1989، 1990، 1991، 1992، 1993،1994، بحجة أن «الحكومة الليبية لا تزال مستمرة فى تأييدها ودعمها للإرهاب، مخالفة فى ذلك القانون الدولى ومعايير السلوك الإنسانى».

ولقد تصاعدالصراع بين الدولتين إلى مواجهة عسكرية مباشرة فى عدة مناسبات. ففى أغسطس 1981، قامت الطائرات الحربية الأمريكية بالاشتباك مع الطائرات الحربية الليبية بسبب النزاع حول مناورات الأسطول السادس الأمريكى فى خليج سرت. وفى مارس 1986، قامت الطائرات الحربية الأمريكية بإغراق زوارق حربية ليبية، كما تم الهجوم على بطارية صورايخ منطقة سرت. وفى عام 1989، أسقطت الطائرات العسكرية الأمريكية طائرتين حربيتيين أثناء الأزمة بين البلدين حول مصنع الرابطة، ولقد أدى ذلك الحادث إلى تخفيف حدة الأزمة بصورة مؤقتة. ولكن أخطر مواجهة عسكرية بين البلدين حدثت يوم 15 أبريل 1986 عندما قامت الطائرات العسكرية الأمريكية بالهجوم على بعض المنشآت العسكرية الليبية فى طرابلس وبنغازى، وكان بيت العقيد القذافى من بين الأهداف الرئيسية للعدوان الأمريكى، كذلك تعرضت بعض الأهداف المدنية للاعتداء، مما أدى إلى خسائر ووفيات مدنية عديدة فى كل من طرابلس وبنغازى. ولقد نتج عن ذلك درجة كبيرة من التعاطف مع ليبيا فى الخارج. ولقد كان السبب الرئيسى الذى بررت به الولايات المتحدة الأمريكية هذا التصعيد الخطير والهجوم المباشر هو تورط ليبيا فى تفجير ملهى ليلى فى برلين الغربية قبل العدوان الأميريكى بأيام قليلة. (Beschorner and Smith, P. 57).

من ناحية أخرى: عند تحليل العلاقات الليبية – البريطانية، يتضح أن العوامل نفسها تقريباً التي ساهمت فى تدهور العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية أثرت على العلاقات بين ليبيا وبريطانيا. ولكن، إلى جانب الاتهامات العامة الموجهة إلى ليبيا

بخصوصتأيد الإرهاب الدولي، فإن بريطانيا كانت مهتمة وقلقة بشأن الدعم الليبى المادى والمعنوى لجيش التحرير الأيرلندى وبشأن قيام اللجان الثورية الليبية بتصفية بعض العناصر المضادة للثورة فى لندن عام 1980، وبشأن قتل شرطية بريطانية خلال مظاهرة قام بها المعارضون الليبيون بالخارج أمام السفارة الليبية. لذلك قامت بريطانيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا عام 1984، وتعاونت مع الأعمال العسكرية الأمريكية ضد ليبيا، كما قامت بطرد الطلبة الليبيين الدارسين في بريطانيا والمتهمين بالقيام بنشاطات إرهابية، كما شددت من قيود وشروط منح تأشيرات دخول الليبيين إلى بريطانيا.

ولكن، وباستثناء هذه الإجراءات الدبلوماسية، فإن بريطانيا وبقية الدول الأوروبية الغربية لم تتجاوب مع المطالب الأريكية بفرض عقوبات سياسية واقتصادية واسعة ضد ليبيا بعد 1986. وفى واقع الأمر، فإن حجم التجارة بين ليبيا وبعض دول السوق الأوروبية المشتركة، بما فيها بريطانيا، قد زاد خلال الثمانينيات، ويتضح ذلك فى بيانات الجدول رقم (20).

(مليون دولار)

الدول / السنة	الصادرات إلى ليبيا					الواردات الليبية من				
	1986	1987	1988	1989	1990	1986	1987	1988	1989	1990
إيطاليا	1.999	2.379.6	3.259.2	3.259.2	3.876.1	943.2	1.112.4	1.263.6	1.221.6	1.009.6
ألمانيا الغربية	969.0	1990	1.519.2	1.937.8	1.937.5	512.4	511.2	616.8	702.0	742.6
إسبانيا	947.2	1990	661.7	776.2	1.150.9	124.9	129.5	123.1	82.4	66.7
فرنسا	355.2	1990	547.2	465.6	742.4	225.6	242.4	290.5	355.2	2991.0
بريطانيا	200.4	1990	199.2	171.6	27.4	381.6	360.0	420.0	391.2	443.2

التجارة الليبية مع بعض دول السوق الأوروبية المشتركة

1990 - 1986

نتيجة لعلاقات التوتر والمواجهة بين ليبيا وبين الولايات المتحدة وبريطانيا طيلة الثمانينيات، فإن إمكانيات تغلغل هاتين الدولتين فى المجتمع الليبي، والمؤسسات الرسمية المختلفة بصفة خاصة، أصبحت محدودة وغير مؤثرة. ولقد زاد من صعوبة الاتصال والتغلغل، ومن ثم التأثير، طبيعة البنية الطبقية فى ليبيا حيث إن الطبقات الاجتماعية

والاقتصادية ليس لها تأثير مهم على العملية السياسية والحياة السياسية الليبية. كذلك فإن طبيعة منظمات المجتمع المدنى فى ليبيا - التى كانت جزءاً من الهيكلية الرسمية للدولة - حدت من إمكانية الاتصال المستقل مع التنظيمات والهيئات الأجنبية. ولقد كانت سهولة وصول وتغلغل الولايات المتحدة الأمريكية فى الدول الأخرى من أهم الطرق والوسائل التى استعملتها هي للتأثير على توجه السياسة العامة الداخلية والخارجية لتلك الدول. فلقد كانت المساعدات الاقتصادية والعسكرية والنشاطات البحثية الاجتماعية والاقصادية والسياسية، والتغلغل فى المؤسسات الحكومية المختلفة مثل المؤسسة العسكرية والإدارة البيروقراطية كانت جميعها من أهم أدوات ووسائل التأثير على الأحداث والسياسات العامة فى أية دولة. ونظراً لأن كل وسائل الاتصال والتغلغل والتأثير لم تكن متوافرة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا فإن قدرتها على التأثير على منظمات العمل المدني ومؤسسات الدولة الليبية فى هذا الاتجاه أو ذاك كانت محدودة جداً وغير فعالة.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بتأكيد وتركيز الولايات المتحدة الأميريكية على قضايا احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقيم الديمقراطية كأحد ركائز سياستها الخارجية، فإن هذه القضايا لم تكن أبداً من ضمن العوامل الرئيسية للسياسات الأمريكية تجاه أى دولة. فعلى الرغم من أن الإدارة الأميريكية تتحدث عن القيم الديمقراطية، وأن وزارة الخارجية الأمريكية تصدر تقريراً سنوياً حول ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان فى ليبيا، على الرغم من ذلك كله، فالولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للتعايش مع النظام الثورى فى ليبيا إذا توقف عن سياساته الثورية، وإذا ما توقف عن دعم وتأييد حركات التحرر الوطنى، وأوقف تدخله فى شؤون الدول المجاورة الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية وتخلى عن معارضة عملية السلام العربية - الإسرائيلية والحل السلمى للقضية الفلسطينية. كذلك، فإن وجهة نظر هذه الدراسة هى أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد ليبيا ودعمها وتدريبها العسكرى لمعارضى الثورة الليبية، وقيامها بأعمال عسكرية مباشرة ضد ليبيا، كانت جميعها تهدف إلى التأثير على السياسات الخارجية الليبية بغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فيها. ومما يعزز ويؤكد وجهة النظر هذه طبيعة وأسلوب التعامل الأمريكى مع الدول الأخرى خلال السنوات القليلة الماضية.

ولكن هذا كله لا يعنى أن التفاعلات بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص لم تؤثر على الوضع الداخلى فى ليبيا. لقد كان من الحتمى أن يتأثر الوضع

الداخلى فى ليبيا بهذه التفاعلات إلا أن هذا التأثير كان غير مباشر وغير محسوس. فلقد أضرت العقوبات الاقتصادية الأمريكية بالاقتصاد الليبى ضرراً ملموساً، وخاصة فى قطاع النفط. فالحظر الأمريكي كان يعنى عدم قدرة ليبيا على الحصول على التقنية الأمريكية المتقدمة الضرورية لصيانة وتطوير الحقول النفطية. ولقد أدى ذلك إلى عدم قدرة ليبيا على زيادة إنتاجها النفطى للتعويض عن تدهور أسعار النفط والعوائد النفطية فى الثمانينيات (الجدول رقم 19). فلقد انخفض الإنتاج النفطى الليبى من 3,32 مليون برميل فى اليوم فى أعلى مستوى له إلى 1,35 مليون برميل فى اليوم فقط. وحتى لو حاولت ليبيا أن تتجاوز حصتها المقررة من منظمة الأوبك، فإن الحد الأقصى الذي تستطيع أن تنتجه هو 1,50 مليون برميل في اليوم فقط بسبب الصعوبات الفنية الناتجة عن نقص قطع الغيار وعدم توافر التقنية المتقدمة (Eiu "Libya" no. 3,1991, P.14) ولقد ساهمت العقوبات الاقتصادية الأمريكية فى زيادة حدة الصعوبات الاقتصادية التى واجهتها ليبيا طيلة عقد الثمانينيات. ولقد كانت هذه الصعوبات الاقتصادية من بين أهم الأسباب التى أدت إلى تغير السياسات الاقتصادية فى ليبيا وإلى تبنى إجراءات التحرر الاقتصادى وإلى عودة القطاع الخاص فى أواخر الثمانينيات أوائل التسعينيات.

ثانيا: العوامل الإقليمية:

لقد تذبذبت علاقات ليبيا مع جيرانها بصورة جذرية، ومستمرة؛ وتراوحت بين التعاون الكامل والقطيعة التامة إلى حد المواجهة العسكرية. وعلى الرغم من أن مضاعفات ونتائج السياسات الخارجية الليبية امتدت إلى المنطقة كلها من وقت لآخر، فإن هذه الدراسة ستركز على علاقات ليبيا مع الدول التى كانت لها تفاعلات قوية مع ليبيا خلال الثمانينيات، والتى أثرت على الأوضاع الداخلية فى ليبيا بصورة أو بأخرى وهذه الدول هى: مصر، والسودان، وتونس، والجزائر، والمغرب. وجميعها ذات حدود مشتركة مع ليبيا باستثناء المغرب. وسيبدأ تحليل التفاعلات بين ليبيا وهذه الدول بوصف مختصر لتطور هذه العلاقات، ثم يتم بعد ذلك تحليل نتائج هذه التفاعلات على الوضع الداخلى، وعلى عملية التحول الديمقراطى فى ليبيا. إن تطور العلاقات الليبية – المصرية يعطى مؤشرات واضحة عن الطبيعة المتغيرة لسياسات الدول العربية بصفة عامة. فلقد تأثرت الثورة الليبية بدرجة كبيرة بثورة 23 يوليو وسياسات الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر. وبعد وفاة عبد الناصر استمرت العلاقة الودية والتعاون الوثيق خلال حكم الرئيس الراحل أنور

السادات إلى حد التخطيط لوحدة اندماجية بين البلدين. ولكن بعد حرب أكتوبر عام 1973 واتفاقات فك الارتباط بين مصر وإسرائيل 1974، بدأت العلاقات بين البلدين فى التوتر والتدهور تدريجيًا حتى وصلت إلى المواجهات العسكرية المباشرة على الحدود بين البلدين عام 1977. وبعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل فى نوفمبر 1977 وتوقيع اتفاقيات كامب ديڤيد عام 1979، تم قطع العلاقات الدبلوماسية وتوقفت الاتصالات البرية والبحرية والجوية بينهما، وأصبح السفر إلى مصر محظورًا بحكم القانون بالنسبة للمواطنين الليبيين. وعلى الرغم من أن أعدادًا كبيرة من العمالة المصرية استمرت فى العمل فى ليبيا، فإنها عانت كثيرًا أثناء التنقل بين البلدين عبر دول أخرى.

وبعد اغتيال الرئيس السادات عام 1981، استمرت العلاقات بين البلدين متوترة فى أوائل الثمانينيات. ولكن خفت حدة التوتر وتوقفت الهجمات الإعلامية عام 1986 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدوانها العسكرى على طرابلس وبنغازى، عندما نشرت صحيفة «الأهرام» المصرية شبه الرسمية أن الرئيس حسنى مبارك لم يخضع للضغوط الأمريكية لشن هجوم على ليبيا. ولكن بعد أن تقابل العقيد القذافى والرئيس مبارك فى المغرب عام 1989 أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربى، تحسنت العلاقات بين البلدين، بدرجة كبيرة وتم فتح الحدود البرية وعادت الاتصالات البحرية والجوية بين البلدين وتم إلغاء تأشيرات الدخول لمواطنى البلدين وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وهكذا، بعد حوالى عقد من العداء الصريح، عادت العلاقات بين البلدين إلى مستواها الوثيق الذى كانت عليه فى أوائل السبعينيات.

ولقد شهدت العلاقات مع السودان حالات التحسن والتدهور نفسها التى ميزت العلاقة الليبية – المصرية. فبعد العلاقات الودية الوثيقة فى أوائل السبعينيات، زادت حدة التوتر بين البلدين تدريجيا إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية عندما رفض الرئيس جعفر النميري قطع العلاقت الدبلوماسية مع مصر بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979 ولقد ظلت العلاقات بين ليبيا والسودان على درجة عالية من العداء إلى حين انتهاء حكم الرئيس النميرى عام 1985. ومنذ ذلك الوقت، تحسنت العلاقات بين الدولتين تدريجيا، وعلى وجه الخصوص بعد أن تولى الفريق البشير السلطة عام 1989.

العلاقات الليبية – التونسية تميزت بنمط التفاعل السابق نفسه. ففى أوائل الثمانينيات كانت العلاقات بين الدولتين متوترة بصفة عامة لعدة أسباب. فلقد اتهمت تونس ليبيا

بالتحريض على وتدبير الهجوم الذى قام به المعارضون التونسيون على مدينة قفصة فى جنوب تونس فى يناير 1980. وفى عام 1984 اتهمت ليبيا تونس بمساعدة عناصر المعارضة الليبية الذين تسللوا إلى ليبيا من أجل الهجوم على بعض الأهداف فى ليبيا. قامت ليبيا بطرد حوالى 30 ألف عامل تونسي. ولكن بعد وصول الرئيس زين العابدين بن على إلى السلطة فى نوفمبر 1987، تحسنت العلاقات بين البلدين بدرجة ملحوظة.

وتعطى العلاقات الليبية - المغربية مثالاً أخر عن التحول المستمر فى العلاقات والتحالفات بين البلدان العربية. فالعلاقات بين ليبيا والمغرب كانت متوترة بصفة عامة طيلة السبعينيات وأوائل الثمانينات، نتيجة للقناعات الأيديولوجية للعقيد القذافى. فقد قام بتأييد محاولات الانقلاب المتعددة ضد نظام الملك الحسن الثانى. كذلك فإن العلاقات بين البلدين توترت بسبب علاقات ليبيا الوثيقة مع الجزائر وتأييدها ودعمها لمنظمة «البولوزاريو». ولقد تدهورت العلاقات بشكل ملحوظ عام 1982 عندما قامت المغرب بتنظيم عملية مقاطعة مؤتمر القمة الإفريقى الذى كان مقرراً له أن يعقد فى ليبيا، مما أدى إلى عدم توافر النصاب القانونى وفشل المؤتمر. ولكن العلاقات تحسنت عامى 1983و 1984 بصورة سريعة ووصلت أعلى مستوياتها بتوقيع اتفاقية وجدة فى أغسطس 1984 التى أسست وحدة بين البلدين. ولكن هذا الاتحاد كان قصير العمر فقد أنهاه الملك الحسن عام 1986 بعد أن انتقدت ليبيا اجتماعه مع رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريز فى ذلك الوقت. ولكن العلاقات تحسنت مرة أخرى عام 1989 بعد تأسيس اتحاد المغرب العربى.

أما العلاقات الليبية - الجزائرية فظلت بصفة عامة جيدة طيلة الثمانينيات بسب تقارب وجهات نظر البلدين تجاه معظم القضايا. ولكن العلاقات بين البلدين توترت بعد توقيع اتفاقية وجدة عام 1984، ولكنها عادت إلى مستواها الأول بعد إلغاء اتفاقية وجدة عام 1986.

وفى فبراير 1989، تأسس اتحاد المغرب العربى بين ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. والهدف المعلن لهذا الاتحاد هو تقوية الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين هذه البلدان من أجل الوصول إلى تعاون أوثق فى القضايا السياسية.

وبالنسبة لليبيا، كان ذلك فرصة لتعزيز مواقفها الإقليمية والدولية. ولكن بصفة عامة، فإن السياسة الخارجية الليبية منذ 1969 تجاه الدول العربية كانت متجهة نحو الشرق

(وبالذات مصر) أكثر من توجهها نحو المغرب العربى. وفى الواقع، فإن حماس ليبيا لاتحاد المغرب العربى قد فتر بدرجة كبيرة لعدة أسباب ومنها:

أولاً: التحسن الكبير فى العلاقات الليبية - المصرية، الأمر الذى أعطى ليبيا مجالا ووسيلة مهمة للاتصال مع العالم الخارجى.

ثانيًا: تهميش الدور الليبى فى البنية التنظيمية لاتحاد المغرب العربى، حيث أصبحت ليبيا مقر الجامعة المغاربية والاكاديمية العلمية، وهى أقل المؤسسات الاتحادية أهمية.

ثالثًا: فشل دول الاتحاد المغربى فى تأييد ليبيا ودعمها بصورة فعالة في مواجهة الحظر الذى فرضه مجلس الأمن عليها بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد أثرت هذه التفاعلات بين ليبيا وجيرانها على الأوضاع الداخلية فى ليبيا بصورة متباينة وكانت لها مضامين ونتائج مهمة.

ويمكن تلخيص أهم هذه الآثار والنتائج فيما يلى:

أولاً: فى أوائل الثمانينيات كانت ليبيا محاطة ومحاصرة بجيران معادين لها بصفة عامة باستثناء الجزائر. وأثناء محاولتها التخلص من النظام الثورى فى ليبيا، قامت هذه الدول بتوفير الدعم المادى والمعنوى للجماعات المعارضة للثورة الليبية. ولقد اتخذت جماعات المعارضة الليبية مراكز لها فى هذه الدول، كما تم منحها تسهيلات إذاعية لبث هجماتها الإعلامية ضد النظام الثورى فى ليبيا كما أن جماعات المعارضة حصلت على جوازات سفر من هذه الدول التى سمحت لها بعقد اجتماعات لتنسيق عملياتها ضد نظام الحكم فى ليبيا. وفى عام 1984، كانت تونس فى النقطة التى تسللت منها بعض عناصر المعارضة إلى داخل ليبيا.

ثانياً: بعد تحسن العلاقات بين ليبيا وهذه الدول، أنهت هذه الدول نشاطات جماعات المعارضة بها وطلبت منها إما التوقف عن القيام بهذه النشاطات أو مغادرة أراضيها. ومع نهاية الثمانينيات فقدت عناصر المعارضة فى الخارج تسهيلات فى الدول المجاورة لليبيا، مما اضطرها إلى الانتقال للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، الأمر الذى أثر بشكل لهاتين الدولتين. وهكذا، ومن خلال تغيير السياسات الخارجية الليبية وجعها أكثر اعتدالاً، استطاع العقيد القذافى أن يخفف عزلة ليبيا تجاه جيرانها، وأن يضعف - فى نفس الوقت - موقف جماعات المعارضة خارج ليبيا.

ثالثًا: تحسن وتوثق العلاقات بين ليبيا وهذه الدول - وبالذات مصر - أدى إلى اعتدال السياسات الليبية داخليًا وخارجيًا. ففى المجال الخارجى، وفى إطار سعيها لتحسين علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، اتخذت ليبيا مواقف معتدلة تجاه معظم قضايا السياسة الخارجية؛ وبالذات فيما يتعلق بأزمة الخليج والاحتلال العراقى للكويت. وفى المجال الداخلى فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة كانت من أهم دوافعها الرغبة فى جعل الاقتصاد الليبى قريباً فى هيكيلته من الاقتصاديات شبه الليبرالية لجيرانها، وذلك فى إطار محاولات التعاون والتنسيق الاقتصادي بينها.

رابعاً: من ناحية أخرى، فإن هذه العلاقات الوثيقة لم يكن لها تأثير ملموس على درجة الليبرالية والتعددية السياسية. وعلى العكس من ذلك، فلقد استخدم العقيد القذافى تزايد ظاهرة الأصولية الإسلامية والاضطرابات السياسية فى كل من مصر والجزائر وتونس للهجوم على التعددية السياسية، ولإبراز مساوئ نظام تعدد الأحزاب، وللدعوة إلى تبنى نظام الديمقراطية الشعبية المطبّق فى ليبيا.

3 - عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

إن مناقشة اتجاهات ومؤشرات التحول الديمقراطي في ليبيا تمثل إشكالية مفاهيمية لأي باحث. وترجع هذه الإشكالية إلى أن تعريف الديمقراطية يعتمد على عوامل ومعايير ذاتية وأيديولوجية أكثر من اعتماده على عوامل ومعايير موضوعية محايدة متفق عليها. لذلك، فإن مفهوم الديمقراطية دائماً تتبعه صفه ما، مثل «الديمقراطية الليبرالية» و «الديمقراطية الاجتماعية» و «الديمقراطية المباشرة» و «الديمقراطية غير المباشرة» وغيرها. من ناحية أخرى، فإزاء تعريف الديمقراطية بأنها «عملية تعظيم وتوسيع المشاركة الشعبية»، فإن النظام السياسى فى ليبيا يستطيع الادعاء بأنه أكثر النظم ديمقراطية فى العالم لأنه يوفر أكثر الأشكال المباشرة للمشاركة السياسية الشعبية من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، ولكن إذا تم تعريف الديمقراطية فى إطار مفهومها التعددي التمثيلي، الليبرالي، فإن الصورة تتغير كثيراً. وعلى هذا الأساس، فإن عملية التحول الديمقراطى في ليبيا سيتم تقييمها في إطار التعريف الذي يربط بين مفهوم الديمقراطية وبين وجود تنظيمات غير حكومية متعددة ومتنافسة ومستقلة، إلى جانب وجود بعض المؤشرات الأخرى مثل حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات والقدرة على التنافس من أجل الوصول إلى السلطة والمشاركة الفعلية فى عملية صنع القرار.

لقد اهتم الفصل الثالث من هذه الدراسة بتحليل منظمات المجتمع المدنى فى ليبيا. وتبين من ذلك، أنه على الرغم من وجود العديد من الجماعات المصلحية والتنظيمات الطوعية الأهلية والنوادى الرياضية، فإنها تقع ضمن البنية الرسمية للدولة التي تقوم بتحديد وظائفها الأساسية فى تمثيل مصالح أعضائها والتعبير عنها. هذا إلى جانب اعتماد هذه التنظيمات على الدولة في تمويل نشاطها، مما أدى إلى أن أصبحت امتداداً لمؤسسات الدولة. من ناحية أخرى، فإن الأحزاب السياسية لا وجود لها لأنها محظورة بحكم القانون.

وانطلاقاً من ذلك، فإن هذا الفصل سيركز على تحليل المؤشرات الأخرى الديمقراطية التعددية التى تم تحديدها أعلاه، وسيتبع ذلك مناقشات سياسات وأفعال النظام الثوري في ليبيا التي أدت إلى تعزيز أو تقييد عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

أولاً: وسائل الإعلام وتعدد مصادر المعلومات:

القانون ينص على أن القنوات الوحيدة للأفراد للتعبير عن آرائهم هي المؤتمرات الشعبية ووسائل الإعلام الجماهيرية التي تديرها لجان شعبية وتقع ضمن البنية الرسمية للدولة في ليبيا، وبشرط ألا تكون هذه الآراء ووجهات النظر ضد «سلطة الشعب» ومبادئ الثورة. من ناحية أخرى، فإن وسائل التعبير الأخرى مثل الإضرابات والمظاهرات والتجمع خارج إطار التنظيمات والروابط المرخص لها رسميًا فلا وجود لها فى ليبيا ويمنعها القانون – ونظراً لعدم وجود أية قنوات خارج إطار البنية الرسمية للسلطة في ليبيا للتعبير عن الرأى، فإنه يصبح من الصعب قياس الرأى العام بصورة مباشرة لمعرفة تأثيره على القرارات والأفعال المختلفة للدولة. وبصفة عامة، فإن مفهوم الديمقراطية الشعبية في التجربة الليبية لا يتطابق مع مفهوم الرأي العام ومعرفة مدى تأثيره نظراً لأن الأفراد احرار في التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم واتخاذ القرارات التى يرغبون فيها في المؤتمرات الشعبية.

من ناحية أخرى، تعتبر حرية الأفراد والجماعات فى الوصول إلى المعلومات والحصول عليها أحد مؤشرات الديمقراطية التعددية ودرجة التحول الديمقراطي، ومن بين المقاييس التى تعزز حرية الوصول إلى المعلومات وجود مصادر متعددة ومتنوعة للحصول على المعلومات، وعلى وجه الخصوص وجود مؤسسات إعلامية مستقلة وغير حكومية. ولكن التجربة الليبية في الديمقراطية الشعبية المباشرة لا تعترف بتعدد مصادر المعلومات واستقلاليتها ولا تسمح بوجودها.

منذ الاستقلال عام 1951، كانت مؤسسات الإعلام الجماهيرى إما تحت السيطرة المباشرة لمؤسسات السلطة أو تعمل تحت قيود تحد من حريتها وتجعلها تتأثر بقرارات وأفعال السلطة. فوسائل الإعلام المسموعة (الإذاعة)، والمرئية (التليفزيون) كانت مملوكة بالكامل للدولة وكانت تدار عن طريق وزارة الإعلام والثقافة. أما وسائل الإعلام المطبوعة (الصحافة) فلم تكن كلها مملوكة للدولة. وبين 1952و 1972، كانت هناك حوالى 25 صحيفة مستقلة تصدر باللغة العربية وحوالي عشر صحف تصدر باللغتين الإنجليزية والإيطالية. ويمكن إرجاع تزايد عدد الصحف، وخاصة خلال الستينيات، إلى اكتشاف النفط الذي أدى إلى زيادة الانفاق الحكومي ولاسيما في مجال التعليم. ونتج عن ذلك

انخفاض نسبة الأمية وزيادة عدد المتعلمين مما ساعد على نمو الصحف (Gshut. P. 115)

ولقد نجح النظام الملكي في السيطرة على الصحافة من خلال المساعدة المالية التى كانت تقدم فى شكل قروض واشتراكات وإعلانات وإعانات مالية مباشرة. كذلك لجأت الحكومة إلى مصادرة الصحف التى تنتقد سياساتها وإلى عدم منح تراخيص لإصدار الصحف ومحاكمة مالكي ومحرري هذه الصحف وعرقلة طباعتها في المطابع الحكومية. ولقد نجحت هذه السياسة في معظم الأحيان في إسكات الانتقادات الموجهة لسياسات الحكومة وفي جعل هذه الصحف تمدح السياسات وتؤيدها.(Gshut. P. 115).

بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، تغيرت سياسات الحكومة تجاه الصحافة المستقلة المملوكة للأفراد. ولقد اتضح ذلك بعد صدور قانون الصحافة في يونيو 1972 الذي نتج عنه فشل العديد من الصحف في استيفاء الشروط التي نص عليها هذا القانون من الناحية السياسية، والناحية المالية. من ناحية أخرى، قام النظام الثورى الجديد بمحاكمة 29 من المحررين ورجال الإعلام بتهمة إفساد الرأي العام خلال العهد الملكي. ولقد فرضت غرامات على العديد منهم، وصدرت أحكام بالسجن مع وقف التنفيذ ضد البعض الآخر، كما تم إلغاء تراخيص عشرة صحف. ومع نهاية عام 1972، لم يعد هناك سوى أربع صحف كانت إحداها مملوكة للدولة أما الصحف الثلاث المستقلة فكانت إحداها تصدر من طرابلس، والأخريان تصدران في بنغازي. (Gshut. PP. 115- 116).

ولقد كان تخفيض عدد الصحف متفقاً مع سياسة النظام الثوري الجديد تجاه تنظيم والسيطرة على تدفق المعلومات إلى ليبيا ومنها. ولقد تأكد ذلك من خلال قرارات المؤتمر الوطني العام الأول للاتحاد الاشتراكي العربي عام 1972 المتعلقة بتنظيم الصحافة. ولقد تضمنت هذه القرارات تنظيم الصحافة في إطار مبادئ الثورة، وتوجيه والسيطرة على الموارد المالية لهذه الصحف للحيلولة دون أن يتم تمويلها من قبل أعداء الشعب، ومنح تراخيص إصدار صحف للمؤمنين بمبادئ الثورة فقط (سلطة الشبعب، ص ص 23 – 24).

وقد تم تضمين معظم هذه القرارات والتوصيات في قانون الصحافة عام 1972. ولقد نص القانون على أن الصحافة حرة وأن الأفراد لهم الحق في التعبير عن آرائهم بكل الوسائل الممكنة، بشرط أن تكون هذه الحرية في إطار مبادئ وأهداف المجتمع (المادة

الأولى). كذلك، اشترط القانون أن مالك أي صحيفة أو مجلة يجب أن يكون مؤمنًا بالثورة العربية وملتزماً بأهدافها وبأهداف الاتحاد الاشتراكي العربي (المادة الخامسة). ولقد تم تطبيق ذلك على رؤساء تحرير ومحرري كل الصحف والمجلات (المادة السادسة). كذلك منع القانون الصحف من نشر ومناقشة التحركات العسكرية للقوات المسلحة والمحاك السرية، والتشكيك في أهداف ومبادئ الثورة، والتهجم على القيم الدينية، والقذف، ونشر الأخبار التى قد تؤدى إلى تدهور قيمة العملة الليبية (المادة التاسعة والعشرون). ولقد أعطى القانون لوزير الإعلام حق مصادرة أى أعداد من الصحيفة أو المجلة التى تحتوى مواضيع قد تؤثر على استقرار البلاد أو على سياساتها أو قد تشجع الفوضى وقلب النظام الثوري (المادة الثالثة والثلاثون).

ولكن بعد صدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر الذي تضمن أفكار وتصورات العقيد القذافي حول حرية الصحافة ومشكلة الديمقراطية، تغير الوضع القانوني للصحافة بصورة جذرية واختفت الصحافة المستقلة المملوكة للأفراد. ومن خلال الكتاب الأخضر، قدم العقيد القذافي وجهات نظره حول حرية الصحافة وحول ملكية وإدارة المؤسسات الإعلامية المختلفة:

الصحافة وسيلة تعبير للمجتمع، وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي، إذن منطقيًا وديمقراطياً لا يمكن أن تكون ملكًا لأيٍّ منهما.

الفرد الذي يملك صحيفة هي صحيفته وتعبر عن وجهة نظره هو فقط. والادعاء بأنها صحيفة الرأي العام هو ادعاء باطل لا أساس له من الصحة، لأنها تعبر في الواقع عن وجهة نظر شخص طبيعي، ولا يجوز ديمقراطيًا أن يملك الفرد الطبيعي أية وسيلة نشر أو إعلام عامة، ولكن من حقه الطبيعي أن يعبر عن نفسه فقط بأي وسيلة حتى ولو كانت جنونية ليبرهن عن جنونه. إن الصحيفة التي تصدرها نقابة التجار أو الغرفة التجارية مثلاً هي وسيلة تعبير لهذه الفئة من المجتمع فقط، تطرح وجهة نظر الرأي العام. وهكذا الشأن في بقية الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين في المجتمع.

إن الصحافة الديمقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة.. في هذه الحالة فقط ولا أخرى سواها تكون الصحافة أو وسيلة الإعلام معبرة عن المجتمع ككل، وحاملة لوجهة نظر فئاته العامه، وبذلك تكون الصحافه ديمقراطية أو إعلامًا ديمقراطيًا.

إذا أصدرت نقابة الأطباء أي صحيفة فلا يحق لها إلا أن تكون طبية بحتة.. وهكذا بالنسبة لبقية الفئات، الشخص الطبيعي يحق له أن يعبر عن نفسه فقط، ولا يحق له ديمقراطيًا أن يعبر عن أكثر من نفسه، وتنتهي بهذا جذريًا وديمقراطيًا ما يسمى في العالم بمشكلة حرية الصحافة (الكتاب الأخضر، الفصل الأول، ص ص 66 – 68).

ولقد تمت ترجمة هذه الأفكار والتصورات إلى واقع عملي من خلال القرارات والسياسات والأفعال المختلفة التى جعلت كل المؤسسات الإعلامية ملكًا للدولة أو الجماهير وفقاً لمفهوم النظرية العالمية الثالثة وسلطة الشعب. وأدى ذلك إلى السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام الداخلية وعلى تدفق المعلومات، كما أدى إلى تحديد وتقييد مصادر المعلومات للمواطن الليبي. وأصبحت وسائل الإعلام المختلفة – المرئية والمسموعة والمكتوبة – هي المصدر الرئيسي لنشر قيم ومبادئ الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة ومفاهيم سلطة الشعب.

ويوجد الآن في ليبيا قناتان تلفزيونيتان، الأولى تبث باللغة العربية ويغطي إرسالها معظم أنحاء ليبيا، وتبث الثانية باللغتين الإنجليزية والفرنسية ويصل إرسالها إلى مدينتي طرابلس وبنغازي فقط. أما الخدمات الإذاعية فتتم من خلال إذاعة البرنامج العام ومن خلال إذاعة «صوت الوطن العربي» التى تسيطر عليها وتديرها حركة اللجان الثورية. أما بالنسبة للإعلام المكتوب فتوجد صحيفة يومية وهي (الفجر الجديد) التي تصدرها أمانة الإعلام والثقافة، وتقوم أساساً بنشر الأخبار المحلية والعالمية، ولا يوجد بها أية مقالات أو مواضيع سياسية أو اقتصادية أو ثقافية. كذلك توجد صحيفتان أسبوعيتان – أصبحتا يوميتين منذ عام 1992– تقوم بنشرهما اللجان الثورية وتستخدمان أساسًا كمنبر أيديولوجي يحتوي على مقالات وموضوعات تبشر بالكتاب الأخضر ومبادئ الثورة، وهاتان الصحيفتان هما (الزحف الأخضر) و (الجماهيرية). كذلك، فإن أمانة الإعلام والثقافة تقوم بإصدار صحيفة أسبوعية متخصصة في الرياضة الجماهيرية وفي نشر أفكار الكتاب الأخضر حول مفهوم الرياضة، وهي صحيفة (الرياضة الجماهيرية). وفي منتصف 1993، أصدرت الهيئة العامة للصحافة صحيفة يومية هي صحيفة (الشمس)، هذا إلى جانب إصدار ملاحق أسبوعية متخصصة منها وهي (الشمس السياسى) و (الشمس الاقتصادي) ، (الشمس الثقافي) و (الشمس الرياضى) و (الشمس الاجتماعي).

كذلك توجد مجموعة من الصحف والمجلات التي تصدرها النقابات والاتحادات والروابط المهنية والنوادي الرياضية المختلفة. وتختص هذه المنشورات فقط بشئون المهنة أو تبشر بمقولات الكتاب الأخضر. كذلك تتحكم الدولة في تدفق المعلومات من ليبيا وإليها من خلال ملكية وكالة الأنباء الوحيدة فى البلاد وهي وكالة أنباء الجماهيرية.

وعلى هذا الأساس، تمكنت الدولة من السيطرة على المؤسسات الإعلامية المحلية، واختفى بذلك أي شكل من أشكال التعددية في ملكية هذه المؤسسات وأصبح الهدف الأساسى للمؤسسات الإعلامية هو خدمة أهداف الثورة وتأييد برامجها الثورية، وأصبحت الرسائل التي تبثها هذه الوسائل الإعلامية موحدة وذات محتوى أيديولوجي واضح وهو نشر مبادئ الكتاب الأخضر والتأكيد على مزايا سلطة الشعب.

ثانيًا: «مأسسة» عملية تقاسم وتداول السلطة في ليبيا:

إن المؤسسات السياسية في ليبيا، بصيغتها الفريدة وبأساليب تفاعلها المختلفة، مصممة لضمان أن تظل القوة والسلطة موزعة بالتساوي بين جميع المواطنين الليبيين من خلال مشاركتهم في المؤتمرات الشعبية ومن خلال حقهم في اختيار وعزل اللجان الشعبية. والعقيد القذافي لا يخفي كرهه وعداءه لأنماط الديمقراطية التعددية. فهو يعتبر النظم الحزبية والبرلمانات والانتخابات وغيرها من وسائل التنافس على السلطة وعلى تقاسمها غير ديمقراطية وأنها واجهة زائفة تخفى وراءها الحكم الدكتاتوري والطغيان. وهو يرى أن الآلية التي يوفرها الكتاب الأخضر، المطبقة في ليبيا، ضمن «مأسسة» عملية تقاسم السلطة بالتساوي بين جميع الليبيين. فمن الناحية الرسمية، يشارك جميع الليبيين في العملية التشريعية، وجميع القوانين والقرارات والسياسات يضعها المواطنون من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية. وتخضع السلطة التنفيذية (اللجان الشعبية) بالكامل لسيطرة السلطة التشريعية (المؤتمرات الشعبية)، ووظيفة اللجان الشعبية الأساسية هي تنفيذ وتطبيق قرارات المؤتمرات الشعبية.

من ناحية أخرى، إذا تم تقييم عملية تقاسم وتداول السلطة بمعايير الديمقراطية التعددية، فإن الصورة تختلف بصورة جذرية. فالأحزاب السياسية محظورة بحكم القانون، والتجربة الليبية في الديمقراطية الشعبية المباشرة لا تسمح بوجود البرلمانات والانتخابات

كوسيلة للوصول إلى السلطة وتقاسمها والمشاركة فيها، والأفراد والجماعات لا يسمح لهم بتنظيم وتقديم برامج بديلة إلى المواطنين على أساس أنه ليست هناك ضرورة أو حاجة لذلك نظراً لأن جميع الليبيين يستطيعون التعبير عن وجهات نظرهم وآرائهم بحرية في المؤتمرات الشعبية.

ثالثاً: عملية صنع القرار في ليبيا:

من أجل الوصول إلى فهم أفضل لعملية صنع القرار في ليبيا، ومن أجل الوصول إلى تقييم أوضح لدور الجماعات والمؤسسات المختلفة في هذه العملية فإنه من الضرورى وصف البنية الرسمية لعملية اتخاذ القرار فى ليبيا ومقارنتها بتطبيقاتها الفعلية.

من الناحية الرسمية، المؤتمرات الشعبية الأساسية هي المؤسسات الوحيدة التي تضع القوانين والقواعد وتتخذ القرارات في ليبيا، وتغطي سلطتها القانونية في هذا الإطار جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي المجالات الداخلية والخارجية. وتتم عملية صنع القرار وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: تقوم أمانة مؤتمر الشعب العام بإعداد جدول أعمال المؤتمرات الشعبية الأساسية بناء على ما تقدمه المؤتمرات الشعبية الأساسية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية واللجان الشعبية.

ثانياً: تجتمع المؤتمرات الشعبية الأساسية مرتين سنويًا لمناقشة جدول الأعمال المعد من أمانة مؤتمر الشعب العام. الانعقاد أو الدورة الأولى تختص بمناقشة واتخاذ القرارات تجاه القضايا المحلية الخاصة بكل مؤتمر شعبي أساسي، أما الدورة الثانية والأكثر أهمية فتركز على القضايا الوطنية والقومية والعالمية. وخلال الدورة الثانية، تناقش المؤتمرات الشعبية الأساسية وتتخذ القرارات تجاه كل الأمور والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقضايا السياسة الخارجية المعروضة أمامها.

ثالثاً: قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية يتم نقلها إلى مؤتمر الشعب العام حيث تتم عملية تجميعها وتصنيفها وصياغتها في شكل قوانين وقرارات وسياسات عامة ملزمة.

إن فعالية وقدرة المؤتمرات الشعبية الأساسية على أداء دورها في العملية التشريعية تتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات التي قد تحد من هذه الفعالية وهذه القدرة.

فالمؤتمرات الشعبية الأساسية تجتمع في المتوسط في كل دورة لمدة شهر في جلسات يومية تستغرق حوالي أربع أو خمس ساعات لمناقشة واتخاذ القرارات حول عدد كبير جداً من القضايا المحلية والخارجية، كما أنها تقوم بمناقشة وإصدار القوانين المختلفة والمتعلقة بكل جوانب الحياة فى ليبيا.

وهذا الأمر يجعل من الصعب على أية مؤسسة تشريعية اتخاذ قرارات مدروسة وواعية حول كل هذه القضايا خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً. ومما يزيد من صعوبة الأمر النقص الشديد فى المعلومات ذات العلاقة بهذه القضايا التي تشمل أمور الميزانية وتخصيص الموارد المالية على القطاعات المختلفة، إلى جانب عدم توافر القدرة الفنية اللازمة للتعامل مع هذه الأمور الدقيقة. ولقد نتج عن ذلك، أن المؤتمرات الشعبية الأساسية تقوم بصفة عامة بتبنى المقترحات والبرامج التى تقدمها اللجنة الشعبية العامة واللجان الثورية. من ناحية أخرى، فإن فعالية وقدرة المؤتمرات الشعبية الأساسية تبرز ويزداد تأثيرها إذا تعلق الأمر بالقضايا والشؤون المحلية لهذه المؤتمرات الشعبية الأساسية، وينطبق التحليل السابق نفسه على مؤتمر الشعب العام الذى يجتمع مرة واحدة سنوياً ولمدة أسبوع في المتوسط لتجميع وتصنيف وصياغة القرارات والقوانين حول عدد كبير جداً من القضايا والمواضيع، هذا إلى جانب اختيار أعضاء اللجنة الشعبية العامة، مع عدم وجود المعلومات الكافية التى تساعد على اتخاذ القرار السليم مثلما هو الوضع فيما يتعلق بالمؤتمرات الشعبية الأساسية.

وطبقاً لآلية وتركيبة الشعب فإن المؤتمرات الشعبية لها السلطة العليا على اللجان الشعبية، وإن الوظيفة الرسمية الوحيدة لهذه اللجان هي تنفيذ وتطبيق قرارات المؤتمرات الشعبية الإساسية. ولكن من الناحية الفعلية، ونظراً لأن اللجنة الشعبية العامة تتوافر لديها معلومات وخبرات أفضل، فإنها تمتلك سلطات وقوة فعلية وعملية - فى مواجهة المؤتمرات الشعبية الأساسية - أكثر بكثير مما تحدده آلية سلطة الشعب. وهكذا وحتى في إطار البنية الرسمية لصنع القرار، فإن المؤسسات التنفيذية لديها سلطة فعلية أكبر من المؤسسة التشريعية في عملية صنع القرار في ليبيا. ويعزز من هذه السلطة التواجد المستمر للجنة الشعبية العامة وبقية اللجان الشعبية وتسييرها لأمور الدولة على مدار العام.

ومن ناحية أخرى، فإن عملية صنع القرار في ليبيا لا يمكن فهمها بصورة كاملة دون مناقشة وتحليل الدور الذي يلعبه العقيد معمر القذافي في هذا الإطار.

ومن الناحية الرسمية، فإن المنصب الوحيد الذي يشغله العقيد القذافي هو منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية ولكن من الناحية الفعلية، فإن تأثير العقيد القذافي في عملية صنع القرار في ليبيا قوي وملموس وفعال، ويبرز هذا الدور في جميع جوانب وأبعاد عملية صنع القرار، سواء كان ذلك يتعلق بالمبادرة باقتراح القرارات والسياسات العامة، أو فيما يتعلق بالإشراف على ورقابة وتوجيه عملية تنفيذ القرارات والسياسات العامة.

ويمارس العقيد القذافي نفوذه وتأثيره على عملية صنع القرار بطرق مختلفة ومتنوعة، ويستند في ذلك على شرعية الثورة وعلى حقه كقائد للثورة في التحريض والترشيد. هذا إلى جانب أن المؤتمرات الشعبية الأساسية في دوراتها المختلفة قد قررت اعتبار توجيهات العقيد معمر القذافي «قائد الثورة» منهاجًا عمليًا تسير عليه المؤتمرات الشعبية وعلى هذا الأساس، فإن العقيد القذافي يقوم بترشيد وتوجيه المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية حول اتجاهات السياسة العامة وقرارات السياسة الداخلية والخارجية. فعادة، وقبل الانعقاد السنوى للمؤتمرات الشعبية الأساسية، يقوم العقيد القذافي بمناقشة جدول الأعمال عن طريق الإذاعة المرئية (التليفزيون) والإذاعة المسموعة (الراديو)، ويشرح خلال ذلك أفكاره ووجهات نظره حول طبيعة واتجاه القرارات والسياسات الواجب إقرارها. وفى معظم الحالات، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية الخارجية، فإن المؤتمرات الشعبية الأساسية تأخذ في اعتبارها هذه التوجيهات وتحولها إلى قرارات وقوانين ملزمة. ولكن في بعض الأحيان ترفض المؤتمرات الشعبية الأساسية إقتراحات العقيد القذافي وأفكاره، ومن أمثلة ذلك رفض المؤتمرات الشعبية الأساسية لاقتراح منزلية التعليم الابتدائي والذي يدعو إلي إلغاء التعليم الابتدائي في المدارس وأن تتولى مسئوليته الأسرة في البيت.

وتعطى هذه الحالة مؤشراً عن أن المؤتمرات الشعبية الأساسية أداة فعالة ومؤثرة عندما تتوافر لها المعلومات الكافية وخاصة فيما يتعلق بالسياسات المحلية والقضايا التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

ومن ناحية أخرى، فإن العقيد القذافي يمارس نفوذه وتأثيره على عملية صنع القرار بصورة مباشرة من خلال المبادرة ببعض الخطوات بنفسه وذلك انطلاقًا من الشرعية

الثورية ومن دوره كقائد للثورة وكصانع للسلطة الشعبية. ففي الأول من سبتمبر عام 1978 أعلن القذافي في خطاب رسمي علني أنه على العمال أن يزحفوا على المصانع والمنشآت التي يعملون بها وأن يصبحوا «شركاء لا أُجراء». وفي الثاني من مارس عام 1988، أعلن العقيد القذافي أمام مؤتمر الشعب العام أنه سيتم إطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين في ليبيا. وفي اليوم التالي قام العقيد بتحطيم بوابات السجن في مدينة طرابلس كحركة رمزية لإنهاء كل القيود على الحرية الفردية. هذا إلى جانب العديد من الأمثلة الأخرى التي تبين الدور القوى والفعال الذي يلعبه العقيد القذافي في عملية صنع القرار في ليبيا من خلال التحريض والترشيد والتوجيه.

رابعاً: أساليب وأنماط حل الصراع في ليبيا:

تعتبر أساليب وأنماط حل الصراع من بين أهم مؤشرات عملية التحول الديمقراطي في أي مجتمع. كذلك فإن الطريقة التي تتعامل بها الدولة وأجهزتها المختلفة مع الآراء المخالفة تشير إلى درجة التسامح مع المعارضة وتقبلها في المجتمع. ومن خلال تتبع التطورات السياسية والاقتصادية في ليبيا التى أدت إلى تعزيز أو عرقلة عملية التحول الديمقراطى يمكن الوصول إلى مؤشرات حول أساليب وأنماط حل الصراع في ليبيا. ويمكن تقسيم التطورات السياسية والاقتصادية خلال فترة الدراسة (1977 - 1994) إلى مرحلتين متمايزيتين: تمتد **الأولى** من 1977 إلى 1987، وتمتد المرحلة **الثانية** من 1988 إلى 1994. وكل مرحلة تتميز باختلاف أسلوب ونمط تعامل النظام الثوري في ليبيا مع القضايا والأمور الاقتصادية والسياسية اختلافًا جذريًا. وسيتم تحليل الإجراءات الاقتصادية والسياسية التي تم تطبيقها في ليبيا خلال هاتين المرحلتين من أجل تقييم تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي.

أ - الإجراءات الاقتصادية والسياسية (1977 - 1987):

اعتباراً من 1977، بعد إعلان سلطة الشعب، حدث تغير ملموس في أسلوب ونمط تعامل النظام الثورى في ليبيا مع العناصر المعارضة. من ناحية أخرى، وبعد صدور الفصل الثاني من الكتاب الأخضر حول المشكل الاقتصادي بدأت البنية الاقتصادية في ليبيا تشهد تغيرات جذرية وجوهرية.

1 - الإجراءات الاقتصادية:

من أجل تحويل ليبيا إلى مجتمع اشتراكي وفقًا لتصور الكتاب الأخضر، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات وإقرار مجموعة من القوانين الاقتصادية التي نتج عنها تقييد، ومن ثم إلغاء القطاع الخاص في المجال الاقتصادي. وفي البداية صدر القانون رقم (4) عام 1978 الخاص بتحديد الملكية العقارية. ولقد نص القانون على أن كل أسرة لها الحق في بيت واحد فقط لسكانها، كما حظر القانون تأجير العقارات على أساس أن السكن الزائد عن الحاجة يمثل حاجة شخص آخر أو أسرة أخرى من المجتمع. ولقد تمت مصادرة جميع العقارات مما أدى إلى القضاء على أحد المصادر الرئيسية والمهمة للاستثمار والثروة الفردية. ويعد ذلك تم إلغاء الملكية الخاصة في قطاع الصناعة عندما دعا العقيد القذافي العمال في أول سبتمبر 1978 إلى الزحف والاستيلاء على المصانع وإداراتها بأنفسهم وأن يتحولوا إلى «شركاء لا أُجراء». ومنذ 1979، تعرضت التجارة الخاصة للتقييد والإلغاء التدريجي من خلال مجموعة من القوانين والقرارات والإجراءات، التي تتوجت بالقانون رقم (4) لعام 1984 الذي ألغى جميع أنواع التجارة الخاصة. وأصبحت التجارة الداخلية والخارجية بالكامل تحت سيطرة الدولة والقطاع العام.

ومن ناحية أخرى تم حظر جميع أنواع النشاطات المهنية الخاصة، حيث أصبح المحامون موظفين في أمانة (وزارة) العدل ولم يسمح لهم بفتح مكاتب خاصة لممارسة المحاماة. كذلك لم يعد مسموحًا للأطباء بفتح عيادات أو مستشفيات خاصة. ولم يعد أمامهم سوى ممارسة المهنة في المستشفيات التابعة للدولة. وهكذا تم إلغاء جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية الخاصة والفردية مما أدى إلى توجيه ضربة قاصمة إلى الطبقة المتوسطة الرأسمالية الناشئة. ومن النتائج الأخرى لهذه الإجراءات، النمو الضخم لعدد العاملين في القطاع الحكومي والقطاع العام اللذين استوعبا أكثر من 75%من القوة العاملة الليبية. ويتضح ذلك من نمو حجم الميزانية الإدارية أو التسييرية في ليبيا والتي تغطي - أساساً - الأجور والمهايا والرواتب، حيث إنها ازدادت من 583 مليون دينار ليبي عام 1977 إلى 950 مليون دينار ليبي 1980 ووصلت إلى زيادتها 1520 مليون ديينار ليبى 1983 ونظراً لأن الرواتب والأجور لم تتم منذ 1981 فإن نمو الميزانية الإدارية أو التيسيرية يعكس نمو حجم قوة العمل التي توظفها الدولة (الجريدة الرسمية، أعداد متفرقة).

2 - الإجراءات السياسية:

نتيجة للإجراءات الاقتصادية التي طبقت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، قدرت بعض المصادر أن آلاف الليبيين قد غادروا ليبيا مع حلول عام 1981، وأصبح بعضهم نشطًا ضمن جماعات المعارضة في الخارج (Anderson, 1984.P. 200) ولقد نالت هذه الجماعات تأييدًا ماديًا ومعنويًا من مصر وتونس والمغرب والسودان وتشاد التي كانت معارضة للنظام الليبي ونشاطاته الثورية. وعلى الرغم من عدم فعالية جماعات المعارضة في الخارج بصفة عامة بسبب خلافاتها الداخلية، وبسبب عدم وجود تأييد منظم لها داخل ليبيا، إلا أنها كانت مصدراً لقلق واهتمام النظام الثوري في ليبيا.

ومنذ 1980، تم الإعلان في بيان الملتقي الثالث للجان الثورية عن تصفية العناصر المعارضة في الخارج تصفية جسدية. ولقد أدت هذه الحملة إلى إضعاف جماعات المعارضة بدرجة كبيرة، كما ساعد في إضعاف المعارضة عدم قدرتها على الحصول على قواعد آمنة، ودائمة للانطلاق منها بسبب التغيرات المستمرة للتحالفات في المنطقة العربية. فلقد تأثرت حرية حركة وفعالية هذه الجماعات بطبيعة العلاقة بين ليبيا بين جيرانها كما تم توضيحه في الفصل الرابع من هذه الدراسة. (Beschorner and Smith, P. 12).

ولقد جاءت أخطر التحديات للنظام الثوري من جماعات المعارضة في مايو 1984، عندما تسللت مجموعة من عناصر المعارضة إلى ليبيا في محاولة لزعزعة استقرار النظام الثورى. ولكن تم اكتشاف المحاولة وقتل عدد من عناصر المعارضة وتم إلقاء القبض على البعض الآخر. (Beschorner and Smith, P. 11).

ب - الإجراءات الاقتصادية والسياسية (1988 - 1994) :

بعد 1987 ونتيجة للصعوبات الاقتصادية في الثمانينيات التي سببها فشل القطاع العام في إدارة الاقتصاد - تم اتخاذ مجموعة الإجراءات الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وإلى تخفيف القيود على حرية وحركة الأفراد بدرجة ملموسة.

بسبب الصعوبات الاقتصادية والشلل الذي أصاب النشاطات الاقتصادية، تم اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية، التي أدت إلى تحرير الاقتصاد الليبي تدريجيا وإلى عودة القطاع الخاص في مجال التجارة والخدمات والصناعات الخفيفة.

ولقد وافقت المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام على مجموعة من التغييرات المهمة

في القطاع الاقتصادي التي شجعت النشاط الاقتصادي الخاص. فقد صاغ مؤتمر الشعب العام القانون رقم (8) عام 1989 الذى أدى إلى تغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية. وكنتيجة لهذا القانون أصبح من حق الليبيين ممارسة جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات؛ بأنفسهم أو بالمشاركة مع آخرين (المادة 2). كذلك فإن الإجراءات الاقتصادية الجديدة سمحت للمحامين والأطباء وغيرهم من المهنيين بممارسة العمل الخاص وفتح مكاتب وعيادات ومستشفيات خاصة. ولقد أدى ذلك كله إلى عودة النشاط الاقتصادي الخاص بقوة وبصورة ملموسة منذ ذلك الوقت. ونتج عن فتح المحلات التجارية الخاصة وعودة الحيوية إلى النشاط الزراعى الخاص، توافر السلع الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية بصورة أفضل بكثير عما كان عليه الوضع سابقًا عندما كانت التجارة الداخلية تخضع بالكامل لسيطرة المؤسسات الاقتصادية العامة.

ويلاحظ هنا أن هذه التطورات تتناقض مع تصورات العقيد القذافي وأفكاره في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر حول طبيعة النشاط الاقتصادي، والتي كان يسعي من خلالها إلى تحويل الاقتصاد الليبي إلى اقتصاد تحل فيه الشراكة والشركاء بدلاً من الوظيفة والأجراء، والمقايضة بدلاً من النقود، وحيث تختفي الحاجة إلى الربح. ولذلك، فإن العقيد القذافي لا يزال يعارض توسيع مجال ونطاق النشاط الاقتصادي الخاص والذي مازال محصورا في تجارة التجزئة والخدمات والمصانع (التشاركيات) الصغيرة وتصدير واستيراد السلع الاستهلاكية. من ناحية أخرى، فإن التطور الإيجابي للعلاقات مع المغرب وتونس ومصر ذات التوجه الاقتصادي الليبرالي سيزيد من الضغط على الدولة في ليبيا للمضى في السياسات الاقتصادية الليبرالية وإعادة هيكلة الاقتصاد نحو مزيد من النشاط الاقتصادي الخاص.

وتواجه محاولات إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي معارضة شديدة من حركة اللجان الثورية. فلقد نشرت صحيفتا (الزحف الأخضر) و (الجماهيرية) العديد من المقالات التي تهاجم إعادة هيكلة الاقتصاد والعودة إلى المجتمع الرأسمالي الاستغلالي، وتطالب بالعودة إلى النظام الاشتراكي الذي تدعو إليه النظرية العالمية الثالثة. كذلك فإن هذه الإصلاحات يعارضها رءوس ومديرو المؤسسات الاقتصادية العامة الذين يخشون فقدان مواقعهم ومزاياهم ومصالحهم.

ومن جهة أخرى، فإن إعادة الهيكلة الاقتصادية تلقى تأييداً من التكنوقراط في اللجنة

الشعبية العامة والخبراء والمستشارين الاقتصاديين والماليين في الجماعات ومؤسسات البحث العلمي الأخرى. ونظراً لأن الحقائق الاقتصادية والمالية التي يعيشها المجتمع الليبي تعزز الاتجاه نحو المزيد من إعادة الهيكلة، فإن الاحتمال الأرجح هو أن النظام الثوري سيستمر في هذه العملية ولو بصورة بطيئة وتدريجية بحكم الضرورة إن لم يكن على أساس القناعات الأيديولوجية والفكرية.

منذ 1988 ، تم اتخاذ مجموعة الإجراءات السياسية المهمة. ولقد بدأت التغيرات بخطاب العقيد القذافي أمام مؤتمر الشعب العام في الثاني من مارس عام 1988 فاستجابة للمشاعر الشعبية المضادة لتجاوزات الأجهزة الأمنية واللجان الثورية، أعلن العقيد القذافي أمام المؤتمر أن الأجهزة الأمنية واللجان الثورية ليست فوق القانون أو فوق المساءلة، ثم أعلن عن إطلاق سراح المسجونين السياسيين الذين بلغ عددهم حوالى 400 مسجون سياسي. وقام في اليوم التالي بتحطيم سجن طرابلس الرئيسي وإطلاق سراح هؤلاء المساجين. وبعد ذلك بأيام قليلة أعلن العقيد القذافي رفع كل القيود المفروضة على سفر المواطنين الليبيين للخارج ومنذ ذلك الوقن أصبح الليبيون أحراراً فى السفر إلى الخارج دون الحاجة إلى الحصول على تأشيرات خروج. كما تم الإعلان عن أن نشاطات اللجان الثورية سيتم تحديدها وتقييدها، وأن المحاكم الثورية ستلغي وتحل محلها محكمة الشعب لضمان المحاكمة العادلة. وفعلا صاغ مؤتمر الشعب العام القانون رقم (5) لعام 1988 الذي أنشأ محكمة الشعب وألغى جميع أنواع المحاكم الخاصة الأخرى.

وفى الثاني من يونيو عام 1988، صاغ مؤتمر الشعب العام «الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان في عمر الجماهير» التي وضعت أسس التحرر الاقتصادي والسياسي. ولقد تضمنت مقددمة الوثيقة التأكيد على إنجازات الكتاب الأخضر الي أدت إلى إزالة الظلم وتعزيز العدالة والإسراع ببزوغ فجر عصر الجماهير. كذلك تضمنت الوثيقة مجموعة من الضمانات مثل احترام الحرية الشخصية، وتحريم العقوبات التي تمس كرامة الإنسان وتضر بكيانه مثل الأشغال الشاقة والتعذيب، وحق التنقل والإقامة وتكوين الاتحادات والنقابات والروابط. كذلك أكدت الوثيقة ضمان حق التقاضي واستقلال القضاء والمحاكمة العادلة النزيهة المواد (2 – 9). ولقد تم تضمين كل هذه الأحكام ضمن نصوص القانون رقم (20) لعام 1991 بشأن تعزيز الحرية.

ولكن، وعلى الرغم من أن هذه التطورات قد عززت الحرية الفردية وقلصت نشاطات اللجان الثورية والأجهزة الأمنية، فإن ذلك لم يغير من اتجاهات وتوجهات النظام الثوري تجاه المعارضة السياسية. كما أن هذه التطورات لا تعني تغير تصورات وأفكار العقيد القذافي - كما ورد في الكتاب الأخضر - حول مفهوم الديمقراطية وبنية النظام السياسي. فالأحزاب السياسية لا تزال محظورة في ليبيا، والعقيد القذافي لا يخفي مقته ومعارضته للنظم الحزبية والتعددية السياسية. ولقد برز ذلك من خلال هجومه المتكرر في 1991 و 1992و 1993و 1994 على نظام تعدد الأحزاب والديمقراطية النيابية على أساس أنها ستؤدى إلى المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار مستشهداً في ذلك بالأحداث الأخيرة في الجزائر ومصر لتعزيز رأيه. ولقد نص قانون تعزيز الحرية في مادته الثانية على أن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هى أداة الحكم في ليبيا دون نيابة أو تمثيل. كما أكد القانون على أن الأفراد أحرار فى التعبير عن وجهات نظرهم وآرائهم فقط في المؤتمرات الشعبية الأساسية أو من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية المملوكة للمجتمع (المادة 8). كذلك فإن قدرة الأفراد على الوصول والحصول على المعلومات لا تزال مقيدة وتخضع لسيطرة مؤسسات الدولة الإعلامية. كذلك فإن منظمات المجتمع المدني مازالت ضمن الهيكلية الرسمية للدولة وهي امتداد لأجهزة الدولة وتخضع لسيطرتها.

من ناحية أخرى، فإن الدولة لا تتسامح أو تتهاون مع أية معارضة للنظام الثوري أو سلطة الشعب. ويتم التعامل مع ذلك بقوة وعنف وبلا هوادة. ويصدق ذلك بصفة خاصة على الحركات الأصولية الإسلامية التي تعرضت عدة مرات لانتقادات العقيد القذافي وهجومه العنيف. ففي أول أغسطس 1991، وصف العقيد القذافي مختلف الجماعات الأصولية الإسلامية، بما فيها الإخوان المسلمون والتكفير والهجرة والدعوة والجهاد، بأنها مجموعة من الزنادقة وعملاء لوكالة الاستخبارات المركزية، والصهيونية العالمية، وشبهها بالوباء الذي تجب إبادته. كذلك أعلن «نحن مصممون على تصفية أي شخص ينضم إلى هذه الحركات لأنها تخرب وتفسد الإسلام والعروبة وتدمر صفوفنا وتخدم العدو».

وفي عام 1989 ,1990 تم إلقاء القبض على عدد من الأصوليين الإسلاميين بتهمة القيام بنشاطات مضادة للثورة .(EIU “Libya”, No 4, 1991, PP. 8 - 9) .

وهكذا فمن الواضح أنه في الوقت الذي أدت فيه الإجراءات الاقتصادية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات إلى درجة من الليبرالية والتعددية الاقتصادية، فإن الإجراءات السياسية في الفترة نفسها لم تؤدِ إلى نفس النتائج. لقد أدت هذه الإجراءات إلى إلغاء القيود على حركة الأفراد وأكدت حقوقهم القانونية والمدنية، ولكنه لم تؤد - وليس من المحتمل أن تؤدى - إلى التعددية السياسية. إن القوة المضادة للتعددية السياسية قوية جداً وتضم اللجان الثورية والأجهزة الأمنية، ولكن فوق ذلك كله، فإن المعارضة الرئيسية والفعالة للتعددية السياسية تأتى من العقيد القذافي نفسه.

إن تصور العقيد للديمقراطية كما تم إيضاحه مسبقاً، يتناقض بصورة جذرية وكاملة مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية والتعددية السياسية. فهو يرى أن النظرية العالمية الثالثة تقدم نظاماً سياسياً جديداً، وأن الكتاب الأخضر يقود الجماهير نحو الشكل الأمثل للحكم الذي سيسود - حتما - في جميع أنحاء العالم.

وعلى هذا الأساس، فإن الديمقراطية بمفهومها الليبرالي الذي يرتكز علي التعددية في النظام السياسي، وعلى وجود منظمات غير حكومية مستقلة (المجتمع المدني) لا وجود لها في ليبيا. وذلك نظراً لأن النظام الثوري في ليبيا يرى أن هذا النوع من الديمقراطية ليس ديمقراطية حقيقية، وأن هذه الديمقراطية مجرد واجهة زائفة تخفى وراءها الدكتاتورية والطغيان.

خاتمة :

في نهاية هذه الدراسة التي حاولت أن تقدم تقييماً موضوعياً ومتجرداً لتطور منظمات المجتمع المدني في ليبيا، وعلاقتها مع مؤسسات الدولة المختلفة، وأثر ذلك على عملية التحول الديمقراطي - سلبيا أو إيجابيا - خلال الفترة من 1977إلى عام 1994، يبرز تساؤل أساسي ومهم يتمحور حول احتمالات تطور المجتمع المدني في ليبيا. بعبارة أخرى، ما هي العوامل والمتغيرات المؤثرة في تطور المجتمع المدني ومنظماته في ليبيا، سلبيا وإيجابيا؟

من الناحية السلبية، توجد بعض العوامل الاجتماعية والسياسية المعرقلة لتطور منظمات المجتمع المدني في ليبيا. فمن الجانب الاجتماعي، تتناقض الاتجاهات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الليبي مع فكرة ومفهوم ومضمون المجتمع المدني. فالإرتباطات والانتماءات العائلية والقبلية لاتزال تسيطر على أنماط التفاعل في المجتمع الليبي. فالولاءات والعلاقات الأولية والإررثية - وليس المدنية - هي التي تحدد وتوجه، بصفة عامة، اتجاهات وسلوكيات الأفراد. كذلك فإن الطبقات الاجتماعية والاقتصادية ليست متطورة بالدرجة الضرورية. والوعي الطبقي ضعيف جداً. وهكذا، فإن الاتجاهات والسلوكيات تعكس المصالح العائلية والعشائرية والقبلية والإقليمية بدلا من المصالح الاقتصادية والطبقية.

أما من الجانب السياسي فتمثل الأيديولوجية السياسية السائدة في النظام السياسي الليبي عاملاً معرقلا لتطور منظمات غير حكومية مستقلة. فمقولات الكتاب الأخضر - التي تمثل الايديولوجية الرسمية للمجتمع الليبي - تعتبر مثل هذه المنظمات جزءاً أساسيا ومكملاً لبنية النظام السياسي في ليبيا. وأية تغيرات في علاقات الدولة بهذه المنظمات ومنحها المزيد من الاستقلالية تجاه الدولة، تعتمد بصورة أساسية على تصور النظام الثوري لمدى نجاح تجربة الديمقراطية الشعبية المباشرة في ليبيا، إلي جانب اعتمادها على مدى نجاحه في تحقيق أهدافه وسياساتها الإقليمية.

أما من الناحية الإيجابية، فتوجد بعض العوامل التي قد تعزز تطور منظمات المجتمع المدني في ليبيا. فالتطورات والتغيرات الاقتصادية التي شهدتها ليبيا في الفترة من 1988 إلى 1994 سينتج عنها عودة القطاع الخاص والنمو التدريجي للطبقة

المتوسطة الرأسمالية وزيادة التمايز والاختلاف الاقتصادي والاجتماعي. وهذا قد يؤدى إلى رفع مستوى الوعي الطبقي والمصالح الطبقية التي ستؤدي في النهاية إلى إعادة تعريف وتحديد دور الجماعات المصلحية المنظمة في مواجهة الدولة، وبالتالي إعادة تشكيل بنيته التنظيمية إستناداً على ذلك. ومما سيزيد من سهولة حدوث هذه التغيرات أن هذه الجماعات والمنظمات موجودة بالفعل في ليبيا، والمطلوب فقط هو إعادة تحديد دورها وتغيير بنيتها التنظيمية طبقاً لهذا الدور الجديد.

ولكن إعادة التحديد والتعريف وإعادة الهيكلة لن تحدث إلا إذا تغيرت تصورات ورؤى النظام الثوري حول طبيعة تفاعلات منظمات المجتمع المدني مع الدولة ومؤسساتها. وهذه التغيرات قد تعتمد وتحدد بالعلاقات والعوامل الإقليمية، وعلى وجه الخصوص بالعلاقات والتفاعلات العربية - العربية. فسعى العقيد القذافي لتحقيق الوحدة العربية والتكامل العربي، وعلاقاته الوثيقة والقوية مع مصر، قد تدفع النظام الثوري إلى تغيير البنية السياسية فيّ ليبيا حتى تصبح قريبة ومشابهة للترتيبات والعلاقات السياسية شبه التعددية في مصر والبلاد العربية. وسيعتمد هذا، أساسا - على مدى نجاح هذه الترتيبات والعلاقات في هذه البلدان. إلا أن الأحداث الأخيرة في مصر والجزائر على وجه التحديد لن تشجع العقيد القذافي على اتباع هذه السياسات والترتيبات السياسية التي اتبعتها هاتان الدولتان. وفي الواقع، فإن العقيد القذافي يستشهد بهذه الأحداث والاضطرابات لإبراز مساوئ نظام التعددية السياسية والحزبية وعدم استقراره، وللتأكيد على أن الصيغة التي يقدمها الكتاب الأخضر هي الحل الأمثل لمشكلة الديمقراطية.

ملحق النقابات والاتحادات والروابط المهنية الرئيسية فى ليبيا

أولا: الاتحاد العام للنقابات الإنتاجية والحرفية:

ويتكون هذا الاتحاد من النقابات التالية:

1 - نقابة الصناعات المعدنية.

2 - نقابة المهن الميكانيكية.

3 - نقابة القصابين.

4 - نقابة التبغ والكبريت.

5 - نقابةالمصارف والتأمين والاستثمار.

6 - نقابة المخابز وصناعة الحلويات.

7 - نقابة الحلاقين.

8 - نقابة الركوبة العامة (سيارات الأجرة).

9 - نقابة نقل البضائع.

10 - نقابة البناء والتشييد.

11 - نقابة صناعة الأغذية والمشروبات.

12 - نقابة المقاهى والمطاعم.

13 - نقابة النجارة وقطع الزجاج.

14 - نقابة الصناعات التقليدية.

15 - نقابة الطباعة وصناعة الورق.

16 - نقابة المراقبين الجويين.

17 - نقابة الأرصادالجوية.

18 - نقابة النقل الجوى.

19 - نقابة الموانئ والبحار.

20 - نقابة الكهرباء.

21 - نقابة المنتجين (العمال) العاديين.

22 - نقابة المهن الكيميائية.

23 - نقابة الصناعات الجلدية.

24 - نقابة المياه.

25 - نقابة الطيارين والمهندسي الجويين.

26 - نقابة الذهب والمعادن الثمينة.

27 - نقابة النسج وصناعة الملابس.

28 - نقابة نقل الركاب.

29 - نقابة الصيادين البحريين.

30 - نقابة المصورين والخطاطين والرسامين.

31 - نقابة المهن الألكترونية.

32 - نقابة العاملين بحماية البيئة.

33 - نقابة البحارة والملاحين البحريين.

34 - نقابة البريد والمواصلات.

35 - نقابة النفط.

ثانياً: النقابات والاتحادات والروابط المهنية:

1 - نقابة المعلمين.

2 - نقابة المستشارين القانونيين.

3- نقابة المحامين.

4 - نقابة الأطباء.

5 - نقابة الفنيين الطبيين.

6 - نقابة الصيادلة.

7 - نقابة المرضين والمرضات.

8 - نقابة الأطباء البيطريين.

9 - المهندسيين الزراعيين.

10 - نقابة المهندسيين.

11 - نقابة الخدمات الاجتماعية.

12 - نقابة الموظفين.

13 - نقابة الصحفيين.

14 - نقابة المحاسبين.

15 - نقابة أعضاء هيئة التدريس الجامعي.

16 - نقابة الآثار.

17 - نقابة القضاة ووكلاء النيابة.

18 - نقابة أطباء الأسنان.

19 - نقابة الفلاحين.

20 - نقابة مربى الدواجن.

21 - نقابة مربى الماشية.

22 - اتحاد رجال الأعمال.

23 - رابطة الكتاب والأدباء.
24 - رابطة الفنانين.
25 - رابطةالمتقاعدين.
26 - رابطة التدريب المهني.
27 - اتحاد المعاقين.
28 - نقابة رجال الشرطة.
29 - نقابة موظفي الجمارك.
30 - الاتحاد النسائي.
31 - اتحاد الطلبة.

أولاً: المراجع العربية:

1- أبو سنينة، محمد وآخرون. أنماط الاستهلاك في ليبيا. (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1987).

2 - الاتحاد الاشتراكي العربي: النظام الأساسي واللوائح (طرابلس: الاتحاد الاشتراكي العربي، بدون تاريخ).

3- أجوستيني، سكان ليبيا: القسم الخاص بطرابلس الغرب، ترجمة خليفة التليسي (بيروت: دار الثقافة، 1975).

4 - أجوستيني، سكان ليبيا: الجزء الثاني، ترجمة خليفة التليسي: (ليبيا: دار الكتاب العربي، 1990).

5 - البربار، عقيل واخرون. الحركة العمالية في ليبيا: 1951- 1978 (بنغازي: مركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس، 1991).

6- بورويص، عمران. موسوعة المحامي العربي، المجلد الأول الطبعة الثانية (بيروت: منشورات السلفيوم، 1989).

7 ثورة المنتجين (ليبيا: الاتحاد العام للمنتجين، بدون تاريخ).

8- الجابري، محمد عابد. العقل السياسي العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

9- الجريدة الرسمية الليبية (طرابلس: اللجنة الشعبية العامة للعدل) أعداد متفرقة.

10- حبيب، هنري. ليبيا بين الماضي والحاضر. ترجمة شاكر إبراهيم (ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، 1981).

11 حكيم،سامي. ثورة ليبيا (طرابلس: مكتبة الفرجاني، 1971).

12- السجل القومي، المجلد التاسع (1977/ 1978) (طرابلس: اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة).

13- السجل القومي، المجلد الثالث عشر (1981/ 1982) (طرابلس: اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة).

14- سلطة الشعب: قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية (طرابلس: مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1985).

15- القذافي، معمر. الكتاب الأخضر، الأجزاء الثلاثة. (طرابلس: الدار الجماهيرية، بدون تاريخ).

16 قنوص، صبحي وآخرون. ليبيا الثورة في عشرين عاما: 1969-1989 (ليبيا: الدار الجماهيرية، 1989).

17-المغيربي، محمد بشير. وثائق جمعية عمر المختار.(القاهرة: دار الهلال، 1993).

18- ندوة العمل التطوعي. (بنغازي: الهلال الاحمر الليبي، 1989).

19- الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصرالجماهير.(طرابلس: مطابع الثورة العربية، بدون تاريخ).

20- وود ورد، بوب. الحجاب (بيروت: سيدرز انترناشيونال، بدون تاريخ).

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1 - ALMOND, G. Powell, G. , Compartive Politics, second edition (Boston: little, Brown and Company, 1978).

2 - Anderson, Lisa, State, Peasants and Tribes: Colinialism and Rural Politics In Tunisia and Libya. (Unpublished PH. D. Dissertation, Columbia University,1981).

3 - Anderson, Lisa, "Assessing Libya's Qathafi", Current History, 84, No, 502, May 1985, P. 200.

4 - Barbar, Aghil, The Tarabulus (Libyn) Resistance to the Italian Invasion (1911 - 1920) (Unpublished P H. D. Dissertation. The University of Wisconsin - madison, 1980).

5 - Beschorner, N. and Smith, A, Libya in the 1990's: Can Its Resources Be Salvaged? (London: The Economist Intelligence Unit, 1991).

6 - Bianchi, Roberts, "Interest Group Politics in The Third World" in Louis J Cantori and Andrew H, Ziegler, jr (eds.) Compartive Politics,in the Post - Behavioral Era (Boulder: Lynne Rienner Bublishers, 1988).

7 - Bill, James and hardgrave, R, Compartive Politics,: the Quest for Theory. (Columbus: Charles E. Merrill, 1973).

8 - Bill, Jams and Leiden, Carl, Politics, in the Middle East, (Boston: Little, Brown, and Company, 1979).

9 - El - Fathaly, O. The Prospects of Public Political Participation in LibyaLocal Government. (Unpublished PH. D. Dissertation. Florida State University, 1975).

10 - El - Fathaly, O, et. al., Political Development and Bureaucracy in Libya (Lexington: Lexington Book, 1977).

11 - El - Fathaly, O, and Palmer, M, Political Development and social Change in Libya (Lexington: Lexington Book, 1980).

12 - El - Fathaly, O, and Palmer, M,"The Transformation of the Elite Structure in Revolutionary Libya", in E. Joffe' and LMclachlan (eds.), Social and Economic Development of Lib-

ya. (England: Midlle East and North Africa studies Press Ltd., 1992).

13 - El - Hammali, A., Modernization Trends in Libye (Unpublished PH. D. Dissertation, University of Pittsburgh, 1979).

14 - El- Horeir, A., Social and Economic Transformation in the Libyan Hinterland During the Second Half of the Nineteenth Century. (Unpublished PH. D. Dissertation, UCLA., 1981).

15 -EL - Mogherbi, M. Z., The Socialization of School Children in Libya. (Unpublished PH. D. Dissertation, University of Missouri, Columbia, 1978).

16 - First, Ruth, Libya: The Elusive revolution(England: Penguin books, 1974).

17 - Gashut, Shaban, The Development of Libyan Newspapers 1866 - 1972. (Unpublished M. A Thesis, University of Kansas, 1972).

18 - Gurr, Ted, "AComparative Study of Civil Strife", in Hugh Graham and Ted Gurr (eds,), The History of Violence in America (New York: Frederick A. Praeger,1969).

19 - Habib, Henry, Liba: Past and Present , Second edition, (Malta: Aedam, Publishing House Limited, 1979).

20 - Hassan, s.s. , the Genesis of the Political Leadership of Libya 1952 - 1969. (Unpublished PH. D. Dissertation, Georag Washington University, 1971).

21 - Hayford, E. R. , The Pllitics of the Kingdom of Libya in Historical Perspective(Unpublished PH. D. Dissertation, Tufts Universit, 1971).

22 - Huntington, S. Political Order in Changing societies (New Haven : Yale University Press, 1968).

23 - Khadduri, M. Modern Libya (Baltimore: John Hopkins University Press, 1963).

24 - Legum, Colins (ed), African Contemporary Record, Vols. 10 - 19 (New York: African Publishing Company, 1979 - 1988).

25 - Norman, Jon, Lobor and Politics in Libya and arab Africa (New

York: Book man Associates, Inc., 1965).

26 - Nyrob, R. et. al. Area hand book For Libya, Second.edition. (Washington, D.C.: The American University, 1973).

27 - Palmer, M. and EL - Fathaly, O., "The Transformation of Mass Political Institution in Revolutionary libya" in E. Joffe and K. Mclachan (eds.). Social and Economic Development of Libya. (England: Middle East and north African Studies Press Ltd. , 1982).

28 - Pritchard, E.E., The Sanusi of Cyrenaica (Oxford: Clarendon Press, 1949).

29 - Qathafi, Muammar, The Green book, Three parts, (Tripoli: AL - Dar AL - Jamahiriyah, No Date).

30 - Quarterly Economic Review of Libya, Various Issues, (London: The Econmoist Intelligence Unit).

31 - Rifai, N., Libya: A Study of National and Internationl Factors Leading to its Unity and Independence. (Unpublished. PH. D., Columbia University , 1958).

32 - Roumani, J., "Libya and the Military Revolution "in I. W. Zartman, (ed), Man, State, and society in the cntemporary Maghrib (New York: Praeger Publishers 1973).

33 - Shembesh, Ali, the Problem of Libyan Political Stability During the 1960's (Unpublished M. a. Thesis, University of virginia 1972).

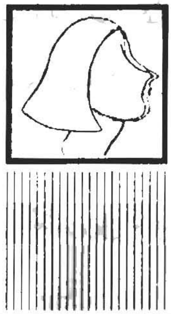
34 - Shembesh, Ali, The Analysis of Libya's Foreign Policy: 1962 - 1973 (Unpublished PH.D. Dissertation, Emory University, 1975).

35 - Tullis, F. L. Politics and Social change in Third World Countries. (new York: John Wily and Sons, 1971).

36 - Vandewalle, Dirk, "Qadhafi's Unifinished Revolution", Mediterranean Quarterly, Winter 1990, PP. 67 - 81.

37 - Wilkenfled, J., (ed), Conflict Behavior and Linkage Politics (New york: David Mckay Company ,Inc. , 1973).

38 - Wright , John . Libya (London : Ernest Benn limited , 1969).



معزوفة الودّ والمرافقة

إلى الصديق الشاعر محمد الفقيه صالح

إدريس ابن الطيب

- 1 -

علمنا السجن أن تستحيل المعية فيه محادثة
وكتيبة شعر
وجيشا من الأغنيات
يفاجئنا الشعر
تاجا على جبهات الرفاق، عروسا تهدهد أحلامهم
ويفيض بصوتك مشتعلا بابتهال وعرس
ومعزوفة الوجد ترفع ألحانها للسماء
جميل بلقياك هذا المساء

وقلبك مزدحم بالمودة مثل ازدحام الزنازين بالأمنيات
والسجن ينتأ بين انفساح البساتين مزرعة للمواجع
تنبت أطفالنا يهتفون بأغنية الفجر والابتداء

- 2 -

تمنيت لو يتزحزح سجنك نحو الشروق قليلا، ويرفع هامته
لتلاقي الأشعة عند انتصاف الطريق
ولكنه ثابت كثباتك
أن قليلا من الود في السجن مثل قليل من الشمس
والشمس تأسرها همهمات القصيدة، يصنعها الشعراء
فتشرق في داخل السجن، عصفورة تتقاسم أرغفتي
وتحملني كل يوم إليك تحايا الصباح

- 3 -

ولا شئ
غير الهدوء وشقشقة الطير
عند الظهيرة تفتقد الشمس
تأتي إلي
فاغضب منها
أحاورها خلف قضبان نافذتي
وأحاول إقناعها بالذهاب إليك
تجيئك قبل المغيب

فتهديك قبلتها بارتعاش التعجل والخوف
تذهب
أن المواجع تشتد حين تغيب
فيمسح شاى المساء الكآبة
نغرق بين الأحاديث
ينبت عبر الممرات شعر، فيربط شوق زنازيننا للتسامر
من يقتل السجن في النفس
لا سجن يقتله
والتماسك يشتد
إن مفاجأة الأمسيات الجميلة في مهرجاناتنا
ذلك الضيف يجلس مبتسما، ويسامرنا بابتهاج
وحين نسائله: من يكون
يجيب بإشراقة الابتسامة
إني الوطن.

سجن الجديدة
1979/7/21

موسيقى البهو

عاشور الطويبي

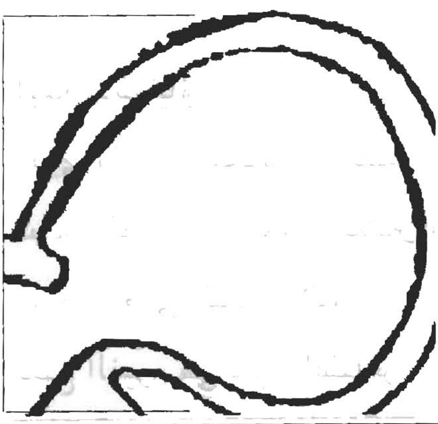
العازف الأعمى تحسس بقدميه أرضية البهو
ضاربُ الطبلة شاهد الرغبة ضغط على الطبلة
ضغطت المرأة ذات الفستان الأزرق على كتف العازف الأعمى
اهتزت أسرار الليل، اهتزت أركان البهو بالصور المعلقة عليه
اهتزت يد النادل يحمل الكأس إلى الشاب الواقف قرب النار
وحدها فسيفساء أرضية البهو لم تهتم
انسابت ألوانها بمحاذاة الموسيقى.

لم يكن للفستان الأزرق اللمّاع علاقة بما تحتويه الغرفة
استلقى دون قلق على ظهر المرأة
لم يفتح عينيه
لم ينتبه للتشيللو متكأ بأبهة
لم ينتبه للمرأة فى الصورة تعد البرتقالات وتضعها فى سلة ارجوانية
لم ينتبه للبيانو في الركن وهو يفخر بأرجله الرخامية
لكنه انتبه للكرسي يسري فيه دفء الجسد

يا لرحابة العود
يا لبهجة العود
يسمع دقات قلبه
دو
ري
دو



من راء كتف الصبية
من وراء عالم ثري بفصاحة الرغبات
استرق النظر للنوتة المفتوحة على نافذة ناعسة
أحاول أن ألحق بأصواتهم
حبل كلماتهم يعلق صوتي
في طيات الكلمات



من وراء رؤوس الرجال
المتكئين على آلاتهم
ترقص الفتيات الوردية
خلفهن تأتي الفتيات الزرق
ببطء وحياء
نافخ البوق يتبع بجعة البحيرة

إلى مخدعها
بكل وقار الأرض وجمالها
لا يرفع عينيه عن لمعان الجسد في حائط البهو
تنطلق الأصابع إلى الغرفة الجانبية ناعمة
غاب عنها ارتجاف السنين العجاف
تدخل الماء البارد
تكتب على السطح أصوات
السمك القادم من كهف البصيرة

على أوتار الكمان الطيب
تصعد آهات النسوة المستلقيات
على سرير الاستسلام القديم
هذا متكأ يستريح فيه الخريف المسافر
هذا خشب ناصع الرائحة يحضن النغمات الجانبية
يتوهج فى عينين لا يقترفان الفاحشة

بلهفة الاشتياق
العري يفضح النحاس المؤكسد
بنبض الصوت المرفرف بملايين الأجنحة
يصعد العرى الجبل الأليف
يضع الغيوم في جيب الشاعر

أيها العازف المتجول
تقف على بيوتهم
تمرر ضحك الأعشاب الفاحش البرئ
من نافذة السماء
تحمل إليهم صوت النوافير البعيدة

الطيور التي رافقتك في رحلة الوهم تحلق الآن
تقطف كلماتهم المعلقة بين السابحات
تملأ بها قواقع أحلامهم

شهقات وزفير ساخن
تتشكل دوائر على الشواشى الحمراء
عود نار
بخور جلسة مالوف (1)
فى الزاوية الكبيرة

الأصوات تحملق من جدران البيوت التي
زينها الطين الجبلي
هل أخفق العفّاس حين استراح تحت ظل العائدات من الحقل
ولم يضخ خميرته في قلب الطين؟

شاحذ السكين أشار له أن:

أرفع عينيك عن وعاء الألم

كان الوعاء يحمل عظايات وسلاحف وأفاعي بحرية سامة

ما كان له سوى يدين طليقتين ليحفر في الجدار شقوقا

يختبئ فيها الرجال الذين أتوا من الأماني الكاذبة

شاحذ السكين رأى في المعدن:

لهفة تتجمع على سطح البركة

غابات تصلب عصافيرها على الأغصان

مراكب تبحث عن ملاحيها

أغاني أخلفت مواعيدها

أنهار تحن إلى منابعها

سواقى تصفر فيها الريح

باردة كالفضيحة

1 – موشحات أندلسية بنكهة ليبية

* اسم مقطوعة موسيقية من تأليف الموسيقي الفرنسي موريس رافيل

قصاصات

نصر الدين القاضي

(1) أيام

لم يعد في وسعنا
أن نعد أيامنا الضائعة
على أصابع اليدين
التي تهرب مثل الريح
(واحد، اثنان، ثلاثة)
اليوم: السبت
غداً: السبت
ثمة تشويش متعمد
يخرب العد حتى نهاية
الأسبوع
اليوم الخميس
لا إنه الجمعة المقدسة
الراحة الأسبوعية
ماذا تقول:
إنه يوم الأربعاء

لا لا

إذن ثمة يومان

قبل الجمعة

ويوم واحد يسبق

الخميس

(2) ليل

هذا السكون

وهذا الصمت صمتي...

***

النجوم المعلقة في السماء

وهذا الصفاء

وتداعيات الحلم:

قافية قصيدتي

التي لم تكتب بعد

(3) بحر...

موج البحر يهدر

والقمر شاهد

وكل ما في القلب

ينبض

بكل النجوم



* * *

يا عشقي المحاصر

يا نكبة جيل

مر على سفح الهاوية

وأبداً

لن يموت

(4) بعد حين



نلتقي الآن ها هنا

وقدرنا

أننا الآن هنا

نغزل لحبك

همنا،

وقلقنا،

وأحلامنا

وهي ترقص في الغياب

ولو بعد حين

(5) موسيقا

أجمل ما فى الضجيج
الصمت
أجمل ما في الصمت
الضجيج
ومازالت أعزف على الوتر الضائع
أغنية تائهة
وأنام
على سرير الإيقاع
بشروق
غير قابل للعطب
والجنون.

شيخُ العُزلة

أو : كيف رحل المهاجر «ابو المعارف*»

عبدالوهاب قرينقو

تأملتُ في النجمة

... لم أفهم شيئًا

فاحتشدَ الدمعُ المكابرُ

وسطَ الجلسة يُحييك

استمعتُ بشغفٍ

لحكاية غرق لرفاق صديقي الذي

نجا من البحر في الشمال معهم

دارت مع الكأس الحكاية،

... ولم تُنسيني

خَبَّرنا أحدُهمُ

إنها رحلتْ في المشفى

(روحُكَ) الكانفة،

وقال الصحبُ اللذين لتوهم وصلوا

أنك مُحتضراً ردمت الجسدَ الناشِف
في رمل النهاية، ولم تخرج
روحُك (الرطبة)!

* * *

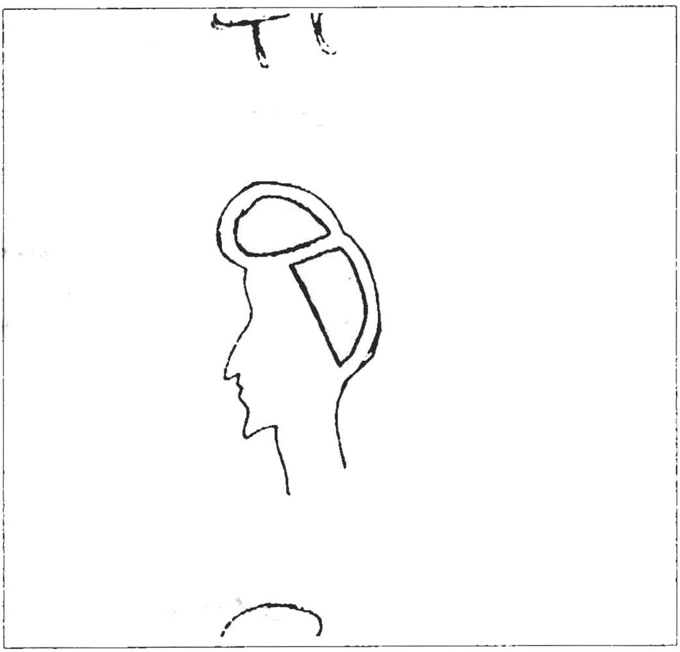
- لماذا يستفيقُ الحُلمُ كلْما نامت المدينة؟
ولم تجاورنا الصحاري
ولا نرتشف من نهل هيبتها/ خيبتها
قطرة؟
- لماذا تركتهم..
وكيف تأتّي لك
أن تتآمر على الرمال؟
تحنو على بئرك العكر الصغير
تحضنك لسبعةٍ وثلاثين صيفاً تفاصيل الريح،
وتتدثر في شتاءات البراري بعتمة «الأثل»،
وكوخ الطين.
...... (العتمة؟!)
هل جنياتٌ
نحتتها أزاميل انزوائك رعت مشاغلك؟
أم لا وعيُكَ
كيَّف حكاياك مع مناخات (المنفى)

- أهو حقا منفى؟

أم أنك عشت مدائنك الأثيرة،

وتركتنا نلوك العمرَ بالعمر

على أرصفة قيظٍ وقلقٍ، وغُبار.



* أبو المعارف:

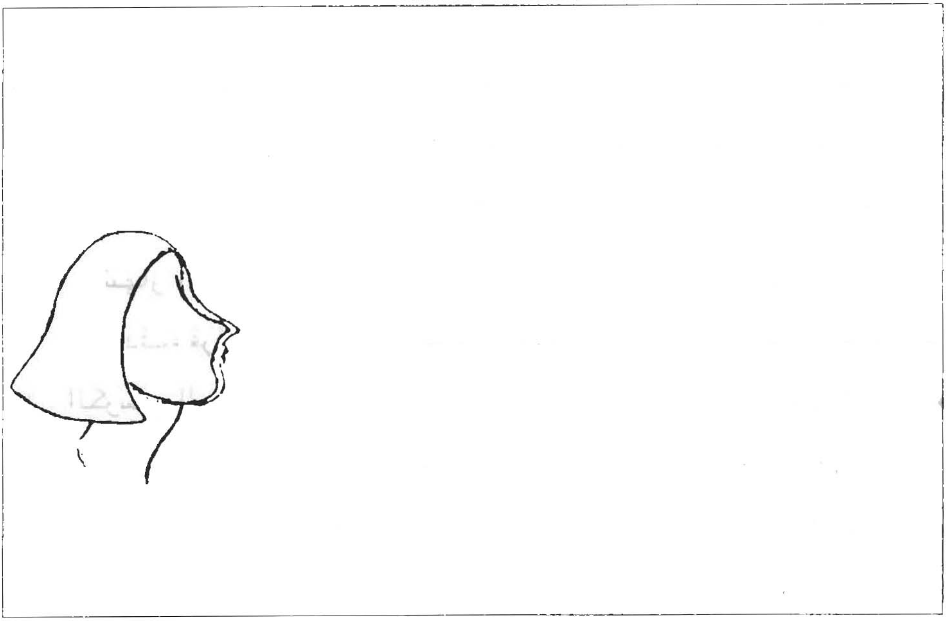
رجل من مدينة «سبها» جنوب ليبيا، اتجه في مطلع الستينيات شمالا إلى أن وصل بلدة «هون» القديمة، وعاش فيها قليلاً، ثم اتجه لسبب غير معروف إلى صحراء رمليةٍ شمال البلدة، ومكث فيها وحيداً منذ شتاء 1964 إلى أن توفي في 2001/5/1

أنـــا

نعيمة الزنى

الغيمُ يدخل من النافذة
يغيب الحلمُ في خاصرة المدينة
يصبح المساءُ يابساً عن ضحكتي
صباحٌ أبله
ما عاد يوقظني
وليلٌ فضفاضٌ
لا يتسعُ لعيني
فهل يُحييك ليَ اللّه
رصيفاً آخر...؟
المدينةُ تمطر وهماً على كاهلي
لكن.. سأفتحُ صدري للمتاهة
وأشربُ المعصية
أراودُ الريح السوداءَ
عن نفسها
فالليلةُ تختمرُ في القلبِ
آخر القصائد

ليتلعثم الهواءُ
لأمتطي نزقيَ وأذهب
لترتبك الشوارعُ
بخطاي المشتعلة
لن أعود
لأرتِّب غرفتي القديمة
أحصد الصورَ عن دمائي
أرجم الفجرَ
لأخاصر الريحَ
وأتناثر في المدى.



جمعة بوكليب

كنا ثلاثة: شرخ فى مساء عيد ميلاد كئيب، نجلس فى غرفة واحدة، نتنفس هواء واحدا. هى قالت شيئا لم أتبينه، وأنا سمعت ما قالت، هززت رأسي بعبط ولم أفه بكلمة، وهو كالعادة جالس فى دفء واستراحة الأريكة، يقلب عينيه السوادوين فى أنحاء الحجرة الصغيرة دون أن يحطهما علينا «أنا وزوجته» متظاهرا بالاستماع إلينا ونحن - في حقيقة الأمر - لم نقل شيئاً. أنا «أخوه» سمعت ما قالت، لكنى لم أتبينه، هززت رأسي بعبط، ولم أفه كلمة.

كنت قد جئت لزيارتهما قادما من بلدة أخرى، تقع جنوب غرب لندن، يسميها أهلها «ردينغ» وأسميها منفاي، وتوتر قوس وحشتي، لكني كلما رقت أوتار عذوبتي أسميها ابتهالي. أذكر أننى حين وصلتها، أول مرة، وقفت وحيداً في محطة قطاراتها، متذوقا في فمي طعم غربة، مزيج من المرارة والحموضة. هذه أيضا المرة الأولى التي أغادرها إلى مدينة وحشة أخرى. هذه الزيارة، أيضا، محاولة أخرى لرأب شرخ في علاقة مشوبة بالتوتر، والانكسارات العديدة.

فى النهار المنتوى للزيارة، استيقظت مبكرا. أشعلت سيجارة، وغادرت،، شبه عار دفء فراشي. أعددت بميكانيكية قهوة مرة، وفتحت المذياع ثم جلست على الكرسي الوحيد الموجود بالمطبخ، تابعت صوت جون همفري في راديو فور، يقرأ أخبار نشرة تمتلئ بالتهديدات الأمريكية للعراق. حملت في يدي ما تبقى من مرارة قهوتي، ونهضت متجها نحو الحمام. وأنا أفرغ أمعائى واصل همفري قراءته للنشرة، وبدوري واصلت الاستماع. تحت سخونة مياه الدش،

تنهدت وزفرت وقلت لقلبي: استرح يا قلبي فالنهار أمامنا لم يبدأ بعد، وملئ باحتمالات عديدة تصعب على التنبؤ. حزمت أمتعتي في حقيبة صغيرة، فتحت باب البيت على نهار ملبد بغيوم ورماد. قلت لقلبي استرح يا قلبي، ثم أغلقت باب البيت على ترددي، وغبت في هدوء الشارع، في محطة القطارات - هذه المرة - لم تلسع قلبي غربة كافرة، وإن كان خاطري ذاب في صفاء الندى الذي رأيته يغمر أغصان طفولة تهرأت من كثرة الاستحلاب. هل - هذه المرة - أيضا كنت أغادر منفى لأدخل آخر؟ في القطار، غطست في دفء العربة والأنفاس. تذكرت بعض ما تبقى عالقا في القلب من قصائد سربت دفئا إلى قلبي، ثم حين وصل مخزون ذاكراتي منها نهايته، دفنت عينيّ في صفحات جريدة، سرعان ما ألقيت بها جانبا. تركت عينيّ تمرحان وتركضان في مروج الخضرة والتلال التي كان يعبرها القطار لا مباليا، استمعت، قليلا، إلى ثرثرة عجوزين جلسا في المقعد المجاور، وحين ترصد لي الملل أغلقت عينيّ محاولاً النوم.

في محطة قطارات (برايتون) انتظرت حتى غادر جميع المسافرين العربة، نهضت من مقعدي مستشعراً ألما في ظهري: «لعن الله السجون وأحرق قلوب السجانين» في بار المحطة طلبت شراباً، أشعلت سيجارة. بشبق تابعت عيناي جمال استدارة مؤخرة صبية البار، دفعت لها ما طلبت من نقود ثمنًا للشراب، وتمنيت إغفاءة في زرقة عينيها. حاولت تذكر فرح صغير ذاب في ريقي ذات نهار، أو ما تبقى من دفء امرأة غابت في سديم الوقت واختلطت ذكراها بما تبقى في القلب من تباريح.

بمجرد أن خرجت من البار، وجدتهما في إنتظاري ألقيت سيجارة كنت أشعلتها لحظة خروجي، على لمعان أرضية المحطة، وأسرعت الخطوات باتجاهما تسبقني ابتسامة. مددت يدي اليمنى نحوه أولا. صافحني وظل ابتسامة على شفتيه قال: أهلا، كيف الأحوال؟ قلت: أهلا، قالت هي، دون مصافحة وبود: هالو قلت مبتسما: هالو.

هو «أخي الأصغر» كما هو، وكما عرفت حزني وألفته وهي «زوجته» بدت لي تغيرت، وأنا، استناداً إلى ما قالته هي، تغيرت أيضا. في سيارتهما جلست في المقعد الخلفي، أشكو متاعب الدراسة، وضيق اليد، والوحدة، ثم انتقلت للحديث عن آخر ما سمعت من أخبار عن الغزو الوشيك للعراق، وحين انتهيت سكت، فنهض الصمت من رقاده، وانكفأت على مرارتي القديمة حتى توقفت السيارة أمام مبنى العمارة التي تحتوي عشهما.

لم يتغير شئ في الشقة، ما زالت كما عرفتها: أنيقة، مرتبة بعناية مبالغ فيها وحرص لا يخفي، ودافئة. أعدت هي لنا القهوة، وجلسنا ثلاثتنا في حجرة الجلوس على آرائك مريحة، نرشف القهوة بصمت تسللت برودته على شكل موجات رادارية إلى الدفء المنبعث من جهاز التدفئة، ثم التفت بقلبي وبمحتويات الحجرة.

هي (زوجته) قالت شيئاً لم أتبينه. أنا (أخوه) ابتسمت بعبط، ولم أفه بكلمة. هو (أخي الأصغر) في أريكته المفضلة، مستريحا في جلسته، مقلبا عينيه السوادوين في الحجرة، يقضم بأسنانه ما تبقى قابلا للقضم من أظافر يديه، ومتظاهراً بالاستماع إلينا.

جلست بينهما وحيدا ألوث الصمت بغيم دخان سيجارتي، متحسسا بروق توتر تتجمع متهيأة للاشتعال في حنايا القلب.

كنا ثلاثة. نجلس في حجرة واحدة، في شقة واحدة، في مدينة واحدة، تحت سقف كون احد، منفصلين.

لندن 2001/4/27

الهوية

نجوى بن شتوان

تجنبت الرافعة التي تقطع الشارع مثلي، رأيت واحدة أخرى عند شارة المرور، وكانت ثالثة بعيدة جداً، تشبثت بمقبض بابها وهى تمضى متمايلة، مد رجل يده إليّ وأركبني، كان يجلس تقريباً خارج حدود الحافلة، مالت الحافلة نحو اليمين فملنا معها وتخطت يدي الاسطوانة التي تتوسط السقف طولياً وتدلت منها أنشوطات جلدية.. مددت يدي ثانية، فمالت الحافلة جهة اليسار.. فقدت توازني ووقعت إلى سطحها.. كانت المقاعد ممتلئة بالركاب ونصف أنشوطات الاسطوانة ممسك بها، تخطت نظارتي وجهي في الاهتزاز الحالي، أردت اللحاق بها، فانزلقت الأوراق من تحت إبطي، مد راكب يده تحت كرسيه ليساعدني في التقاط نظارتي قبل أن يهشمها شيء، ومد آخر يده ليلاحق أوراقي أسفل مقعده، انزلقت هويتي تحت قدم رجل من الريف، لمحت صرصاراً يمر سريعاً فوق القدم إلى فجوة ظهر منها الحشو الجانبى للحافلة، مالت الحافلة فضغط الريفي ظهر المقعد الذي أمامه برجله ليقي نفسه الوقوع، سال ماء طيني من حذائه المعصور، كانت تربته مختلفة، تلطخت هويتي ثم اختفت عن عيني، كنت ما أزال أحاول استعادة توازني للوقوف، ارتطمت بالمقاعد.. اتسخت بدلتي الجديدة والتوت ربطة عنقي على عنقي، ضج الركاب الذين ارتطمت بهم، دفعني بعضهم عنه لأنه بالكاد يقف وحاول عدد منهم تمكيني من الاسطوانة.. صرخت بالسائق:

هيه يا... خفف السرعة.

رد فوراً منعطفاً بالحافلة المحتشدة:

مانيش على فص خاتمك ولا خاتم أمك.

ليدور حول جزيرة دوران كما خمنت من حركة الحافلة، لكن السرعة مازالت كما هي لا تنخفض!

أمكنني أخذ نظارتي لتستقيم المشاهد أمامي، وضم إظبارة المستندات تحت إبطي أقوى مما سلف، بدأت نفض التراب الملتصق ببذلتي وقد نجح شاب ماشياً بواسطة الاسطوانة في الاقتراب مني ورفعي عن سطح الحافلة المسرعة، كانت يده قوية، أجل قوية وحارة لم أتركها رغم استعادتي وضع الوقوف وتمكني من الاسطوانة، صاح السائق وهو يوقف الحافلة فجاءة:

يا بن الكلب كسرتني... يا لد الذين... يلعن أبوك وباللي خلاك أتسوق...

ظننت أنّا وصلنا حين توقف عن القيادة ونزل يعارك سائق الحافلة الأخرى، مخرجاً عصىً غليظة من تحت كرسي القيادة لاستكمال الحوار.

أدركت أننا لولا الحافلة الثانية ما توقفنا عن الاهتزاز، ارتفع صياح السائقين وخفض معظم ركاب الحافلتين رؤوسهم أسفل الكراسي مفتشين عن محافظ ورخص وأوراق وهويات وأشياء أخرى سقطت منهم أو ممن سبقهم.

شعرنا بالحافلة ترفع رأسها بكبرياء وتسير سيراً هيناً، كان السائق الجديد رافعة البلدية التي ما ارتحنا على مقاعدنا وسررنا بوقف الاهتزازات حتى ألفيناها تتوقف فى المنطقة المخصصة للخردوات، بالطبع لم نكن هناك لوحدنا فخلفنا الحافلة الثانية وأمامنا مئات الحافلات الوادعة كما لم تكن يوماً، تلك التي لم يأكل الصدأ ولا الخراب ولا النسيان حرفاً من أسماء المناطق والبقاع التي حملتها!

2004/4/9

المربوعة

محمد الأصفر

كلما التقيته حرص على أن يضيّفني في مربوعتهم العتيقة ذات البلاط الأبيض والقرمزي الشبيه برقعة شطرنج، والتي قبل تحويرها إلى مربوعة كانت مقهى شعبيًا من رواده بعض فتية بنغازي المهمومين بالثقافة والأدب كصادق النيهوم ورشاد الهوني وحسين مخلوف وخليفة الفاخري.

كان ذلك حقبة الخمسينيات والستينيات عندما كان ميدان سوق الحشيش حاضرة برقة ومركزها التجاري العامر يوميًا بالباعة والشراة القادمين من نواحي سلوق وقمينس والأبيار والرجمة وحتى من الجبل الأخضر وفزان وأوجلة، جالبين منتجاتهم من عسل وحبوب وبقل وأصواف وتمور وغيرها.

كان مقهى «سي عمر» يقدم القهوة والشاي والمشروبات الغازية، وفي فصل الشتاء يضيف سحلب القصب الساخن المرشوش بالقرفة والحرارات ومبشور جوز الهند، بعد أن نتناشد ونجمع ما في جيوبنا، يخرج لزمنية قصيرة ويعود بكيس صغير نافخه الماء، يثقب طرفه بعضّة ليصبه داخل القنينة الفارغة، نبتسم، وتدور الكؤوس بيننا، تصحبها ملاعق زبادي غوط السلطان وحبيبات الزيتون المالحة.

في قطيرات الخمر تتجرأ المحاكي..
والأحاسيس الظامئة تُزْهرُ الانتعاش
والهم والغم مذبوحان في رقصة مرحة ..
والأحذية الدائسة مآزق وجودنا تسكر.. تترنح..

تنحلّ عُقد خيوطها لتنثنى أبوازها إلى تحت

والفناء المرئى يرحل بعيداً عنا

وإن عاد فبيطء

حتى نكاد لا نحس دخوله

أي بقاء فانٍ يرانا لا نراه!

بعد خمسة أدوار يضيء الجو، والمزاج يرتقى سلالم الابتهاج، والتجلى يشير إلى الدرج القريب، يجلب منه أوراقه وأقلامه ويغوص متنفساً في عميق عالمه.

نجيب مخلوف، من مواليد سوق الحشيش بداية الخمسينيات، متوسط القامة، هادئ الطباع والملامح، مخدد الجبهة، شعره جيّره الزمان، عيناه محمرتان، أغلب الآحايين تخالهما تذرفان، على جبينه مسحة حنين، وفي رأسه ذاكرة ضجيجة بالأحاديث والحوادث، أمكنة، شخوص، أزمنة مفرحة ومحزنة، ينشر حكاياته في جريدة «أخبار بنغازي»، تناول العديد من الشخصيات الليبية والعربية، علي بازامة فنان الكاركوز، الدرويش بوسعدية، أحمد بن بللة، جميلة بوحيدر، جميلة بو عزّة، بطل الملاكمة جقرم، صاحب مطعم قريتشة، وكثير.. كثير..

مختصر يومه كمختصر ماضيه، لا جديد تحت الشمس ولا قديم فوق السماء، يخرج ويعود، يستيقظ وينام، بندول رتيب يعيشه، يجلس على مصطبة بيتهم، خلفه حوض لاونطا، تظلله عريشة لبلاب، أمامه مخلوقات تمر، ينظر يمينه، يستحضر الكرمة، كرمة عائلة مخلوف، هي مجتثة الآن، خيالها باق، ظلها المفترض، رائحتها، يقعى حيث كانت، يحفن من التراب، يشمه ويعيده برفق، لا ينفض راحته، لا يمسحها بمنديل، يمسح بها على جبهته ويهمس لذاته:

– لماذا عمر الكروم قصير؟!

يقطع ميدان سوق الحشيش، القصير طوله وعرضه، تقوده قدماه إلى شارع سيدي أحمد الشريف، يتبوأ منتصفه، ظهره لأطلال ضريح عمر المختار، ووجهه لمنارة سيدي خريبيش، لا يعبأ لأبواق السيارات.

ما أجمل الغروب

الغروب هروب

والشروق هبوب لرياح النور

الشمس تغوص

المنارة تومض

والنجوم تضيء ليل برنيق

ليل الملح المضيء

الليل الشفيف الذى لا يبتلعنا

ذات يوم لم نجمع ما في جيوبنا، كان حزينًا، صامتًا، يدخن بشراهة، سيجارة يشعلها من فم أختها، ظللنا جالسين على المصطبة، الظل يتأخر، وآذان الظهر يرتفع من جامع سيدي محمد الفقي، دخلنا المربوعة قدمت لنا أخته مكرونة جارية حارة، وأعقبتها بدورين شاي مكشكش، نجيب مازال في غيه صامتًا. لم أتجرأ على اقتحام عزلته، من حق الإنسان أن يسكر صمتا، تجرعت مثله زجاجة صمت، غرقت في قراءة (أنْ تعيش لتحكي) لجابريل جارسيا ماركيز، بينما هو غارق في سُحب سجائره، الصمت ليس عزلة، يحاورني بعينيه بهزهزة رأس خفيفة، بدمعتين حرّتين، بطول، وقصر سحبه لسيجارته، بطريقة نفثه، بكيفية سحقه للأعقاب، السيجارة حياة والحياة سيجارة، والجمرة هي الروح، وأعواد الثقاب قدحة قدر بائسة.

كانت حالته غير مستقرة، صخب، هدوء، أحاسيس متشابكة، ربما تلسعه سياط ذكريات أليمة، ألم يختبئ في طيات نسيان يتحين فرصته ليطفو، لا يريد

أنْ يموت، دائمًا من حق الألم أن ينجو، أن يعيش حياته، أن ينتصر على حقن التخدير وشرائط المسكنات

الإنسان لا يجتّر من ماضيه غير الحزن

وإن اجتر الفرح ففرح الحاضر أكبر أناني

وفرح المستقبل أقتم أنانية

مسكين تاريخ مشاعرنا.. مسكين!

انتابتني نوبة سعال بسبب الدخان، أسعفني نجيب بفتح النافذة المطلة على سوق الحشيش، ناداني بفرح طفولي.. تعال.. تعال.. جئته مسرعاً أشاركه التأمل الشباكي، كانت قادمة هريرة ناضجة متباطئة، قصيرة مكتنزه، ترتدي إيزارًا سماويًا وسترة فضفاضة تميل للّون البنفسجي، يفصلهما حزام من قماش وردي، تتهادى مقتربة وشعرها منسدل في سالفين على صدرها، تصلنا فرقعات صندلها على الأسفلت تك.. تك.. تك.. وشوشني: إنها سعاد.. اسعودتي.

هممت أن أخرج .. فسعاد على وشك الوصول.. لكنه أمسك بيدي بشدة.

– والله ما تنكتب علينا.. النيهوم الفاخري ما علمونش استبدال الأصدقاء بالصديقات .

– لا يمكنني البقاء.. أشعر بالخجل إن حشرت نفسي بين عاشقين!

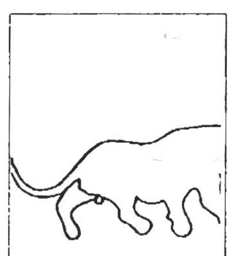
باهي.. باهي.. ساهل.. ساهل.

رن جرس البيت فوارانى وراء باب المربوعة.

سعاد ونجيب جالسان في صمت صاخب، أمامهما العصير والكعك والغريبة والمقروض.

كان قد استنفد سجائره فاستأذن سعاد وجاءني خلف الباب، سحب من جيبي علبة السجائر تاركًا مكانها كعكةً وقطعة مقروض.

ومع أولى نفثاته الجديدة ساد المربوعة مناخ رومانسي يتواطأ مع الأيروسية، حديث هامس، آهات مسروقة من صمت محروس، ضحكات مكبوتة، محاورة بصر وبصيرة جسد وروح، عصافير، فراشات، شموع تتذاوب، ورود تنبت في الجدران، البلاط القرمزي ورد البلاط الأبيض، اللونان يتدخلان، يلهثان في امتزاج ألوان الطيف، رقعة الشطرنج تورمت، السقف دار، هدد بتسريب ماء المطر، أخيراً استأذنت سعاد للذهاب، صحبها نجيب إلى شارع عمرو بن العاص عبر شارع عثمان ابحيح، عند حلواني بو عشرين أوقف لها سيارة أجرة. ولوح لها بحرارة، كنت أرقبه من النافذة وهو عائد يهرول بقفزات تزغرد، خرجت لملاقاته على المصطبة، عانقني وجرني بإلحاح إلى مكان الكرمة.



مسرحية قصيرة جدا

ميونيخ 1966

إهداء إلى رضا وابو بكر

رضوان أبو شويشة

غرفة جلوس فى بيت بافارى بسيط في ضواحي ميونخ، ستار تحجب نافذة.. ونار تتأجج في المدفأة.

كارل: بدين، مرح، قصير القامة في نهاية العقد الخامس، يده اليسرى اصطناعية، يحرك النار بقضيب حديدي، يجلس على كرسي هزاز ملابسه بنية.

بشير: ليبي، فى العشرين، يجلس على الكرسي في مواجهة كارل، حقيبة ظهر إلى جانب الكرسي،شدت إليها حقيبة بها كيس نوم.

بشير: ينظر إلى النار، عليه سيماء التشرد والبرد. يغلب علي ملابسه اللون الأبيض.

الكا: أصغر من زوجها قليلاً (كانت إمرأة جميلة ذات يوم). في فستان أسود – وحول الجميع تتوزع زجاجات البيرة وصينيات عليها قطع تفاح.

بشير: يشعل لفافة، وينظر إلى إلكا ثم كارل، ويكمل الزجاجة.

كارل: قنبلة إنكليزية مضادة للدروع فجرت دبابتي وحولتني إلى إنسان

بشير: مبتور فوق رمال ليبيا.

بشير: يتناول زجاجة أخرى ويمشي إلى النافذة، يزيح الستارة قليلاً ينظر على الخارج.

بشـــيـر: الثلج يسقط على شجر التفاح...

(يشرب جرعة كبيرة)

وشجر التفاح يتحول إلى أشباح بيضاء تهمهم بالرحيل.

(يشرب جرعة صغيرة)

كـــارل: فقدت كنزي المقدس وذراعي الأيمن.

بشـــيـر: تفاح مثلج وبيرة بافارية.

كـــارل: تفاح مثلج وبيرة بافارية.. في ليلة عيد البيرة.. يجب أن تنام مع زوجتي..

بشير (مرتبكاً) يعود إلى الجلوس.. يحول نظره إلى ألسنة النار في المدفأة..

إلــكـــا: كارل إنسان معطل.. منذ الحرب العالمية الثانية، في حرب الصحراء بين الحلفاء والمحور.

بشـــيـر: استعارت روما ليبيا لألفي عام، واستعارت اسطنبول ليبيا لأربعة قرون، والآن تريد استعارتي في هذه الليلة.

(بشير يشرب جرعة كبيرة) ثم يهز رأسه بالنفي.

بشـــيـر. لا.

(تنزل الستارة لحظة ثم ترتفع)

بشير لوحده في غرفة الجلوس في كيس النوم وقد خبت نار المدفأة.

(تنزل الستارة لحظة ثم ترتفع)

..ضوء الصبح.. النار تحولت إلى رماد.. بشير يجلس أمامه صينية الإفطار بها فنجان قهوة وخبز وجبن.

كارل يجلس أمامه.

كـــــارل: لماذا تصر على السفر إلى هامبورج!

بشــيــر: سهم الرحيل أصاب قلبي.

كارل (يشير إلى النافذة)

كـــــارل: الثلج بدأ مبكراً هذا العام (صمت)

في هذا الطقس من الصعب الحصول على توصيلات مجانية إلى هامبورج، (توقف).

لا أحد يتوقف من أجل أحد على الأتوبان

(بشير يضع الحقيبة على ظهره يهم بالخروج)

بشــيــر: سأعتمد على الحظ..

ثم يخطو نحو الباب.. يتوقف، يتلفت..

بشــيــر شكراً يا كارل على كرم الضيافة يلّوح بيده «هافيدازين».

كـــــارل: (وهو ينظر إلى النار الميتة)

كـــــارل: هافيدازين.

ستارة

الكدوة (العزيزة القديمة) شتاء 2004 ف .

أنماط التفاعل بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في ليبيا

دراسة حالة جمعية الهلال الاحمر الليبي

(1957 - 1994) (1)

أم العز الفارسي

تعد دراسة المنظمات غير الحكومية مجالا جديدا في الدراسات السياسية، التى ترى فيها مدخلا مهما للديموقراطية والمشاركة السياسية فى المجتمعات المعاصرة وأداة مهمة لفهم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

هذا الملخص لأحد الدراسات الجامعية التي ناقشت أنماط التفاعل بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في ليبيا، وتم فيها الاستعانة بنموذجين رئيسيين لتفسير هذه العلاقة ولمعرفة التأثيرات المتبادلة بين متغيراتها، النموذج الأول هو النموذج التعاضدي أو (الكوربورتاورى) (Corporate Model) الذى يركز على مركزية الدولة وهيمنة النخب الحاكمة على منظمات المجتمع المدني، والنموذج الثانى هو النموذج التعددى (Pluralist Model) الذي تلعب فيه هذه المنظمات أدواراً مهمة ومكملة ومعاونة للمؤسسات الحكومية. ووضعت الأسئلة لمعرفة طبيعة التفاعلات ومن ثم طبيعة العلاقة بين المؤسسات الرسمية للدولة الليبية ومنظمات المجتمع المدني، في ضوء دراسة حالة جمعية الهلال الاحمر الليبي.

* كاتبة وباحثة في مجال العلوم السياسية.

* قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية، صيف 1995 بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد/ جامعة قار يونس.

ويلاحظ أن أدبيات علم السياسة اهتمت بدراسة عمليات التفاعل بين الدولة والعديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فالأحزاب السياسية والجماعات المصلحية وجماعات الضغط من روابط واتحادات ونقابات أخذت هامشا مهما من البحث في الأدبيات السياسية، غير أن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر - وهي من أهم هذه المنظمات - لم تحظ بالدراسة الكافية، ونظرا لأهمية أدوارها ورسالتها التى تسعي إلى تخفيف آلام البشر وحماية الصحة وفرض حماية الفرد الإنساني خاصة في النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى فإن دراسة علاقة هذه المنظمات مع الدولة تعد نموذجا جيدا لمعرفة أبعاد هذه العلاقة وطبيعتها خاصة وأن التفاعل بينها وبين الدولة يتجاوز البيئة الداخلية إلى البيئة الخارجية عبر تفاعلها مع منظمات الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر.

تناولت الدراسة رصد وتحليل أنماط التفاعل بين المؤسسات الرسمية للدولة الليبية وجمعية الهلال الاحمر الليبي، من خلال تتبع التطورات السياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا في الفترة من العام 1957 إلى العام 1994 وتأثير هذه التطورات على جمعية الهلال الاحمر الليبي وتفاعلها مع البيئة الداخلية (الدولة الليبية ومؤسساتها الرسمية) فى مختلف أنشطتها القانونية والإدارية والتمويلية وأثر ذلك أيضا على تفاعلها مع البيئة الخارجية (عناصر حركة الصليب والهلال الاحمر الدولية).

وانطلق البحث من مشكلة ندرة الأبحاث السياسية التي عالجت هذه الظاهرة رغم الطبيعة المميزة لجمعيات الهلال والصليب الأحمر، فهى معترف بها محليا ودوليا وفقا لنظم معتمدة وموقع عليها من قبل الدول الموجودة فيها، والطبيعى أن يلزمها هذا الموقف بالتعاون مع هذه الجمعيات وتقدير طبيعة عملها في مجالات خدمة البيئة المحلية والدولية خاصة عند مواجهة الظروف الطارئة، وتكتسب كل جمعية وطنية طبيعة وخاصية بيئتها المحلية والظروف المحيطة بها.

تصدت الباحثة لمناقشة فرضية أساسية تشير إلى (أن التغيرات التي شهدتها مؤسسات الدولة الليبية والبيئة الداخلية أفقدت جمعية الهلال الاحمر الليبي استقلاليتها وفعاليتها بحيث أصبحت تفاعلاتها مع هذه المؤسسات تعكس النمط أو النموذج الكوربورتارى الذي يبرز هيمنة الدولة ومؤسساتها الرسمية على المنظمات غير الحكومية).

استعانت الباحثة ببعض الأطر والمداخل النظرية التحليلية التي اهتمت بدراسة التأثير المتبادل بين الدولة ومؤسساتها الرسمية من ناحية وبين المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى، ومن هذه المداخل: المدخل (البيئى المقارن) الذي يهتم بعلاقة المنظمة بالبيئة المحيطة و (المدخل الكوربورتاري) الذي يهتم بالعلاقات المتبادلة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية خاصة فى وجود هيمنة الدولة على هذه المنظمات ومحاولة دمجها فى إطار مؤسساتها الرسمية، وركزت الدراسة على العوامل التي تشير إلى هذه العلاقة وبواسطتها تبدأ ممارسات التسلط والهيمنة من قبل الدولة على المنظمات غير الحكومية ومن هذه العوامل:

1- ضررة اعتراف الدولة الرسمي بالمنظمة ووضع شروط لإشهارها.

2- السماح للمنظمة بمزاولة نشاطها من قبل الدولة وأجهزتها الرسمية.

3- اعتماد قوانين ونظم ولوائح عمل المنظمة من قبل الدولة.

4 - إسهام الدولة في تمويل المنظمة خاصة في مراحل التأسيس.

5- وجود اتفاقيات مشتركة للتعاون والتكامل في بعض المهام والنشاطات بين الدولة وهذه المنظمات.

6- تدخل الدولة في سياسات المنظمة وأنشطتها القانونية والإدارية والمالية وفي علاقاتها الخارجية، سواء بسبب التداخل في طبيعة العمل وعدم الوضوح التنظيمي، أو بسبب طبيعة الدولة ومؤسساتها الرسمية، حين يغلب عليها طابع الهيمنة والتدخل في تيسير نشاطات المنظمات غير الحكومية.

ولمعرفة تأثير هذه العوامل على جمعية الهلال الأحمر الليبي، تم تقسيم الدراسة إلى فترات متمايزة تزامنت مع التغيرات الجوهرية التى حدثت فى بنية الدولة الليبية ومؤسساتها الرسمية، لمعرفة أثر هذه التغيرات على الجمعية وتفاعلها مع البيئة المحلية والدولية وأبرز هذا التقسيم تفاعلات مختلفة نلخصها فيما يلى:

أولا: فى الفترة من عام 1957 إلى عام 1963

لعب العمل الأهلى في ليبيا دورا بارزا فى توحيد موقف البلاد من الاستقلال، ومارست تشكيلاته المختلفة قبيل الاستقلال مهام التوعية السياسية والتمسك بالوحدة الوطنية

والانتماء العربي، وواجهت الكثير من الضغوطات والعراقيل سواء فى فترة الاحتلال الإيطالي أو فترة الإدارة العسكرية، وبينت نتائج دراسة هذه الفترة أهمية الأدوار والمواقف التى لعبتها التشكيلات السياسية والاجتماعية في ليبيا قبل وبعد الاستقلال. وبرزت قيادات وطنية أسهمت بجهود العمل الأهلى فى إعادة الإعمار والبناء وإثارة الاهتمام بالاحتياجات الأساسية وتحسين الظروف الحياتية وتحقيق العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية.

ومن المؤسسات السباقة في هذا المجال برزت جمعية الهلال الاحمر الليبي (لتأكيد التكافل الاجتماعي وعون المحتاجين ومساعدة الناس الذين كانوا يحتاجون إلى الخدمات الأساسية، الصحية والتعليمية والسكنية وحتى الغذائية) كما ورد فى تقرير الأمين العام للجمعية، التى أشهرت وتم اعتماد نظامها الأساسى بمرسوم ملكي عام 1957 تؤكد وثائق الجمعية إلى أن اعتماد الجمعية كان فرصة لقبول مساعدات وهبات غير مشروطة من جهات محلية ودولية غير حكومية وكذلك من أشخاص قادرين على المساعدة بالدعم المادى أو العمل الميدانى وخاصة في مجالات الرعاية الصحية الأولية والإرشاد والتوعية لإعادة البناء ودعم ثقة الناس بقدراتهم وبأنفسهم. مرت جمعية الهلال الأحمر الليبي في هذه الفترة بظروف صعبة نتجت عن مرحلة البناء الأولى، إلى جانب تأثرها بمشاكل طبيعة الدولة الليبية من حيث البنية الإدارية فى شكل النظام الاتحادي (الفيدرالى) الذي أعلن باستقلال ليبيا في ديسمبر 1951وحدد المبادئ الأساسية للسياسة والحكم وتم توزيع الاختصاصات بين ولايات برقة وفزان وطرابلس واحتفظت هذه الولايات بسلطات أساسية إلى جانب الحكومة الوطنية التي تتولى مباشرة المسائل التشريعية والتنفيذية وحق الإشراف على الولايات وفيما بعد نقلت كافة السلطات إلى الحكومة المركزية، التي حدّت من مشاكل السيطرة على حكومات الولايات نتيجة اتساع رقعة المملكة الليبية وصعوبة الاتصالات وضعف الإمكانيات البشرية والمالية، وهي نفس المشاكل التي عانت منها الجمعية قانونيا وإداريا حيث سيطرت السكرتارية العامة على فروع الولايات مع ضعف الإمكانيات.

فمن حيث الوضعية القانونية: اعتمد للجمعية أول نظام أساسي سنة 1957 بمرسوم ملكي وخضع هذا النظام الأساسى لتعديلين مهمين الأول سنة 1959 وكان هدفه تركيز السلطات في يد رئيس الجمعية (وزير الصحة) والثاني سنة 1961 وهدف إلى إلغاء التعديل السابق وتمكين لجان الفروع في الجمعية من ممارسة أدوارها.

أما إداريا: فقد تأثرت الجمعية بنمط المؤسسات الرسمية وهياكلها العامة، وكانت تدار في هذه المرحلة بواسطة هيئة مركزية وثلاث لجان ولايات وفقا لبنية النظام الاتحادى. بينما تعثر تمويل الجمعية وعانت ظروفًا صعبة نتجت عن سوء الأحوال الاقتصادية للبلاد بشكل عام، بينما تجلت تفاعلات الجمعية مع البيئة الخارجية في شكل سياسات تأثرت بالروح الوطنية والقومية العربية التي سادت بعد الاستقلال، وعملت الجمعية جهدها لإلغاء فرع الصليب الاحمر الإيطالي في ليبيا وقبلت إعانات فنية من جمعية الهلال والصليب الأحمر السوفيتية رغم اتجاه الدولة إلى عدم التعاون مع السوفيت في هذه المرحلة، واستعانت الجمعية بتوجيهات وخبرة مؤسسات الحركة الدولية في مجالات وعلاقات العمل الإنساني التى تدعو إلى الحياد وتنبذ التحيز وقبول الإعانات والهبات غير المشروطة التي تصرف في أوجه العمل الإنساني.

وكان نتاج تفاعل الجمعية مع البيئة المحلية يعبر عن طبيعة الحكومة المركزية لاحتواء جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية في المجتمع، وهذا جعلها تهيمن على الجمعية وتعتبرها أحد أقسام وزارة الصحة وذلك لسببين:

الأول: عدم تفهم المؤسسات الرسمية لطبيعة النشاطات الأهلية وضرورة استقلاليتها عن سيطرة الدولة.

الثاني: عدم التزام المؤسسات الرسمية بالنظم واللوائح القانونية المعتمدة للجمعية محليا ودوليا، والتى توضح طبيعة عمل الجمعية ونهج أداء مهامها والتأكيد على استقلاليتها وعملها وفقا للمبادئ الأساسية المعتمدة.

وفي مجملها تدل هذه التفاعلات على فقدان الجمعية لاستقلاليتها خلال المرحلة من عام 1957 إلى عام 1963، نتيجة توجهات الدولة الليبية وسيطرتها على التنظيمات الرسمية والمدنية بدعوى تحقيق التضامن السياسى والاجتماعي وخدمة أغراض التنمية الشاملة.

ثانيا: العلاقة بين جمعية الهلال الاحمر الليبي والنظام الملكي خلال السنوات من1969 - 1963 :

تغيرت في هذه الفترة طبيعة الدولة الليبية إلى الملكية الموحدة. وقلل ذلك من المشاكل الناتجة عن محاولات سيطرة الحكومة المركزية على حكومات الولايات وبالتالى تأثرت

الجمعية بهذا التغير وأصبحت علاقة السكرتارية العامة بفروعها أكثر ترابطا؛ فمن الناحية القانونية: استمر عمل الجمعية بتعديلات النظام الأساسي لعام 1961

أما إداريا: فقد شهدت الجمعية تغيرات هامة وتوسعت في عدد الفروع بحسب المحافظات وتبعا لتقسيم الدولة الإدارى فإن الحكومة المركزية تقابلها اللجنة المركزية للجمعية، بينما مجلس الوزراء يقابله الأمانة العامة للجمعية (السكرتارية)، أما المحافظات العشرة فيقابلها عشرة فروع موزعة على محافظات المملكة.

تمويل الجمعية: في هذه الفترة شهد تحسنا ملحوظا، فظروف البلاد تحسنت اقتصاديا بسبب عوائد النفط، وسكرتير عام الجمعية تولى مهام وزارة العمل والشئون الاجتماعية، وخصص بندا ثابتا في ميزانية الوزارة لدعم أعمال الجمعية، وبالرغم من تحسن ظروف التمويل للجمعية إلا أن مواردها لم تف بحاجيات نشاطها، كما أن عدم تفهم المؤسسات الرسمية لطبيعة عمل الجمعية حالت دون دعمها الدعم المتوقع (2).

تفاعل الجمعية مع البيئة الخارجية: شهد ارتباكا لنفس الأسباب فوفقا لطبيعة عمل الجمعية فإن عليها أن تنسق عملها مع مؤسسات حركة الصليب والهلال الاحمر خاصة في حالات الطوارئ والإغاثة العاجلة، وما حدث فى تنظيم أعمال الأغاثة إثر زلزال المرج عام 1962يدل على عدم تفهم طبيعة العمل الدولى للجمعية من قبل المؤسسات الرسمية، التي لم تسمح للجمعية بتولي قبول تبرعات جمعيات الهلال والصليب الأحمر لصالح الضحايا؛ فالجمعية هي الجهة الوحيدة المخولة قانونيا بتنظيم أعمال الإغاثة محليا وفقا للقوانين المعتمدة، ولكن ذلك لم يتم لها ووضع هذا الموقف الجمعية في حرج شديد في مواجهة مؤسسات الحركة الدولية (٣).

وتدل خلاصة أوضاع الجمعية في هذه المرحلة من تاريخها على عجز في ممارسة أنشطتها المعتمدة رغم محاولات المؤسسين والعاملين فيها على التعريف بها والعمل على إيجاد أسباب لدعمها من مؤسسات الدولة وذلك عبر تخصيص دعم ثابت في الميزانية العامة لوزارة العمل والشئون الاجتماعية وهذا التمويل عرضها إلى مزيد من التدخلات في عملها وسياساتها وأفقدها استقلاليتها الإدارية والقانونية والمالية.

كما أن محاولات الدولة الليبية في هذه الفترة من تاريخها القضاء على الاضطربات الشعبية الناتجة عن مطالب المشاركة السياسية والاجتماعية والمناداة بالوحدة الوطنية والعربية أدت إلى وجود تخوفات من التنظيمات التي قد تتحول إلي منابر للتعبير عن دعوات المشاركة السياسية والاجتماعية، وأثرت هذه الظروف على مكانة الجمعية فكانت هناك محاولات لاحتوائها والسيطرة عليها وأفقدها التدخل في سياستها قدرا من استقلاليتها، غير أنها تمسكت بعملها وفقا لمبادئ الحركة الدولية واستعانت بخبرتها لأداء عملها والمحافظة على استمراريتها.

ثالثا: علاقة جمعية الهلال الاحمر الليبي بمؤسسات الدولة الرسمية خلال الفترة من 1969 - 1977:

بقيام النظام الجمهورى، إثر ثورة سبتمبر 1969 برزت محاولات لإعادة تشكيل مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن تكاملها واندماجها مع مؤسسات الدولة الرسمية، لتحقيق أهداف السلطة السياسية، وتأثرت الجمعية بذلك إذ حدثت تغيرات فى **هياكلها الإدارية** حيث أصبحت تديرها لجنة دائمة وأمانة عامة ولجان عمومية فى الفروع وذلك انسجاما مع هيكلية الدولة الليبية المكونة من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ومحافظات.

بينما سيطر قانون الجمعيات لعام 1970 على أعمال الجمعية إذ تم بموجبه إلغاء النظام الأساسي للجمعية وصدرت لوائح وقوانين من جهات غير مختصة لتنظيم عمل الجمعية، وفشلت جهود العاملين لإصدار قانون جديد من شأنه تأكيد خصوصية وضعها القانوني المحمي باتفاقيات دولية معتمدة من قبل الدولية الليبية. وشهدت هذه الفترة انتهاكات عديدة لاستقلاليتها وتم الهيمنة عليها.

تمويل الجمعية: تطور بشكل ملحوظ خاصة فى مجالات دعم الإغاثة الخارجية، وهذا الدعم المشروط وفر للجمعية فائضا ماليا لتنمية أنشطتها المحلية والدولية، وسمح لها باستثمار مواردها وفائض دعمها على المهام المعتمدة من السلطات المحلية وهذا بدوره منح الجمعية فرصة التواجد الدولي الملحوظ في **إطار تفاعلها مع مؤسسات الحركة الدولية**، وعكس تفاعلها مع البيئة الخارجية إسهامات عديدة في عمليات الإغاثة الدولية، وجهت

للعديد من البلدان المتضررة في كوارث طبيعية، كما أصبح للجمعية تواجد ملحوظ في مؤتمرات الحركة القانونية والمتخصصة، كما قادت المجموعة العربية لاعتماد العربية لغة عمل رسمية فى الحركةالدولية، وكذلك إنشاء نواة الأمانة العامة لجمعيات الهلال والصليب الأحمر العربية. وتبنت الجمعية توجهات القيادة السياسية بالتعبير عن ذلك عبر إسهامها فى مجالات العمل الإنساني والإغاثة الدولية، وذلك نظير دعمها من وزارة الصحة ومن الخزانة العامة دعما مشروطا يصرف في أوجه محددة.

وعكست هذه الفترة تدخلات غير مباشرة في سياسات الجمعية عبر عمليات الدعم والتمويل وهذه أحد أوجه انتهاك خصوصية واستقلالية منظمات المجتمع المدني وتدجينها من قبل المؤسسات الرسمية.

رابعا : علاقة جمعية الهلال الاحمر الليبي بمؤسسات الدولة الليبية خلال السنوات من 1977 - 1994:

خاضت الجمعية الكثير من الصعوبات لتأكيد البقاء على الساحة الدولية، ولإرساء علاقات واضحة مع البيئة المحلية، وذلك عبر تمسكها بالعمل وفقا لمبادئ الحركة الدولية والنظام الأساسي المعتمد رغم تحفظات المؤسسات الرسمية في الدولة الليبية على بعض مبادئ الحركة وأسلوب العمل بها، خاصة وأن هذه الفترة شهدت جهود الدولة الليبية لوضع محددات قانونية للمنظمات غير الحكومية من اتحادات وروابط ونقابات وجمعيات أهلية، دون النظر إلى مطالب هذه الجماعات أو مقدرتها التفاوضية، فوضعت نظم عملها وقوانينها من قبل الأجهزة الرسمية تحت شروط صارمة توجه نشاطاتها لخدمة أغراض الدولة وأهدافها، وظهرت محاولات لدمج جمعية الهلال الأحمر الليبي في المؤسسات الرسمية عبر تقديم الدعم المشروط بأوجه الصرف المحددة من قبل الدولة، **هذا من حيث التمويل، وعبر التنظيم الإداري** والقانوني تدخلت الدولة لتوجيه الجمعية، وبواسطة (وزارة الصحة) وضعت للجمعية نظم إدارية ومالية وقرارات إيفاد ومشاركات دولية، كما طلب من الجمعية التعبير عن تطلعات الدولية الليبية وتوجهاتها القومية والسياسية في القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

مع نهاية هذه الفترة كلل عمل الجمعية من أجل تأكيد استقلاليتها باعتماد النظام الأساسي للهلال الأحمر الليبي لعام 1994، ووفقا له تدار الجمعية بواسطة هيئة عامة

وأمانة عامة ولجنة أمناء ولجان متطوعين، وهذا التطور في الهيكلي أصبح بموجبه يتاح للمتطوعين تبني أدواراً قيادية، تشريعية، وتنفيذية ومشاركة فاعلة في وضع السياسات والإشراف على تنفيذها. وبشكل عام فقد جاء هذا التعديل إثر تغيرات قانونية كثيرة، سعت إليها الجمعية خلال السنوات: 1982/1981/1980 لإضافة تعديلات للنظام الأساسي بقصد تأكيد هوية الجمعية وطبيعتها المميزة، وفي سنة 1985 أضافت الجمعية تعديلا روعيت فيه تعليقات وملاحظات اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وذلك بالنص مباشرة على ذكر مبادئ الحركة الدولية وكذلك تأكيد الاستقلالية القانونية من واقع النظم المعتمدة والنص عليها صراحة وبوضوح فى النظام الأساسي المعدل.

أما تعديل عام 1990 فقد جاء من أمانة الصحة وهي جهة غير مخولة بمثل هذا الإجراء الذي لا يحق لغير المؤتمر العام للهلال الأحمر. واحتوى التعديل خروقات واضحة للنظام الأساسي وللوائح المحلية والدولية المعمول بها فى الهلال والصليب الأحمر. ولم تستطع قيادات الجمعية الإعلان عن هذا التعديل وأوقعها ذلك في حرج شديد وجعل قيادات الجمعية تبذل كل جهد لإلغائه (4).

وكان لها ذلك بنهاية العام 1994. إذ اعتمد لها تعديل جديد للنظام الأساسي أعتبر في أوساط الحركة إعادة إشهار وفقا لشروط عملها والمبادئ المعتمدة، التي تتطلب المزيد من العمل لمواجهة الأعباء المتزايدة للبشر على الصعيدين المحلي والدولي، واحتوى التعديل على بنود تزيل الغموض وتمنع سيطرة أو تدخل أى جهة غير مختصة في سياسات الهلال الأحمر أو اعتماد نظمه ولوائحه.

ويلاحظ على هذه المرحلة كثرة التعديلات القانونية، وهي ظاهرة صحية إذا كان الغرض منها التكيف مع المستجدات والتغيرات البيئية، إلا أن التخبط وعدم الاستقرار في هذه القوانينعرقل عمل الجمعية وأربك قياداتها وأعاق إسهاماتها لصالح البيئة المحلية والدولية.

الفترة من 1977 إلى 1994 شهدت طفرة في **تمويل جمعية الهلال الاحمر الليبي** وتطوير قدراتها، واعتمادها على التمويل الذاتي عبر الاستثمارات واستنباط المشروعات الصغيرة الإنتاجية والخدمية إلى جانب تخصيص مقابل بعض الخدمات لصالح الجمعية، وتم تقليص دعم الخزينة العامة، وأصبحت إسهامات الجمعية المحلية على أساس (الخدمة المفقودة والمكملة والمتميزة)، أما إسهاماتها الخارجية فتبنت بها قاعدة (قليل دائم خير من

كثير منقطع). وتتضح هذه التوجهات في استراتيجية الجمعية لعقد التسعينيات، ونتج هذا التوجه عن التحذيرات المتواصلة من مؤسسات الحركة الدولية، المنادية بتقنين وتقليل قبول التمويل الرسمي، خوفا من توجيه سياسات الجمعية الوطنية لأغراض لا تتفق وطبيعة عملها الإنساني.

ويتبين مما سبق أن جمعية الهلال الأحمر الليبي جاهدت غبر قياداتها وسياساتها للوصول إلى الصيغة المعدلة للنظام الأساسي لعام 1994، وهذا الإصدار يلغى الصفة القانونية «الرئاسة الشرفية» لمؤسسات الدولة الرسمية وتدخلاتها في شئون الجمعية، والنظام الأساسي المعتمد والمعدل حدد بوضوح العلاقة بين الجمعية والسلطات الرسمية عبر التعريف، فصفة الجمعية: أهلية ذات نفع عام مساعدة للدولة، ومعاونة في خدمة البيئة المحلية والدولية وأكدت في بنود النظام الأساسي على استقلالية الجمعية في مواجهة طبيعة مؤسسات الدولة الليبية التي تتولى الإشراف والهيمنة على معظم المنظمات غير الحكومية.

تفاعل الجمعية مع البيئة الدولية (الهلال والصليب الأحمر الدولي)

شهد تطورات كبيرة، فمواقف الجمعية المعروفة لدى أعضاء الحركة الدولية كانت موضع ثقة وتقدير الجميع، واستطاعت الجمعية أن تتولى مناصب قيادية في مؤتمرات الحركة الدولية ولجان عملها ولجانها المتخصصة وفي وظائف الرابطة الدولية للهلال والصليب الأحمر.(5)

كما قبلت الجمعية كوسيط للتحاور بين اللجنة الدولية والدولة الليبية في العديد من المواقف التي تتطلب تنسيقا للجهود الإنسانية في مجالات الحماية والمساعدة التي تتبناها اللجنة الدولية للصليب الأحمر دون غيرها، مع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها المكملة (6).

وبتحليل وثائق عمل الجمعية في هذه المرحلة من تاريخها وتفاعلاتها مع البيئة الدولية على وجه الخصوص نكتشف أن ما حققته من تواجد دولي ملحوظ ومكثف كان نتاجا لحرصها على العمل بمبادئ العمل الأساسية المعتمدة في النظم القانونية والمحلية والدولية وعدم اختراقها مع محافظتها على التنسيق مع الموقف الرسمي للدولة الليبية في مواقفها وعلاقاتها الدولية.

وهكذا نستطيع الوصول إلى أن التغيرات التي شهدتها الدولة الليبية في مراحل الدراسة المختلفة أربكت جمعية الهلال الأحمر الليبي، وتسببت في عدم استقرار سياساتها إداريا وقانونيا، كما أثرت على طبيعة ونمط علاقاتها الدولية، غير أن الجمعية تطورت بشكل ملحوظ مع تطور مؤسسات الدولية الليبية واستعانت بظروف البيئة المحلية السياسية والاقتصادية لتأكيد بقائها رغم كل التغيرات. وقد حافظت الجمعية على عملها بمبادئ الحركة الإنسانية، غير أن استقلاليتها عن مؤسسات الدولة الرسمية تأثرت بشكل ملحوظ نتيجة لطبيعة الدولة الليبية، التى رغم تغيراتها السياسية والإيديولجية إلا أنها لم تمنح المنظمات غير الحكومية استقلاليتها، بل ظلت تحت هيمنتها ومحاولاتها السيطرة عليها ووضعها في نسيج مؤسسات الدولة الرسمية.

ولكن الطبيعة المميزة لجمعية الهلال الاحمر الليبي والتي تبرز في شكل توقيع الدولة الليبية على نظام أساسي (صيغة قانونية) للجمعية تعمل بموجبه محليا ودوليا وتوقيعها على اتفاقيات جنيف الدولية وملاحقها المكملة تحمى الجمعية في كثير من الأحيان من تدخلات المؤسسات الرسمية، خاصة في القضايا التي تتفق وهذه المواثيق القانونية، في وجود قيادات مؤمنة ومدركة لطبيعة الجمعية وأهمية الأدوار التي تتبناها محليا ودوليا.

وهذا يعني أن فرضية الدراسة التي ترتكز على:

(أن التغيرات المؤسسية والإيديولوجية التى شهدتها مؤسسات الدولة «البيئة الداخلية» أفقدت جمعية الهلال الأحمر الليبي استقلاليتها وفعاليتها بحيث أصبحت تفاعلات الجمعية مع هذه المؤسسات تعكس النمط أو النموذج الكوربورتارى الذي يبرز هيمنة الدولة ومؤسساتها الرسمية على المنظمات غير الحكومية). لم تتحقق بالكامل حيث أن نتائج هذه الدراسة أبرزت ما يلي:

1- اختلاف أنماط سيطرة الدولة ومؤسساتها الرسمية على جمعية الهلال الأحمر الليبي باختلاف الفترات الزمنية للدراسة.

2- تزايد محاولات السيطرة على المنظمات غير الحكومية، ومنها جمعية الهلال الأحمر الليبي في الفترة الزمنية الأخيرة (1977 - 1994) من الدراسة، بحيث أصبحت العلاقة تعكس النموذج الكوربورتارى بشكل أكثر وضوحا.

3- إن الطبيعة الخاصة لجمعية الهلال الأحمر الليبي، من خلال عضويتها في الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر، أعطتها مجالا من الاستقلالية وحرية الحركة بخلاف المنظمات الأخرى (النقابات – الاتحادات- الروابط....)، وهذا يعني أن متغير البيئة الخارجية كان له دور في التأثير على أنماط التفاعل بين مؤسسات الدولة الرسمية في ليبيا وبين جمعية الهلال الأحمر الليبي. وبرز هذا التأثير من خلال عدم تدخل الدولة في بعض نشاطات وأعمال الجمعية وتفاوت درجة هيمنتها وسيطرتها على جمعية الهلال الأحمر الليبي قياسا بالمنظمات غير الحكومية الأخرى.

واستنادا على ما تقدم من استنتاجات تم تعديل فرضية هذه الدراسة بحيث تصبح خلاصتها على النحو التالي:

«على الرغم من أن التغيرات المؤسسية والإيديولوجية التي تعرضت لها الدولة الليبية خلال فترة الدراسة(1999) 1975قد أثرت على تفاعلاتها مع جمعية الهلال الاحمر الليبي، **وأبرزت بصفة عامة أن هذه التفاعلات تعكس النموذج الكوربورتارى الذى يعني هيمنة الدولة وسيطرتها على المنظمات غير الحكومية، إلا أن الحالة الليبية تبين تفاوت محاولات الهيمنة والسيطرة من فترة زمنية لأخرى، هذا إلى جانب أن طبيعة جمعية الهلال الأحمر الليبي الخاصة والمتمثلة في عضويتها فى حركة الهلال والصليب الأحمر الدولية (مؤثرات البيئة الخارجية) أعطت الجمعية قدرا من الاستقلالية النسبية وحرية الحركة، وحدت من انطباق النموذج أو النمط الكوربورتارى على علاقاتها مع مؤسسات الدولة الليبية بنفس درجة انطباق هذا النموذج على علاقات المؤسسات الرسمية للدولة مع المنظمات غير الحكومية الأخرى في ليبيا».**

الهوامش:

1- اعتمد تمويل جمعية الهلال الاحمر الليبي كبند في وزارة العمل والشئون الاجتماعية، بتولي الأستاذ عبد المولى لنقى السكرتير العام للجمعية مهام هذه الوزارة واستمر التمويل يحال سنوياً من ديسمبر 1963 وحتى نهاية العام 1969.

2- توضح الرسائل المتبادلة بين وزير الصحة وسكرتير عام الجمعية التخبط الناتج عن انعدام الخبرة والجهل بطبيعة عمل الهلال الأحمر، كما تشير محاضر إعدام كميات ضخمة من الأدوية والمواد الغذائية في يناير 1968 إلى أن التنازع بين الطرفين حرم المتضررين والضحايا من الاستعانة بالإغاثة العاجلة في حينها.

3 - أصدر أمين الصحة (مصطفى الزائدى) نظاما جديدا للهلال الأحمر الليبي متجاوزا فيه مبادئ الحركة وطبيعتها الدولية، ولم يسر على الجمعية نظرا لإيمان قيادات الجمعية بأن هذا التعديل صدر من جهة غير مختصة.

4- تولى د. أحمد عبدالله الشريف الأمين العام للجمعية منصب نائب رئيس الرابطة الدولية للهلال والصليب الأحمر، وعضوية لجنة إعادة النظر في دستور الحركة كما شغلت الجمعية عضوية لجان الصحة والخدمات الاجتماعية وعضوية لجنة الشباب بالرابطة الدولية وعضوية المجلس التنفيذي للرابطة الدولية للهلال والصليب الأحمر، وبرز الهلال الأحمر الليبي كعضو دولي نشط في هذه الفترة من الدراسة ونال ثقة مؤسسات الحركة الدولية.

5- سعي الهلال الأحمر الليبي لدى الجهات المختصة لتقديم التسهيلات للجنة الدولية للصليب الأحمر للعمل في الميدان أثناء الحرب الليبية التشادية بداية من سنة 1983. وساهم في مفاوضات إعادة الأسرى، وغيرها من الموضوعات التي تتطلب تنسيق بين الجهات الرسمية والحركة الدولية للصليب الأحمر.

علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني في ليبيا

دراسة حالة الإتحاد العام للمنتجين (1963 -1999)

رجاء الدرسي

تناولت أنماط التفاعل بين المؤسسات الرسمية للدولة الليبية والحركة العمالية لمعرفة مدى تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها ليبيا من العام 1963 - إلى العام 1999 على الحركة العمالية وذلك من خلال فرضية مفادها:

«أن طبيعة العلاقة بين الاتحاد العام للمنتجين وبين الجهاز الرسمي للدولة الليبية، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب القانونية الإدارية والمالية هي علاقة كوربورتارية».

وقد تم تقسيم الدراسة إلى فترات زمنية تزامنت مع التغيرات التي حدثت في بنية الدولة ومؤسستها الرسمية، وفق ما يلي:

* **الفترة الأولى** 1963 - 1969- حيث تمثل هذه الفترة إعلان الدولة الموحدة في ليبيا عام 1963- وتمثل أيضا أول خطة تحول في الجانب الاقتصادي كما أنها شهدت ولادة أول محاولة لتوحيد الحركة العمالية.
* **الفترة الثانية** 1969- 1977 تمثل بداية النظام الجمهوري وإلغاء النظام الملكي بقيام الثورة في 1969.
* **الفترة الثالثة** 1977- 1988 تمثل بداية إعلان الجماهيرية وثورة المنتجين وبعض

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية سنة 2000 م بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ، جامعة قار يونس.

التحولات الاقتصادية.

* **الفترة الرابعة 1988-1999** تمثل بروز أحداث مهمة كإعلان الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان وإطلاق سراح السجناء وبعض التحولات الاقتصادية العامة إلى جانب صدور قانون النقابات رقم 23 لعام 1998 وبروز بعض التغيرات الإدارية (تحول البلديات إلى شعبيات).

وبذلك قسمت الدراسة إلى (5) فصول وخاتمة وفق الآتي :

* **الفصل الأول:** أنماط التفاعل بين الدولة والمجتمع المدنى.

- المداخل النظرية.
- الدراسة التطبيقية.
- **المبحث الأول،** مفهوم المجتمع المدنى والدراسات التي تناولت أنماط التفاعل بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

* **المبحث الثاني:** تاريخ الحركة النقابية العمالية في ليبيا قبل العام 1963 نشأتها – تطورها خلال فترة الاحتلال الإيطالي، وفترة الإدارة البريطانية وفترة النظام الملكي.

الفصل الثاني: علاقة الدولة الليبية بالحركة العمالية خلال الفترة من عام 1963 - 1969.

* **الفصل الثالث:** علاقة الدولة بالحركة العمالية خلال الفترة من عام 1969- 1977
* **الفصل الرابع:** علاقة الدولة الليبية بالحركة العمالية خلال الفترة من عام 1977- 1988
* **الفصل الخامس:** علاقة الدولة الليبية بالحركة العمالية خلال الفترة من عام 1988- 1999

حيث تم تقسيم الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** يتناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- **المبحث الثاني:** الهيكل التنظيمي للحركة العمالية خلال كل فترة من خلال دراسة الجوانب القانونية والإدارية والمالية.

أهم أهداف الدراسة:

1 – التعريف بالحركة النقابية العمالية الليبية من خلال التعرض لبداية ونشأة الحركة العمالية ومعرفة مدى تأثرها بالتغيرات التي تعرض لها النظام السياسي الليبي في فترة 1963 - 1999.

2– التعريف بطبيعة العلاقة بين الحركة العمالية والدولة الليبية والمساهمة فى إبراز بعض

الجوانب المهمة التي تجعل العلاقة أكثر مرونة والاستفادة من ذلك في الواقع العملي للنقابات.

3 – التأكد من صحة بعض المعلومات والنتائج التى توصلت إليها بعض الدراسات السابقة التى تناولت الحركة العمالية الليبية.

4 – المساهمة فى توثيق العمل النقابي ومحاولة متواضعة لإضافة مصدر جديد للمكتبة النقابية العمالية.

ويرجع اختيار الاتحاد لجملة من الأسباب أهمها:

– يضم الاتحاد أكبر عدد من النقابات.

– من حيث النشأة يعد التنظيم العمالي أقدم في ليبيا من التنظيمات الأخرى.

– استعداد المسئولين بالاتحاد لتقديم المساعدة لهذه الدراسة والمقابلات وتقديم الوثائق.

– وجود معهد تثقيف المنتجين الذي يضم العديد من الوثائق.

* منهاج ومداخل الدراسة:

1 – منهج دراسة الحالة.

2 – المنهج المقارن.

المداخل – المدخل الكوربورتارى.

المدخل التعددي وذلك من خلال عقد مقارنة بين التعريفين اللذين قدمهما شميتر حيث عرف الكوربورتارية بأنها «نظام لتنظيم المصالح يتم فيه تنظيم مكوناته ضمن عدد محدود من الفئات الإلزامية وغير التنافسية، الهيراركية والمتمايزة وظيفياً وتعترف بها الدولة وتعطيها ترخيصاً بالعمل أو تخلقها أصلا وتمنحها احتكاراً في تمثيل فئاتها، مقابل التزامها بضوابط معنية في عملية اختيار قياداتها وفي توضيح مصالحها والتعبير عنها وفي تأييدها».

وفي المقابل يعرف شميتر التعددية «بأنها نظام لتمثيل المصالح التي تكون فيه مكوناته منظمة فى عدد غير محدود من الفئات المتعددة والطوعية والمتنافسة وغير هراركية والتي لا تتدخل الدولة في الترخيص لها أو الاعتراف بها أو تمويلها أو خلقها أو السيطرة على عملية اختيار قياداتها أو كيفية توضيح مصالحها والتعبير عنها في الوقت نفسه ليس لها

احتكار على تمثيل المصالح المختلفة داخل فئاتها».

ومن خلال التعريفين السابقين تم إبراز الجوانب التالية عند عقد المقارنة بين المراحل المختلفة مع إضافة بعض الجوانب الأخرى مثل الاجتماعات وحرية الانضمام إلى المنظمات الدولية والإضراب وحل النقابات.

*** أدوات جمع البيانات:**

أ: المصادر الأساسية - وثائق.

- الجريدة الرسمية أكثر من 42 عدداً.
- رسائل خاصة بالحركة العمالية أكثر من 40 رسالة.
- مقابلات شخصية أكثر من 16شخصية.

ب: المصادر الثانوية:

كتب ودوريات وندوات ومحاضرات ودراسات وأبحاث بعض المراجع باللغة الإنجليزية.

كما تم عمل خلاصة في نهاية كل فصل تضمنت جدول المحددات السابقة لمعرفة مدى انطباق أي النموذجين - تعددي أو كوربورتاري - في كل فترة مع إبراز لأهم ملامح المرحلة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً حيث تم التركيز في كل فصل على أهم الجوانب السياسية والاقتصادية وأهم القوانين المنظمة للعملية الاقتصادية، مع الإشارة إلى أهم خطط التحول في كل مرحلة. بالإضافة إلى تخصيص مساحة لقطاع النفط من تطور الإنتاج والعوائد والصادارات ...إلخ.

أما الأوضاع الاجتماعية، فقد تم التركيز على قطاع التعليم والقوى العاملة والضمان الاجتماعي لعدم إمكانية دراسة كل الجوانب، وتم التركيز على هذه الجوانب لأهميتها وعلاقتها بموضوع العمال وذلك من خلال جداول توضيحية وأرقام، حيث احتوت الدراسة على أكثر من 79 جدولاً وعدد 15 شكلاً توضيحياً.

أما في المبحث الثاني من كل فصل، فقد تم التركيز على الهيكل التنظيمي للحركة العمالية من خلال الجوانب القانونية، الإدارية، المالية.

حيث تمت دراسة أهم القوانين التي نظمت الحركة العمالية في كل مرحلة مع التركيز على بعض الجوانب القانونية التي تم تحديدها في الآتي:

- شرط التخصص، الأهداف، حرية تكوين النقابات، النظام الأساسي، تسجيل النقابات، حل النقابات، الانضمام إلى المنظمات العمالية، حق الإضراب.

- أما الجوانب الإدارية فهي تتناول العضوية، الحقوق والواجبات، شروط العضوية، شروط اختيار القيادات وكيفية عقد الاجتماعات.

أما فى الجوانب المالية: تم التركيز على أهم الموارد المالية ومصدرها والقوانين المنظمة لذلك.

وبصفة عامة يمكن القول إن التغيرات التي شهدتها مؤسسات الدولة الليبية والتي انعكست بشكل مباشر على الحركة العمالية وأفقدتها استقلاليتها وفاعليتها وانطبق النمط الكوربورتاري على طبيعة العلاقة بين الدولية الليبية والحركة العمالية، إلا أن ذلك لم يتحقق بالكامل حيث إن نتائج الدراسة أبرزت ما يلي:

1 - اختلاف أنماط التفاعل بين الحركة العمالية ومؤسسات الدولة الرسمية باختلاف الفترات الزمنية للدراسة وكذلك الاختلاف في الفترة الزمنية الواحدة بين المحددات التي حددها شميتر «موضوع الدراسة» حيث يتضح أحياناً وفي نفس الفترة انطباق النموذج الكوربورتاري في بعضها مع بروز النموذج التعددي في بعض المحددات الأخرى.

2 - وجود صعوبة في استخدام نموذج شميتر خلال الفترة من 1977- 1999 لبروز نمط جديد وفلسفة جديدة للنقابات وفق النموذج الذى طرحته ثورة المنتجين.

3 - وجود تداخل بين بعض المحددات من حيث القانون والواقع حيث يتضح، أحياناً انطباق تام، وأحياناً أخرى يتضح الاختلاف بين تلك المحددات خلال الفترات الزمنية المختلفة محل الدراسة.

4 - صعوبة إطلاق أحكام حول نوع العلاقة السائدة في كل فترة، كما أن ارتباط ليبيا بمنظمات عمالية دولية وعربية جعلها تكتسب قدراً من المرونة خاصة فيما يتعلق بحق وجودها واختيار قياداتها من خلال تصديقها على بعض الاتفاقيات التي تكفل حق التنظيم النقابي.

كل هذه النتائج أثرت على الفرضية وعدلت فيها على النحو التالى:

بالرغم من التغيرات الإيديولوجية والمؤسسة التى تعرضت لها الدولة الليبية خلال فترة

الدراسة 1963- 1999 قد أثرت على تفاعلاتها مع الحركة العمالية وأبرزت أن هذه التفاعلات تعكس النمط الكوربورتاري إلا أن الحالة الليبية تبين كذلك تفاوت حالات وأنماط التفاعل من فترة زمنية لأخرى هذا إلى جانب ارتباط الاتحاد العام بمنظمات عمالية دولية مناظرة له منحه قدراً من الاستقلالية في بعض الجوانب، كما اختلفت أسباب سعى الدولة الليبية للسيطرة على النقابات في فترة 1963-1969بسبب عدم تفهم طبيعة العمل النقابي نظراً لحداثة الاستقلال وحداثة التجربة النقابية وتخوف النظام من هذه التنظيمات.

أما خلال الفترة من 1969-1977 فقد كان سبب السيطرة نظراً القيام ثورة جديدة وخوفاً من استغلال هذه المنظمات من بعض الأفراد المستغلين إلى جانب اهتمام الدولة بضرورة اقتحام النقابات فى معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإفادة منها.

وفى فترة 1977 - 1999 فقد حدثت تطورات حديثة بإعلان قيام سلطة الشعب وثورة المنتجين وإعلان الوثيقة وغيرها من الأحداث والتغيرات الجديدة التى كانت تدعو إلى دور جديد للنقابات.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام السياسي الليبي في الفترة من 1977 - 1999 يتحتاج إلى دراسات عميقة لإيضاح العديد من المفاهيم الفلسفية والإيديولوجية والقانونية وتسليط الضوء على العديد من القضايا المتعلقة بالتجربة من خلال البحث الجاد والموضوعي والتحليل والتمحيص العلمي، حيث إن كثرة ما كتب عن العمل الشعبي والنقابي الليبي جاء فى إطار العموميات ولم يبذل الجهد الكافي للانتقال من العموميات إلى الدراسة المتخصصة كالتحليل العملي والعلمي والصادق للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحليل الظواهر وأهم القيم التي تحكم نظرة الجماهير في الحياة.

* **كلمة:** كل الشكر والتقدير للإخوة الذين ساهموا مساهمة جادة في إبراز هذا العمل إلى حيز الوجود، الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد زاهي المغيربي الذي تبني هذه الدراسة بالإشراف عليها ولصبره على أسئلتي الكثيرة ودقته فى مراجعة سطورها وكلماتها وأقف شاكرة لكل من عاون وساعد وشجع واطلع وصوّب وعلّق ودعا الله دعوة صادقة بنجاح هذا العمل.

ولا يفوتنى أن أحيي هذه المجلة على إفراد هذه المساحة للتعريف بهذه الدراسة.

انغلاق الأمكنة فى زمن فسيح

حواء القمودي

لم تهتم الكاتبة شريفة القيادى بتشذيب العبارة في قصصها، ولم تهتم بتزويق اللغة، لم تحفل كثيراًبالاعتناء بالصورة وتقنية القصة، الكاتبة شريفة القيادي تحكي، ولذا تأتي في الأغلب قصصها بضمير المتكلم، أغلب شخوص قصصها يتحدثون مباشرة إلينا وكأن ضمير المتكلم يمنحهم ساحة حرية أكبر للإدلاء باعترافاتهم، أو هو قناع مثير للاهتمام، قناع يستطيعون من خلاله الادعاء بشجاعتهم بينما هم يرتجفون هلعاً، أو قناع يوحون به لنا أنهم موجودون فاعلون رغم أن الحقيقة تقول: إنهم مجرد ضحايا، مجرد ذوات مقموعة ومنفعلة. هذه ملاحظة أولى، الملاحظة الثانية: أن الكاتبة شريفة اختارت مائة قصة من مساحة زمنية شاسعة تمتد منذ الستينيات إلى أواخر التسعينيات، وهى كما تقول عن الدافع: هى هدية لعامها الخمسين. فكأن السيدة شريفة تقول لنا وقبلاً لذاتها: انظري يا شريفة.. ها أنت خلال أربعة عقود تعيشين تقاومين الموت، وكل ما يحاك ضدك كي تكوني مجرد تابعة، ها أنت سيدة تقودين الكلمات، تنسجين باللغة الحكاية، الحكاية التي بها ترصدين هذا المجتمع، تعرجاته، تداخلاته، تخلخلاته، كل ما يموج فيه، عيناك يا شريفة ترصد كل شيء لا تغفل شيئاً، مكتظة أنت بالحكاية، مكتظة أنت بالحياة.

إذن قولى لهم جميعاً .. مازلت أعيش ما زلت أتنفس وأواصل الفرح بالحياة وأرصد دقات القلوب، هواجس النفوس وتوق الأرواح. هكذا تقول شريفة الصغيرة المتوفزة، القابعة

* كاتبة.

فى أعماق السيدة شريفة هذه التى بنظارتيها ترقبنا وبإصبعها تشير إلينا أن نلتزم الهدوء.

* ملاحظة ثالثة: في مئة قصة سأكون كاذبة لو أقول قرأتها كلها، لقد قرأت في السابق ما كان في مجموعاتها وحاولت في هذا الكتاب أن أقرأ ما لم ينشر في مجموعات، وهو كثير كثير، ولكن لحسن الحظ منذ القراءة الأولى وقعت على نماذج للمرأة مغايرة، نماذج تنتصر حتى وإن كان انتصارها مخيفاً، ولهذا اخترت ثلاث قصص هي التي ستكون نموذجاً لهذه القراءة المتعجلة.

كعادتي دائماً وتبدو أنها عادتنا جميعًا (أرجوك سيدتي.. أكرر أنا لوحدي) هكذا تنتهي قصة (كريم) والذي انتصر على تلك الرغبة الشريرة داخل هذه التي تكلمت بصيغة الأنا دون أن نعرف اسمها، هي مجرد سيدة اعتادت أن تشتري لحماً من مكان محدد، ثم غابت لتعود وتجد وجهًا غير الذي عرفته لتسأل عنه وتعرف أنه مات، وهكذا تسير الحكاية بسيطة متمهلة، يحدث فيها حدث لكنه غير مهم، المهم هو [وخرجت بالرزمة الكبيرة أخذت السيارة وقد شدني وجه بسيط هو وجه كريم، فالشاب الصغير مثير للاهتمام حقاً.

بل إنه باعث على التخطيط لمسألة شديدة السرية وشديدة الخطورة] من هنا بدأت تخبرنا عن ملامح مما يحيط بشخصها هي سيدة تقود سيارة وتفكر في أمر شديد السرية لذا تعود فى يوم تالٍ لتجد هذا الوجه البسيط صاحبه شاب مثير للاهتمام.. تسأل هذا الشاب أسئلة عديدة لتعرف منه أين يكون خارج أوقات الدوام لتعرف أنه يسكن هنا خلف المكان، عند ذلك الباب وذهبت السيدة لتخبرنا في هذا المونولوج الذي تتوجه به إلينا ملامح من حياتها عن الزوج الذي يقضي ليلته مع الزوجة الثانية والتي تزوجها رضوخاً لإلحاحها لينجب رغم علمها أن العيب كامن فيه ولكن هي سيدة تحب أن ترتاح ولا تصدع رأسها وتحب أن تسعد الآخرين وخاصة أم زوجها. إذن هي سيدة مرتاحة صاحبة سيارة ذات كيان إذن ما الذى يدفعها لما تفكر فيه (صرتُ أتملاه وفكرتُ جميع صاحباتي لديهن أصدقاء ولوحدي خشيت السلوك).

ولا تفصح في حديثها إلينا عن السبب الذي جعلها هذه المرة لا تخشى هذا السلوك لقد مضت في حكايتها تخبرنا عن وقائع الليلة، عن نومها واستيقاظها، عن تعطرها ولبسها

ثوباً مكشوفاً،(وضعت فوقه جبتي الحريرية السوداء وغطيت شعري الأسود الثقيل الكثيف بإيشارب حريري كبير، وهكذا تخرج هذه السيدة في هذا الليل لتذهب لهدفها.. ثمة ما أخافها؟ ما جعلها ربما تنكص وتعود (ثم انتظرتُ برهةً فانتبهتُ لدقات قلبي العنيفة وهي تجابه المستقبل وخلْتني أوشك على مقابلة حبيبي للمرة الأولى، واستعذتُ من الشيطان وقد تتالت الصور العديدة تعلمني بالذي يحدث اعتماداًعلى ما كان يحدث، وصرتُ متوترة بشكل كبير، ولذلك كمنت في السيارة أنتظر حتي أهدأ وتكمل السيدة رواية الحكاية (لقد نزلتُ نقرتُ على الباب نقرتين سمعت صوته، الحائر يسأل: «من الطارق» عن خوفها، عن فتح الباب وحيرته، ودهشته ودعوته لها: تفضلي سيدتي لكن أنا لوحدي و.. كانت ستكمل مغامرتها لكن صوتاً آخر غير صوته تناهى إلى أذني آيات من القرآن الكريم).

كان كريم ينصت إليها وأكمل: أرجوك سيدتي أكرر أنا لوحدي!!) تنتهى الراوية من سرد القصة مع إشارات تعجب إشارات تجعل دلالة القصة مفتوحة وتجعل الملل سيداً لمغامرة كان لها أن تضج بالحياة لو أنه غايتها هو الاستئثار بالنفس والقبض على لحظة تحقق، لكن ما أدرانا ما حدث للسيدة والشاب الجميل الذي أثار في داخلها هذه النزعة لكسر المعتاد والعيش وفق الرغبة التي لم تفصح عنها السيدة إلا لمحات بسيطة عن العطر والثوب المكشوف.

* الشلل ص 371 هذا الحكاية يرويها رجل لكن البطلة فيها هي امرأة، امرأة أراد هذا الرجل أن يستأثر بفتنتها يقول (وكنت سعيداًجداً بما فعلت؛ فالتي تزوجتها تمثل الفتنة الحقيقية.. مرغوبة مثيرة وفنانة كاملة) لم يهتم لأي تحذير لم يأبه للاستغراب (ما دمت أخيرا قد حصلت عليها زوجة ثانية عشقتها ورغبتها وتمنيت منذ أشهر أن تصير حليلة لي وقد صارت) ص 371.

هذا السيد الرجل مازال يواصل سرد الحكاية عن أبنائه وبناته، عن زوجته التى طلبت الطلاق، وعن وعده لها والذي (لن أفعل فأنا ببساطة أحبها وأريدها أن تبقى) إذن أيها السيد ماذا هناك؟ الجديدة على عتبة الأربعين لكنها فاتنة وعاقلة ومثيرة وأنا أريدها أريدها، مازال يواصل الحديث إلينا قائلاً (أسرعت بإعداد نفسى من كافة النواحي وأجريت عملية سرية أوقفت لدي القدرة على الإنجاب وذلك كى لا يأتى في مستقبل الأيام من يناصب أبنائى الأعزاء العداء ويحرمهم من جزء كبير من نصيبهم).

* وتمر الحكاية رتيبة مكررة السيد الرجل يواصل السرد عن غرقه في العسل (كنا عصفورين غريرين محبين وغارقين حتى قمة الرأس في الغرام الجارف المجنون).

ولكن (كان لابد للحلم أن يتوقف والصورة الوهم من أن تنقشع وتزول إذ حل أوان العودة إلى بلادنا) ص 372.

وكانت تلك الفاتنة المثيرة أثناء رحلة العمل (تردد دائمًا عن جدوى أن يكون لنا طفل يشد الرباط بيننا بقوة لا تفصمنا، وكنت أجاريها القول وأظهر لها شدة إعجابي بالفكرة وتوقي لليوم الذي تتحقق فيه ويصير لنا مولود يسعدنا ويسلينا ويمتعنا ويكون مكملا لأبنائي في المستقبل..) يواصل الراوي سرد الحكاية على مسامعنا عن دورة عام اكتملت، عن القلق الذي اعترى الزوجة الجديدة، لكن الضياء شع ذات يوم لا أنساه في المقلتين ورأيت الابتسامة مشرقة على الثغر الجميل فوجدتها تستقبلني في حبور فقدته قبل أسابيع، نفذ صبري وأنا أرى البريق الذي يضج في عينيها وقلت في نبرات قوية مازال صداها في سمعي: ما بك؟ ما سر هذا الحبور وهذا الإشراق؟ أجابت: خمن تخمينك. الصحيح سوف يقودك إلى السر الذي تطلب. ولكن اعترف أنه لا يستطيع أن يخمن التخمين الصحيح رغم مساعيه لذلك ويواصل الحديث إلينا ص 373 وأخيرًا قالت في تشفٍ أخيرًا- أخيرًا تحقق الحلم، أنا حامل في الشهر الثالث. ويواصل الرجل حكايته: وحتى اليوم وبعد مرور عام ومولد الصبي لا أحد يعرف لماذا في ذلك اليوم الذي عرفت فيه بحملها سقطتُ فاقدًا للوعي فاقدًا فيما بعد القدرة على الحركة والنطق ص 374). من علٍ ص 469 هذه حكاية أخرى صاحبتها ذات اسم (فاطمة) واسم زوجة أبيها حميدة وابنة زوجة الأب (وفاء) الأب هو أب وزوج للأخرى غير الأم، والأم ذات اسم هي أم وزوجة رجل آخر وهكذا تغرق فاطمة في هذا الأتون تحدثنا ببساطة عن هذه الحياة، عن تقبلها لهذا القدر وعن زوجة الأب التي ابتعد عنها طالب الزواج. ولكنها لا تهتم فتسير الحياة وئيدة وسريعة يعلو الخصام بين حميدة وزوجها وتتعس فاطمة لتعاسة أبيها وتحتمل المنغصات حتى أَخْذهم حجرتها، الحجرة الأفضل في البيت لابنة حميدة، وكل الولاء والطاعة والعمل الشاق، وإذن ما الذي حدث؟ (تركت الأمر للظروف والقدر/ عسى الأيام تنير بصيرتي ولكن الحال زاد حقًا عن حده) ص 474 (لكن طاقة الاحتمال عندي نفذت، فخطر ببالي خاطر أبهجني لوهلة ثم خفت النتائج) ص 471 لكن هذا الخاطر استأثر باهتمام فاطمة

فصارت تنسج لفكرتها هذه حتى وجدت الفرصة سانحة (ولذلك تحيّنت الفرصة في فرح بنت الجيران الذي يقام هذا الأسبوع وأنصتت في جدل لتفاصيل الطقوس إذا عليها تعتمد حياتي) ص 472 زوجة الأب كما تخبرنا فاطمة حامل بالشهر الثامن والأختان الصغيرتان من أبيها بحاجة لرعايتها، لذا لم تبد رغبة في الذهاب للعرس، بل صارت تعد لابنة حميدة حاجياتها.. (وقد انتظرت مع أختيّ الصغيرتين حتى عادت من مناسبة (القفة) ولا بد من أن ترتاح قليلاٍ قبل أن تعد نفسها للخروج في ساعة متأخرة ص 427.

الأب مع سكان العمارة مع أهل العروس أسفل العمارة. وفاء تعد نفسها وزوجة الأب ترتاح وفاطمة تتشاغل في الحمام ولكنها تحكي: (ظللت أترقب حتى حدث ما كنت أعددت وانتظرته، فلقد نادت إحدى أختيّ الصغيرتين تطلبان التفرج على الرسوم.. ولم أرد.. بقيت في الحمام منشغلة.. وسمعت حميدة تنادي ابنتها لكن وفاء الوقحة كعادتها أصرت على أنني أنا التي يجب أن أضع شريط الرسوم في جهاز الفيديو).. تواصل (سرعان ما هدأ الجو قليلاً إثر صمت الصغيرتين) ولم تأت وفاء.. ولكن زوجة الأب حميدة نهضت لتلبية رغبة طفلتيها وسمعت الصرخة اليتيمة وصوت الارتطام وهدوء كل شيء في الشقة الصغيرة).. وتمضي الحكاية وفاطمة تروي (أخرجت حميدة وهي المثقلة بحملها بين أربعة رجال نزلوا بها سلم العمارة مسرعين إلى المستشفى) وهناك أعلمهم الطبيب أنها ميتة منذ صعقها التيار الكهربى والذي كنت أنا التي هيأت فتحتيّ المطول بملئهما بالماء.. الأهم في هذا الانتقام هو حال وفاء ابنة حميدة (يتيمة الأب والأم تعيش شبه لاجئة في بيت جدتها في ركن من حجرة نوم العجوز) ص 473.

إذن هي نماذج ثلاثة لنساء يحاولن كسر المعتاد في داخلهن.. يحاولن الانتصار لرغباتهن حتى وإن كانت سيئة أو شريرة لأنهن سئمن أن يكن ضحايا النموذج الأول لسيدة تبدو من السرد مترفة تدور حياتها في نمط مكرر. ولهذا لم تنتصر الكاتبة لم تأبه لها.. رغم أن إشارة التعجب تمنحنا غواية التأويل.

لكن بنت الأربعين التى لم تسرد علينا الحكاية، بل جعلت الرجل هو السارد لها إمعاناً في التشفي.. انتصرت على من أرادها مجرّد جسد للغواية دن أن يتحقق شرط وجودها

وفق رغبته لا رغبتها، هكذا ببساطة شديدة حققت كينونتها وفقأت عين مجتمع غير آبه إلا لجسدها 1989.

أما فاطمة فهي بنت عادية وبسيطة تسكن شقة في عمارة رضخت لكل الظروف لكنها ذات لحظة ملّت هذه الاستكانة وانتقمت.. انتصرت وكانت معركتها هنا ضد أنثى زوجة الأب ثم ابنتها الأب كان مثار شفقتها ولذا هي انتصرت له واستأثرت به.

الملاحظة التى تشمل القصص الثلاث هو امتداد الزمن وانغلاق المكان..

في القصة الأولى (كريم) ص 463 يمتد قبل أن تبدأ الحكاية لشهر (له عندى في عهدتي ما لم أستطع دفعه قبل شهر) ص 464 ثم يصير أياماً معدودة تخطط فيها السيدة لما يدور فى رأسها، أما فى (شلل) ص 371 فهو يمتد لأكثر من سنة وقصة (من علٍ) فهو يمتد لسنوات لكن هذا الامتداد في الزمن يخلقه المكان المقفل حيث بيت السيدة والمحل وعش الزوجية والفندق حتى الساحة المفتوحة التي اختارتها بنت الأربعين ورحلة العودة بالباخرة) انغلقت بالغش وباستئثار الرجل بجسدها وفى قصة فاطمة – عمارة وشقة إذن هو مكان مغلق رغم امتداد الزمن .. الزمن الذي لا يعني شيئاً سوى التكرار والبلادة فالمكان المقفل يقتل الروح، فلا ضوء ولا شمس لا بحر لا سماء.. هي أماكن فقط تنغلق على أصحابها فيحاولون الانتصار لكنه انتصار واهم.. ربما هكذا أرادت الكاتبة شريفة القيادي أن تقول لنا خلال هذه القصص.. وربما كان لها رأي آخر.

2004/4/11 م

مستقبل الثقافة
فى خارطة التحولات الليبية الجديدة

كان يمكن اعتبار لقاء أمين اللجنة الشعبية العامة للثقافة "وزير الثقافة" الليبى الدكتور المهدى امبيرش عددا من الكتاب والمثقفين الليبين بمقر رابطة الأدباء والكتاب الليبيين بمدينة طرابلس فى 2004/4/28 حدثًا ثقافيًا مهمًا بل غير مسبوق لسببين:

أولاً: لأنها المرة الأولى التى تم فيها استحداث وزارة للثقافة فى ليبيا منذ أكثر من نصف قرن أى منذ استقلال البلاد...

ثانيًا: لأنه بالضرورة أول لقاء يتم بين وزير للثقافة فى ليبيا وبين كتاب ومثقفين ليبيين .

ورغم أن اللقاء جاء شبه عفوى احتفائى أقرب منه إلى الرسمى إذا خلا من أجندة محددة للنقاش ولم يشمل قائمة أعرض من الأسماء الثقافية إلا أن تعاطى الحاضرين مع ما تعلق بالهم الثقافى وبعض هموم المثقفين الليبين خصوصًا كان إيجابيًا فى شكله وموضوعه إذ اتسم بقدر كبير من الصراحة والوضوح.

بدأ اللقاء بحرص من قبل الكتاب والمثقفين الليبيين على الاستماع لأمين الثقافة قصد معرفة أبعاد هذا المستجد ورؤيته للشأن الثقافى وتعاطيه المستقبلى مع متطلبات واستحقاقات الثقافة والمثقفين فى ليبيا ودور رابطة الأدباء والكتاب كمئوسسة ثقافية فى إسناد الأمانة «الوزارة» الجديدة وتفعيل مهمتها فى مرحلة تشهد فيها البلاد تحولات سياسية واقتصادية – ولم لا – ثقافية مهمة.

استهل أمين الثقافة كلمته بالتأكيد على أن التكليف بأمانة الثقافة مسئولية صعبة تحتاج إلى بذل الكثير من الجهود الجماعية وحيث أن الثورة مشروع كبير فسيكون

بالإمكان استيعاب الجميع، الذين يلتقون حول هدف تقدم الوطن رغم تعدد واختلاف الأراء.

وأشار إلى أن أهم القضايا التى تشغله تتمثل فى:

أولاً: صيانة اللسان العربى الذى يتعرض إلى التشويه من قبل مناهج غربية كالحداثة وغيرها تتستر لتفكيك الواقع الاجتماعى.

ثانيًا: المحافظة على القيم الاجتماعية والدينية التى تتعرض هى الأخرى إلى هجمات تبدت آثارها فى تدهور الأخلاقيات والثقافة العامة فى اللغة والسلوك والذوق، لذا فإن النظر إلى تخطيط وبناء هيكلية تنظيم الأمانة ووضع الاستراتيجيات سيتم فى مرحلة قادمة وإلى حين إتمام ذلك بشكل مناسب وملائم للظروف والأمكانيات والقدرة على الإنجاز.

ثم طرح الكتاب والأدباء مجموعة من الأسئلة ووجهات النظر التى تركزت فى مجملها حول:

* ضرورة معرفة وتحديث الأجهزة الثقافية التى ستضم إلى لأمانة الجديدة ليتم بناء الهيكلية ووضع الاستراتيجيات وهى القاعدة الأساس للثقافة وبحيث تتعامل مع مصطلح الثقافة بالمعنى الواسع العميق ولا تكن أحادية تقتصر على الأدب والفن فقط.

* أهمية إعطاء مساحة حقيقية لرأى الآخر المختلف وقبول اجتهادات الجميع فى النظر إلى الواقع الحالى وفى البحث فى التاريخ والمستقبل.

* إعادة النظر فى موضوع الرقابة ولا ينبغى إخضاع الإبداع والكتابة للتأويل.

* إعادة بناء للمؤسسات الثقافية واستحداث إدارات جديدة مثل: إدارة للملكية الفكرية وأخرى لثقافة الطفل.

واتفق أمين الثقافة مع الكتاب والأدباء فى تأكيدهم على أن المؤسسات هى الوسائل التى يتم بها تحقيق الأهداف، وأعرب عن تقديره لرابطة الأدباء والكتاب التى تعمل من أجل الثقافة وتطويرها، ولكن أكد أن حركة اللجان الثورية لا تنفصل عن الثقافة، «حيث أن بمبرارات مشروعة خاضت الثورة معارك فى الماضى، واليوم تواجه المجتمع مشكلات جديدة من أهمها إنقاذ الشباب من التغريب والاستلاب، ويتم ذلك عن طريق آلية عمل المؤتمر الشعبى الثقافى».

رأى الكتاب والمثقفون أيضًا:

* أهمية إسناد الهياكل الثقافية إلى أناس أكفاء لهم علاقة فعلية بالشأن الثقافى.

* الانتباه إلى خطورة التركيز على الأعمال الظرفية والاحتفالية بدلا من التركيز على الاستراتيجيات، باعتبار أن العمل الثقافى يحتاج إلى وقت وأجيال لكى تظهر ثماره الإيجابية.

* البحث فى إمكانية توسيع المشاركة فى إطار التحول الاقتصادى نحو الخصخصة والمشروع الحر أمام القطاع الخاص فى العمل الثقافى فى مجال إصدار الصحف والمجلات.

* إعادة بناء الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

* ضرورة تحديث المطابع لحل أزمة الطباعة أمام الكتاب والأدباء.

* توفير الدعم المالى.

* إعادة النظر فى إلغاء مؤسسة الخيالة مع ضرورة فصلها عن المسرح.

* ضم هيئة الآثار إلى قطاع السياحة.

هاجس حرية الكتابة ومسألة الرقابة على المطبوعات كان أساسياً فى مداخلات الكتاب والمثقفين الذين طالبوا بعدم الوصاية على الثقافة وعدم إخضاع الإبداع الأدبى إلى التأويل موضحين أنه فى حالة وجود أى التباس قدد يؤدى إلى رفع قضية ضد كاتب ما تتعلق بما كتب، يجب أن ينحصر الفصل فى إطار القانون والجهة القضائية ذات العلاقة حيث يستوجب تغطية هذا الجانب تشريعياً آخذين أذن بأهمية قبول الاجتهادات الكفيلة بخلق مناخ أفضل للابتكار والتجديد.

يذكر أن مؤتمر الشعب العام الليبى كان أصدر فى دورته الأخيرة قرارا بإنشاء أمانة «وزارة» تختص بالثقافة تحت اسم اللجنة الشعبية العامة للثقافة وتعيين الدكتور المهدى امبيرش أميناً لها.. والدكتور امبيرش و عضو حركة اللجان الثورية فى ليبيا تقلد العديد من المواقع والمناصب منها أمين شئون التثقيف والتعبئة بمكتب الاتصال باللجان الثورية وأميناً «وزيرا» للتعلم وسفير ليبيا فى إيران إلى جانب عمله كأستاذ أكاديمى.

مراجيم